الجزء الثالث

في جواز المجادلة ومعرفة المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وفي خلق القرآن وفي شيء من ذكر القراءة

جدول المحتويات

الرموز المستعملة في النسخ المخطوطة:

- (خ:...): اختصار لكلمة "نسخة".
- (ع:...) اختصار لكلمة: "لعله".
- المصطلحات الواردة في بداية النصوص أو في آخرها كلها مصطلحات ثابتة في النسخ، وليست من إضافات ضابط النص، مثالها: مسألة: / بيان / فصل / ومن غيره: / غيره: / ومنه: / الجواب: / ومن كتاب كذا / انقضى الذي من كتاب كذا / رجع...
- **ومنه:** أي مسألة من الكتاب الذي كان النقل منه قبل هذه المسألة.
- **ومن غيره:** عبارة معناها: من غير الكتاب الذي نُقِل النص منه.
- (**....رجع**): كلمة تدل على الرجوع إلى الكتاب الذي كان النقل منه، بعد إيراد فقرة أو تعليق أو تعقيب على النص السابق من ذلك الكتاب.
- **قال غيره:** عبارة تستعمل غالبا في التعليق أو الإضافة على المسألة أو المسائل السابقة.
- **انقضى الذي من كتاب (كذا):** جملة تعني انتهاء النقل من ذلك الكتاب.
- تمّ إثبات ألفاظ الترضّي والترحّم والتصلية والتسليم في النص كما وردت في النسخ، ولم يتمّ التدخل فيها لا تعديلا ولا تغييرا، كما أنّ صاحب القاموس كان يثبت هذه الألفاظ كما وجدها في مصادرها، ولا يعني هذا بالضرورة اعتقاد المؤلف لذلك الترضي أو الترحم؛ لأنه كان ينقل النص كما ورد في مصدره.

الرموز المستعملة في ضبط النص:

- ث، ق، س، ج...: هي رموز للنسخ المعتمدة في ضبط الأجزاء، وقد ذُكر في بداية كل جزء النسخ المعتمدة في المقابلة وضبط النص ورمز كل نسخة.
- /١١/: رقم الصفحة للمخطوط الأصل.
- /١١م/: رقم الصفحة اليمنى للمخطوط الأصل.
- /١١س/: رقم الصفحة اليسرى للمخطوط الأصل.

(وفي حالة إضافة نص طويل من النسخة الفرعية غير موجود في النسخة الأصل تثبت

أرقام صفحات النسخة الفرعية).

- / /: نهاية الصفحة غير المرقمة للمخطوط.
- ٦٥/٢: رقم الجزء / الصفحة.
- [ ] من غير إحالة: زيادة من ضابط النص لاستقامة المعنى.
- [[ ]]: زيادة نص طويل أو عند تزاحم الرموز.
- [...]: رمز البياض والخرم.

ملاحظات هامّة:

- اقتصر العمل في هذا الكتاب على ضبط النص وإخراجه كما كتبه مؤلفه، ولم يتمّ التدخل في النص ولا التعليق عليه شرحا ولا تعقيبا ولا نقدا ولا تصويبا أو غير ذلك، سوى بعض الشروح اللغوية الضرورية لفهم النص أو زيادة نصوص من إحدى المصادر التي أخذ عنها صاحب كتاب القاموس لاستقامة المعنى، كما ننوّه إلى أن صاحب القاموس كان ينقل النصوص كما وردت في مصادرها بألفاظها دون التدخل فيها أو التعليق عليها.
- اقتُصر على عزو الحديث إلى كتب الرواية دون بيان الحكم على الحديث للكثرة الكاثرة للأحاديث الواردة في كتاب قاموس الشريعة، والقصد من عزوه الإشارة إلى وجود الحديث في مصادر أخرى، كما أن ورود الحديث في كتاب القاموس لا يعني بالضرورة عمل الإباضية به ولا أن القائل يعتبره صحيحا ويحتج به، بل قد يكون ذكره على سبيل ذكر أحاديث غير الإباضية أو على سبيل الردّ عليها، لأن صاحب القاموس كان يصنف المسائل بلفظها من كتب الإباضية وغيرهم.
- إذا لم يعثر على الحديث في كتب الرواية، وَوُجد في غيرها دون إسناد؛ فيقال: "أورده فلان في كتاب... ، ج/ص". والغرض من ذلك الإشارة إلى أن للحديث أصلاً في الكتب التراثية بِغضِّ النظر عن درجة صحته، وعن مكان وروده.

وصف النسخ المعتمدة

تم الاعتماد على ثلاث نسخ مخطوطة هي: نسخة وزارة التراث رقم ٩٢٨ (الأصلية)، ونسخة وزارة التراث رقم ٨٦٧ (الفرعية الأولى)، ونسخة مكتبة القطب (الفرعية الثانية).

وتفصيل وصف النسخ كالآتي:

الأولى: نسخة وزارة التّراث، رقمها (٩٢٨)، ويرمز إليها بـ (الأصل):

اسم الناسخ: غير مذكور.

تاريخ النسخ: عصر ٢١ رجب ١٢٧٥هـ.

المسطرة: ١٩ سطرا.

عدد الصفحات: ٥٥٨ صفحة.

بداية النسخة: "الباب الأول فيما يجب على المجادل وفي المجادلة له من الإنصاف، وأن يقبل عليه المناظرة بالسكوت والإخبات. من كتاب الأكلة وحقائق الأدلة: اعلم أنه يجب على المجادل أن يعمل بتقوى الله ﷻ ...".

نهاية النسخة: "...ويفيض عليه أنوار صفاته، ثم يسيء الأدب المحرم عليه؛ فينزع ذلك منه ويطرده بعد ذلك، فيكون كالذي ذكرناه قبل هذه."

الثانية: نسخة وزارة التّراث، رقمها (٨٦٧)، ويرمز إليها بـ (ث):

اسم الناسخ: سعيد بن ثاني بن ماهل بن هاشل بن ماهل البريكي[١].

تاريخ النسخ: ٠٧ محرّم ١٢٧٤هـ.

المنسوخ له: حمّود بن سيف بن مسلم بن أحمد الفرعي.

المسطرة: ١٩ سطرا.

عدد الصفحات: ٥٣٤ صفحة.

بداية النسخة: "الباب الأول فيما يجب على المجادل وفي المجادلة له من الإنصاف، وأن يقبل عليه المناظرة بالسكوت والإخبات. من كتاب الأكلة وحقائق الأدلة: اعلم أنه يجب على المجادل أن يعمل بتقوى الله ﷻ ...".

نهاية النسخة: "... والثّاني إن تخيل تركت باقي المسألة".

البياضات: تكاد تخلو النسخة من بياضات.

الثالثة: نسخة مكتبة القطب، ويرمز إليها بـ (ق):

اسم الناسخ: سباع بن محمد الذيابي.

تاريخ النسخ: ٢٠ جمادى الآخر سنة ١٢٩٨هـ.

المنسوخ له: القطب امحمد بن يوسف اطفيش المغربي.

المسطرة: ١٦ سطرا.

عدد الصفحات: ٦١٢ صفحة.

بداية النسخة: "من كتاب الأكلة وحقائق الأدلة: اعلم أنه يجب على المجادل أن يعمل بتقوى الله ﷻ ...".

---

(١) هذا ما أثبته الناسخ في الديباجة آخر الجزء، إلا أنه قد ذكر في نهاية ترتيب الأبواب في بداية النسخة "ثاني بن ماهل".

نهاية النسخة: "... ويفيض عليه أنوار صفاته، ثم يسيء الأدب المحرم عليه؛ فينزع ذلك منه ويطرده بعد ذلك، فيكون كالذي ذكرناه قبل هذه."

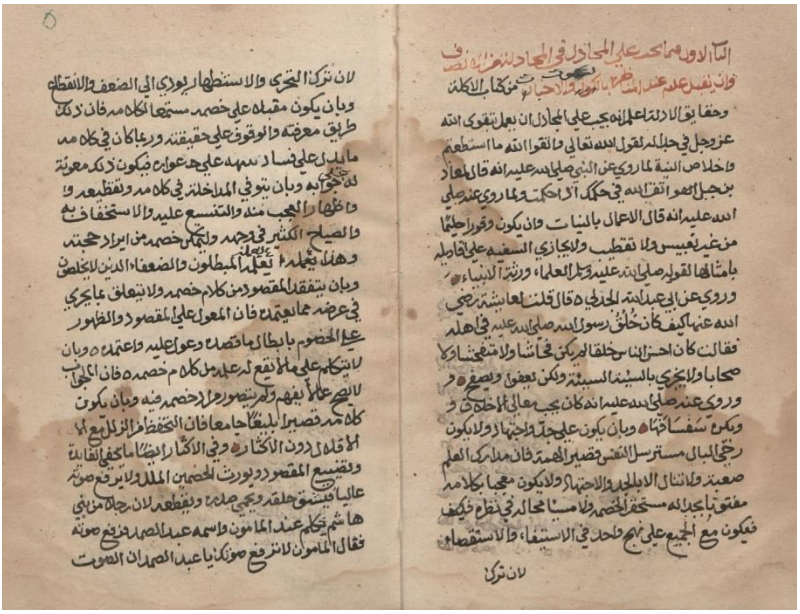
البياضات: تكاد تخلو النسخة من بياضات.

الملاحظات:

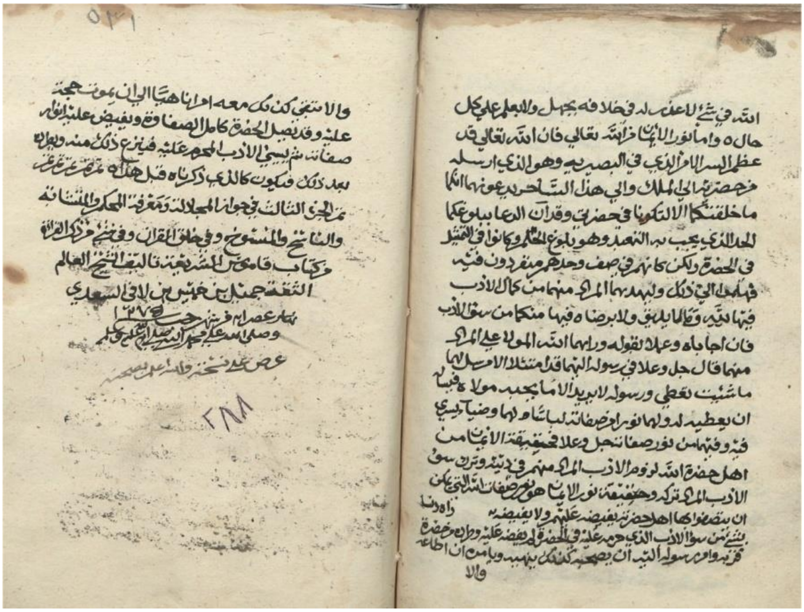
-وقع انتقال كراس (وهو يساوي عشرين صفحة من المخطوط) عن مكانه بكراسين في النسخة (ق).

-**الزيادات:** في النسختين الأصل و(ق) زيادة كبيرة على النسخة (ث) بمقدار سبع وثلاثين صفحة، وأصل هذه الزيادة عدم نسخ باقي المسألة "..كما يخيل الساحر البعرة جوهرة، والثاني أن تخيل، تركت باقي المسألة" في النسخة (ث) ويورد بعدها ديباجة الختام، بينما جاء في النسختين الأصل و(ق) تتمة النص.

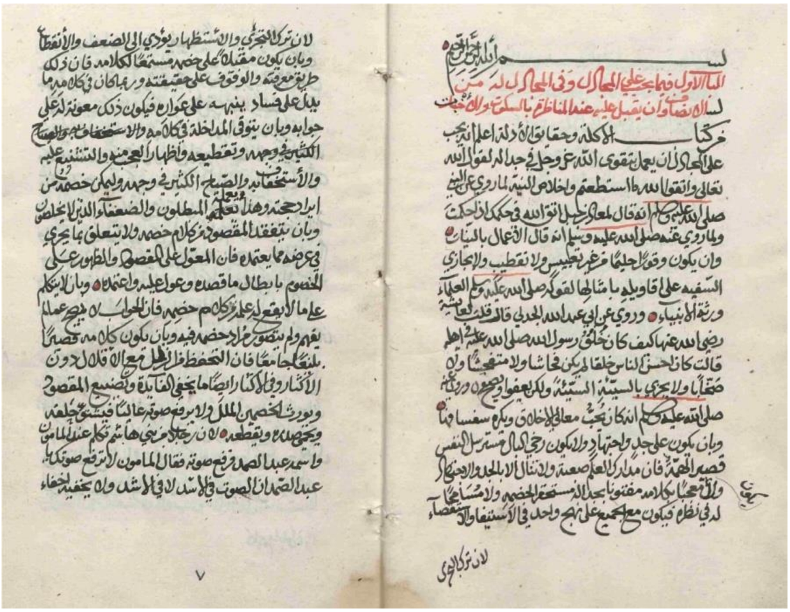
- **المصادر المعتمدة في هذا الجزء:** من أهمها كتاب الإرشاد للشيخ الصائغي، والعدل والإنصاف للشيخ أبي يعقوب الوارجلاني، وكتاب ركن الدين المعتزلي.



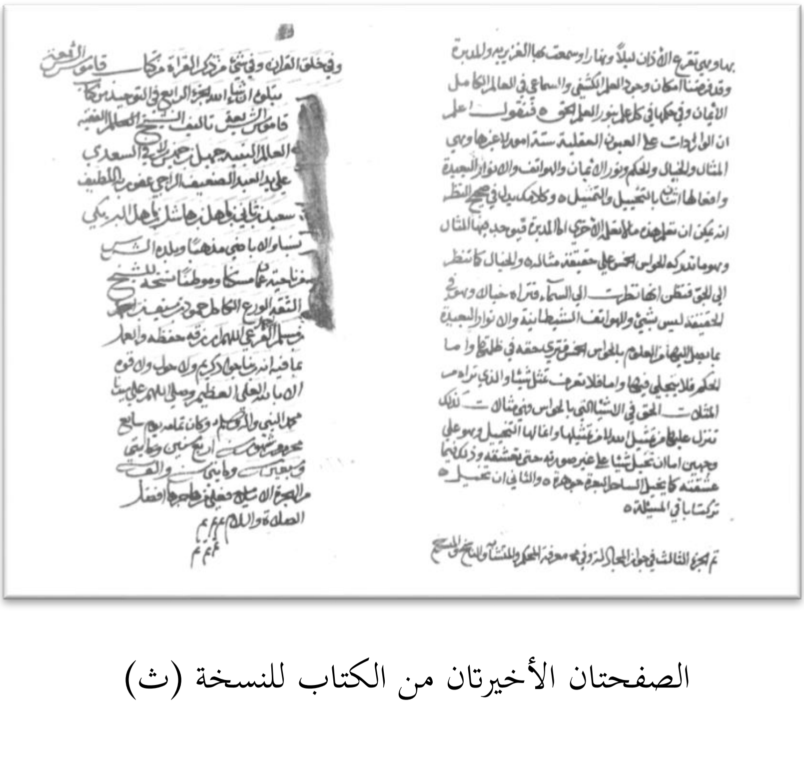
الصفحتان الأولى والثانية من الكتاب للنسخة الأصلية



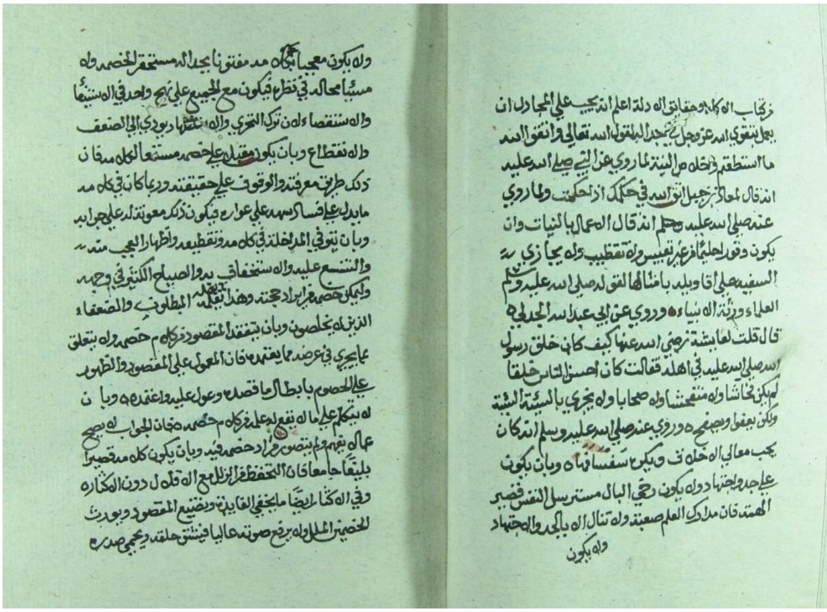
الصفحتان الأخيرتان من الكتاب للنسخة الأصلية



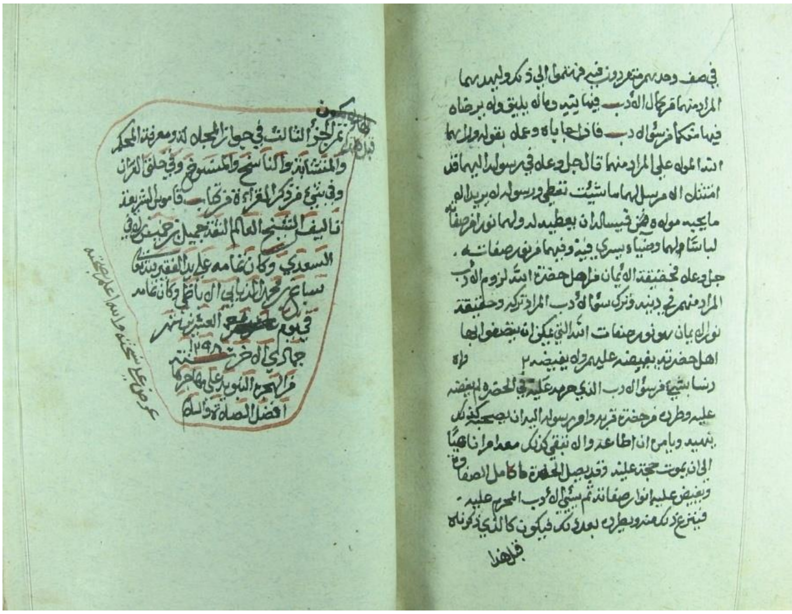
الصفحتان الأولى والثانية من الكتاب للنسخة (ث)



الصفحتان الأخيرتان من الكتاب للنسخة (ث)



الصفحتان الأولى والثانية من الكتاب للنسخة (ق)



الصفحتان الأخيرتان من الكتاب للنسخة (ق)

الباب الأول فيما يجب على المجادل في المجادلة من الإنصاف، وأن يقبل عليه عند المناظرة بالسكوت والإخبات

من كتاب الأكلة وحقائق الأدلّة: اعلم أنّه يجب على المجادل أن يعمل بتقوى الله ﷻ في جداله؛ لقول الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾[التغابن:١٦]، وإخلاص النية، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ بن جبل: «اتق الله في حكمك إذا حكمت»(١)، ولما روي عنه ﷺ أنه قال: «الأعمال بالنيات»(٢)، وأن يكون وقورا حليما من غير تعبيس ولا تقطيب، ولا يجازي السفيه على أقاويله بأمثالها؛ لقوله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»(٣)، وروي عن أبي عبد الله الجدلي قال: قلت لعائشة ﵂: كيف كان خلق رسول الله ﷺ في أهله؟ فقالت: "كان أحسن الناس خلقا؛ لم يكن فحاشا ولا متفحشا ولا

---

(١) لم نجد من ذكر معاذ بن جبل، وإنما المذكور هو سعد بن أبي وقاص، وقد أخرج الحديث ابن ماجة بلفظ قريب، كتاب الزهد، رقم: ٤١٠٤؛ وقوام السنة في الترغيب والترهيب، رقم:١٥٠١. وأخرجه بمعناه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٢١/٤٥٠.

(٢) أخرجه الربيع، باب النية، رقم: ٠١؛ والبخاري، كتاب بدء الوحي، رقم: ٠١؛ ومسلم، كتاب الإمارة، رقم: ١٩٠٧.

(٣) أخرجه البخاري معلقا، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل؛ وأبو داود، كتاب العلم، رقم: ٣٦٤١؛ والترمذي، أبواب العلم، رقم: ٢٦٨٢.

صخّاباً، ولا يجزي بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويصفح"[١]، وروي عنه ﷺ أنه «كان يحب معالي الأخلاق ويكره سفسافها»[٢].

وبأن يكون على جد واجتهاد، ولا يكون رخيّ البال، مسترسل النفس، قصير الهمة، فإن مدارك العلم صعبة، ولا تنال إلا بالجد والاجتهاد، ولا يكون معجبا بكلامه، مفتونا بجداله، مستحقرا لخصمه، ولا [مسيئا محاله][٣] في نظره، فيكون مع الجميع على نهج واحد في الاستيفاء والاستقصاء؛ /٤/ لأن ترك التحري والاستظهار يؤدّي إلى الضعف والانقطاع، وبأن يكون مقبلا على خصمه مستمعا لكلامه، فإن ذلك طريق معرفته والوقوف على حقيقته، وربما كان في كلامه ما يدل على فساد ينبهه على عواره؛ فيكون ذلك معونة له على جوابه، وبأن يتوقى[٤] المداخلة في كلامه، وتقطيعه، وإظهار العجب منه، والتشنيع عليه، والاستخفاف به، والصياح الكثير في وجهه، وليمكن خصمه من إيراد حجته، وهذا يعلمه (ع: يعمله) المبطلون والضعفاء الذين لا يخلصون، وبأن يتفقد المقصود من كلام خصمه، ولا يتعلق بما يجري في عرضه مما يعتمده، فإن المعوّل على المقصود والظهور على الخصوم بإبطال ما قصده عول عليه و

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الترمذي، أبواب البر والصلة، رقم: ٢٠١٦؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، رقم: ٦٤٤٣.

(٢) أخرجه بلفظ: «إن الله كريم يحب الكرم ويحب معالي الأخلاق ويكره سفسافها» كل من: الطبراني في الكبير رقم: ٥٩٢٨، ٦/١٨١؛ والحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، رقم: ١٥١؛ والبيهقي في الكبرى، كتاب الشهادات، رقم: ٢٠٧٨١.

(٣) ث: مسامحا له.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يتوفى.

اعتمده، وبأن لا يتكلم على ما لا يقع له علمه من كلام خصمه؛ فإن الجواب لا يصح عما لم يفهم ولم يتصور مراد خصمه فيه، وبأن يكون كلامه قصيرا بليغا جامعا، فإن التحفظ من الزلل مع الإقلال دون الإكثار، وفي الإكثار أيضا ما يخفي الفائدة، ويضيع المقصود، ويورث الخصمين الملل، ولا يرفع صوته عاليا فيشق حلقه، ويحمي صدره و يقطعه؛ لأن رجلا من بني هاشم تكلم عند المأمون واسمه عبد الصمد، فرفع صوته فقال المأمون: "لا ترفع صوتك يا عبد الصمد، إن الصوت /٥/ في الأَسَدّ لا في الأشَدّ"، ولا يخفيه إخفاء لا يسمعه الحاضرون فلا يفيد شيئا، وأن يتوقى[١] الكلام في حال زواله عبد (خ: عن) حد[٢] اعتداله بغضب أو فرط فرح، أو كلب جوع، أو غلبة نعاس، أو شدة وجع، أو حقن بول، أو في محفل تأخذه هيبته؛ فإن ذلك يشغل قريحته ويقطع مادته، ولا يتكلم بمحضر جماعة يشهدون لخصمه بالزور، ويوزون بكلامه، فإنه لا يتمكن من قصره الحق إلا مع الإنصاف، وترك العبث والإجحاف، وبأن يكون منقادا للحق إذا بان له؛ لقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[الزُّمَر:١٨]الآية.

مسألة: وأن ينصت[٣] لمجادله حتى يبلغ بالكلام آخره، ولا يزاحمه في المقال، ومن حقه أن يقبل عليه ولا ينحرف عنه بوجهه، فإنّ الازدحام في الكلام يغني خاطر كل واحد من المتكلمين، ويخفي معه الصواب من كل واحد من

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يتوفى.

(٢) زيادة من ث.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ينصب.

المصيبين[١]، وإقبال أحد المجادلين على غير مجادلة يوقع شغلا في قلب مجادله فيزيل خاطره، فإن المستعنتين[٢] ربما يقصدون ذلك في مناظراتهم له ليقطعوا خصومهم، فإذا فعل بك خصمك شيئا من هذا فاسكت عنه، أو فاجعل ظهرك إليه ووجهك إلى غيره، فإنه سيرجع باللوم عليك إذا جعلت ظهرك إليه[٣]، فإذا لامك فعرّفه أن ذلك لم يقع منك مبتدىء وأنه مقتضي، فإن /٦/ المبتدي بذلك هو اللائم، فإنه سيرجع ويقبل بوجهه إليك، ولا تجالس خصمك للمناظرة في مجلس أهله؛ لأنهم كلهم مائلون عليك، فإنّ شهاداتهم بالمطابقة عليك تزيل خاطرك، فينتشر كلامك فتذهب عن طريق التجديد[٤]، وربما أورث ذلك غضبا، فيورث كلامك خطأ واختلاطا. ولا تجادلنّ خصمك بما لا يعقل من تقاسيم كلامك، وخاطب كل واحد من سائلك ومجيبك على مقدار ما تضمّنه سؤاله، فإن طبقات الناس في العلوم مختلفة، فإن المسيح عليه السلام قد أدبك بذلك، حيث قال: "لا تمنعوا الحكمة أهلها فتظلموهم، ولا تبذلوها لغير أهلها فتظلموها"، فافهم ما ذكرت لك، وبالله التوفيق.

فصل: واعلم أنّ المقصود من الجدل و النظر طلب الحق واتباع ما كلفه من الشرع، ومن دفع إلى مناظرة من يعدل عما ذكرته، ولا يتأدب بما وصفته، فانصحه وعظه، وذكّره منزلة العلم وقدره، وأشعره أن الجدل المأمور به ما ثمر

(١) ث: المعنيين.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: المستغنيين.

(٣) ث: إليك.

(٤) ث: التحديد.

علمه، ووفر أجره، ونفعه ونفع غيره، فإن قبله وسدد قصده، وراعى فرض الجدل ونفله ناظره، وبيّن له ما عنده، وإن أصر عليه أعرض عنه، فإن مناظرته لا تجدي نفعا، ولا تنبئ فائدة و علما، فافهم ما ذكرته لك، وبالله التوفيق.

مسألة: ومنه: قال بعض أهل النظر: اختلف الناس في المعارضة؛ فأثبتها قوم /٠٧/ ونفاها آخرون، واحتجّ نافوها بأن قالوا: ليست بسؤال ولا جواب، ولا واسطة بين السؤال والجواب، فلما خرجت عنهما لم يصح أصلا، قال هذا الحاكي، وهذا باطل؛ لأنّا نقول لمن نفى المعارضة: هل بين الحق والباطل فصل؟ فإذا قال: لا، جعل الحق باطلا، والباطل حقا، فإذا قال: نعم؛ جوّز إيقاع الاعتراض ليرجع المبطل عن إبطاله إلى الحق، والمعارضة إنما هو (ع: هي) مقابلة كل مذهب اعتقدَه المجيب بنقيضه[1]، وقد تكون المقابلة على وجوه سنذكرها فصلا فصلا إن شاء الله. **والوجه الأول** منها يقال له: معارضة العلة بالعلة. **والوجه الثاني** أن يقال له: معارضة الدعوى بالدعوى، وقد تنقسم معارضة الدعوى بالدعوى قسمين: **أحدهما**: أن تكون المعارضة على الدعوى مجرّدة. **والثانية**: أن يكون السائل قد فرض عليه كما فرض المجيب عليه، فقابله[2] على علته. واعلم أن مقابلة[3] الدعوى بالدعوى[4] إذا ذكر المقابل[5] علة، بأن علة

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: بتقبضه.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: فقايله.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل: مقايلة.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ما ادعوى.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل: المقايل.

المجيب[1] تنقسم قسمين: أحدهما أن يكون المقابل[2] قد خالف المجيب والعلة، ووافقه في الجواب، والأخرى أن يكون قد خالفه في الجواب في العلة. **انقضى ما نقلناه من كتاب الأكلة تأليف أبي محمد نجاد بن موسى المنحي**.

(١) زيادة من ث.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: المقايل.

الباب الثاني في جواز المجادلات

ومن كلام الشيخ العالم أبي نبهان جاعد بن خميس الخروصي: /٨/ ألا فتعلّموا العلم لله تعالى، وكونوا قوامين بالقسط، شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين، ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار، وإياكم والرياء و المجادلة والمناضلة والمراء في الدين، فإنها من آفات العلماء، وعلامات العلماء السوء الذين ليس لهم في الآخرة من المغفرة والثواب من عند الله حظ ولا نصيب، وفي الرواية عن النبي ﷺ أنه قال: «من تعلم العلم ليرائي به الناس فهو في النار»(١). وقال عليه السلام: «دع المراء وإن كنت محقا، فإن من ترك المراء بنى الله له قصرا في الجنة»(٢). وفي الأثر الصحيح عن أهل العلم: «إنّ من التواضع ترك الجدل ولو كنت محقا»(٣).

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: الروياني في مسنده، رقم: ١٣٦٤؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٥٧٠٨؛ وأبي بكر الإسماعي في معجمه، رقم: ١٣٥.

(٢) أخرج أبو داود في سننه بلفظ: «أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا»، كتاب الأدب، رقم: ٤١٦٧؛ وأخرج الترمذي في سننه بلفظ: «من ترك الكذب وهو باطل بني له في ربض الجنة ومن ترك المراء وهو محق بني له في وسطها»، كتاب البر والصلة، رقم: ١٩١٦.

(٣) أخرجه أبو داود بلفظ: «أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا»، كتاب الأدب، رقم: ٤٨٠٠. وأخرجه الطبراني في الكبير بلفظ: «أَنَا الزَّعِيمُ بِبَيْتٍ فِي رباضِ الْجَنَّةِ، وَبِبَيْتٍ فِي أَعْلَاهَا، وَبِبَيْتٍ فِي أَسْفَلِهَا لِمَنْ تَرَكَ الْجَدَلَ وَهُوَ مُحِقٌّ»، رقم: ١١٢٩٠، =

ولهذه الآثار تفسير وتأويل وخاص وعام، وليس بجائز أن يثبت ويقرّ شيء من ذلك في غير موضعه، ولا يسع أن يحكم بحكم من ذلك إلا على أصله، وسأوضح لك بعضا من ذلك، أرجوه دليلا لك تستدل به على معاني جميع ذلك.

فصل: فأمّا ما كان من المجادلات على معنى العبث في الكلام مما يورث الملاحاة(١)، ويقدح الشر والشحناء والحنات(٢) من غير حصول معنى يقع في الدين، ولا إثبات أصل حق ونقص لبدعة من مبتدع، أو ما خرج على معنى الدفع عن كل ما خولف فيه المجادل من القولات الباطلات، فيقصد /٩/ بالمجادلة الذبّ عن الباطل على سبيل التجاهل، أو يجادل في ذلك على سبيل الجهل، كما جادل المشركون النبي ﷺ، وجادلت الأمم الرسل في الله، وفيما هم عليه من الكفر بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، وكما جادل قومنا أصحابنا على سبيل اتباع الهوى، وما تهوى أنفسهم في تصويب أديانهم الحائدة عن شوارع الشرائع، وإن هم إلاّ يخرصون، فهذا المعنى في المجادلات هو المعنى الباطل المنهي عنه، وأمّا المجادلة في إثبات الحق، وإبطال الباطل، وقمع الكفر، وإطفاء البدع،

١١/١٣٩. وأخرجه الديلمي في الفردوس بلفظ: «ست خصال من الخير ...وترك المراء وإن كنت محقا...»، رقم: ٣٤٨٤.

(١) لَحا الرجلَ يَلْحاه لَحْيًا: لامه، وشتمه، وعَنَّفه، وهو مَلْحِيٌّ. ولاحَيْته مُلاحاةً ولِحاء: إذا نازعته، وتَلاحَوْا تنازعوا. لسان العرب: مادة (لحا).

(٢) الإِحْنةُ: الحِقْدُ في الصدر، وأَحِنَ عليه أَحَنًا وإحْنةً... وأَما حديث معاوية: (لقد منَعتْني القدرةُ من ذوي الحِناتِ)؛ فهي جمع حِنَةٍ، وهي لغة قليلة في الإِحْنة". لسان العرب: مادة (أحن).

وتغيير سبيل المجرمين، وإيضاح منهج المؤمنين، وإثبات أصل شريعة[١] الدين، كما جادل النبي ﷺ المشركين بالآيات البينات، وجادلت الرسل الأمم بالحجج العقليات، على تحقيق الحق، وتثبيت عرى الإسلام، وهدم الشرك، وعبادة الأصنام، كما جادلت الإباضية القوم المنافقين في إنكار بدعتهم، وتغيير ضلالتهم، وكشف مكرهم، وإعلان منكرهم، وعلى حق [ما هم] عليه من الحق والدين الخالص المخلص بالكتاب والسنة والإجماع والحجج العقلية الصحيحة الصريحة بالحق، المعلنة بالصدق، فلا بأس بذلك، وذلك من الواسع في الدين المأمور به /١٠/ الجائز عند المسلمين، الثابت عند الله ورسله سمعا وشرعا، وقد سلكت ذلك المسلك الفرقة المحقّة ذات الدين الحنفي المحمّدي من الإباضية، الذين لم يغيّروا ولم يبدّلوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم، واتّبعوا ولم يبتدعوا، وعلى هذا المعنى يخرج معنى المناظرة معنا في معنى ما يسع منها ويجوز وما لا يجوز ولا يسع، وما خرج منها على معنى رياء الناس، والعجب والخيلاء وحب المدحة، وإشاعة الذكر في البلدان، وطلب الرياسة والتقدمة في الخليقة، أو استمالة قلوب الحاضرين من الناس، أو ما كان على سبيل المجادلة قصد الغلبة، وإفحام المناظر، أو على معنى التعنت، أو التجسس عن مساوئ الناس، والبحث عن عوراتهم، فلا خلاف أنه مذموم في حق العالم والمتعلم، منهيّ عنه غير مأمور به، ولا بشيء منه، معاقب عليه فاعله، مستحقّ من الله على ذلك المقت إن لم يتب.

وأمّا ما خرج من المناظرات على معنى التفقّه، واستخراج الدلائل على المسائل، أو في الحوادث من النوازل، فالتفحّص عن ذلك والمناظرة في ذلك

---

(١) ث: شرعة.

خوف الغوائل[١] والوقوع في الرذائل، على منهج الاجتهاد في طلب السلامة وإصابة العدل، أو في مسألة خلافية قد وقع الاختلاف بين القائلين فيها، فيطلب الدلالة على الأصح منها والأرجح؛ /١١/ إذ لم يجد من ذات نفسه دلالة يستدلّ بها على الأقوى من تلك الأقاويل الجائزة (ع: الجارية) بين الفقهاء في تلك النازلة، أو في مسألة قوميّة لم يدر ما هي أَحَقٌّ أو باطل، وأراد الاطلاع على ذلك ليأخذ أو يدع، وسلم صدرُه من تلك الآفات المذمومات المحرمات، والكذب والغيبة والحقد والعداوة، وخلصت نيّته لله في جميع ذلك، فذلك كلّه محمود، وهو دأب كلّ راسخ في العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين لهم بإحسان، ولو أنّ المناظر لم يزل يناظر من يناظره في الأديان والأحكام، من أديان أهل الخلاف في الدّين، دع أنت المناظرة في ديننا، ويحتج عليه في ذلك بحججهم، وأراد بذلك إثبات الحق العدل، وإزهاق الباطل، ما كان في ذلك بملام، ولا عليه في ذلك لائمة، بل له في ذلك المدح والفضل، كذلك صح عن المسلمين فعلا وقولا.

ولقد حكي عن بعض المسلمين أنه كان يناظر بعضا من المسلمين من أهل العلم والبصر في أديان أهل الخلاف، ويحتج عليه فيما يناظره فيه وعليه، يحتج عليه بحججهم حتى يفلج[٢] عليه، ويقول له مع ذلك: "لو كنت على هذا لبرئت منك"، ولم يبرأ منه، ولم ينكر عليه تلك المناظرة له في ذلك، ولم يغير عليه ذلك الاحتجاج، ولو كان ذلك باطلا لما وسع المناظر أن يناظر على ذلك، ولا

---

(١) الغَوائل: الدواهي. لسان العرب: مادة (غول).

(٢) فالجَ فلاناً فَفَلَجَه يَفْلُجُه: خاصَمه؛ فخصَمَه وغَلَبَه. لسان العرب: مادة (فلج).

المناظر السكوت عن الإنكار، ولا يجوز أن يضاف إلى المسلمين من أهل /١٢/ العدل أن يكونوا في ثقاة من بعضهم بعض؛ لأنه يأمر بعضهم بعضا، ولا يجور بعضهم على بعض؛ لأن بعضهم من بعض، وبعضهم أولياء بعض، ولو كان ذلك غير واسع، ولا في الدين سائغ لأنكره عليه وغيرّه. ولكنه لم ينكر ذلك عليه ويغيّره؛ لأنه الحق العدل، وذلك في أديان أهل الباطل من أهل الضلال، فكيف في دين أهل العدل من أهل الاستقامة في الدين الإباضية هداهم الله إلى دينه الحق، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله إلى ذلك، فله على ذلك الحمد والشكر جزيلا، يتجدد بكرة و أصيلا.

فإن قلت: لم أجزت المجادلات لأهل الضلالات، وقد نهى النبي ﷺ عن الجدل(١)؟ **قلت**: إنا نوسّع في المجادلة والمحاجة والرد على أهل البدع الضالّة، الذين هم في الأرض شيع على طرائق قددا، كل حزب بما لديهم فرحون، إذا أخلص النية لله في المجادلة، وقصد بالمحاجة نقض الضلالة، وإماتة البدعة، وجلاء العمى، وإحياء الدين، واحتج بما ينقض ذلك ويدحضه بكتاب الله تعالى، أو سنة رسول الله ﷺ، أو بإجماع المسلمين، أو بحجة من حجج العقل، لا تفارق الكتاب ولا السنة والإجماع، وأراد بذلك تحقيق الحق، وإبطال الباطل، والذبّ عن الشريعة، /١٣/ وله على ذلك من الثواب العظيم والأجر الفضيل؛ لأن من المعروف ومن إنكار المنكر بلا خلاف نعلمه من أهل العدل من المسلمين، وقول الرسول ﷺ ونهيه عن الجدل، لا أعلمه يخرج إلا على معنى سبيل المخصوص فيمن يجادل بالباطل ليدحض به الحق، أو ما أشبه ذلك، كما سبق

---

(١) وردت أحاديث تذم الجدل والمراء، وقد تقدم شيء منها.

به القول فيما سبق.

فإن قلت: من أين صح لك هذا، وعن من أخذته؟ **قلت**: قد صحّ ذلك في كتاب الله عن الله ورسله، وعنه وعن رسله أخذته؛ إذ قد ثبت الكتاب بالاحتجاج عن الله أنه قد احتج على عبدة الأوثان والشمس والقمر والنجوم واللات والعزى والنيران، لمّا أثبتوها آلهة، وأنكروه إلها واحدا، بما خلق من السماء والنجوم والشمس والقمر المسخّرات، والسّحاب المسخّر بين السّماء والأرض، والأوتاد الراسيات، والملائكة والجن والإنس والدواب والأحجار والبحار الزاخرات، والأمطار والأنهار والأشجار والأثمار المختلفات، والليل والنهار والجنّات، والنيران المحرقات، إلى غير ذلك من الآيات والحجج المعجزات، التي تستحيل في العقول؛ لكونها بنفسها وغير مكوّن، أو أن تكوّن بعضها بعضا، وأرجو ألا يقدر قادر على القول بذلك؛ لأنه لو زعم زاعم أنها مكوّنة نفسها لاقتحموا من حين ما يطالب بالبرهان /١٤/ على ذلك، أن لو قيل: ما بال القصير قصير، والطويل طويل، والبصير بصير، والأعمى أعمى، والحسن حسن، والقبيح قبيح، أرضوا بذلك ولم يرضوا، فإن كان ذلك فأرنا آية حتى نسلم لك فيما تقول، فليرجع القصير منها طويلا، والطويل قصيرا، والبصير أعمى، والأعمى بصيرا، والحسن قبيحا، والقبيح حسنا، ثم ليرجع على ما كان عليه من قبل أن كان ذلك إليه أعجب، وإلا فليلبث، فإن أقروا بالعجز من قبل وإلاّ طولبوا بهذا، فلابد من وقوع العجز البتة، فإن زعم أنها المكوّنة لبعضها بعضا، وأنّ آلهتهم هي المكوّنة للكائنات طولبوا بتكوين نملة، فضلا عن جمل أو جبل

(ع: جلب) سيل، أو ليل أو[١] نهار، أو أنهار [أو أشجار][٢] أو أثمار بحار، أو أمطار سماء، أو أرض رجال، أو نساء جن، أو إنس أفلاك، أو أملاك نور أو نار، وذلك من المحال في جميع العقول أن يقدر عليه قادر غير الله، وإذا بطلت القدرة على ذلك عن ما سواه، صح العجز، والمعبودات العاجزات هفوة وباطل، ولما بطلت القدرة لهم وآلهتهم وجميع المحدثات على إحداث المحدثات، واستحال كونها لنفسها محدثة لبعضها بعضا، صح من غير ارتياب في الألباب أنّ لها محدثا أحدثها، وخالقا خلقها، ومكونا كوّنها، وأخرجها من العدم إلى الوجود وحده لا شريك له، لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم، وبطلت الأضداد والأنداد، واستحق العبادة وحده، وأن يطاع فلا يعصى، وأن يشكر فلا ينسى، فمنه الخير والشر، والنفع والضر، فإن سلموا[٣] إلى هذا سلموا[٤]، وإن أبوا هلكوا، والله /١٥/ عزيز ذو انتقام، واحتجّ على أهل الكتاب في الكتاب بما معهم من الكتاب لمّا كفروا وطغوا وبغوا، وأشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا، وحرموا ما رزقهم الله، وقالوا[٥]: "اللهُ أمرَنا بهذا"، فطالبهم بإيضاح حجة عقلية فعجزوا، وناشدهم بإقامة حجة شرعية من عنده فما قدروا، وسألهم بإتيان شهادة آدمية تشهد لهم بصحة ما ادّعوه فلم يجدوا، فظهر كذبهم فافتضحوا، واحتج على من أنكر النشأة الآخرة بالنشأة الأولى، وضرب لهم في ذلك وعلى

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: أسحار.

(٣) ث: أسلموا.

(٤) ث: أسلموا.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل، ق: قال.

ذلك الأمثال التي يعقلونها، وما يعقلها على الحقيقة إلا أولوا الألباب.

مسألة: ومنه: فإن قال: أليس قد قيل: إن النبي ﷺ قال: «لا يجادل إلا منافق أو مرتاب»[١]؟ **قيل له**: نعم، قد قيل: إن النبي ﷺ قال ذلك، إلا أنه قد صح معنا عنه عليه السلام أنه قال: «ما من كلام إلا وله وجهان، ألا فاحملوا الكلام على أحسن وجوهه»[٢]، ومن أحسن وجهه (خ: وجوهه)[٣] التي يحمل عليها أن يحمل على معنى الخصوص فيمن يجادل بغير الحق ولغير الحق؛ لا[٤] على معنى العموم في كل مجادل، وذلك ما لا يسع أن يقال: إنه عام في كل مجادل؛ لأن الله تعالى وأنبياءه ورسله قد جادلوا أهل الشرك بالآيات والحجج العقليات، وما كان لرسول أن يأتي بآية ولا برهان إلا بإذن الله، والجائز الثابت /١٦/ أن يكون ذلك خاصا من يجادل بغير علم ولا دليل ولا سلطان، إلا على سبيل اتباع الهوى وما تهوى الأنفس، ومن يجادل بغير الحق ليثبت الباطل ويبطل به الحق، أو يريد إثبات مقالات قالها، فجودل فيها ولو كانت من الباطل، وظهر له العدل في قول مخالفه صراحا، فلا يكاد يرجع عن ذلك جزما كراهة الرجوع أو غيره، أو غضبا أو حسدا، أو رياء الناس؛ لئلا يقال: غلب طلب المدحة والجهل من الناس، وخوف التقليل لعلمه حبّ الخيلاء والفخر والثناء والاشتهار في الأقطار، ومن يجادل لغير معنى، ولا رجاء نفع، ولا إزالة ضرر على سبيل العبث،

---

(١) أورده الماوردي في أدب الدنيا والدين، ١/٤٥.

(٢) ورد في مسند الربيع بلفظ قريب، باب صخرة بيت المقدس، رقم: ٨٨٠.

(٣) زيادة من ث.

(٤) ث: لأن.

وفي الأشياء التي لا فائدة فيها إذا خرج ذلك على معنى اللجاج الذي يورث التلاحي والمشاحنة والمشاهلة[١] والتفلج والفعلة، ويرعج[٢] في البروك الوقس بالحسك[٣]، ويكون مال التهارش فيه إلى التناوش بالشر، ويصير الغب في ذلك الشغب والثائي والشماس عن الحق، وما أشبه هذا من جميع الآفات التي تخرج بمعنى هذه المعاني، ويضارع هذه الصفات، فذلك ديدن كل منافق، مقتبس من دأب كل مشرك.

فإن قال: فمن أين أخرجت هذا البيان، وبرّزت هذا التأويل، واستنبطت هذا الدليل، حتى /١٧/ خصصت به قول الرسول في شيء دون شيء، وخصصت به البعض من الكل، وظاهر الكلام يوجب العموم؟ **قيل له:** العلل المانعات له من إجرائه على عمومه في الكتاب والسنة والإجماع.

فإن قال: وما في الكتاب والسنة والإجماع من أهل الإجماع مما يدلك على هذا؟ **قيل له:** ألا فاستمع القول منا أيها المجع[٤]، فإنا نقول: إنّ الجدل في الجملة معنا على وجهين، والمجادلين على ضربين:

وجه منهما: حرام محجور لا يسع ارتكابه، ولا قول ذلك، كالذي جادلت به

---

(١) ث: المساهلة. "المشاهَلةُ: المشاتمةُ، والمشارَّة، والمقارَصة، تقول: كانت بينهم مُشاهلةٌ؛ أَي: لِحاء ومُقارَصة". لسان العرب: مادة (شهل).

(٢) ث: يزعج.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل: بالجسك.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل المخع. كتب في هامش ث: "بالفتح والضم، هو الأحمق، قاموس". كذا في لسان العرب: مادة (مجع).

الأمم رسل الله، أو كالذي مرّ ذكره عند تشريح[1] معاني ما قد قاله النبي ﷺ في الجدل، وفي ذلك يقول الله ربنا: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا﴾[الكهف:٥٦]، وقال الله[2] تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٦٥ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[آل عمران:٦٦،٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾[الحج:٨،٩]، فهذا هو النوع الباطل المحجور، وما كان من ضروبه وخرج /١٨/ بمعناه فأشبهه فهو مثله، والراكب له جدير بالعقاب والعذاب، إلا أن يرجع فيسلم بعد المتاب إن شاء الله تعالى.

والوجه الثاني منهما: هو السائغ الثابت عن الله ورسله، وهو الفرض على من لزمه فرضه، والنفل على من لم يلزمه القيام، وذلك على ما قد بيّنّاه للناس في الكتاب عن الله ورسله صلوات الله عليهم، وما قد ثبتناه في هذا الباب مفصلا.

وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى لمحمد النبي ﷺ: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[النحل:١٢٥]، وقال: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[العنكبوت:٤٦]، ثم غلب على هذا الحكم حكم آخر لما لم ينتهوا عما

---

(١) ث: شرح.

(٢) زيادة من ث.

يقولون ويعملوا، فحكم فيهم بحكم المشرفي، فكان ذلك أشد من الجدال، هذا هو الدين الحق، ومن ابتغى به بدلا وعنه حولا فقد هدم قواعد الإسلام كلها، وكان ذلك منه ذريعة إلى الإثم والعدوان، وسببا يتوصل به إلى ظن عمد[1] الإيمان، وذلك من المستحيلات وليس من الجائزات، إلا ما قد ذكرناه من التأويل؛ لقول الرسول ﷺ، ولقد جاء في الحديث عنه ﷺ أنه قال: «ما جاءكم عني من حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه فعني وأنا قلته، وما خالف الكتاب ولم يوافقه فليس عنيّ ولم أقله، وكيف أخالف كتاب الله، وبه هداني ربي»[2]، والحديث صحيح[3] ثابت بلا /١٩/ خلاف بين أهل العلم في ذلك؛ لما ثبت ذلك وصح استعملنا القول، وامتثلنا الأمر، واتبعنا الرسول، وعارضنا ما جاءنا عنه من الحديث: «إنه لا يجادل إلا منافق أو مرتاب»[4] على الكتاب، فخرج معناه معنا فيمن يجادل لغير الحق، أو بغير علم، أو بغير تثبيت أصل من أصول دين الله الحق، ولا تقويم غصن من أغصان

---

(١) ث: غمد.

(٢) أخرجه الربيع بلفظ: «إنكم ستختلفون من بعدي فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فعني وما خالفه فليس عني»، باب في الأمة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، رقم: ٤٠. وأخرجه الطبراني في الكبير بلفظ: «اعرضوا حديثي على الكتاب فما وافقه فهو مني وأنا قلته»، رقم: ١٤٢٩، ٩٧/٢؛ والدارقطني في سننه بلفظ: «إِنَّهَا تَكُونُ بَعْدِي رُوَاةٌ يَرْوُونَ عَنِّي الْحَدِيثَ، فَاعْرِضُوا حَدِيثَهُمْ عَلَى الْقُرْآنِ فَمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ»، كتاب الأقضية والأحكام، رقم: ٤٤٧٦.

(٣) ث: الصحيح.

(٤) تقدم عزوه.

أصل الشرع، لا فيمن يجادل بالحق للحق ليثبت به أصل الحق، ويبين به سبيل العدل من[١] البدع والكفر؛ إذ قد وجدنا إلى الكتاب ثبوت أصل الأمر به، وفرضه في موضع فرضه، [وإباحته في موضع فرضه][٢]، وإباحته في موضع نفله، والمدحة لفاعله وقائله[٣]؛ إذا كان ذلك بالعدل وفي العدل وللعدل، وخلصت النية لله في ذلك، وقصد المجادل بالمجادلة الذّب عن الدين، وإحياء سنن النبيين والمرسلين والذين اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، كما قال النبي ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين وتحريف الغالين وانتحال المبطلين»[٤]، ووجدنا في الكتاب عن الله ثبوت أصل النهي عن الجدل بالباطل للباطل، وعلى إثبات الباطل والقول بالباطل، والذب عن الباطل، وإحياء الفتن، وإماتة السنن، والتوبيخ لفاعله، والذم لقائله، فلما ثبت معنا هذا، وصحّ في الكتاب عن الله /٢٠/ ورسله وأوليائه قايسنا ما جاءنا عنه من الحديث في هذا الكتاب، لما ثبت في السنة من كلامه ﷺ: «إنّ لكل كلام وجهين، وأنه لا يحمل إلا على أحسن وجوهه»[٥]، وألا يعمل بما جاء عنه من الأحاديث موقوفة ولا

---

(١) زيادة من ث.

(٢) زيادة من ث.

(٣) هذا في ق. وفي الأصل، ث: قابله.

(٤) أخرجه بلفظ قريب كل من: ابن قتيبة في عيون الأخبار، ١٣٥/٠٢؛ وابن وضاح في البدع، باب ما يكون بدعة، رقم: ٠١؛ والطحاوي في شرح مشكل الآثار، رقم: ٣٨٨٤.

(٥) ورد في مسند الربيع بلفظ: «ما من كلمة إلا ولها وجهان فاحملوا الكلام على أحسن وجوهه»، باب صخرة بيت المقدس، رقم: ٨٨٠. وأخرجه الدارقطني في سننه بلفظ: «الْقُرْآنُ ذَلُولٌ ذُو وُجُوهٍ فَاحْمِلُوهُ عَلَى أَحْسَنِ وُجُوهِهِ»، كتاب النوادر، رقم: ٤٢٧٦.

مرفوعة، إلا حتى توافق الكتاب الذي جاء به عن الله، فوافقه فيمن يجادل بالباطل على إثبات الباطل بجهل أو بعلم. وخالفه فيمن يجادل بالحق وقول الصدق؛ ليحيي به دين الإسلام، ويوصل به حبل الإيمان، ويجتث به محتد[١] الكفر، ويجدع به أنف الشرك، ويغل به شراسيف[٢] الغطرسة والمكس، ويهقّن به رأس النفاق والفحش، ليدمس به دردبيس[٣] البطيط[٤]، ويحصحص به جرثومة الحق، فحملنا معنى كلام الرسول ﷺ على أحسن وجهه بما وافق الكتاب، ولم نحمله على ما خالف الكتاب كما أمر ﷺ، وكيف يسوغ حجر الجدال على العموم، وقد أجمعت الأمة بأسرها على العمل به والقول به.

وإنما قلنا: إنّ الأمة مجمعة على ذلك؛ إذ ما منهم من أحد إلا ويجادل من خالف مذهبه، وللمسلمين على من خالفهم بحمد الله حجج كثيرة، ومجادلات عظيمة في جميع ما خالفهم فيه أهل الضلال، فقد أثبتوا ذلك في الآثار، بلا أن يخالف /٢١/ منهم أحد في جوازه؛ لعلمهم أن المخالف لذلك مبتدع ضال عن سواء السبيل، فانظر في هذا أيها الجاهل ولا تكن من الغافلين، فإن سلم سلم وكان له ما لنا وعليه ما علينا، وإن أبى من ذلك واستكبر ودام على جهالته، وانطوى في ضلالته.

قيل له: أفأنت تحجر الجدل على العموم في كل حال، وبكل حال، وعلى

(١) كتب في الهامش: المحتد: الأصل والطبع.

(٢) كتب في الهامش: الشرسوف مقط الضلع. والشَّراسيفُ: أَطْرافُ أَضْلاعِ الصدْرِ التي تُشْرِفُ على البطن. لسان العرب: مادة (شرسف).

(٣) كتب في الهامش: الدردبيس الداهية.

(٤) كتب في الهامش: البطيط العجب والكذب، قاموس.

كل حال من الحال؟ **فإن قال**: نعم بظاهر الحديث.

وقيل له: فأنت الراد لما أنبأناك به من الكتاب والسنة والإجماع، أو المتأول للحديث أنه يخرج على سبيل العموم، **فإن قال**: رادّ؛ كَفر كُفر الجحود والإنكار ولحق بالمرتدين، وإن كان قبل ذلك كان من المسلمين، وإن زعم أنه المتأول لذلك.

قيل له: التأويل إذا خالف التنزيل بطل وصار بدعة وضلالا، لا يختلف في ذلك أحد من أهل العلم، فمن أين لك هذا من الكتاب أو من السنة أم من الإجماع، فأتنا ببيان إن كنت من الصادقين، كلا إنه لغير واجد ولو مكث في الطلب ألف سنة إلا خمسين عاما، إلا أن يدعي الإفكية، فيكذب على رسول الله ﷺ أو المسلمين، أو يقول من نظر العقل، فإذا قال ذلك له إذا ورد حكم النازلة في النصوص الأصولية، فلاحظّ للنظر في خلاف ذلك بإجماع الجميع، ولا يجد بحمد الله من قول ولا حجة بعد هذه المكابرة والمكاثرة، /٢٢/ فإن كابر وكاثر انقلب على وجهه خائبا، وانقلب كالحمار النفور هاربا.

قيل له: اربع أيها الجاهل، فإنا قد جئنا عن هذا سائلين، فما القول فيمن جادل بالحق على[1] إثبات الحق، إن كان فعل ذلك عندك غير مباح، فهل على من فعله جناح؟ **فإن قال**: لا نَقضَ أصلَه، ورجع إلى قولنا ضرورة من حيث لا يشعر.

وإن قال: نعم، **قيل له**: فما حكمه عندك إذا كان من المسلمين؟

فإن قال: حكمه النفاق، **قيل له**: قد حكمت على نفسك بذلك، فكنت

(١) ث: غير.

أنت ذلك المنافق خسيس المذهب.

فإن قال: لا. **قيل له**: بلى على قياد قولك.

فإن قال: ولم ذلك؟ **قيل له**: إذ أنت حجرت الجدال على الناس وخالفتَهم إلى ما تنهاهم عنه، ألست قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فكيف هذا!؟ أليس هذا منك جدال ومغالبات ونضال!؟

فإن قال: لست لكم بمجادل، ولكني أوضح لكم المحجة، وأبيّن لكم الحجة، أصدقكم عما أنتم عليه إلى ما أنا عليه من الأقوال والأفعال.

قيل له: هذا هو الجدل بغير شك عند من أبصر الحق من أولي الألباب، وقد أقررت بعدما أنكرت ضرورة، فلم تسرعت إلى ارتكاب ما نهيت عنه؟ إن هذا لهو العجب العجاب، والمسمسة والارتياب، والإفك الشديد والضلال البعيد؛ **إذ نقول**: لا يجوز الجدال بالعدل، وأنت تجادل /٢٣/ بالباطل على الجهل، فلسانك تحجره وتركبه بحال، فتلالك ذلك يقال في مقام، فما أجهلك وأضل لبك، فليست[١] هذه الوشوشات من كلامك تشبه غير الوقوقة[٢] والزمزمة من البربرات، وكل كلام صدر من غير عقل، أو برز من عقل عقيم ميت، والحمد لله أفضل الحمد حمدا إذا وضح باطنك، وكشف لنا ظنك، حتى اتضح لنا جهلك، فعلمنا أنك لأنت الأفوك اللفات الهفات التفاج[٣]، تجادل بلا علم وتحاجج بلا فهم، ومن كان هذا حاله فغير مسموع ولا متبوع، إلا أن يكون لأهل الباطل

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل: فلست.

(٢) ث: الوقوفة.

(٣) ث: النفاج.

إماما وهم له تبع.

ونقول بالحق لك لأنت الهالك من وجوه ثلاثة: **من وجه** أنّك أسقطت الفرض في موضع لزومه، وأبطلت اللازم في موطن وجوبه، وحجرت المباح في موضع بذله. **ومن وجه** أنك حرمت الجدال بالحق، لإقامة كرس الحق ودين الحق، فجادلت بالباطل؛ لنقض الحق وإثبات الفسق، وأنت تحسب أنك على هدى من الله، وأنّك عن المجادلة لفي نزاهة، وعن القول بها في زهادة، وأنت المقيم على الوجه المحجور المحرم منها، فواقعتَ ذلك وأنت الغافل، وفعلت فعلتك وأنت الجاهل، وانقسمت في ذلك وأنت العصل[١] المغلوب على عقلك؛ إذ سكرت سكر الضلالة لما طفح قلبك الشك والريب، فكنت العفر الحبز إذ لزمت العيب، ولم تكن ظاهر العرض نقي /٢٤/ الجيب. **ومن وجه** جيّد، وذلك عن شوارع الشرائع التي سلكها الأنبياء والأولياء الثابتة عن الله أمرا وفعلا، وتضليلك أهل العدل من المسلمين على مقال الصّدق وفعال الحق، ولا يحلك[٢] من ربق العقاب غير المتاب سلوك صراط أولي الألباب، والله الموفق بمنه وفضله وكرمه وعونه وتأييده من يشاء إلى طريق الحق والصواب.

مسألة: ومن جواب أبي سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **قلت**: ما أصلح في الإسلام؛ الكلام والمناظرة للمعارضين في هذه الأحداث، أو الإغضاء عن[٣] ذلك والسكوت؟ **فمعي** أنّ كلا مخصوص في هذا بما يخصّه من المحنة، فإذا كان من

(١) ق: الفصل. والعَصَلُ: الالْتواءُ في الشيء. لسان العرب: مادة (عصل).

(٢) ث: يهلك.

(٣) ث: من.

الكلام ما يرجى نفعه، ويخاف الضرر في تركه كان الكلام أولى، وإذا كان الكلام يخاف ضرره في مخصوص من الأمور أو معموم، فالوجه تركه، واللازم السكوت عنه، وإن كان لا يرجى نفعه ولا يخاف ضرره، فالسكوت أولى؛ لأن الاشتغال في غير معنى اشتغال عن معنى، وسكوتك عما لا يعنيك أولى بك من كلامك فيما لا يعنيك، ولو كنت مصيبا.

وقد قيل: من التواضع لله ترك الجدل والمناظرة، ولو كنت محقا، فيخرج ذلك عندي إذا لم يرج في ذلك نفع أكثر مما يخاف فيه الضرر.

مسألة: روي عن النبي ﷺ أنه قال(١): «لا تجادلوا بالقرآن فإن الجدال فيه كفر»(٢). **قال الشيخ** /٢٥/ **ناصر بن أبي نبهان**: يصح أن يكون الحديث متوجها إلى مثل زمانهم أن يتعلم الإنسان منه الآية والآيتين، فيجادله الآخر أن هذا ليس من القرآن، فهو كفر؛ أي: شرك، ويحتمل في التأويل ما يصير به المجادل بالباطل كافرا كفر نعمة.

---

(١) زيادة من ث.

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده بلفظ: «لا تجادلوا في القرآن فإن جدالا فيه كفر»، رقم: ٢٢٨٦. وأخرجه أبو داود بلفظ: «المراء في القرآن كفر»، كتاب السنة، رقم: ٤٦٠٣. وأخرجه أحمد بلفظ: «جدال في القرآن كفر»، رقم: ١٠٢٠٢.

الباب الثالث في بيان الاستحسان المعقول والنظر والجدل والاجتهاد

من كتاب الأدلة والبيان تأليف أهل المغرب: فأمّا الاستحسان فهو شهوة النفس والميل بالهوى إلى الشيء، فإن قارن ذلك دليلا كان محمودا وإن هويته النفس، كقول الله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾[البقرة:١٤٤]؛ أي: تؤثرها وتهواها؛ لأنه ﷺ كان يحبّ التوجه إلى الكعبة بالصلاة، وهي قبلة أبيه إبراهيم ﷺ، وشرف العرب، وأن يصرف عن قبلة اليهود، ومنه قوله ﷺ: «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن»(١) فجعل(٢) إجماعهم حجة، وإن كان بغير دليل لنهي الله سبحانه وتعالى(٣) عن ذلك؛ لقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾[النجم:٢٣]، فأخبر سبحانه وتعالى أنّ الهدى ضد الهوى، فقال لداود عليه السلام: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[ص:٢٦]، وأما المعقول فهو ما سبق إلى الفهم من حكم الخطاب لأصول تقدم حكمها له من غير ذي علة ولا استنباط /٢٦/ معنى، ومنه فحوى القول ولحنه، ومعناه على ما يأتي بيانه، وهو في السنة قول رسول الله ﷺ في أدب

(١) أخرجه موقوفا على ابن مسعود كل من: ابن الأعربي في معجمه، رقم: ٨٦١؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٣٦٠٢.

(٢) ث: فحمل.

(٣) زيادة من ث.

القاضي: «لا يقضي بين اثنين وهو غضبان»[١]؛ أي: لا يحكم في حال الغضب؛ لتغير طبيعته، وهذا حقيقة الفحوى، وأما الجدل فهو تردد الكلام بين المتناظرين، وهو ترجمان عن نظر مأخوذ من الجدل، وهو الفتل الجيد، يقال: "حبل مجدول" أي: جيد الفتل، والجدل أيضا: الغلبة، يقال: "جدلته صريعا" إذا غلبته، ومنه سمي المجادل؛ لأن كلّ واحد منهما يروم صحة قوله وفساد مذهب مجادله[٢]. **وقيل**: الجدال مأخوذ من الجدالة، وهي الأرض، كأنه يطلب صرعة صاحبه إلى الأرض.

قال الشاعر:

قد أركب الآلة بعد الآلة وأترك العاجز بالجدالة

يريد الأرض.

وأما الاجتهاد فهو حمل النفس على ما يشق عليها، مأخوذ من الجهد، يقال: "جهد في عمله"، و"أجهده السير"، ويسمى الحامل من ذلك مجهدا ومجهودا، ويسمى الناظر مجتهدا؛ لما يلحق القلب من ذلك التعب.

وأما النظر فهو استعمال الفكر في قوة الدلالة والقياس مثله، وفي القياس حدة حمل الفرع على الأصل [بضرب من الشبهة][٣].

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الأحكام، رقم: ٢٣١٦؛ وأحمد، رقم: ٢٠٣٨٩؛ والطبراني في المعجم الأوسط، رقم: ٧٣١، ٢/٣٣.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: مجادلته.

(٣) ث: يضرب من الشبه.

فصل: اعلم أنّ الكلام المقيد بالمراد بالخطاب[١] هو الحمل، وأقلها ما اجتمع /٢٧/ فيه اسم واسم، أو اسم وفعل، أو اسم وحرف، يقتضي معنى الفعل ويقدر فيه؛ لأن معنى: يا زيد: ادع زيدًا، وهو حرف النداء، وتدخلها الحروف لتعتبر[٢] فوائدها، وجملته جنسان؛ أمر وخبر، ثم يدخل على لفظ الأمر حرف النفي فيكون نهيا، وعلى الخبر لفظ الاستفهام فيكون استخبارا.

فحصل الكلام المفيد كله أربعة أقسام: أمر ونهي وخبر واستخبار، ثم ينقسم كل واحد من ذلك أقساما كثيرة على حسب المراد بالخطاب، وما يدخلها من الحروف، فيكون الأمر أمرا وسؤالا وطلبا ودعاء وعرضا ونداء وندبا، ويكون النهي نهيا وزجرا وإغلاظا وتهديدا، ويكون الخبر خبرا وتمنّيا وجحودا ومجازات وتلهفا، ويكون الاستخبار استخبارا واستفهاما وتعجّبا وقسما ومثلا، فصار الكلام كلّه على وجهين: حقيقة ومجازا، **فالحقيقة**: ما أريد به ما وضع له متضمنا لمعناه من غير زيادة ولا نقصان. **والمجاز**: ما أريد به ما لم يوضع له في اللغة. وبعض هذا يجزي عن بعض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ﴾[الأحزاب:٥٧]؛ أي: الذين يؤذون أولياء الله، وكقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾[البقرة:٩]، وكقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[الشورى:٤٠]، وقوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[البقرة:١٨٠]؛ يعني سببه وهو المرض المخوف عليه، ولو /٢٨/ كان الموت عينه لسقط التكليف، وكقوله ﷻ: ﴿وَكَمۡ قَصَمۡنَا مِن قَرۡيَةٖ كَانَتۡ ظَالِمَةٗ﴾[الأنبياء:١١]، ومثل هذا في مجاز اللغة كثير.

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الخطأ.

(٢) ث: لتغيير.

الباب الرابع الكلام في البيان والحكمة

قال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤]، والبيان هو إخراج الشيء من الإشكال إلى الوضوح، وسميت المعجزات بينات؛ لأن بها يتبين المراد، وسمي الشهود بينة؛ لأن بهم يقع البيان في الأحكام، وإذا كان الخطاب بيّنا لمن خوطب به فهو بيان، سواء نظر فيه المبين له أو لم ينظر، كما أنّ القرآن هدى وإن لم يهتد به أحد.

فالبيان على خمسة أقسام: **أحدها** المؤكّد في بيانه، كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة:١٩٦]. **والثاني**: تخصيص العام. **والثالث**: بيان المجمل. **والرابع**: ما أبانه النبي ﷺ من غير نصّ كتاب؛ وذلك يقع من ثلاثة أوجه: بالقول والفعل والترك، ثم البيان بقوله ﷺ يقع بثلاثة أوجه:

أحدها: قوله عليه السلام ابتداء: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»(١).

والثاني: جواب عن سؤال، كقوله عليه السلام في البحر: «هو الطهور ماؤه والحل ميتته»(٢)، وكان سئل عن الوضوء بمائه، وفي شاة ميمونة حين سئل عن إهابها،

(١) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، رقم: ١٤٠٨. وأخرجه البخاري بلفظ قريب، كتاب النكاح، رقم: ٥١٠٨. وأخرجه الربيع بمعناه، كتاب النكاح، رقم: ٥١٧.

(٢) أخرجه الربيع، كتاب الطهارة، رقم: ١٦١؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، رقم: ١٣٧٨؛ والبيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب الطهارة، رقم: ٤٧٣.

فقال: «كل إهاب دبغ فقد طهر»[١]، وقوله /٢٩/ في بئر بضاعة حين سئل عن الوضوء بمائها فقال: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه»[٢]، فحملناه على ما سئل عنه من ماء تلك البئر، وما كان مثله من الماء الكثير، فهذا الحديث يحمل على السبب وكذلك مثله.

والضرب الثالث: أن يكون الجواب لا يستقل بنفسه، فلابد من ذكر السؤال معه حتى يتم الكلام، كقوله لما أقطع ملح مأرب، فقيل له: يا رسول الله إنه كالماء العذب، فقال ﷺ: «فلا إذا»[٣]، فلم يكن ليستدل بقوله عليه السلام: «فلا إذن» دون ذكر السؤال معه. وأما البيان بالفعل: فإما أن يكون تفسيرا لما في كتاب الله تعالى: كقوله عليه السلام: «خذوا عني مناسككم»[٤]، «وصلوا كما رأيتموني أصلّي»[٥]، فواجب اتباعه وإن كان ابتداء.

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الربيع، كتاب الزكاة والصدقة، رقم: ٣٨٩؛ ومسلم، كتاب الحيض، رقم: ٣٦٦؛ وأبي داود، كتاب اللباس، رقم: ٤١٢٣.

(٢) أخرجه الربيع بلفظ: «الماء طهور لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته»، كتاب الطهارة، رقم: ١٥٦؛ وأخرجه أبو داود في سننه بلفظ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، كتاب الطهارة، رقم: ٦١؛ وأورده الرازي في تفسيره بلفظ: «خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه أو لونه»، تفسير سورة المائدة، الآية٦، المسألة العاشرة.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى، كتاب إحياء الموات، رقم: ٥٧٣٣؛ والبيهقي في معرفة السنن والآثار، كتاب إحياء الموات، رقم: ١٢٢١٩.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ كل من: أحمد، رقم: ١٤٧٩٣؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، رقم: ٩٥٢٤؛ وأخرجه مسلم بلفظ: «لتأخذوا مناسككم»، كتاب الحج، رقم: ١٢٩٧.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، رقم: ٦٣١؛ والدارمي، كتاب الصلاة، رقم: ١٢٨٨؛ والدار قطني، كتاب الصلاة، رقم: ١٠٦٨.

وأمّا البيان بالترك: فكلّ شيء تركه، وفعله، وكان ذلك عندهم واجبا أو ندبا أو مباحا، فتركهم على ذلك، فهم على ما كانوا عليه.

وأما البيان بالإجماع: فالإجماع ينعقد بقول تارة، وبفعل تارة، وبترك تارة، أو بقول بعضهم وترك الباقون النكير، ويفعل بعضهم من ترك الباقون النكير عليهم، فجميع ذلك إجماع، ويقع به البيان، ويقطع به في الأحكام على ما أجمعوا عليه من وجوب أو ندب أو مباح أو حظر. **والبيان الخامس:** وما علم بالقياس.

وأما الحكمة فهي السنة، قال الله /٣٠/ تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِ﴾[الأحزاب:٣٤]؛ يعني من الكتاب والسنة، وروي **عن ابن عباس** رضي الله عنه **أنه قال:** الحكمة العلم بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابه، وتأويله وتنزيله، ومقدمه ومؤخره، وأمثاله وأقسامه، وعبره وقصصه، وحلاله وحرامه[1]. **وقال قوم:** هو حكم على فقه، فكل من وجد منه فعل محكم متقن فهو حكيم، وفعله حكمة.

وأما الحق: فهو ما اطمأن القلب إليه عند التفكر فيه والتدبر فيه، والباطل ضده وهو ما نفر القلب منه عند التفكر فيه والتدبر فيه. **وقيل في التفسير:** والحق هو الصحيح، والباطل هو الفاسد. اعلم أنّ الحلال والحرام يدرك بالسمع من أربعة أوجه: الكتاب والسنة والإجماع والعبرة.

---

(١) أخرجه الطبري وابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [البقرة:٢٦٩] عن ابن عباس موقوفا قال: يعني: المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله؛ تفسير سورة البقرة، الآية٢٦٩.

فأما الكتاب فيثبت من أحد وجهين: أحدهما الإعجاز، والثاني الإجماع، وأقل ما يثبت به الإعجاز في القرآن سورة؛ لقوله تعالى: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ﴾[يونس:٣٨]، وأقلها ثلاث آيات، وهي سورة الكوثر، فثبت أن الإعجاز يقع بثلاث آيات.

وأما السنة فتثبت بالخبر، وهي على ضربين: تواتر وآحاد؛ فالتواتر يوجب العلم والعمل معا، ويلزم القطع عليه، وصفته ما نقلته جماعة عن جماعة متصلة فيما بين المخبر والمخبر عنه مما لا يصح عليهم التواطؤ ولا التساعي، ولا اتفاق الهمم، ولا ادعاهم إلى ذلك /٣١/ اعتقاد مذهب ولا إلحاد، يكون أصل علمهم بذلك عن مشاهدة، فحينئذ يوجب علم الضرورة عند بعض الناس، وذلك كأعداد الصلوات المكتوبات، وكثير من صفاتها، ومقادير بعض الزكاة، ومواضع المناسك، ووقت الصيام من السنة، ونحو ذلك، ولا يعتبر في ذلك عدد المخبرين ولا صفاتهم من عدالة ولا غيرها، واتفقوا على اعتبار وجود العقل فيهم، وأنه لا يقع بخبر أربعة، واختلفوا في ما عدا ذلك على ما ذكرنا في مسائل الخلاف، وأما الأخبار الآحاد فإنها على ثلاثة أقسام: مسند ومرسل ومنقطع.

فالمسند: ما رواه الثقات المعروفون، فيما بين رسول الله ﷺ والسامع له، ولا يعتبر في ذلك عدد بحال، تعتبر العدالة والاتصال، وموجبه يوجب العلم والعمل الظاهر دون الضروري؛ لكونه غالب ظن، وإمكان الكذب في ذلك والغلط والسهو مما لم يدفع موجب الحكم، وأكثر أحكام الشريعة متعلقة بهذا النوع. **وقد قيل**: أكثر ما صح عن النبي عليه السلام ثلاثة آلاف حديث بالطرق الصحاح، والرجال الثقات المعروفين، والأسانيد المتصلة.

وقال الشافعي: مدار الإسلام على أربعمائة حديث.

وقال غيره: على أربعة أحاديث: **الأول**: قوله عليه السلام: «بني الإسلام على خمس»(١)، **والثاني**: قوله: «لا يحل دم امرئ مسلم»(٢) /٣٢/ الحديث، **والثالث**: قوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»(٣)، **والرابع**: قوله عليه السلام: «لو أعطي الناس بدعواهم، لأصبح قوم يدعون بدماء قوم ولكن شاهداك أو يمينه»(٤).

وأما المرسل: فهو ما روي عن رسول الله ﷺ ولم يتصل سنده، لترك الراوي رجلا في الوسط أو أكثر، وذلك على ضروب، أقواها إرسال الصحابة بعضهم عن بعض، وذلك والمسند سواء؛ لقوله عليه السلام: «أصحابي مثل النجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»(٥)، ثم ثلاثة إرسال: التابعي عن النبي عليه السلام، معلوم من حاله أنه لا يروي إلا عن صحابي، فكذلك أيضا، ثم يليه إرسال من يروي عن صحابي أو غيره، وعن تابعي، وترك ما فيه ولم يذكره، فلا يلزم العمل به في قول الشافعي، ويلزم العمل به في قول أهل المدينة وأهل العراق.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، رقم: ٨؛ ومسلم، كتاب الإيمان، رقم: ١٦؛ والترمذي، كتاب الإيمان، رقم: ٢٦٠٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الديات، رقم: ٦٨٧٨؛ ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين، رقم: ١٦٧٦؛ وأبو داود، كتاب الحدود، رقم: ٤٣٥٣.

(٣) تقدم عزوه.

(٤) أخرجه بمعناه كل من: مسلم، كتاب الأقضية، رقم: ١٧١١؛ وأحمد، رقم: ٣١٨٨؛ والنسائي في الكبرى، كتاب القضاء، رقم: ٥٩٥١.

(٥) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم بلفظ قريب، رقم: ٨٩٥. وأخرجه عبد بن حميد في مسنده بمعناه، رقم: ٧٨٣.

وأما المنقطع: فهو ما لم يتصل برسول الله ﷺ، بل بصاحبي أو تابعي أو من دونهم.

وأما الإجماع فهو على ضربين: إجماع يستوي فيه العام والخاص، كأعداد الصلوات والزكوات. والضرب الثاني ينفرد به الخاصة وهم العلماء، فذلك يقع من وجهين: أحدهما من طريق النص، والثاني من طريق الاجتهاد، ثم ينقسم أيضا على ثلاثة أقسام: **قسم** من جهة القول /٣٣/ والفعل، وذلك أن يقوله بعضهم ويفعله بعضهم. **وقسم** من جهة القول وحده، أو الفعل وحده، وذلك أن يطبقوا على شيء قولا ويطبقوا عليه فعلا، ولا يراعى في هذين القسمين انقراض العصر. **والقسم الثالث**: أن يقوله بعضهم فيسكت الباقون مع العلم به، أو يفعله بعضهم فيسكت الباقون مع العلم به، ويراعى في ذلك انقراض العصر من غير نكير، كان إجماعا ولزم العمل به عند بعض الفقهاء. وهل يقطع على مغيبه أم لا؟ خلاف بين أصحابنا في ذلك.

وأما العبرة فمعناها: اعتبار المعاني في الأشياء. فكل أمر في الشرع أو نهي فله معنى لأجله حظر أو أبيح، غير أن ذلك على ضربين: ما عقلنا في الجملة أنه مصلحة للمكلف، واستأثر الله تعالى بعلم معناه على[1] التفضيل؛ لأنه لا يرى القياس عليه، كقوله تعالى في الصلاة إنها: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[العنكبوت:٤٥]. فعلمنا أنّ كل ما نهى عن ذلك في الجملة فواجب لوجوبها قياسا عليها، ولم يعلم المعنى في عددها وصفاتها ومواقيتها فلم تقس عليها. ومنه ما ورد النص بمعناه، كقوله تعالى في الخمر والميسر إنها تصد عن

(١) ث: غير.

ذكر الله وعن الصلاة، وقوله تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[المائدة:٣٢]؛ أي: من أجل كثرة القتل وفساد الأمر، وكقوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾[الحشر:٧]، ونحو ذلك. ومنه ما عقل بالاستنباط /٣٤/ ولا يتم إلا بأربع شرائط: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك على ضروب أقواها الفحوى[١]، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾[الإسراء:٢٣] فتعلم أن كل ما كان في معناه أو أكثر منه إلا في استحقاق لا يجوز، ثم يليه قوله ﷺ: «لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان [أو وسنان][٢]»[٣] ونحوه في معناه، ثم يليه قوله ﷺ: «من أعتق شقصا له من عبد[٤] قُوِّمَ عليه»[٥]، فكانت الأمة في معنى العبد، ثم يليه قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ﴾[النساء:٢٥]، يعني الحد، فكان العبد في ذلك كالأمة، ثم يليه قياس النبيذ على الخمر، ثم يليه قياس الشبه والأوصاف، مثل قياس السقمونيا[٦] على البر.

وأما الجملة: فهو ما حصل فيه المعنى وتم الكلام فيها. والأصل ما عرف به

---

(١) في الأصل، ق: انفحوا. ث: الفحوا.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ولو سنان.

(٣) أخرجه دون قوله "أو وسنان" ابن ماجه، كتاب الأحكام، رقم: ٢٣١٦؛ وأحمد، رقم: ٢٠٣٨٩؛ والشافعي في مسنده، كتاب أحكام القرآن، ص: ٢٧٦.

(٤) هذا في ث . وفي الأصل: عند.

(٥) أخرجه بمعناه الربيع، باب في العتق، رقم: ٦٧٤؛ والبخاري، كتاب الشركة، رقم: ٢٥٠٤؛ ومسلم، كتاب العتق، رقم: ١٥٠٣.

(٦) السقمونيا: نبات يستخرج منه دواء مسهّل للبطن، ومزيل لدوده. المعجم الوسيط.

حكم غيره. والفرع ما عرف به حكمه بغيره.

الباب الخامس في الكلام في أدلة الشرع وأقسامها

اعلم أن الخطاب الوارد من الله سبحانه ومن رسوله عليه السلام في الأحكام على قسمين: أصل ومعقول أصل. فأما الأصل فعلى عشرة أقسام: مجمل ومفسر، وعام وخاص، ومحتمل ونص، ومطلق ومقيد، وناسخ ومنسوخ، ويدخل في جملة ذلك السبب والشرط، والحد والغاية، والبيان والمبين، والتأكيد، والمنطوق به والمسكوت عنه، ونحو ذلك.

وأما المجمل: فهو ما لا يعقل المراد به من لفظه، كلفظة الصلاة /٣٥/ والزكاة والجزية إلا بحقها، ونحو ذلك من الألفاظ، ولا يمكن الاستدلال بظاهره في شيء إذا كان ظاهرا لا يعقل المراد منه، بل هو مفتقر إلى بيان من كتاب أو سنة أو إجماع أو غيره، ويسمّى ذلك تفسيرا له وبيانا، فتارة يأتي مقرونا للفظ المجمل، وتارة يكون متقدما له؛ فيأتي المجمل مرتبا عليه، وتارة يكون متأخرا عنه.

وأما العام: فهو كل خطاب عقل من ظاهره أنه يحتمل اثنين فصاعدا، كالمؤمنين والمشركين، ومن فعل كذا فله كذا، ومنه عام لا خصوص فيه كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾[هود:٦]. وعام يراد به الخاص ويعقل ذلك منه بمطلقه دون دليله، بل بالعقل كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾[الكهف:٧٧]، وقوله: ﴿ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾[النساء:٧٥]، فمعقول أن المراد بعض أهل القرية في الاستطعام(١)، وفي

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الاستعطام.

أهل مكة من كان غير ظالم لنفسه. وعام يجمع العام والخاص، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾[الحُجُرات:١٣] عمّ جميع بني آدم، ثم قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[الحُجُرات:١٣]، يريد الخاص. وعام يراد به الخاص، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾[آل عمران:١٧٣]، فمعلوم أن الجامع غير القائل، والقائل غير المقول له، وذلك كله غير جائز، وقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾[البقرة:١٩٩]، وقوله: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾[التحريم:٦]؛ أي: بعض ذلك. وعام خص بدليل /٣٦/ شرعي، كقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[التوبة:٢٩]، ثم خصّ أهل الكتاب بقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾[البقرة:١٠١].

وأما المطلق: فهو كل لفظ عقل المراد منه بلفظه وجرى على ظاهره.

وأما المقيد: فهو ما اعترض به على المطلق، فمنع من جريانه على ظاهره، وذلك على وجهين: إما أن يكون المقيد مقارنا للمطلق، فيحمل المطلق على حكم المقيد، كقوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[المائدة:٦]، ثم قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾[المائدة:٦]، فقيد الغسل بالماء، وقوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾[البقرة:١٩٦]الآية، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة:١٩٦]، ثم قال في نكاح الإماء: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ﴾[النساء:٢٥]، فجرى مجرى الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[العنكبوت:١٤]، غير [أنّ] الاستثناء لا ينفصل من المستثنى

منه. وتقيد المطلق قد يكون متصلا وغير متصل، كأمره تعالى في كفارة الظهار بتحرير رقبة مؤمنة، وإطلاقه الشهادة في موضع، وتقييدها[١] إياها في موضع آخر بالعدالة، ومثل قوله ﷺ: «فيما سقت السماء العشر»[٢]، «وفي الرقة ربع العشر»[٣]، وقال في خبر آخر: «ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة، وليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة»[٤].

وأما المحتمل: فهو لفظ عام يقع علة العموم ويقع على الخصوص وعلى المطلق والمقيد، والظاهر ما احتمل /٣٩/ شيئين فصاعدا، غير أنما يحتمله أقرب إلى الفهم من غيره، وكل عام ظاهر، وليس كل ظاهر عام.

وأما النص: فهو ما تأويله تنزيله، وظاهره باطنه، **وقيل**: إنما سمّي نصّا لظهوره ووضوحه؛ ولأنه مرفوع في بيانه. **وقال آخرون**: هو كل لفظ عقل منه حكم أو بيان المراد في غيره، كالتخصيص والتقييد والنسخ وبيان المجمل والاستثناء ونحوه.

وأما المنسوخ: فهو كل حكم رفع من غير شرط إلى غاية أو مدة، وكذلك لا يقال: إن الليل ينسخ النهار، ولا شوال نسخ صوم شهر رمضان. والنسخ في الحقيقة بيان بعض الأزمان، والتخصيص بيان بعض الأعيان.

---

(١) ث: تقييده.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، رقم: ١٤٨٣؛ وأبو داود، كتاب الزكاة، رقم: ١٥٧٢؛ والنسائي، كتاب الزكاة، رقم: ٢٤٩٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، رقم: ١٤٥٤؛ وأبو داود، كتاب الزكاة، رقم: ١٥٦٧؛ والنسائي، كتاب الزكاة، رقم: ٢٤٤٧.

(٤) أخرجه الشطر الأول منه كل من: ابن ماجه، كتاب الزكاة، رقم: ١٧٩٤؛ وأحمد، رقم: ٩٢٣٢؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الرد على أبي حنيفة، رقم: ٣٦٥٣٤.

واعلم أن التفسير والتخصيص والتقييد والاستثناء والنسخ وإن اختلفت ألفاظها [فهي] متفقة في معنى كونها بيانا للمراد بالخطاب، وكل واحد منهما يختص بمعنى من الآخر، وقد يساويه في معان، فالتفسير بيان للمجمل مقارنا له أو مقدما أو مؤخرا، فلولا التفسير لم يكن المجمل مفيدا لشيء، وغير اعتقاد تقييده إذا عقل المراد منه. ويخص الكتاب بالكتاب وبالسنة والإجماع، وتخص السنة بالكتاب وبالسنة وبالإجماع، والإجماع لا يخص، ويكون التخصيص مقرونا بالعام ومقدما عليه /٤٠/ ومتأخرا عنه.

وأما التقييد: فهو بيان المطلق وتفسير المراد منه، وقد يدخل ذلك في الأعيان والأزمان والأعداد، ويكون التقييد بمثل ما يكون به التخصيص سواء، غير أن مراد الفقهاء بالعموم اللفظ المشتمل على شيئين فصاعدا، والمراد بالمطلق اللفظ المشتمل على عين فصاعدا فما فوقها، والتخصيص إخراج بعض ما يصلح له اللفظ العام من الأسماء من الحكم، والتقييد بعض صفات المطلق.

وأما الاستثناء: فهو أن يخرج من الكلام ما لولاه لكان داخلا تحت الكلام ومستوعبا[1] له، ويجوز الاستثناء من الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ﴾ [الحِجر:٥٨-٦٠]، ويجوز تعيير لفظه أيضا، كقول الله تعالى: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾[المائدة:١]، ويجوز الاستثناء المنقطع؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا﴾؛ يعني عمدا، وتم الكلام ثم قال: ﴿إِلَّا خَطَـٔٗا﴾[النساء:٩٢]، معناه: إلا إن قتله خطأ، ومثله: ﴿إِلَّآ أَن

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل: مستوعيا.

تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾[النساء:٢٩]، ويجوز أن يستثنى من الجملة أكثرها، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[ص:٨٢،٨٣]، ثم قال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[الحجر:٤٢]، فاستثنى أوّلا القليل /٤١/ من الكثير، وثانيا الكثير من القليل.

الباب السادس [الكلام في معقول الأصل][1]

وذلك على أربعة أوجه: **أحدها**: فحوى القول وهو أعلاها، ويسمى التنبيه، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الإسراء:٢٣]، وقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة:٧] الآية، وقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[النساء:٧٧]، و﴿نَقِيرًا﴾[النساء:١٢٤]، أو ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾[فاطر:١٣]. **وقيل**: إنّ الحبة الواحدة تزن ألف ذرة وأربعا وعشرين ذرة، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[آل عمران:٧٥]، فنبّه تارة بالأقل على الأكثر، وتارة بالأكثر على الأقل. **والثاني**: لحن القول، كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾[الشعراء:٦٣]؛ أي: فاضرب[2]، فحذف ذلك لأنه مفهوم، وكقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:١٨٤] فأفطر، كقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[البقرة:١٩٦]؛ أي: فحلق، وقوله: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾[القصص:٧] الآية، ثم قال: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ﴾[القصص:٨]؛ معناه: فألقته[3] فالتقطه آل فرعون. **والثالث**: دليل الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَـٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ

---

(١) ث: الكلام في المعقول.

(٢) ث: فضرب.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل: فألتقته.

حَمْلَهُنَّ﴾[الطلاق:٦]، دل ذلك على أن الحائل[١] لا نفقة لها، وقوله ﷺ: «من باع نخلا قد أُبّرت فثمرتها للبائع»[٢] يدل على كونها[٣] قبل الأبار للمشتري، وقوله: «في السائمة الزكاة»[٤] دل على سقوطها عن المعلوفة /٤٢/ ومن أبى القول بدليل الخطاب له عليه أن يقول على ذلك بأنه لا نفقة ولا زكاة ولا ثمرة للبائع؛ لانتقال الأصل عنه، فأبان ﷺ أنّ في هذه الأحوال ينتقل الحكم، وأما عدا هذه الأحوال فالحكم مبقى على أصله. **والرابع**: معنى القول، كقوله تعالى في الخمر أنها[٥] تصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاةِ، ومثل ذلك مما تقدم ذكره، وبالله التوفيق.

وشرائع الإسلام تجمعها عشر خصال: أولها التوحيد، وإيقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولزوم الجماعة، والعاشرة الطاعة لله ﷻ، وجميع ما أمر به ونهى عنه. والله أعلم وأحكم، وبه الحول والتوفيق. **انقضى الذي من كتاب الأدلة والبيان.**

---

(١) ث: الحامل.

(٢) أخرجه بمعناه كل من: الربيع، باب في العلم وطلبه وفضله، رقم: ٣٣؛ وابن ماجه، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، رقم: ٢٦٠؛ والطبراني في المعجم الكبير، رقم: ٦١٩، ٢٨٤/٢٣.

(٣) ث: كونه.

(٤) أخرجه دون كلمة "الزكاة" مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، رقم: ٨٨٩؛ وأبو داود، كتاب الزكاة، رقم: ١٣٨٦؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، رقم: ٧٢٥١.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل: إنما.

الباب السابع في الإبانة عن أقسام الكلام وذكر وجوهه

من كتاب ركن الدين: من إملاء الشيخ الإمام أبي طاهر الطريثيثي المعتزلي: الكلام هو المركب من حروف الهجاء، والتركيب في كلام العرب على أربعة أوجه: ثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.

والمركب من ذلك على وجهين: مهمل ومستعمل؛ فالمهمل: ما لا يفيد في اللغة شيئا، فلا مدخل(١) له من هذا الباب، والمستعمل: ما له معنى صحيح ووضع ليقيده.

وذلك على /٤٣/ قسمين: حقيقة ومجازا.

فأما الحقيقة: فهو ما أريد به ما وضع له في اللغة. **وقيل**: هو الكلام المستغني بنفسه من تقدير أصل له في مفهومه، ومن حقه أن يكون لفظه منتظما لمعناه من غير زيادة ولا نقصان، ولا نقل إلى غير موضعه، وذلك في الكتاب.

والشرع يجري على ثلاثة أوجه: لغوي وشرعي وعرفي؛ فاللغوي: ما بيناه، والشرعي: ما يجري في باب الشريعة مجرى الحقيقة في اللغة، من نحو ألفاظ الصلاة والصيام والتيمم والأيمان والكفر وأشباه ذلك، منقولا كان ذلك أو مبتدأ؛ لأنها تستعمل في باب الشريعة على جهة التحقيق، ويعرف المعنى منه بظاهره من غير تفرع إلى غيره، ولا يعرف المراد منه بما كان في الأصل بمجرد اللفظ، ألا ترى أنك إذا أردت بقولك: الصلاة الدعاء، لم يفهم ذلك بمجرد اللفظ دون قرينة

---

(١) ث: يدخل.

تدل عليها، فلذلك أجريناه من جملة الحقائق، وأما العرفي فما أكثر[١] استعمالهن حتى صار لكثرة الاستعمال وغلبته عليها يجري فيما نقل إليه مجرى الحقيقة، وفي أصل مجرى المجاز يجري، وذلك نحو قولهم: "غائط" فقد صار ذلك كناية عن قضاء الحاجة حتى لا يعرف عند الإطلاق بسواه، لا يحتاج إلى معرفة المراد منه إلى الرجوع إلى غيره، وإن كان ذلك في الأصل عبارة عن /٤٤/ المكان المطمئن، ومتى أريد منه الأصل لم يعرف بمجرد اللفظ من دون قرينة.

وأما المجاز: فهو ما أريد به ما لم يوضع له في أصل اللغة، ومن حقه أن يكون لفظه لا ينتظم معناه لزيادة، أو لوضعه من غير موضعه، فأما الزيادة فأن يراد من الكلام جملة أو كلمة تأكيدا وتبيينا؛ لأنّ عادتهم الاتساع في موضع اللبس، والتبيين عند الاشتباه والإطناب في موضعه، كما أنّ من عادتهم الاختصار والإيجاز في موضع الكفاية، وحيث تغني الإشارة، وقد يراد لتحسين النظم وإتمام البيان خصوصا في الشعر، وإن كان المعنى يحصل مع تركه.

والزيادة على قسمين: أحدهما زيادة حرف أو كلمة لها معنى صحيح في نفسها، وثانيها زيادة حرف أو كلمة لا يكون لها بنفسها معنى صحيح سوى تحسين النظم، أو تكون عمادا. فأما الضرب الأول فعلى أوجه أربعة: تكرير اللفظ بعينه، وتكرير المعنى بغير اللفظ الأول، وإتباع الكلام ما يؤكده ويزيل عنه اللبس، والاعتراض في الكلام.

فأولها: الذي هو في تكرير اللفظ بعينه، نحو قولك: "رأيت زيدا رأيت زيدا" وهذا يصلح في الجمل بين الأسماء والأفعال والحروف، فأما الجمل فعلى وجهين:

---

(١) ث: كثر.

الأول: نحو قولك: "الله أكبر الله أكبر"، وقوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر:٣،٤] /٤٥/ وقوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[القيامة:٣٤،٣٥]، وقولهم: "الأسد الأسد" في التحذير. **والثاني**: أن يذكر المتكلم أشياء كثيرة من امتنان أو وصف حال أو تشبيه، فيلحق بكل منها، أو يقدم على كل منها جملة، ويكرر الجملة تأكيدا أو تبيينا، ويتضمن ذلك التفريع والتبيين، نحو قولك: "ألم أفعل لك؟ ألم أحسن إليك حيث وليتك كذا؟ ألم أحسن إليك حيث أعطيتك كذا؟ ألم أحسن إليك حيث رفعت عنك كذا؟" تكرر في كل منها قوله: ألم أفعل بك، أولم أحسن إليك. ومن هذا الباب قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن:١٣] عقيب كل واحدة من النعم التي ذكرها، ومن ذلك قوله عقيب ما ذكر من أحوال القيامة: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[المرسلات:١٥] يُردد ذلك في كل صفة منها، ومن ذلك قول ذي الرمة في قصيدة:

ما بال عينك أم ذاك أم كذا إذاك أم كذا

يردد عند كل تشبيه منها.

أما إعادة الاسم نحو قولهم:" الأسد الأسد" جاز رد الآية إليه، وقبوله فيه إذا صح من طريقه، وكذلك إن كان في بيان المجمل أو تخصيص العموم؛ لأن أخبار الآحاد تقبل في جميع ذلك. وأما عرضه على الإجماع، فالواجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يفسر القرآن على وجه مخالف للإجماع، وإنما كان كذلك، فكل تأويل مخالف للإجماع باطل، وما يقع يجب عرضه على الإجماع من التأويلات تقع على أربعة أوجه: /٤٦/ **أحدها**: ما يوجب صحة الإجماع فهو صحيح، مثاله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى:١١] فسر على أنه لا شبيه له، وعرض

على الإجماع صح من حيث علم أن الإجماع واقع على أنه لا شبيه له. **وثانيها**: ما يحكم الإجماع بفساده فيجب إلقاؤه، ومثاله قوله تعالى: ﴿تَعَـٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[الجن:٣] لما احتمل الجدّ في اللغة أن يكون بمعنى أب الأب، وإذا عرض على الإجماع حكم بفساده؛ إذ لا خلاف بين الأمة أن ليس له أب ولا أب أب. **وثالثها**: أن يُجوّزَ كلاً من المعنيين، ولا يقضي بفساد أحدهما ولا على صحته، مثاله: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾[البقرة:٢٢٨] يحتمل القرء في اللغة أن يكون بمعنى الحيض، وأن يكون بمعنى الطهر، والإجماع يُجوّز كلاّ منهما، فلا يجوز أن يثبت أحدهما دون الآخر. **ورابعها**: أن يُجوّز بعض تلك المعاني ولا يُجوّز بعضها، فما يجوز أولى مما لا يجوز، مثاله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾[الإخلاص:٢] احتمل في اللغة أن يكون بمعنى المصمت الذي لا جوف له، واحتمل أن يكون بمعنى السيد المقصود في الحوائج، فلما جوز الإجماع أن يكون الله تعالى سيدا مقصودا إليه، بل أوجبه، ولم يحصل إجماع على أنه مُصمَتٌ، ولا على إجازة كونه كذلك، كان ما أوجبه الإجماع أولى مما لم يوجبه ولا أجازه. **انقضى ما نقلناه من بعض كتب المعتزلة**.

فصل: ومن كتاب العدل والإنصاف: اعلم أن الخطاب الوارد من الله سبحانه، ومن الرسول ﷺ /٣٧/ ومن الأئمة الخلفاء الراشدين الهادين المهتدين الذين يقضون بالحق وبه يعدلون رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، لا يخلو من أن يكون حقيقة أو مجازا؛ **فالحقيقة**: كل لفظ استعمل لما وضع له. **والمجاز**: كل ما وضع لغير ما استعمل له؛ كقول العرب: "هذا أسد" للشجاع، وبحر للسخي، ونجم للاهتداء، وقال الله ﷻ في محكم كتابه في عقلاء مبصرين سميعين: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾[البقرة:١٧١]، ومعلوم أنهم يسمعون ويبصرون، ويتكلمون ويعقلون؛ لكنهم تصامموا وتباكموا وتعاموا، وفعلوا أفعال من لا يعقل ولا يسمع

ولا يبصر.

فصل في الحقيقة: والحقيقة تنقسم قسمين: مجملا ومفصلا؛ فالمجمل: ما لا ينفهم به المراد من لفظه، ويفتقر في بيانه إلى غيره؛ كقوله عز وجل: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾[الأنعام:١٤١]، فالحق[١] مجهول الجنس والنصاب، وقوله عز وجل: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَۚ وَٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾[النساء:٣٣].

وينقسم المفصل قسمين: محتملا وغير محتمل؛ فغير المحتمل هو النص؛ وهو ما وقع في البيان إلى أقصى غاياته، كقول الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾[النساء:١٧١]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[الفتح:٢٩]، وقوله: ﴿خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾[الروم:٤٠]، و﴿خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾[الأنبياء:٣٣]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾[إبراهيم:٣٢] /٣٨/ وقوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[البقرة:٢٣٤]، أو ما أشبه ذلك.

والمحتمل ينقسم قسمين: ظاهرا وباطنا؛ فالظاهر: ما سبق إلى النفوس معناه، كقول الله عز وجل: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾[الطور:١٩]، ﴿ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[الأحزاب:٤٢،٤١] ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾[الأنعام:١٤١][٢]، ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦۖ وَإِلَيْهِ

---

(١) ث: لحق.

(٢) وردت هذه الآية بلفظ: "وكلوا من الثمرات" ولا وجود لهذه الآية.

ٱلنُّشُورُ﴾[الملك:١٥]، ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الحج:٧٧]. والباطن: ما لم يسبق إلى النفوس معناه، كقول الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢]، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الزُّمر:٦٧]، وكذلك جميع ما يؤول من أوصاف الباري سبحانه إلى صفات البشر؛ لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[الدخان:٤٩]، فظاهره أمر ومدح، وباطنه ذم وتهوين، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ﴾[المجادلة:٧].

والظاهر ينقسم قسمين: عاما وخاصا؛ **فالعام:** ما عم شيئين فصاعدا. **والخاص:** إخراج بعض ما رسمه اللفظ من الحكم. والعام كقول الله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[التغابن:١١]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:٢٨٣]، وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[الرحمن:٢٦] /٤٧/ وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾[آل عمران:١٨٥]، وقوله: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾[التوبة:٣٦]، وقوله: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:٧٣]، وقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾[البقرة:٢٧٥]، وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[المائدة:١]. وشرح الخاص والعام سيأتي فيما بعد إن شاء الله.

والعام والخاص ينقسمان إلى قسمين: أمر وخبر؛ فالأمر: إذا دخلت عليه لا صار نهيا، والخبر: إذا دخلت عليه ألف صار استخبارا، وهذه الأربعة المعاني إليها تؤول لغة العرب كلها، وعليها تنقسم، ونحن نشير إن شاء الله هاهنا إلى لمع

في اللغة تخصنا محتاج إلى معناها باختصار.

فصل: **ومنه**: واختلفوا في القرآن هل فيه مجاز أم كله حقيقة لا مجاز فيه؛ **قال بعضهم**: هو كله حقيقة لا مجاز فيه؛ لأنه حق والمجاز باطل، وكيف يكون الحق مجازا؟ وهذا أخذ بظاهر القول أين ذهب به، والصحيح أن فيه المجاز، وليس بباطل، وإنما المجاز في اللفظ لا في المعنى، والمعنى المراد منه هو الحقيقة، قال الله ﷻ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[الكهف:٧٧]، والإرادة من أوصاف الحيوان لا من أوصاف الجدران، والمعنى يريد أنه مال كأنه رجل همّ بالوقوع، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[الأحزاب:٥٧] فالله تعالى لا يتأذى ولا يناله الأذى، وقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف:٨٢] /٤٨/ وقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[النور:٣٥]. وقد يتعارف الناس في أسماء كانت في البداية مجازا رجعت بالعرف حقائق، كالغائط والنجو والنكاح والإيمان والكفر والنفاق والصلاة والزكاة والحج، وما أشبه ذلك، وقد غيرت الشريعة كثيرا من اللغة، وجعلتها حقائق في الشرع، ومجازا في اللغة، بعد ما كانت بالعكس، ومنه قوله عليه السلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد سأله عن الجنابة تصيب الرجل من الليل فقال له: «توضأ واغسل ذكرك»(١)؛ أراد غسل يديه ثم ذكره، ولم يرد وضوء الصلاة.

---

(١) أخرجه الربيع، باب في كيفية الغسل من الجنابة، رقم: ١٤٥؛ والبخاري، كتاب الغسل، رقم: ٢٩٠؛ ومسلم، كتاب الحيض، رقم: ٣٠٦.

فصل: **ومنه**: اعلم أنّ الأمر يتصرف في اللغة على وجهين: **أحدهما**: الشأن والقصة، وجمعه أمور، كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾[فاطر:٤]

والثاني: أمر الله ونهيه، وجمع الأمر منه أوامر، وهو القول المقتضى به الفعل من المأمور، وهذا في الخطاب، وأما في الإيجاب فلا.

وأما حد الأمر: فهو طلب الفعل أيضا، واقتضاؤه على غير وجه المسألة. والفرق بين الأمر والسؤال: أن الأمر بالشيء نهي عن ضده، والسؤال عن الشيء ليس بنهي عن ضده، فمن أثبت نهي /٤٩/ تأديب واستمر الفرق بينهما، ومن امتنع عن ذلك قصر الأمر على الوجوب، والنهي على الزجر، ومن أجازهما أوجب التأديب فيهما. وقد يعبر عن الأمر بالقول وبالإشارة وبصورة الخبر. أما من جهة القول فقول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١]، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[البقرة:٥٨]. وأما بالإشارة فقول رسول الله ﷺ لأبي بكر الصديق رضي الله عنه: «يا أبا بكر ما منعك أن تصلي بالناس إذ أمرتك»[١]؛ وذلك حين أمّ أبو بكر الناس، فلما أبصر رسول الله ﷺ تكعكع، فأشار له رسول الله ﷺ، ودفع في ظهره فامتنع، فتقدم رسول الله ﷺ فأتم بالناس الصلاة، فلما انصرف من الصلاة قال لأبي بكر: «يا أبا بكر ما منعك أن تصلي بالناس إذ أمرتك»، ولم يكن هنالك إلا الإشارة، فقال أبو بكر رضي الله عنه: ما كان الله يرى ابن أبي قحافة في مقام نبي. وأما من جهة الرموز فقوله ﷻ حكاية عن زكرياء ﷺ: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾[آل

(١) أخرجه بلفظ: «يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتك» كل من: البخاري، كتاب الأذان، رقم: ٦٨٤؛ ومسلم، كتاب الصلاة، رقم: ٤٢١؛ وأبي داود، كتاب الصلاة، رقم: ٩٤٠.

عمران:٤١]، ولا معنى لكلامه إلا بأمر أو نهي أو خبر أو استخبار، وهي جميع أقسام الكلام؛ لأن الرمز ينوب مناب الخطاب؛ ولقوله: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾[مريم:١١]. وأما من جهة الخبر فقول الله ﷻ: /٥٠/ ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[البقرة:٢٣٣] الآية، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا﴾[البقرة:٨٣].

مسألة: اختلف الناس في الأمر، هل له من صيغة وصورة، أم لا صيغة ولا صورة؟ **فقال أكثر الفقهاء**: إن للأمر صيغة وصورة، وهو قولك: "افعل" وكذلك النهي له صورة، وهو قولك: "لا تفعل" وهو الصحيح، خلافا للأشعرية الذين يقولون: إن الأمر والنهي لا صيغة لهما. والدليل على قول الفقهاء استعمال أهل اللسان، وهم أرباب الشأن؛ وذلك أنهم قسموا الكلام أربعة أقسام، **وقالوا**: أمر ونهي وخبر واستخبار؛ فالأمر قولك: "افعل"، والنهي قولك: "لا تفعل"، والخبر قولك: "خرج زيد"، والاستخبار قولك: "أخرج زيد؟" ولم يشترطوا معه قرينة تفرد الأمر ولا النهي من غيره، والأمر والنهي هما الأصل، وما عداهما ففرع، وكذلك الخبر والاستخبار. كما أنهم جعلوا للواحد صيغة يعرف بما يجري عليه الخطاب بها، وللاثنين صيغة، وللثلاثة [فصاعدا صيغة][1]، وكذلك للواحدة من النساء، وللاثنتين، وللجميع منهن صيغ، ثم تنقسم كل واحدة من هذه الأربعة أقساما كثيرة، فيكون الأمر أمرا وسؤالا وطلبا ودعاء ونداء، ويكون النهي نهيا وزجرا وإغلاظا /٥١/ وتهديدا، ويكون الخبر خبرا وتمنيا وجحودا ومجازات وتلهفا،

(١) ث: صيغة فصاعدا.

ويكون الاستخبار استخبارا واستفهاما وتقريرا وإنكارا وتوبيخا وتعجبا ومثلا. فصورة الأمر وصيغته يشترك مع غيرها في صيغها، فمع الندب قول الله ﷻ: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[الحج:٧٧]، ومع الإذن: ﴿ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾[الصافات:١٠٢]، ومع الإطلاق: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الجمعة:١٠]، ومع الإباحة: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾[المائدة:٢]، ومع الوعيد: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾[فُصِّلَت:٤٠]، ومع التحدي: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾[البقرة:٢٣]، ومع التعجيز: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ۝ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾[الإسراء:٥٠،٥١]، ومع النداء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾[الأعراف:١٥٨]، ومع الدعاء: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا﴾[آل عمران:١٤٧]، ربنا ارحمنا[1]، ومع التكوين: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، ومع التعجب: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَاۖ﴾[مريم:٣٨]؛ أي: ما أسمعهم بهم وأبصرهم، ومطلق الأمر هو الأصل مع مطلق غيره؛ إذ لا بد لغيره من ذكر القرينة والتقييد.

فصل: وإذا ورد الأمر من الله ﷻ اقتضى الوجوب دون الندب، قال الله ﷻ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور:٦٣]، خلافا لمن **قال من الأشعرية**: إنه يحمل على الندب، ولمن[2] قال بالوقوف أيضا فأطلق ولم يقيد، فوجب أنه على الوجوب، /٥٢/ قال الله

---

(١) الآية: ﴿وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]. ﴿فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ [الأعراف:١٥٥]، [المؤمنون:١٠٩].

(٢) ث: من.

وَجَلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾[الأحزاب:٣٦]، وقوله أيضا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ لَا يَرْكَعُونَ ٤٨ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[المرسلات:٤٨،٤٩]، وذكره في معرض الذم، وقوله عَزَّ وَجَلّ لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[الأعراف:١٢]، ولو ساغ فيه الندب لاعتذر به إبليس اللعين. وقول رسول الله ﷺ لبريرة في أمر زوجها مغيث: «لو راجعته؟»، فقالت: يا رسول الله أفبأمرك؟ فقال: «لا إنما أنا شافع»، فقالت: لا حاجة لي به(١)، ففرق رسول الله ﷺ ما بين الشفاعة والأمر؛ لأن طاعته في الشفاعة مندوب إليها، وأمره واجب، ولو قال لها: عن أمري، لما تخلفت عن مراجعته، ومما يؤكد هذا قول رسول الله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وعند كل وضوء»(٢)، ومعلوم أنه ندبهم، فصح أنه لم يأمرهم، والدليل أيضا على وجوب الأمر عقلا أن السيد إذا قال لعبده: "اسقني ماء" أو "قم" أو "اقعد" فلم يسقه ولم يقم ولم يقعد، حسن من السيد ومن كل أحد لومه وتوبيخه وعقوبته، فهذا دليل الوجوب، فعارضوا في هذا بقول السيد لعبده: /٥٣/ "البس هذه الخلعة" أو "البس هذا التاج" أترونه عاصيا إن لم

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: البخاري، كتاب الطلاق، رقم: ٥٢٨٣؛ وأبو داود، كتاب الطلاق، رقم: ٢٢٣١؛ والنسائي، كتاب آداب القضاة، رقم: ٥٤١٧.

(٢) أخرجه الربيع، كتاب الصلاة ووجوبها، رقم: ٢٢١. وأخرجه دون قوله: «عند كل وضوء» كل من: أبي داود، كتاب الطهارة، رقم: ٤٧؛ والترمذي، أبواب الطهارة، رقم: ٢٢.

يلبسهما؟ **قلنا**: هاتان معهما قرينة تدل على غير الأمر وهو التبجيل[١] والإكرام، وليس هو بالموضع للعبد، إلا إذا كان أهلا لذلك بعد أن يكون عبدا رابعا، والعبد يتوقف لهذه العلة عن درجة ومرتبة لم يبلغها، إلا إن كان يليق لذلك، فترجع القصة كما كانت، ولسنا ننكر أن لفظة افعل ترد أمرا وترد بخلافه، وإنما الكلام على ورودها مطلقة، ولكنا نقول: إنها إن وردت مطلقة بغير قرينة فالأصل فيها الأمر ثم الوجوب، على قول بعضهم، حتى ترد معها قرينة تقتضي غير الأمر.

وقالوا أيضا: لو قال للصباغ: "اصبغ لي هذا الثوب" لجاز له التوقف حتى يعلم أي لون يريد، فبهذا[٢] لا يلزم؛ لأن الألوان تشترك، إلا إن كان صباغ البلد لونا معروفا، فيكون عاصيا إن لم يمتثل، وأما إن كانت متساوية فيسوغ التوقف، ولابد للخطاب من ظاهر تستبق[٣] النفوس إليه، فيحتاج ما دونه إلى قرينة، وكذلك لو قال: "اضرب الدابة" خلافا لقوله: "اضرب الحمار" إلا إن كان للبلد عادة فهي أقعد.

فصل: والمندوب إليه مأمور به، خلافا للشافعي؛ لكونه طاعة لله ﷻ وعبادة، ووقوع الثواب عليه، والحسن /٥٤/ والخير والمدح، والفرق بينه وبين الواجب وجوب الثواب وسقوط العقاب عنه، وهما في الواجب جميعا، والفرق بينهما وبين الإباحة أن الإباحة لا ثواب ولا عقاب، وقد أجمعت الأمة أن

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: التبخيل.

(٢) ث: فهذا.

(٣) ث: تسبق.

النوافل كلها طاعة لله ﷻ، ومندوب إليها وليست بواجبة، والذي أختاره أنها غير مأمور بها، لما قدمنا من الوعيد على المتخلف عن أوامر الله تعالى، وقوله عليه السلام: «ولولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وعند كل وضوء»[١]، وهو قول عمروس بن فتح حين امتنع أن يقول: إن الإيمان إنما كان إيمانا لعلّة الأمر به؛ لئلا تدخل فيه النوافل، على أن **الشيخ أبا الربيع سليمان بن يخلف** رضي الله عنه **قال** : من قال: "إن النوافل لم يأمر الله بها، ولا أنها طاعة"؛ فهو كافر. والذي يتوجه إليه هذا الكلام أنه يريد: من نفاها من الطاعة فهو كافر، وأما الأمر فالله أعلم بها، وقد اجتمعت الأمة أن الله تعالى ندب إلى النوافل ودعا إليها، وإنما وقع الاختلاف في الأمر.

فصل: وإذا وردت لفظة "افعل" بعد الحظر، وعريت من القرائن؛ كانت إباحة، فهو الأليق بهذه الشريعة؛ لأنها مبنية على التيسير، قال الله ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقرة:١٨٥]، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[الحج:٧٨]. /٥٥/ **وقال بعضهم**: يحمل على الوجوب، كقول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ﴾[الأحزاب:٥٣]، ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ﴾[المائدة:٢]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الجمعة:١٠]، والأصل هو الأول، وإن وردت بعد الندب كانت أمرا واجبا، والأصل في هذا كله أنها إباحات لا واجبات كما قدمنا، ويراعى في هذا كله في أمثاله وما شاء كله أنفاس الأمة. **انقضى**.

---

(١) تقدم عزوه.

مسألة من كتب بعض الزيدية: واختلف العلماء في التأسي به بالنبي ﷺ، وهل هو واجب، إلا فيما خصه دليل، أو غير واجب إلا ما خصه دليل الوجوب؟ ذهب أئمتنا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والجمهور إلى الأول، واختلفوا هل ذلك عام في العبادات وغيرها(١)، أو خاص في العبادات فقط؟ الصحيح الأول.

قال ناصر بن أبي نبهان: إن أصحابه لابد وأن يعلموا منه الواجب من أفعاله والمندوب؛ إذ هم من أحرص الناس الآتين بعدهم، ومن أين عرف من جاء من بعدهم إلا من معرفتهم، وأما في زماننا اليوم فقد استفاض صحة الواجب من أفعاله من المندوب، و غير ذلك، والله أعلم.

مسألة من كتاب الإرشاد: ومن زعم أنّ الخطاب إذا ورد بصيغة الأمر؛ إنّ علينا التوقف لما يحتمل من الحكم، حتى يعلم أنّ المراد أمر أو نهي أو ندب أو تخيير أو غير ذلك؛ **يقال له:** لو كان الخطاب /٥٦/ إذا ورد بصيغة الأمر يوجب التوقيف علينا عند وروده، لم يكن في وروده فائدة؛ لأنا قبل وروده متوقفون، وبعد وروده متوقفون، فلا فائدة في وروده، فلما كان الأمر يقتضي الفعل كان له صيغة تعرف في اللغة التي خوطبنا بها، علمنا أن من قال بالتوقف غالط.

والذي يذهب إليه شيوخنا والأشبه بأصول أئمتنا أنّ الأمر إذا ورد بفعل قد خص بوقت، فللمأمور إيقاعه في أوله وأوسطه وآخره، وتعجيل الفعل في أول الوقت أفضل، وإذا ورد الأمر بفعل غير مخصوص بوقت، فإن تأخيره جائز إلى آخر أيام الحياة، والنظر يوجب أنّ ما لم يكن محصورا بوقت فالواجب تعجيله أول أوقات الإمكان؛ الدليل على ذلك أنّ الأمر إذا ورد مطلقا ولم يقيّد بوقت؛

---

(١) ث: أو غيرها.

إن وروده لا يخلو من أن يلزم ذلك على الفور مع القدرة، أو يجوز للمأمور التأخير إلى آخر أيام حياته، أو إلى وسائط بين الفور وآخر العمر، وآخر العمر[(١)] مجهول، والوسائط أيضا مجهولة الأوقات، ولا سبيل إلى علم ذلك إذا كان مجهولا لم يصح تعلق حق العباد به، وما كان آخره مجهولا لا يعرف، ووسائطه لا تعرف لم يلزم فعله، وإذا بطل هذان الوجهان صح إيجابه على الفور؛ لأن الآمر إذا أمر من تجب له الطاعة عليه، وأزاح عنه /٥٧/ العلل، وكان الآمر يريد تعجيل الفعل المأمور به، لم يكن للمأمور تأخير الفعل عن أول أوقات الإمكان، ويدل على هذا قول الله: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٣]، فأوجب علينا المسارعة إلى الأفعال التي تؤدينا إلى الجنة والغفران، والله أعلم.

مسألة: وصورة الأمر في اللغة أن يقول الآمر: "افعلوا" مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[النساء:٧٧]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[التوبة:١١٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ﴾[الحج:١]، وصورة النهي أن يقول الآمر: "لا تفعل" مثل قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾[النساء:٢٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[الحجرات:١]، فإذا ورد الخطاب معرّى من القرائن والمقيدات

(١) زيادة من ث.

والمقدمات فهو أمر ونهي، واللفظة قد ترد مقرونة بقرينة أو بصلة أو بمقدمة، فتدل على التخيير أو الندب، أو تدل على قدرة الآمر، أو على التهدد، أو على الزجر، وإطلاق بعد حضر، أو على التكوين دون الأمر، فالذي يدل بجموعه على التخيير والندب، مثل قوله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٧]، وقوله: /٥٨/ ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾[الحج:٣٦]، وقد أجمع الجميع أن الأكل منها غير واجب، وإنا فيه مخيرون، فالأمة لا ترد إلا بالتوقيف، وأما الذي يدل على قدرة الآمر وعجز المأمور، مثل قوله ﷻ: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝ أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾[الإسراء:٥٠،٥١]، ومعلوم أن الله تعالى لم يرد منهم أن يجعلوا أنفسهم حجارة أو حديدا؛ إذ ليس ذلك في قدرتهم أن يبين عجزهم، وأما الذي يدل على التهدد والزجر، فمثل قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[فصلت:٤٠]، ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[التوبة:١٠٥]، وكقوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ ۝ وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾[هود:١٢١،١٢٢]، فهذه الآيات لم ترد إلا على مقدمات قبلهن وقرائن بعدهن تدل على التهدد والزجر، وأما الذي يدل على الإطلاق بعد الحظر، فمثل قوله جل ثناؤه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الجمعة:١٠]، وقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾[المائدة:٢]. وقد أجمعوا

جميعا أن الاصطياد والانتشار غير واجبين، /٥٩/ وأما الذي يدل على التكوين دون امتثال الأمر، فمثل قوله ﷻ: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[الأعراف:١٦٦]، فقد تقدمت المعرفة أنهم غير قادرين على تكوين أنفسهم قردة، فدلت المقدمة على التكوين دون امتثال الأمر، والله خاطبنا بما تعقل[1] العرب في خطابها، والعرب تسمّي "افعل" و"لا تفعل" أمرا ونهيا، فإذا أمر من تجب طاعته والانقياد لأمره، كان على المأمور إتيان ما أمر، والله أعلم.

مسألة: وقيل: إن الخطاب إذا ورد مطلقا فظاهره خطاب معروف وهو على إطلاقه، وإذا ورد مقيّدا فهو على تقييده، ألا ترى لو أنه قال قائل: "فلان كافر" كان ظاهره أنه كافر بالله، وإن كان يحتمل أنه أراد الطاغوت، وكذلك لو قال: "فلان مؤمن" في الظاهر إنه مؤمن بالله، وإن كان يحتمل أنه أراد القائل أنه مؤمن بالطاغوت، وقوله ﷻ: ﴿لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾[المائدة:٩٥]، ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[الأنعام:١٢١]، فهذا الخطاب يوجب تحريم كل طعام لم يذكر اسم الله عليه من حيوان أو غيره؛ إذ ليس في نفس الآية[2] تفصيل الآية طعام من طعام، فلما اتفق أهل الإسلام على أن المقصود في هذه الآية هو الحيوان دون غيره، صح أن الآية خاصة، وإن كانت في الظاهر عامة، وجاء في التفسير أن المشركين قالوا للمسلمين: لم تأكلون ما قتلتم /٦٠/ -يعنون ما ذكيتم- ولا تأكلون ما قتل الله لكم -يعنون الميتة- فأنزل الله

(١) ث: تفعل.

(٢) زيادة من ث.

سبحانه وتعالى(١): ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾[الأنعام:١٢١]، وقوله عز وجل: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان:١٣]، وقال جل ذكره: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[يونس:٩٥]، فكان ظاهر هذا الخطاب يدل على الخصوص، فلما قال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الشورى:٤٠]، كان ذلك القول دليلا على أن هذا الفعل محرم على كل من فعله من المخاطبين، وكذلك قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء:٣٦]، فعرّف السمع والبصر والفؤاد بالألف واللام، ولم يتقدم لشيء منها ذكر، فاستدللنا على أنه إنما قصد بالتعريف إلى الجنس، فكان كل سمع وبصر وفؤاد فعل صاحبه ذلك الفعل فهو مسؤول عنه، وصار كل من قفا ما ليس له به علم مأزورا في فعله، وإن كان ظاهر النهي خاصا للمخاطب في نفسه.

وأما قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾[الحجرات:١١]، فدل هذا على أن من سخر على ما هو شر منه فلا شيء عليه، إذ النهي وقع على من يمكن أن يكون خيرا ممن سخر منه، ونظير ذلك قول الله جل ذكره: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[التوبة:٧٩]، /٦١/ وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ

(١) زيادة من ث.

بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾[الحجرات:١١]فدل ظاهر تحريم التداعي بالصفات والعلامات والأسماء إذا كانت ملقبة بها ظالما له فيها، وهو أن يقول له: "يا كافر يا فاسق" والألقاب في اللغة: هي كل من نصب علما على شخص فعرف به، فهو يسمى لقبا له، والله أعلم.

مسألة: قال الله جل ذكره: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾[النساء:١٣٥]، فقد أمر الله المؤمنين بالقيام بالقسط أمرا عاما لهم جميعا، والقسط الذي أمرهم بالقيام به لا يخلو من أن يكون قسطا معلوما بعينه، فتكون الإشارة دالة عليه دون غيره، أو لا تكون الإشارة وقعت على قسط معلوم بعينه، فتكون دالة على ما وقع عليه اسم قسط، فلما كانت الإشارة بالألف واللام دالة على التعريف، ولم يكن معنا دليل على قسط معلوم بعينه، صح أنّ هذه الإشارة إلى الجنس توجب علينا القيام بكل ما وقع عليه اسم قسط.

وأما قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[النحل:٩٠] /٦٢/ إلى آخر الآية، فلما لم تقم الدلالة على عدل بعينه، وجب القيام بالعدل كله.

وأما قوله: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾[النساء:١٢٩] إلى آخر الآية، فأخبر أن هذا العدل لا يستطاع بين النساء فعله، فقد صح أن هذا هو العدل الذي يؤدي إليه الاجتهاد من ترك التفضيل بينهن؛ لأن من لم يمل كل الميل -كما قال الله- وإن لم يفضّل بعضا على بعض فهو عادل في الحكم؛ لأنه لم يتعدّ أمر الله، والله أعلم.

فصل: وأما قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾[النساء:١٣٥]، فأمر عباده المؤمنين أن يقوموا بالقسط في السراء والضراء، وعلى الأولياء والأقرباء والأنفس والآباء، فجرى حكم القسط عليهم، ولم يرخص في ذلك لأحد من العالمين، وأيضا فإنه جعل القيام بالقسط فرضا يجب على الكافة، ولم يوجبه على الخاصة دون العامة؛ لأنه تعالى دعاهم باسم المؤمنين، والمؤمنون يدخل فيهم الحكام وغير الحكام، ولم يجب لأحد من أهل الإسلام أن يرى مقاما لله فيه مقالا ليدعه(١) اتكالا على غيره، ولم يجعل الأمر في تسمية القسط في الدين مردودا إلى الاجتهاد من المتعبدين، /٦٣/ وتختلف فيه آراؤهم وتتحكم فيه أهواؤهم، فما رأوه حسنا في عقولهم فعلوه، وما رأوه قبيحا في أنفسهم اجتنبوه، بل دعاهم إلى فعل ما [ارتضاه لهم](٢) حسن أم قبيح عندهم، فقال ﷻ: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْ﴾[النساء:١٣٥]، وقوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢]، لم يكن أمرا منهم له بقتلهم، فيكونوا قد أعانوا على قتل أنفسهم، ويستحق به فرعون مدحا إذ سارع إلى طاعتهم، بل كان هذا القول منهم تسليما للقضاء، وقنوعا بما أعد الله لهم من الجزاء، والله أعلم.

مسألة: قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾[الرحمن:١-٤]، فأخبر الله جل ذكره أن البيان في اللسان، ولذلك لزمت

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لبدعة.

(٢) ث: ارتضاهم.

الحجة والخطاب، وإذا ورد الخطاب إلى المخاطب بأمر أو نهي فقد لزمت حجته، وانقطع عذر المخاطب له إذا كان من أهل ذلك اللسان، ولولا ذلك ما علم فرق ما بين الأمر والنهي والإباحة والحضر، ولما عرف قول القائل: "قم واقعد"، أو "تكلم أو اسكت، أو تعال أو اذهب، أو خذ أو اترك، فجعل الله هذه الأسماء دلائل وعلامات ليعلم به الخلق ما خوطبوا به، ليمتثلوه ويقصدوا إليه، فخاطبهم بما يعلمونه؛ لتجب الحجة عليهم، فمن الأسماء ما يقع فيها /٦٤/ من مسمياتها، ومنها ما يقع الاشتراك فيه، ويعرف المراد منها، ويزول الشك عنها بالبيان بمقدمة أو صفة أو إيماء أو إشارة أو دلالة تقع معه بيان المراد، ويصح معه التكليف، مثل ذلك أن يقول القائل: "لفلان يد" احتمل أن يكون أراد اليد التي هي الجارحة التي يبطش بها، ويحتمل أن تكون اليد التي هي التصرف في الملك، فاسم اليد على الاطلاق يقع على هذه الأشياء كلها، فإذا أراد المتكلم بذلك الإخبار عنها؛ ليبيّن من خاطبه بقرينة أو صلة، فيعلم المخاطَب مراد المخاطِب له بالصلة أو بمقدمة؛ ليزول الشك عن المخاطب، كقوله: "فلان كتب هذا الكتاب بيده" أعلم بذلك أنه أراد بذلك اليد التي هي الجارحة التي يكتب بها الناس. وإن قال: "لفلان عندي يد بيضاء" علم أنه أراد بذلك المنة والنعمة. وإذا قال: "هذه الدار في يد فلان" علم أنه أراد بذلك اليد التي هي الملك والتصرف، فما[1] يعلم بصلة أو بمقدمة غير ما يعلم بإطلاق اللفظ به، ويقع الاسم عليه بمفرده، فالواجب أن يعتبر الخطاب بصلته أو بمقدمته وما يتعلق به؛ ليصح مراد المخاطب وقصده.

وإذا قال القائل: "واحد" فقد أخبر عن أدنى العدد، وإن /٦٥/ قال: "اثنين"

---

(١) ث: مما.

فقد أخبر عن تثنية العدد، وإن قال: "ثلاثة" فقد أخبر عن جمع عدد هذا أقله، وإن قال: "ثوب" فقد أخبر عن جنس وأدنى العدد، وإن قال: "ثوبان" فقد دل على التثنية والجنس، وإن قال: "ثلاثة أثواب" دل على الجنس وعلى أدنى الجمع، ومن لم يعرف موضع الخطاب لم يعلم فائدة الكلام، والتبس عليه ضروب الخطاب، ثم إن الله تبارك وتعالى جعل الخطاب للفائدة والإفهام، وليعلم المأمور إرادة الآمر ومراد المخاطِب، والحكيم لا يخاطب بما لا فائدة فيه، ولا يأمر بما لا يفهم عنه؛ لأنه لا يمكن أن يأمر أحدا بالقعود وهو يريد القيام؛ لأنه يأمر ليمتثل أمره، فإذا لم يبين مراده لم يكن أن يمتثل أمره، ولم يتهيأ أن يعتقد طاعته فيما كلفه إياه، وإذا كان ذلك كذلك لم يجز [تأخير] البيان عن وقت الخطاب لتمام فضل الكلام؛ لأن تأخيره يوجب اعتقاد غير ما ظهر؛ لأنه إذا خاطب بظاهر الإطلاق والعموم وهو يريد التقييد والخصوص، ثم لم يقرنه بدلالة تبين عنه، كان قد ألزم عباده أن يعتقدوا خلاف ما أراده منهم، فتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، فالخطاب إذا ورد فلعمومه صيغة، ولكلّ وجه من وجوه الخطاب صيغة يعرف بها حكمه، ويدل المخاطب بها على معناه، /٦٦/ ولن يجهل ذلك أو شيئا منه أحد من أهل اللسان والمعرفة به من أهل اللغة والبيان، غير أن العرب لسعة لغتها وكثرة معاني كلامها تُعبّر عن الخصوص بلفظ العموم، وعن العموم بلفظ الخصوص، وعن الحقيقة بلفظ المجاز، وعن المجاز بلفظ الحقيقة، وهذا معروف بينهم، ومنسوب عندهم، وعليه أدلة موضوعة من مقدمة الكلام وصلته، وبالإشارة المعهودة عندهم، وعلى ما يتعارفونه بينهم، فما فرق به الدليل نقل عن موضعه وصيغته، وعلى هذا النحو جرت المخاطبة من الله تعالى في محكم كتابه،

خاطبهم باللسان العربي البيّن، فعلى هذا يجب أن يعتبر الخطاب إذا ورد من الله

جل ذكره أو من رسوله ﷺ، فما ورد بلفظ العموم أجري على عمومه، ما لم يخصه دليل الخصوص، وما جاء بلفظ الخصوص أوقف على خصوصه، ما لم يطلقه دليل العموم، وفي هذا المقدار كفاية لمن أراد الله إرشاده، والله أعلم.

مسألة: والخطاب إنما يرد من الله ﷻ بلغة من يخاطبه؛ لأنه مريد لأفهامهم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾[إبراهيم:٤]، فالقرآن نزل بلغة القوم الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، /٦٧/ وهو مشتمل على ضروب من الخطاب، فمنه المفسر الذي يستغنى بلفظه عن بيان غيره، ومنه المجمل الذي لا يستغنى عن معرفة بيانه، ومنه المحكم الذي يعرفه السامع، ومنه المتشابه الذي يفكر في تأويله العالم، ومنه ما يحتمل الوجوه التي لا يجوز القطع على شيء منها إلا بدليل يعلم من المراد منها، ومنه الإيجاب واللازم، ومنه الترغيب والإرشاد، ومنه الغرض والندب، ومنه الإباحة والحظر، ومنه الكناية والتصريح، ومنه الحقيقة والمجاز، ومنه الخصوص والعموم، ومنه التعريض والإفصاح، ومنه الإطالة والإيجاز، ومنه التكرير والحذف، ومنه الإشارة والتلويح، ومنه التأكيد والترديد، وكل ذلك يعرف في لغة العرب على حسب اختلاف هذه الضروب تختلف معاني أحكامها، ولكل ضرب منها صورة يعرف بها، وصيغة وضعت له يعرف السامع مراد المخاطِب وغرض المتكلم، فمن عرف ذلك وضع الخطاب موضعه، ولم يعدل به إلى غير جهته، ومن قصر علمه عن شيء من ذلك الْتَبَس عليه ما قصر علمه عنه، ولن يدرك ذلك من لم يكن عاقلا مميزا، فالواجب أن يعتبر كل خطاب بحسب المعروف في اللسان؛ لأن منه

[ما يفترق][(١)] ولا يتفق، ومنه ما[(٢)] يتفق لفظه ويختلف معناه، /٦٨/ ومنه ما يتفق لفظه ومعناه، وكل ذلك معروف معناه عند أهل اللسان، وقد جعلوا للشيء الواحد أسماء كثيرة: كالأسد والفرس والسيف والحمر[(٣)]، وغير ذلك مما يكثر وصفه ويطول ذكره، وقد سموا بالاسم الواحد أسماء كثيرة، وسموا بالاسم الواحد الشيء وخلافه، وقد كنوا عن الشيء باسم غيره، وأشاروا إلى الشيء بمعنى غيره، واستغنوا عن الاسم بالإشارة إلى الغير، واكتفوا بالإيماء عن الكلام، والله أعلم.

مسألة: وأما ما يجيء لفظه لفظ الأمر المراد به الخبر، فهو مثل قول الله: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[فصلت:٤٠]، فابتداؤه كالأمر وهو خبر مقرون بوعيد، وكذلك قول النبي ﷺ: «من كذب عليّ كذبة فليتبوأ مقعده من النار»[(٤)]، فهذا خبر عن جزاء فعل، وقول القائل: «إذا لم تستح فافعل ما شئت»[(٥)]، هو خبر عن جزاء فعل، وروي أن النبي ﷺ صلّى الظهر يوما وقال

---

(١) ث: ما لا يفترق.

(٢) زيادة من ث.

(٣) ث: الخمر.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، رقم: ١٠١٥٧. وأخرجه بلفظ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» كل من: الربيع، باب من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ والبخاري، كتاب الجنائز، رقم: ١٢٩١.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم: ٣٤٨٣؛ وأبو داود، كتاب الأدب، رقم: ٤٧٩٧؛ وأحمد، رقم: ١٧١٠٧.

لأصحابه: «سلوني ما شئتم ولا يسألني أحد منكم عن شيء إلا أخبرته»(١)، فقال الأقرع بن حابس: يا رسول الله الحج واجب علينا كل عام؟ فغضب ﷺ حتى احمرت وجنتاه، وقال: «والذي نفسي بيده لو قلت: "نعم" لوجبت، ولو وجبت لم تفعلوا، ولو لم تفعلوا لكفرتم، ولكن إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا /٦٩/ منه ما استطعتم»(٢)، ففي هذا الخبر دليل على أنّ الأمر بالفعل لا يوجب إلا فعلا واحدا، إلا أن تقوم دلالة(٣) بتكرير، والله أعلم.

مسألة: وأما الإضمار فمثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾[النساء:٢٣]؛ أي: تزويج أمهاتكم. وأما الكناية فقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[البقرة:١٨٧]، ومثل قوله: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾[النساء:٤٣]، فذكر الموضع وأكنى عن السبب الذي يكون فيه، وكذلك العذرة هي فناء الدار سميت للأنجاس التي تلقى فيها باسم المكان، ومن لطيف الكناية ما ذكر الله تعالى في كتابه ردا على من قال من النصارى: إن عيسى هو الله، فقال تعالى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[المائدة:٧٥]، فكنى بذكر الأكل عن ذكر البول والغائط؛ لأن من يأكل ويشرب يبول ويتغوط، ومما يدخل

---

(١) أخرجه الربيع بلفظ قريب، كتاب الحج، رقم: ٣٩٤؛ وأخرجه بمعناه كل من: البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، رقم: ٥٤٠؛ ومسلم، كتاب الفضائل، رقم: ٢٣٥٩.

(٢) أخرجه الربيع بلفظ قريب، كتاب الحج، رقم: ٣٩٤. وأخرجه بمعناه كل من: مسلم، كتاب الحج، رقم: ١٣٣٧؛ والنسائي، كتاب مناسك الحج، رقم: ٢٦١٩.

(٣) زيادة من ث.

في هذا المعنى ما روي عن النبي ﷺ: أنه «كان إذا أراد قضاء حاجة الإنسان ضرب في الأرض، فأبعد في المذهب»(١)، والله أعلم.

مسألة: وأما الإضمار فمثل قوله تعالى: /٤٣م/ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[النساء:٢٣]؛ أي: تزويج أمهاتكم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف:٨٢]، يعني أهل القرية وأهل العير، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[فاطر:٤٥]؛ أي: على ظهر الأرض، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[الأعراف:١٥٥]؛ أي: من قومه سبعين رجلا، وكذلك قوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾[ص:٣٢]، يريد الشمس، وكذلك قوله: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾[الشعراء:٦٣]، وأضمر وضربه فانفلق، ومثل هذا في القرآن وفي كلام العرب كثير، والله أعلم.

مسألة: وأما ما يسمّى باسم الفعل قبل كونه، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾[البقرة:٢٨٢]، فسمّاهما شهيدين قبل أن يشهدا؛ لجوازهما شاهدين في الحال الذي يشهدان فيه، وكذلك قوله: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[يوسف:٣٦]، وليس بخمر في حال اللفظ، وإنما هو يعصر عنبا حلالا، ولكن لما جاز أن يصير خمرا، ويستحق اسم الخمر من بعد جاز أن يسمى بالاسم الذي ينتقل إليه، وكذلك الصيد يسمى صيدا قبل اصطياده؛ لأنه يجوز أن يكون صيدا، وقد يجري على /٤٣س/ الشيء اسم فعل قد مضى، كقوله

(١) أخرجه بمعناه كل من: أبي داود، كتاب الطهارة، رقم: ١؛ والترمذي، أبواب الطهارة، رقم: ٢٠. وأورده الشقصي في منهج الطالبين، ١/٣٥٣.

تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾[الشعراء:٤٦]، فأجرى عليهم اسم السحر بعد توبتهم وإسلامهم، ومثل هذا كثير، والله أعلم.

مسألة: وأما حروف الخفض فإن بعضها ينوب عن بعض، نحو قوله جل اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[طه:٧١]؛ أي: على جذوع النخل، وقوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:١٤٤]؛ أي: إلى السماء، وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[البقرة:٧٤]؛ أي: بخشية الله، وقوله: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[الرعد:١١]؛ أي: بأمر الله، والله أعلم.

انقضى ما نقلناه من كتاب الإرشاد.

مسألة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان: أما أوامر الكتاب والسنة والإجماع، فقد تميّز في زماننا كل من ذلك على حدة؛ من واجب أو ندب أو إباحة أو كراهية أو تحليل أو حرام، أو على التكرار كالصلاة، أو على غير التكرار كالحج، على لسان الشارع أو على ألسنة العلماء، فما يحتاج إلى تمييز ذلك، ولكن المراد بذلك البحث عن الحقيقة في ذلك المعنى التوغل في العلم والحكم به في الفروع من الأصول، والله أعلم.

الباب الثامن في دليل الخطاب

من كتاب العدل والإنصاف: وهو مما يتعلق بهذا المعنى من تخصيص العموم: اعلم أن دليل الخطاب يقتضي نفي الحكم عما عدا الصفة المتعلقة بها بثبوته، وقد قال بدليل الخطاب الشافعي وكثير من الأشعرية وأصحاب مالك وأهل الظاهر. **وقال أبو عبيد**: إنا وجدنا العرب إذا علقت الحكم بإحدى صفتي الشيء مما له صفتان مختلفتان، تجعل ما عدا ذلك الحكم بخلافه، وقال بهذا المذهب ثغلب والمبرد، وأجاز بعضهم القول به في الغاية والشرط، وأما الصفة فلا، وأجاز بعضهم في الصفة مع ما تقدم، ومنعوه في الاسم، وأجازه بعضهم /٧٢/ في الكل في حروف الحصر والتوكيد، واستدل من منع هذا بدخول الاستفهام عليه؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾[النساء:٩٣]، ويحسن الاستفهام عن المخطئ، ولو دل عليه الكلام لقبح الاستفهام.

قلنا: وليس في الاستفهام ما يدل على شيء، ودليل الآخرين أن الله ﷻ قال: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[النساء:٢٣]، ألا ترى إلى إخراج الربائب اللاتي ليست في حجورهم من التحريم مع ظهور الشرط في الآية، ومع ذلك تستعمل الأمة دليل الخطاب، فأوجبوا التحريم به كإيجابهم التحريم كالتي في حجره، وضعت الأمة دليل الخطاب ما روي عن علي بن أبي طالب من طريق عاصم بن أبي ضمرة، وله أمثالها، وهو قول داود الظاهري.

وأما تعليق الحكم بالغاية قول الله ﷻ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا

بِـٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِـرِ﴾ إلى أن قال: ﴿حَـتَّىٰ يُعۡطُـواْ ٱلۡجِزۡيَـةَ عَـن يَـدٖ وَهُـمۡ صَٰـغِرُونَ﴾[التوبة:٢٩]، فأوجب حكم المثال إذا عدم إعطاء الجزية، ودليل الخطاب ألا تقاتلوا إذا أعطوا، فعلق الحكم إلى الغاية، وانتفاء ذلك الحكم بحصول الغاية عمن عداه.

وأما قوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾[البقرة:١٨٥]، فمن حمله على رؤية الهلال دل دليل الخطاب أن من لم يشاهده ليس عليه صومه، ومن حمله على من شهد /٧٣/ بمعنى من حضر فعليه الصوم، وانتفاء الصوم عن المسافر، وأما تعليق الحكم إلى الصفة، وانتفاء ذلك الحكم عمن عداها، كقوله: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾[التوبة:٣٦]، وقوله: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾[التوبة:٢٩]، واعلم أن الحكم في هذا مقصور على هذه الصفة، ولا يبطل هذا الحكم عمن انتفى عن هذه الصفة، بل يجوز أن يأمر بقتل غيرهم، ودليل الخطاب في الشرط، والغاية أقوى منه في الصفة، واستدل من أبطله أن الخبر بمثابة الأمر، فإذا قلت: "اضرب الرجل" مثل من قال: "ضرب الرجل" ليس فيما يدل على انتفاء هذا الحكم عما عداهما، والأمر بمثابة الخبر.

ولو قلت: "خرج الأسود" لما دل على دخول الأبيض، ولا على ترك الأبيض الخروج، وكذلك "أخرج الأبيض" ليس فيه ما يدل على ألا يخرج الأسود، ولا على أن يدخل الأبيض. وأما من أجازه في الاسم فقد تعذر دليله، قول الله ﷻ: ﴿مُّحَمَّـدٞ رَّسُـولُ ٱللَّهِ﴾[الفتح:٢٩] ليس فيه دلالة على انتفاء هذا الحكم عن موسى وعيسى وغيرهما، وكذلك القول في الخمر حرام، ليس فيه ما يدل على أن

غير الخمر حلال وليس بحرام، وتعلقوا بقول رسول الله ﷺ: «في سائمة الغنم الزكاة»(١)، أو «الزكاة في سائمة الغنم»(٢)، ليس فيها ما يدل على انتفاء الزكاة من المعلوفة إلا بخطاب ثان مستأنف، وليس فيه أكثر من /٧٤/ إثبات الزكاة في السائمة. **وقال بعضهم**: قصده إلى السائمة دليل على انتفاء الزكاة فيما سواها من المعلوفة وغيرها. واستدل مثبتوه بقول الله ﷻ: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾[البقرة:٢٣٧]، فثبت أنّ هذا الحكم في إحرازها النصف ساقط في النصف الآخر، أما النصف الآخر فقد سقط بنفس اللفظ، وهو نفس الخطاب، وإنما الكلام في المطلقة للدخول بها، هل تحرز الصداق كاملا بدليل النصف أم لا؟ **فإن قالوا**: نعم، عورضوا بأن لهذه الغير مدخول بها هذا النصف وصداق كامل، بدليل قوله: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾[النساء:٤]، واستدلوا بأن نكاح الإماء المشركات لا يجوز بدليل الخطاب، وهو قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[النساء:٢٥]. **وقال الآخرون**: بل بدليل قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[البقرة:٢٢١]، **وقالوا**: وجدنا تحريم ما زاد على الأربع من دليل الخطاب قوله ﷻ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[النساء:٣]، فإذا حد حدا في التحليل فما وراءه محرم، قالوا: بل

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: أبي داود، كتاب الزكاة، رقم: ١٥٦٧؛ ومالك في الموطأ، كتاب الزكاة، رقم: ٢٤؛ والبيهقي في الكبرى، كتاب الزكاة، رقم: ٧٢٥١.

(٢) تقدم عزوه.

ينتقض عليهم بمذهب الخوارج من تفسير الآية تحليل تسع نسوة، والأصل تحريمها بالإجماع لا من دليل الخطاب، /٧٥/ وقال أصحاب دليل الخطاب(١): إنما عرف قبول خبر العدل بدليل الخطاب من قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ﴾[الحجرات:٦]. **وقال الآخرون**: بل من قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ﴾[السجدة:١٨]، فمن رد خبر العدل ساواه بالفاسق. **وقال أصحاب دليل الخطاب**: قد عرفنا أن الطهارة لا تصح إلا بالماء؛ بدليل قوله: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا﴾[الفرقان:٤٨]، وبقوله: ﴿مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾[الأنفال:١١]. **وقال غيره**: تطهير الأنجاس بغير الماء جائز، بالحك وبالنار وبالزمان.

وقال أهل دليل الخطاب: إن الرقبة الكافرة لا تجزي في الظهار، بدليل قوله في قتل الخطأ: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾[النساء:٩٢]. **قال الآخرون**: بل بتحميل المطلق على المقيد.

واستدل من قال: "لا يجوز الشاهد واليمين" بقول الله ﷻ: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ﴾[البقرة:٢٨٢]؛ لأن الواحد لا يجزي. **وقال الآخرون**: بل بالتوقيف. **وقال آخرون**: لا يجوز إخراج الأموال من أيدي ملاكها إلا بالشاهدين. **وقال أهل دليل الخطاب**: يجوز نكاح الربيبة إذا لم تكن في حجورنا(٢)، وإن كانت أمها مدخولا بها، بدليل قوله: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ق: حجوركم. ث: حجورناكم.

حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾[النساء:٢٣]، وهو قول علي بن أبي طالب. وأبى الآخرون **وقالوا**: إطباق /٤٦/ الأمة أنها سواء هي وغيرها بضعف دليل الخطاب.

وقالوا أهل دليل الخطاب: لا قطع في أقل من ربع دينار؛ بدليل قوله: «القطع في ربع دينار فصاعدا»[(١)]. **وقال آخرون**: بل بقوله عليه السلام: «لا قطع إلا في ربع دينار»[(٢)]، واستدلوا بقوله عليه السلام من دليل الخطاب: «إنما الولاء لمن أعتق»[(٣)]؛ أي: لا ولاء لمن لم يعتق. **وقال الآخرون**: ليس بدليل قوله عليه السلام: «إنما الكريم يوسف»[(٤)]، وليس في قوله ذلك ما يدل على أن غيره ليس بكريم، وقد أجاز ابن عباس في الولاء البيع والهبة، وهو من أهل اللسان وترجمان القرآن. **وقال أهل دليل الخطاب** في قول الله عز وجل: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾[التوبة:٨٠]، ثم قال رسول الله

(١) أخرجه الربيع، كتاب الأحكام، رقم: ٦١١؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ١٠٢٣؛ والبيهقي في الكبرى، كتاب السرقة، رقم: ١٧١٦٠.

(٢) تقدم عزوه.

(٣) أخرجه الربيع، كتاب الطلاق، رقم: ٥٣٥؛ والبخاري، كتاب البيوع، رقم: ٢١٥٥؛ ومسلم، كتاب الطلاق، رقم: ١٥٠٤.

(٤) أخرجه البخاري بلفظ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب...» ، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم: ٣٣٩٠؛ والترمذي، كتاب التفسير، رقم: ٣١١٦؛ وأحمد، رقم: ٥٧١٢.

ﷺ: «والله لأزيدن على السبعين»[١] إنما وراء السبعين سائغ. **وقال الآخرون**: ذهب رسول الله ﷺ إلى التخيير، وقد قال عمر بن الخطاب ﵁: أتستغفر لقوم نهاك الله أن تستغفر لهم؟ فقال رسول الله ﷺ: «لأزيدن على السبعين»[٢]، ذهب به ﵇ إلى التخيير، وذهب به عمر بن الخطاب ﵁ مذهب القرب أنه قطع الرجاء، ولم يخف ذلك عن رسول الله ﷺ؛ لأنه أراد /٤٧/ أن يفقّه أمته في القرآن حتى لا يحسبونه ضربة لازب[٣].

وإنما المعاني التي تذهب إليه الخطاب سائغ له التوجه إليها ما لم ينهون عن بعضها، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[النساء:١٠١] إلى قوله: ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[النساء:١٠٣]، فقال يعلى بن أمية لعمر بن الخطاب ﵁: ما بالنا نقصر الصلاة، وقد أمنّا؟ فقال عمر بن الخطاب ﵁: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»[٤]، وانظر كيف ذهبوا إلى دليل الخطاب: أنه مهما زال الخوف زال القصر، وإذا نزل الأمان وجب إتمام الصلاة، وهذه الآية إنما رجع الناس فيها إلى القياس؛ لأن رسول الله ﷺ ذهب بالآية إلى معنى تعب المسافر بدلا من الخوف،

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: البخاري، كتاب التفسير، رقم: ٤٦٧٠؛ ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم: ٢٤٠٠.

(٢) تقدم عزوه.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لأرب.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٦٨٦؛ وأبو داود، كتاب الصلاة، رقم: ١١٩٩؛ والترمذي، أبواب تفسير القرآن، رقم: ٣٠٣٤.

فلم يكن القصر مقصورا على الخوف وحده، بل على جميع ما يشبهه. وكذلك مذهب **ابن عباس في قوله**: إنما الربا في النسيئة[(١)]، فذهب مذهب رسول الله ﷺ في التخفيف على الأمة، لكن الأمة لم تقبل، وأراد أن يبطل الربا في النقود والحاضر ولم يساعد على ذلك ولو سوعد كان وجها، ولكن الله تعالى قصر قوله عليه، وروي عنه أنه تركه قبل موته إذا لم يقبلوه، وكذلك مذهبه في نكاح /٤٨/ المتعة، وقد نزل القرآن به حتى قال: لو أطاعني عمر في نكاح المتعة ما جلد في الزنا إلا شقي، ولعمري كذلك لكن فيه إبطال حد الزنا، غير أن رسول الله ﷺ دعا له أن يفقهه في الدين[(٢)]، ومن فقهه أنه يرى أن الأخذ بالقرآن وبتأويله سائغ لمن أراد، وأن الأخذ بالسنة كذلك، وبالرأي كذلك، وجعل ذلك كله شرعا واحدا، واستعمل أيضا دليل الخطاب في الأخت مع البنت، فأثبت النصف للبنت والنصف للعصبة الذكور دون الأخت؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞ﴾[النساء:١٧٦]، فمهما كان له ولد ذهب ميراثها وذهب بالمال إلى العصبة؛ بدليل قول رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى قد ألحق السهام بأهلها فما أبقت الفرائض فالأولى رجل ذكر»[(٣)]، واستعملت الأمة

---

(١) أخرجه الترمذي، أبواب البيوع، رقم: ١٢٤١؛ والنسائي، كتاب البيوع، رقم: ٤٥٨١؛ وابن ماجة، كتاب التجارات، رقم: ٢٢٥٧.

(٢) أخرجه بلفظ: «اللهم فقهه في الدين» كل من: أحمد، رقم: ٢٣٩٧؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، رقم: ٣٢٢٢٣؛ وابن راهويه في مسنده، رقم: ٢٠٣٨.

(٣) أخرجه بمعناه كل من: البخاري، كتاب الفرائض، رقم: ٦٧٣٢؛ ومسلم، كتاب الفرائض، رقم: ١٦١٥؛ والترمذي، أبواب الفرائض، رقم: ٢٠٩٨.

القياس في هذه المسألة، واستعمل هو دليل الخطاب، فالقياس أقوى وأولى من دليل الخطاب، واعلم أنّ تعليق الحكم إلى شرط أو غاية أو صفة أو عدد أو اسم أو توكيد، هذا كله من وجوه دليل الخطاب، فمن استعمل دليل الخطاب أجراها على وجوهها مجرى واحدا، ومنهم من أبطله في الكل /٤٩/ حتى يأتي بيان غيرها، ومنهم من أثبته في أقواها وأضعفه في أضعفها، وأقواها الشرط والغاية والصفة، وأضعفها العدد والاسم والتوكيد، والفرض في دليل الخطاب أن يكون ما عدا المذكور بخلافه؛ لأنّ المذكور على المراد فيه بظاهر الخطاب، وما لم يذكر ذهب به إلى خلاف المذكور، وهذه الأمور في دليل الخطاب يسوغ فيه الوجهان؛ لأنّه غير مقطوع به ما لم يصادم العقليات، فإن صادمها بطل الدليل دليل الخطاب، من ذلك قول الله ﷿: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥]، فظاهر القرآن أن الكفار محجوبون عن ربهم جل وعز، ودليل الخطاب بأن غيرهم من المؤمنين غير محجوبين، فسوغ القول على مذهب أصحاب دليل الخطاب أنهم غير محجوبين.

لكن هذا الحجاب ما هو؟ فإن قالوا: حجبوا عن رؤيته سبحانه، **قلنا**: حجبوا عن خيره لا رؤيته، وقد يقع الحجاب عليهما جميعا، ومنع شاهد العقل من الرؤية، وإلا كان للغير أن يقول: إنما حجبوا عن المصافحة والمؤاكلة أو المشاربة أو عن الألوهية، والمؤمنون بخلافه، وأكثر كلام العرب إنما يقع الحجاب عن معروف السلطان وخيره لا عن رؤيته، وقد يراه ويحجبه عن خيره، بل يأمر بضرب رقبته، وقد لا يراه ويناله خيره، ولا يقال حجبه /٥٠/ خيره، ومنعنا حجاب الرؤية بقول الله ﷿: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾[الأنعام:١٠٣]، وأطلقنا حجاب الخير.

وكذلك قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾[الفجر:٢٢]، فدل أن غيرهم لم يجئ، [ودل أنهم][١] تنقلوا من موضع جاؤوا منه إلى الحشر، وقربوا بعد أن بعدوا بدليل الخطاب.

فكذلك قوله: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[الزمر:٥٦]، ولم يتحسروا على التفريط في غير الجنب من العين والوجه والساق وغيرها. وكذلك قوله: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾[البقرة:٢٥٥]، دليل السهر والأرق.

وكذلك قوله: ﴿لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[فصلت:٩]، دليل على أنهم يسوغ لهم الكفران بمن لا يقدر بخلقها[٢] إلا في أربع، أو دليل على انتهاء القدرة في اليومين فصاعدا، وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[الزخرف:٨٤]، فمقصور على ألوهية السموات والأرض، تعالى الله عن كل هذا علوا كبيرا.

(١) ث: ودلالتهم.

(٢) في النسخ الثلاث: بخلقهما.

الباب التاسع الاستدلال بحروف الحصر

من كتاب العدل والإنصاف أيضا: وألفاظ الحصر أربعة تدل على نفي الحكم عن غير المنصوص عليه، وهو نوع من دليل الخطاب، وهي: "إنما" ثم "ذلك" ثم "الألف واللام" التي لاستغراق الجنس، ثم الإضافة.

أما "إنما" كقول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]، فإنها تدل على نفي الحكم من غير المنصوص، وقوله /٥١/ ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق»[١]، فظاهر اللفظ ينفي الولاء عن غير المعتق، وعارض من أبى من الحصر بقوله: إنما النبي محمد، إنما الكريم يوسف، فجاءت هاهنا مؤكدة لا نافية لغيره[٢]، وقال أيضا: «إنما الأعمال بالنيات»[٣]، أراد حصر الأعمال إلى النية وإبطالها في غير نية، وقد ألحق قوم من المتفقّهة "لا" وجعلوها بمنزلة إنما، فتقول: لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار، وهذه على المبالغة، وأما على النفي في غير ما نص فيه فلا، وأما قولك ذلك، فإن ذلك يدل على الحصر، كقوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة:١٩٦]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ﴾[النساء:٢٥]، وأما الألف واللام التي لاستغراق الجنس في قوله عليه السلام: «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»[٤]، وأما الإضافة

---

(١) تقدم عزوه.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لعبرة.

(٣) تقدم عزوه.

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الأحكام، رقم: ١٣٤١؛ والدارقطني في سننه، كتاب الوكالة، رقم: ٤٣١١؛ وأخرجه البخاري دون قوله: «البينة على المدعي»، كتاب الرهن، رقم: ٢٥١٤.

=

فقوله عليه السلام: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم»(١)، وإنما ضعفوا دليل الخطاب من قوله عز وجل: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء:٢٣]، وأجمعوا على أن الربيبة التي في غير حجورنا محرمة كسائر الربائب، وليس في هذه التوكيدات ولا الشروط ما يحلها لمن دخل بأمها، وأما لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، فإن كان فيهما بيان لما في القرآن سنذكرهما إذا صرنا إلى ذكر معنى /٥٢/ الخطاب، وهو القياس إن شاء الله. **انقضى ما نقلناه من كتاب العدل والإنصاف**، فينظر في ذلك، بل في جميع ما كتبناه في هذا الكتاب، ولا يؤخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب، فإن ما عدا ذلك لا جواز له في شيء على حال، والتوفيق بالله.

مسألة من كتاب الإرشاد: قال الله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[البقرة:٩] فذكر أنهم يخادعون الله، وإنما يخادعون رسول الله، وقوله: ﴿مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ﴾[الناس:٤]، فذكر الوسواس، والوسواس هو الفعل، والفعل ليس له شر، والشر من الفاعل، فذكر الوسواس وأراد الموسوس وهو إبليس لعنه الله، ومثل ذلك قوله جل ذكره: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ﴾[البقرة:١٧١]، فذكر الناعق وأراد المنعوق به، وإنما ذكر الراعي وأراد الدواب وبهم ضرب المثل، والعرب إذا أرادت ذكر الشيء فتجريه

وأخرجه الربيع بلفظ: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»، كتاب الأحكام، رقم: ٥٩٢.

(١) أخرجه الربيع، كتاب الصلاة ووجوبها، رقم: ٢٢٠؛ وأبو داود، كتاب الطهارة، رقم: ٦١؛ والترمذي، كتاب الطهارة، رقم: ٣.

على اسم ما يقرب منه أو بسببه، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾[القصص:٧٦] فذكر أن المفاتح تنوء بالعصبة، وإنما العصبة هي التي تنوء بالمفاتح؛ لأنها تجد ثقلها، وفيما حكي عن موسى عليه السلام أنه قال: ﴿أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي﴾[طه:٩٣]، والأمر لا يعصى وإنما يعصى الآمر، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾[الفجر:٢٢]؛ أي: جاء أمره، وقال: ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾[البقرة:٤٦]، وقوله: ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُۥ﴾[التوبة:٧٧]، وإنما يلقون /٥٣/ ما وعدهم من خير وشر، وقوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ﴾[الأنعام:٣٠]، وهو يعني على ما وعدهم ربهم، ويدل على ذلك قوله: ﴿أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾[الأحقاف:٣٤]، وكذلك قول الناس: من مات فقد لقي الله؛ أي: يلقى جزاء علمه.

وقد أجمع الناس على صحة الرواية عن النبي ﷺ: «إنّ من حلف على يمين ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان»(١)، وقد أجمع أهل الصلاة أنّ الله لا يجوز أن يراه أحد من أعدائه في الآخرة، والله أعلم.

مسألة: ومما يذكر الشيء ويراد به معناه قوله ﷻ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾[البقرة:٥٤]، فجعل استسلامهم للقتل قتلا منهم لأنفسهم، ومما يضاف الفعل إليه إذا كان من سببه، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا﴾[البقرة:٣٦]، وإنما أخرجهما فعلهما فأضيف إليه إذا كان من سببه، ومثل قوله: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾[التوبة:١٢٥]، ولم تزدهم رجسا، ولكن لما

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الربيع، كتاب الأيمان والنذور، رقم: ٦٥٧؛ والبخاري، كتاب المساقاة، رقم: ٢٣٥٦؛ ومسلم، كتاب الإيمان، رقم: ١٣٨.

ازدادوا عند نزولها عنادا وكفرا جاز أن يضاف ذلك إليها، وقوله ﷻ: ﴿فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارٗا﴾[نوح:٦]، لما ازدادوا نفورا من دعائه إياهم إلى الله تعالى جاز أن يقول: إن دعاءه زادهم نفورا وكفرا، من طريق مجاز اللغة وسعتها، ومثل هذا كثيرا، والله أعلم.

الباب العاشر في المحكم والمتشابه من القرآن وما أشبه ذلك

من كتاب الإرشاد، وأصله من /٥٤/ جامع أبي محمد إلا ما[١] حذف من بعض ألفاظه: اختلف الناس في المحكم والمتشابه؛ **فقال قوم:** إنما المحكم هو الناسخ، والمتشابه هو المنسوخ. **وقال قوم:** المحكم هو الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه هو القصص والأمثال. **وقال قوم:** إنما المتشابه مثل: "ألم" و"ألمص" و"حم عسق" وأمثال ذلك مما يحتمل تأويلين وأكثر.

والمحكم: هو الذي تأويله تنزيله تجب في العلم معرفته عند سماعه. والمحكم عندنا -والله أعلم- ما كان حكمه معلقا بظاهره، ولا يحتمل وجهين مختلفين، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾[الإخلاص:٤]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:١١]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦]، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ﴾[النساء:٢٣]، ونحو هذا.

والمتشابه: هو الذي لا يعلم المراد به في ظاهر تنزيله، وإنما يرجع في حقيقة ذلك من وجوه التأويل المحكم به، كقوله جل ذكره: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[الزمر:٥٦]، وقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر:١٤]، وقوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[ص:٧٥]، و﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[يس:٧١]، و﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[النحل:٩٣]، و﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[التوبة:٨٧]، و﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[الصف:٥]، ويدل على ما قلنا

(١) ث: من.

قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران:٧]، فالذين في قلوبهم مرض وهم /٥٥/ المبطلون، إنما يتبعون ما يتعلقون به ويرونه حجة لهم إن كانوا متأولين من أهل الملة، ويظنون أن فيه مطعنا إن كانوا ملحدين فيما يحتمل تأويله في ظاهره، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وقيل في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾[آل عمران:٧] متقنات مبينات مفصلات ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ أي: أصله الذي يعمل عليه في الأحكام، ومجمع الحلال والحرام، ومرجع لأهل الإسلام، وهو إمام في التوراة والإنجيل والقرآن، وفي كل كتاب يرضى بها أهل كل دين، ولا يختلف فيها أهل كل ملة، والعرب تسمي كل شيء جامع يكون مرجعا لقوم، أمّا كما قيل للوح المحفوظ أم الكتاب، والفاتحة أم القرآن، ولمكة أم القرى، وإنما قال: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ ولم يقل: أمهات الكتب؛ لأنّ الآيات كلها في تكاملها واجتماعها كالآية الواحدة، وكلام الله واحد. **وقيل**: كل آية منهنّ أم الكتاب، كما قال: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗ﴾[المؤمنون:٥٠]؛ أي: كل واحد منهما آية، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾[آل عمران:٧] يشبه بعضها بعضا، والله أعلم.

مسألة: ومنه: اختلف العلماء في المحكم والمتشابه؛ **فقال بعضهم**: **المحكم**: الناسخ الذي يعمل به، والمتشابه المنسوخ الذي يؤمن به ولا يعمل به. **وقول**: محكم القرآن ناسخه، وحلاله وحرامه، وحدوده وفرائضه، /٥٦/ وما يؤمن به ويعمل به.

والمتشابهات: منسوخه ومقدّمه ومؤخره، وأمثاله وأقسامه، وما يؤمن به ولا

يعمل به. **وقيل**: المحكم ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك متشابه يصدّق بعضه بعضا. **وقيل**: المحكم ما لا يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجها. **وقيل**: المحكم ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه، والمتشابه ما ليس لأحد إلى علمه سبيل، ما استأثر الله بعلمه. **وقيل**: المحكمات حججها واضحة، ودلائلها لائحة لا حاجة لمن سمعها إلى طلب معانيها.

والمتشابه: الذي لا يدرى علمه بالنظر، ولا يعرف العوام تفسير الحق فيه من الباطل. **وقال بعضهم**: المحكم ما أجمع على تأويله، والمتشابه ما ليس فيه بيان قاطع.

والقرآن في الحقيقة كله محكم في معنى حقه وثبوته، قال الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود:١] ومتشابه من وجه: وهو أنه يشبه بعضه بعضا في الحسن، ويصدق بعضه بعضا. **وقيل**: المتشابه التهجي في أوائل السور: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾[آل عمران:٧]، وهم اليهود والنصارى، ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾، وهو طلب الشرك والشبهات واللبس؛ ليضلوا بها جهّالهم، ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾ تفسيره /٥٧/ وعلمه، وقيل: ابتغاء عاقبته، وطلب [أجل مدة][(١)] محمد ﷺ وأمته من حساب الحمل، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وقيل: المعنى في متشابه القرآن أن الله ﷻ خلق عباده؛

---

(١) ث: مدة أجل.

ليمتحنهم فيثيبهم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[يونس:٤]، وقال[1]: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى﴾[النجم:٣١]، ولو كان القرآن كله محكما لم يحتمل التأويل ولا يمكن الاختلاف فيه، لسقطت المحنة وتبلدت العقول، وبطل التفاضل والاجتهاد في السبق إلى الفضل، واستوت منازل العباد، ولكن جعل الله من الحكمة والرحمة ما صنع وقدر، إذ جعل بعضه محكما ليكون أصلا يرجع إليه، وبعضه متشابها ليحتاج فيه إلى الاستخراج، والاستنباط رده إلى المحكم واجتهاد العقول والفكر؛ ليستحق بذلك الثواب الذي هو العوض.

فإن قال قائل: إنما كان قادرا على أن يوصل العباد إلى الثواب من غير محنة؟ **قيل له:** إن الله على ذلك قادر، وعلى ما يشاء قدير، وليس كلّ ما يقدر عليه يفعله جل عن ذلك وتعالى، بل يفعل ما هو حكمة /٥٨/ وصواب من التدبير، ولو كان يعطي منزلة المجتهد العمل من لا عمل له، وأن يتساوى دون المؤمنين في الجنة بنبي الله ﷺ في منزلته ودرجته، إذا كان الله على ذلك قادرا، ولهذا فسد ما سأل عنه، والله أعلم.

ومن غيره: من كتاب إيثار الحق على الخلق، قال مؤلفه محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن محمد بن المفضل بن الهادي: والذي وضح لي في المتشابه وضوحا لا ريب فيه بحسن توفيق الله أمور:

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: وقيل.

أحـدها: إن الكـلام في ذات الله تعـالى علـى جهـة التصـور أو علـى وجـه الإحاطة على حد علم الله، كلاهما من المتشابه الممنوع الذي لا يعلمه إلا الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[طه:١١٠]، ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِـهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى:١١]، وإنما هو يتصور المخلوقات، ولما روي من النهي عن التفكر في ذات الله والأمر بالتفكر في آلاء الله.

الأمر الثاني: من المتشابه الواضح تشابهه والمنع منه، فهو النظر في سر القدر السابق بالشرور مع عظم رحمة الله تعالى وقدرته على ما يشاء، وقد ثبت في كتاب الله تعالى تحيّر الملائكة الكرام عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ [في ذلك]، وسؤالهم عنه بقولهم: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَـبِّحُ بِحَمۡـدِكَ وَنُقَـدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[البقرة:٣٠]. /٥٩/

الأمر الثالث: من المتشابه الحروف المقطعة أوائل السور، فإن الجهل بالمراد بها معلوم كالألم والصحة، والفرق بينهما وبين "أقيموا الصلاة" ونحو ذلك ضروري، ودعوى التمكن من معرفة معانيها يستلزم جواز أن ينزل الله سورة كلها كذلك، أو كتابا من كتبه الكريمة، ويستلزم جواز أن يتخاطب العقلاء بمثل ذلك، ويلزموا من طلب منهم بيان مقاصدهم ونحو ذلك، وهذا هو اختيار الإمام يحيى، وزيد بن علي، والقاسم، والهادي عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ.

الأمر الرابع: من المتشابه المجمل الذي لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كـان بسـبب الاشـتراك في معنـاه، أو لغرابتـه، أو عـدم صـحة تفسـيره في اللغـة والشرع، أو غير ذلك، وقد وقع الوهم في المجمل لنوح عليه السلام، كيف لغيره؟! وذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ﴾[هود:٤٥]، ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾[هود:٤٦].

وأما المحكم: فهو ما عدا المتشابه. انتهى. وقد تركت احتجاجه على كل قسم من كلامه، فينظر في ذلك.

الباب الحادي عشر في ذكر المتشابه وحقيقته من كتاب ركن الدين

ينظر فيه ولا يؤخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب، وهو أن يعلم أو لا يعلم، وإن علم فكيف يعلم، ولم أنزل بعض القرآن محكما وبعضه متشابها، ولم لم ينزل محكما كله؟ فأما المتشابه وحقيقته /٦٠/ فقد اختلف الناس في ذلك اختلافا شديدا، وصاروا في ذلك على ثلاث فرق:

ففرقة: زعمت أن المحكم كل لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا، والمتشابه كل لفظ يحتمل أكثر من معنى واحد، وهذا قول أكثر المتكلمين، وإليه ذهبت طائفة من الحشوية.

والفرقة الثانية: ذهبت إلى أن كل ما يعلم معناه، وكان إلى معرفته سبيل، وإن احتمل أكثر من معنى واحد فليس بمتشابه، وإنما المتشابه كل ما لا سبيل إلى معرفته ولا طريق للعلم به، وهو ما أبهم الله ذكره ولم يبين الغرض فيه، نحو المجملات التي كلفنا معرفته مجملا، ولم يكلفنا معرفته مفصلا، ولا الوقوف على كنهه، نحو قيام الساعة ووقتها، ونحو كيفية أحوال ما وعد، وإنما أخفى على العباد كنهه، ونحو ما أجمل في قوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر:٣٠]، فلا يدرى أتسعة عشر آحاد [أم عشرات][1] أم مائين أم ألوف، ونحو قوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾[الحاقة:١٧]، فلم يبين ثمانية آلاف

(١) ث: أم تسعة عشر.

أم ثمانية أعداد، أم غير ذلك، وأشباه ذلك، وقد أدخل بعضهم تمييز الصغائر من الكبائر بأعيانها وأوزانها في هذه الجملة.

والفرقة الثالثة: ذهبت إلى أنه آيات مخصوصة، واختلفوا؛ **فمنهم** من ذهب إلى أنه الحروف /٦١/ المعجمة التي في القرآن، ورووا في ذلك خبرا. **ومنهم** من ذهب إلى أنه في السعادة والشقاوة. **ومنهم** من ذهب إلى أن المحكمات هي ما أعلم[١] الله عباده عقابه من الكبائر، والمتشابهات ما أخفى عقابه من الصغائر. **وذهب بعضهم** إلى أن فاتحة الكتاب أم الكتاب وهي المحكمات، وأنها تشتمل على جمل الشرائع. **وروى ابن عباس** أن المحكمات الثلاث الآيات من الأنعام التي أولها: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[الأنعام:١٥١]. **ومنهم** من ذهب إلى أن المحكم هو الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه هو القصص والأمثال. **ومنهم** من ذهب إلى أن المحكم هو الناسخ، والمتشابه المنسوخ، وهذا قول قتادة، والضحاك. **ومنهم** من ذهب إلى أن المحكم ما فيه من الحلال والحرام، وما سوى ذلك متشابه يصدق بعضه بعضا. **ومنهم** من ذهب إلى أن المحكمات هي آيات الأمر والنهي دون ما جرى في المشيئة والقدر؛ لأنه سر الله. **ومنهم** من ذهب إلى أن المحكمات هي الحجج الواضحة، وهي التي لا يحتاج سامعها طلب معانيها، وهو ما لا ينكره أحد من أنه خلق من نطفة، وأنه أخرج من الماء فألفه، والمتشابهات العلم بأنه يبعث، ويأتي بالساعة ويجازى فيه، وهذا /٦٢/ ليس في لفظ القرآن، فيخرج عما نحن فيه، وجميع ذلك لا يصح إلا بأحد شيئين: إما أن يكون المتشابه ما لا يعلم أصلا، ويكون محتملا لأكثر من وجه

---

(١) ث: علم.

واحد، وما سوى ذلك تحكم ودعوى لا دليل عليه، وإن كان كل من هؤلاء يذهب إلى أحد هذين الوجهين، فهذا محتمل[١] وموافق في الجملة، وإنما يخالف في التفصيل.

وبعد: فمتى ما حكم على شيء بأنه متشابه من حيث لا يعرف أصلا، ومن حيث إن اللفظ محتمل لأكثر من وجه واحد، يلزمه أن يقول بمثله في كل ما لا يعلم ويحتمل أكثر من وجه واحد؛ إذ الاقتصار بذلك على بعض ما يدخل في هذا الحكم من غير دليل غير صحيح.

فأما قول من ادعى "أن المتشابه هو ما يحتمل أكثر من معنى واحد" فغير صحيح؛ لأنه لو كان ما احتاج إلى النظر في استخراجه، وكان محتملا لأكثر من معنى واحد متشابها، لوجب أن يكون جميع القرآن متشابها، إلا ما يقل عدده.

وبعد: فلو كان كذلك، وكان المحكم ما لا يحتمل إلا وجها واحدا لكان هذان[٢] الحكمان مشتملين في جميع القرآن؛ لأنه لا شيء منه، وإما أن يحتمل أكثر من معنى واحد ولا يحتمل، والله تعالى أخبر عن المحكمات والمتشابهات، إلا ما ينبئ عن كونها شيئا /٦٣/ يسيرا من جملة القرآن، ألا ترى إلى قوله: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾[آل عمران:٧]، فصيغة اللفظ في ذلك ما يقل عدده.

وبعد: فالمتشابه في اللغة إذا أريد به الإشكال بما يشبه الحال، فلا يمكن تمييزه من غيره، نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾[البقرة:٧٠]؛ أي: اشتبه فليس

---

(١) ث: يحتمل.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: هذا.

يعرف المقصود منها من حيث لم يكن هنالك دليل يمكن به فصل المقصود من غيره، وقوله في وصف ثمار الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًا﴾[البقرة:٢٥]؛ أي: يشبه بعضها بعضا، فلا تمييز بينها، فإذا كان كذلك صح أن كل ما عليه دليلا وأمكن فصل المقصود وإخراجه فغير متشابه، وإنما المتشابه ما لا سبيل إلى معرفته وتمييز المقصود به من غير المقصود، فأما معرفة المتشابه فقد اختلفوا في ذلك بحسب اختلافهم في المتشابه؛ **فقائل يقول**: يعلم جميعه، ولا يجوز أن يخاطب الله تعالى بما لا يعلم؛ لما بيناه من قبل، وهذا قول أكثر من ذهب إلى أن المتشابه ما يحتمل أكثر من وجهين من المتكلفين(١). **والآخرون** يزعمون إلى أنه لا يعلم. **وذهب بعضهم** إلى أنه ما يحتمل أكثر من وجهين، والآخرون اختلفوا حسب ما بيناه في تفصيل ذلك، وبحسب ذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[آل عمران:٧] /٦٤/ وادعى الآخرون أنّ الوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وادعى كل من هذين الفريقين صحة دعواه من جهة اللغة وغيرها، وادعى من زعم أن المتشابه لا يعلم أنه لو كان قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِـخُونَ فِى ٱلْعِلْـمِ﴾ معطوفا على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، لكان قوله: ﴿آمَنَّـا﴾ منقطعا عنه، ولما أفاد بانفراده عنه إذا كان خبرا عن غير مذكور، وادعى الأولون أنّ ذلك جائز أن يعطف الشيء على ما قبله، وأن يتعقبه خبر يصير مشغولا به، وذلك نحو قوله: ﴿مَّـآ أَفَـآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُـولِهِۦ مِـنْ أَهْـلِ ٱلْقُـرَىٰ فَلِلَّـهِ وَلِلرَّسُـولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[الحشر:٧] إلى قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن

(١) ث: المتكلمين.

دِيَٰرِهِمۡ﴾[الحشر:٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[الحشر:٩]، ثم قوله بعد ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾[الحشر:١٠]، قالوا: فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ معطوف على الأنصار والمهاجرين، وقد تعقّبه خبر آخر، مثل ما في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[آل عمران:٧]، ونحو قول الشاعر:

الريح تبكي شجوه   والبرق يلمع في غمامه

قالوا: معناه والبرق أيضا يبكيه؛ إذ لولا أن ذلك كذلك وأنه معطوف على الريح، ما كان يفيد معنى، قالوا: /٦٥/ ويصير الخبر الآخر حالا، كأنه قال: والبرق يبكيه لامعا في غمامه، قالوا: فكذلك قوله تعالى[1]: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[آل عمران:٧]؛ أي: أنهم يعلمون قائلين آمنا به، وإنما غلط الفريقان في ذلك من حيث لم يتبينوا معنى قوله: ﴿تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾، ولو أحكموا ذلك لارتفع الخلاف؛ وذلك لأن من ذهب إلى أن المتشابه يعلم تأويله الراسخون، إنما بنى كلامه على أنه لا يجوز أن يخاطب الله تعالى بما لا يفهم كما ذكرناه، فقضى بأنهم يعلمون تأويله إذا كان عنده أنّ تأويله يعني به معناه. **والفرقة الأخرى** ذهبت إلى ظاهر الاستثناء، وأنه تعالى استأثر بعلمه، وأن قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[آل عمران:٧]، لما استقل بخبره لم يجز أن يرجع إلى الأول، ولم يلتفت إلى أنه يجوز أن يخاطب بما لا يفهم ولا يجوز،

---

(١) زيادة من ث.

فجزموا القول بأنه لا يفهم معنى المتشابه.

وأما قول من ادعى "أنه لا يجوز أن يخاطب الله تعالى بما لا يفهمه أحد"؛ فصحيح لما بيناه في بابه.

وقول من ادعى "أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه"؛ صحيح على ما بيناه من قبل، ومتى ما عرفت معنى التأويل صح ما قلناه؛ وذلك أنّ التأويل هو ما يؤول إليه الأمر، وهو الغرض المقصود بالكلام، فليس كل معنى يسمى تأويلا، إنما يسمى بما كان تضمينا لا تصريحا، /٦٦/ ويسمى بذلك مجازا وتشبيها بما قلناه، ويدل على ما قلناه في معنى التأويل قوله تعالى حاكيا عن يوسف ﵇: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾[يوسف:١٠٠]، فسمّى سجود إخوته وأبويه له تأويلا لرؤياه، إذا كان ذلك الغرض فيه، وبذلك تسمى عبارة الرؤيا تأويلا أنه يدل عليه، وينبئ عليه بغير الصريح، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾[الأعراف:٥٣]، يعني به الموعود به، والذي يدل على أن الراسخين في العلم غير داخلين في الاستثناء أن الواجب في طريقة اللغة أن يكون حكم كل جملة متى ما تعقبت جملة أخرى، وإن تخلّلها الواو الأول، فكل منها مفرد من الآخر؛ لاستقلاله بخبره، ويدلك على ذلك أن الواو إنما أوجب عطف الآخر على الأول في قولك: "خرج زيد وعمرو" من حيث إنّ عمرو لو أفرد من الأول لم يفد، ولو أفاد دون تعليقه بالأول لم يجب عطفه عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: "خرج زيد وعمرو قام" لما كان قولك: "وعمرو قام" مفيدا[1] دون تعليقه بالأول، بطل حكم العطف، وكذلك كلّ جملة تعقبت جملة منقطع عنه

(١) ث: مقيدا.

غير معطوف عليه، وليس يقدح فيما ذكرنا ما احتجوا به من الآية؛ لأنّ الذي أورده إنما هو عطف /٦٧/ مخصوص على مخصوص، والخفض أقوى الحركات، فإنه يدل على الفاعل والمفعول وعلى الابتداء، ويخفض جميع ذلك، إلا أنه لا يمنع ذلك من أعمالها.

وأما البيت فإنما وجب عطف البرق على الريح في المعنى؛ لأنه لو لم يعطف عليه لم يستقم المعنى، ولصار ما أوردوه لغوا لا فائدة فيه في باب المرثية[1].

وبعد: فإن قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[آل عمران:٧]، وقوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ليس بجملة، فليس يصح عطف جملة على ما ليس بجملة.

وبعد: فلو كان ذلك معطوفا عليه لوجب أن يعاد[2] "إلا"؛ لأنه الواجب في باب الاستثناء، تقول: "خرج القوم إلا زيدا وإلا عمروا" هذا على الأكثر الأعم، وإنما يجوز إسقاط الأمر الثاني متى ما خلا عن خبر مستقبل وتم فلا يكون به من تعليقه بالمستثنى، ومتى تعقبه خبر وجب عطفه على المستثنى، فلابد من إعادة "إلا".

وبعد: فليس يخلو قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ من أحد ثلاثة أوجه: إما أن يكون معطوفا على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أو يكون منقطعا مستأنفا، أو يكون مردودا إلى قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾ على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى، ولا يجوز أن يكون معطوفا على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لما ذكرناه، وما احتجوا به من عطف جملة على جملة.

---

(١) ث: المرتبة.

(٢) ث: يقال.

وبعد: فكيف يصح /٦٨/ الوقف(١) على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، وإنما يصح الوقف حيث يمكن الابتداء بما قطع عنه الأول، ويفيد دونه، ولو قطع قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ عن قوله: ﴿آمَنَّا﴾، لبقي(٢) قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ مبتدأ لا يفيد، فصح أن قطعه عنه والوقف غير جائز، ولا يجوز أن يكون ذلك مقطوعا عن الأول مستأنفا؛ لأنه لا يفيد إن لم يعلق الكلام بما قبله، وكذلك كل جملة تعطف على جملة، فلابد من أن يكون لها رجوع إليها بوجه؛ ليستقيم موضع العطف ويظهر حق الواو، وإذا فسد الوجهان صح الثالث، وهو أنه مردود إلى قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾، فيكون معنى الآية أنه أنزل الكتاب، فمنه محكم ومنه متشابه الحال في الغرض المقصود به، فالزائغ يتعلق بذلك ويتبعه ويقصد لتأويله، والراسخون في العلم يؤمنون به على ظاهره، معترفين بأن الجميع؛ مجمله ومفسره، محكمه ومتشابهه، مبهمه وموضحه منه، فهو صادق في جميعه، وجميعه محكم.

وقوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراض بين الكلام البين بها عن معرفة تأويله، وقد فسر الله تعالى هذا في موضعين، /٦٩/ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا﴾[البقرة:٢٦]، فبين أن الله يضرب من الأمثال ما دق، لا يوقف على وجه الحكمة فيه، ولا يعرف المقصود به، فالمؤمن يؤمن به ويعترف بأنه حكمة، وأنه حق لكونه من الله،

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الوقوف.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لنفى.

والكافرون يتعلقون بذلك فيقولون: لم ضربه مثلا، ولم لم يقل كذا، وأيّة فائدة فيه؟ والآخر قوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر:٣٠] إلى قوله: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[المدثر:٣١]؛ فبيّن أن المؤمن يستيقن ذلك ويؤمن به، والذين في قلوبهم مرض هو شبيه، وله في قلوبهم زيغ يتعلقون به، وينكرونه ويطالبون وجه الحكمة فيه، والذي يدل على أن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه أن الله مدح الراسخين في العلم؛ لإيمانهم به، ولو كان إيمانهم بذلك مع علمهم بتأويله لم يكن لتخصيصهم بالإيمان به وجه، وإنما مدحهم من حيث سلموا له وآمنوا به على ظاهر الأمر.

وشيء آخر: وهو أنه لو كان تأويلها معلوما لهم، وكان تأويلها مما يجب أن يعلم لم يكن الله تعالى ليذم مبتغي المتشابه لابتغاء تأويله، فلما ذمهم على ابتغاء تأويله، دل على أن تأويله مما لا يعلم إذا كان معلوم أنّ تأويل /٧٠/ المتشابه لو علمه الراسخون في العلم لعلموه نظرا، وبعد قصد لتأويله، ولو كان كذلك لما ذمهم على طلب تأويله؛ لأنّ طلب تأويله واجب أن لو كان مما يعلم.

فإن قيل: إنما ذمهم فإنهم طلبوا تأويله لابتغاء الفتنة؛ **قيل له**: هذا تحكّم، وذلك إنه ليس في الآية أنهم طلبوا تأويله للفتنة، بل إنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة لتأويله، فذمّهم على كلا الأمرين، ولو كان مما يعلم لما جاز أن يذمهم على ذلك، وهذا ظاهر.

فإن قيل: إذا اعترفت أنّ في القرآن متشابها لا يعلم تأويله، فقد دخلت عينه[1] على غيرك، فكان ذلك تطرّقا للقوم إلى ما ادعوه من ذلك؛ **قيل له**: هذا

(١) ث: غيبه.

غلط، وذلك إنّ آيات[١] جميع القرآن معلومة لا يخفى منها شيء عن المخاطبين بها متى اجتهدوا في طلب معانيها، وإنما يقول الله تعالى ذكر أشياء أبهم الغرض فيها، ومنها ما لم يبين كيفتها أو وقتها، ولم يكلفنا معرفة ذلك، [...][٢] فمقدار ما ذكروا خبر عنها معلوم، والذي هو غير معلوم هو ما لم يخبر عنها ولا يبين منها، وذلك التأويل الذي ذم الله تعالى مبتغى ذلك، وذلك نحو الساعة وقيامها، فالله تعالى كون ذلك وحذر منها، ووصفها بصفات شتى، وأخفى كونها، والذي أخبر عن كونها وصفاتها معلوم، والمخفي ما لم يخبر به من وقت /٧١/ كونها، والمخفي هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وكذلك كل ما ذكرناه من قوله: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾[الحاقة:١٧]، فمعاني جميع هذه الألفاظ معلومة، وإنما المخفي منها من ذلك ما لم يذكره من الأعداد، ولم يبينه من الغرض في ذلك، وإذا كان كذلك سقط التعلق.

ومن غيره: فقد وجدت عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي الإباضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[آل عمران:٧]، **قال**: اختلف المفسرون في ذلك اختلافا كثيرا، والاختلاف في ذلك يصح ويتوجه لكل وجه صحيح دليل يدل على صحته، وإذا كان كذلك دلّ على أنّ معنى الآية قد تضمّن معناها جميع تلك الوجوه الصحيحة، وإذا كان كذلك صح الوجه الأصح؛ وذلك أنّ الإيمان [إمّا تصديق

(١) في النسخ: يأتي.

(٢) بياض في النسخ الثلاث، ومقداره في الأصل كلمة.

أو تحقيق][1]، ومن قد علمه أنّ الله تعالى أنزله فقد آمن به حقيقة، ولو لم تنكشف معجزاته في النظم بالبلاغة، ويضمن المعاني التي لا ينتهي كل ذي بال على كل حال من ملك أو رسول أو نبي أو عالم أن يأتي على أقاصي جميع معانيه، فلا يندهش عقل العامي بمعجزاته، ومن شاهد ذلك منه زاد تحقق الإيمان به عن الله، والمراد هنا: والراسخون يقولون آمنا، تنبيها على عظمة قوة بلاغته وفصاحته وكثرة معانيه التي لا /٧٢/ ينتهي إلى الإحاطة بها عقول ذوي العقول؛ فالمعنى: لا يعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويعلمون بما يرونه في عقولهم أنه آية عظيمة في تضمنه للمعاني التي تخرج بالتأويل، وبتأويل التأويل إلى ما لا نهاية لذلك، فلتنوعهم في معرفة تأويله ورؤيتهم له أن لا نهاية له إلا مع الله تعالى، تندهش عقولهم حتى يقولون: آمنا آمنا آمنا أنه عن الله، وأنّ المخلوقين تعجز عن استقصاء معانيه، ولو اجتمعت جميع أهل السموات وأهل المعرفة من أهل الأرض منذ خلق الله العباد على استقصاء معانيه بالتأويل لما انتهوا إلى قطرة من بحره.

فإن قلت: وما الفائدة فيما لم يعرفوه؟

فالجواب فيما يمكن أن يعرفوه، ويمكن معرفة كله بالقوة لا بالفعل إلا جميعا، ولكن كل عالم يفتح الله له منه شيئا، ولكن لو عرفوه وشرحوه لشرحوه مما يعرفونه إلى يوم القيامة، فلا ينتهون إلى أقصاه؛ إذ لم يزل ممكن أن يفتح لهم كذلك ما لم يفتح من قبل بالفكر، وانظر إلى ما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: لو شئت لأوقرت حمل سبعين بعيرا من تفسير فاتحة الكتاب، فهو

(١) ث: إما أن يكون تصديقا أو تحقيقا.

بالقوة في معرفته لا بالفعل، إذ لا يساعده الوقت إلى ذلك ولو شاء، ولكن المعنى: /٧٣/ ولو ساعدني الوقت، وإذ صح كذلك صح وهو صحيح؛ إذ لا يقول كذلك إلا ومعه من تفسيرها ما يبلغ ذلك، فلابد وأن يكون في نفسه أنه لو أوقر حمل سبعين بعيرا أنه يمكن أن يكون في معانيها ما يبلغ أكثر من ذلك أيضا، فإذا ساعده الوقت إن استطاع أن يوقر سبعين بعيرا أخرى؛ وعلى هذا يدل على أن القرآن لا يتناهى بعقول المخلوقين استقصاء معانيه بالتأويل، وهذا لا ينافي ما ذكروه العلماء واختلفوا، وأما حروفه التي أقسم بها فقد حاطت بها أهل علم غير العلماء، وهم أهل المعرفة بأسرار الحروف والعزائم والرياضات، فعرفوها وبلغوا بها خرق عادات، فظهر عظمتها وتصريفها في الخير، والأخرى في الشر فيما يجوز وفيما لا يجوز، ولكن فيها سر لما جاز، وإن لم يجز فكانت التي للخير أشرف، وسبكها من المعجزات، فسبك خمسة أحرف، قالوا: نحن كنا نعرف هكذا، ولكن سبقنا في التي يصح، فأعجزهم بخمسة أحرف مثلها، فإن قالوا: لا يصح بأقل فأعجزهم بأربعة، وعلى الكلام المتقدم أعجزهم بأربعة أخرى ولم يزل يعجزهم بما قل، ويكرر مثله في جملة عدد الحروف حتى أعجزهم بحرف واحد، فإن قالوا: لا يصح بغيره أعجزهم بحرف واحد آخر /٧٤/ أيضا، فصار فيهن فائدتين للإعجاز، وتنبيها لعلمائها بما[1] فيها من الأسرار، وأما قول العلماء إنها إشارات إلى أسماء له تعالى، أو إلى الله وإلى النبي وجبريل، فذلك قول العلماء الذين لم يحيطوا بأسرارها، فيخبروا بها إذ[2] لم يخاطبوهم بها، فكان قولهم

---

(١) ث: إنما.

(٢) ث: إذا.

في تفسيرها قول تحير[١] من متحير في معناها، فاعرف ذلك.

(رجع)[٢] **فإن قيل**: فلمَ أنزل بعض كتابه متشابها يحتمل معنيين وأكثر، وهلاّ أنزله على وجه لا يقع فيه التباس واشتباه ليزول الخلاف، ولمَ أنزل بعضه متشابها لا يعلم تأويله على ما أشرت إليه؛ إذ ذلك يؤدي إلى الفتنة، وأيّة فائدة في إنزال بعضه متشابها لا يعلم الغرض فيه، وما وجه الحكمة في ذلك؟ **قيل له**: أما[٣] إنزال بعض القرآن متشابها لا يُعلم تأويله؛ فلامتحان عباده، كي يفضل بين من في قلبه زيغ، وبين من قلبه خالص من الراسخين في العلم، يدلك عليه قوله: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾[العنكبوت:١،٢]؛ إذ لا يكتفي منهم بالإقرار وحده، بل يمتحن ويبتلي بوجوه في باب الاعتقاد، وفي باب التكليف، حتى يتميز المخلص من المرتاب، والمحقق من الممخرق[٤]؛ إذ ليس الإقرار وحده كثير /٧٥/ شغل، ولا ينال المكلف فيه مشقة، وهذا الحكم يجري عند الملوك والعقلاء في امتحانهم أصحابهم، ومن يظهر لهم الطاعة والموالاة والصداقة، وابتلاه إياه بما به يظهر صدقه من كذبه، وخلوص عقيدته من سوءته، وقال الله تعالى في مثل ذلك: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[آل عمران:١٧٩].

---

(١) ث: تحيير.

(٢) رجع إلى كتاب ركن الدين.

(٣) ث: إن.

(٤) في النسخ: المحرق. والمُمَخْرِقُ: المُموِّهُ. لسان العرب: مادة (مخرق).

والله تعالى جعل بعض القرآن محكما لا إشكال فيه ولا شبهة، وبعضه محتملا لأكثر من معنى واحد؛ لينال المكلف مشقة في معرفة معناه، وتمييز الأصح مما يحتمل اللفظ، ثم جعل بعضه متشابها لا يعلم تأويله، مميزا بذلك المخلص من المرتاب، داعيا لهم إلى الإيمان بذلك على ظاهر الأمر من غير تعنّت، ولا يطلب علة وابتغاء حكمه، فعلى العبد المعترف بحكمة سيده المذعن له بأنه يلزمه طاعته في جميع ما يأمره به، عرف وجه الحكمة في ذلك أم جهل، وكذلك في باب تكليف الأفعال، وأما إنزاله بعض القرآن محتملا لأكثر من معنى واحد، ففيه أوجه من الحكمة:

أحدها أنّ في ذلك حثا على النظر، ودعاء إلى الاستنباط، واستعمالا للرؤية والقياس، وتمييزا للعقول، وتشحيذا للأذهان، ونهيا عن الإغفال والتقليد.

ومنها /٧٦/ أنه لو حصل الجميع محكما لكان في ذلك دعاء إلى التقليد في ترك النظر والركون إلى قول الغير، وإن لم يعرف صحته وصدقه فكان ذلك مؤديا إلى تقليد غيره، والقبول من كل من يدعوهم إلى كل ملة، وترك النكير لمن يورد عليهم ما أراد حقا أو باطلا، أو إجازة قبول قول المخالفين من الكفرة والمشركين.

ومنها أنه لو جعل جميعه محكما لكان ذلك مؤديا إلى الخروج من الدين والانسلاخ من التوحيد؛ وذلك لأنه كان حينئذ باعثا على قبول ظاهره، وترك النظر في صحته وسقمه، والتقليد له من غير رجوع إلى النظر والاستدلال، فكان ذلك باعثا على الاقتصار في معرفة الصانع وصدقه، ومعرفة رسله وكتبه من جهة الكتاب والتقليد دون غيره، وليس يعرف شيء من ذلك كما بيّناه قبل من جهة الحكمة، وإنّما يعرف من طريق العقل، والذي يصح ما قلناه أن من عرف صدق

الله في إخباره بقوله: "إني صادق في إخباري" لم يعرف كونه صادقا؛ إذ لا[١] يأمن أن يكون نفس قوله إني صادق كذبا، وإذا لم يعرف صدقه لم يعرف بخبره شيئا، فلا يعرف /٧٧/ صدق رسوله وصحة كتابه، وسائر ما يجب أن يعرف من طريق العقل، إذا لم يعرف شيئا من ذلك من طريقه المؤدي إليه شيء آخر، وهو أن المعرفة بالشيء إنما تحصل، ويصح إذا عرف من وجهه وطريقه، ومتى لم يعرف من وجهه وطريقه لم يكن ذلك معرفة، بل يكون توهما وحسبانا، ألا ترى أن الأسود متى ما عُرف من طريق اللمس لم يكن معرفة به، ومتى ما رام أحد الوقوف على الكلام من جهة البصر تعذر عليه، وإذا كان كذلك صح أن المعرفة بالشيء إنما تحصل متى عرف من جهته المؤدية إلى المعرفة، فلما كانت المعارف العقلية التي ذكرنا من جهة العقل والنظر تحصل دون الكتاب والشرع، فلو جعل جميع القرآن محكما لا يحتمل إلا وجها واحدا، لمال الناس إلى التقليد وقبوله، وترك اعتقاد توحيده من وجهه وطريقه، فيؤدي ذلك إلى كونهم غير عارفين بكون الصانع [...][٢] ووحدانيته، وبين سائر المعارف العقلية، فأنزل بعضه محكما؛ ليجعل أصلا يعتمد عليه، وبعضه متشابها محتملا لأكثر من معنى واحد؛ ليبعث المكلف على الرجوع إلى أدلة العقل في تمييز المراد بين تلك المعارف /٧٨/ التي يحتملها اللفظ من غير المراد، فيعرف ما يجوز على الله تعالى من تلك المعاني وعلى رسله وما لا يجوز، فيحصل له المعرفة بالصانع وتوحيده وسائر ما يلزمه معرفته من طريقه المؤدي إليه، ويصير ذلك عارفا بالله وتوحيده على الحقيقة،

(١) ث: لم.

(٢) في الأصل، ق: علامة البياض بدون بياض.

مؤمنا مخلصا، ويفارق مرتبة التقليد الذي هو غير موجب لشيء من تلك المعارف، ولا يصير مؤمنا بالاعتقاد على تلك الجهة، وتجب له درجة عالية باحتماله المشقة في المقايسة بين المعنيين والموازنة[١] بينهما، والاستظهار في ذلك بالدلائل العقلية والبراهين النظرية، مثال ذلك أنه لما قام[٢]: ﴿تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[الجن:٣] وكان الجد في اللغة يقع على أب الأب، وعلى البخت، وعلى العظمة، وجب الرجوع إلى أدلة العقل؛ أي هذه الوجوه تجوز عليه، وإنها لا تجوز عليه، فإذا عرفت بأدلة العقل أنه قديم، لم يجز أن يكون له أب، ولا أب أب؛ لأن الأب هو الذي حدث له الابن، والقديم لا يكون حديثا، فإذا عرف من جهة العقل والدليل أنه لا يجوز أن يكون له بخت؛ لأن ذلك من صفات المحدثين، عرف أن المراد في قوله: ﴿تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ ليس هو أب الأب، ولا بمعنى /٧٩/ البخت، فلم يبق إلا العظمة، ووصفه بالعظمة جائز عقلا وإجماعا، عرف أن يراد بقوله: ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ العظمة دون أب الأب ودون البخت.

فإن قيل: أليس لو جعل القرآن كله محكما لكان لا تهلك هذه الجماعة الكثيرة التي تهلك من جهة التأويل؟ **قيل له**: لم يهلك من قبل المتشابهات، وإنما هلكوا لتفريطهم في الاستدلال، وتقصيرهم في النظر، ولو جعل القرآن كله محكما لكان الهلاك من تلك الجهة أكثر وأعم؛ لترك الجمهور النظر والاعتماد على التقليد المؤدي إلى الانسلاخ من التوحيد. **انقضى الذي نقلناه من كتاب ركن الدين**.

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الموارثة.

(٢) هكذا في النسخ الثلاث. ولعله: قال.

مسألة: ومن آثار أصحابنا: اختلف في معنى التأويل؛ **فقال قوم**: هو التفسير بعينه. **وقال قوم**: هو غير التفسير. **وقال قوم**: التأويل والتفسير كله سواء؛ وهو معرفة الحقائق والحقيقة والعاقبة. **وقيل**: التفسير ما ترويه العامة عن التفسير. **وقالوا**: هذا تفسير القرآن، ولم يقولوا: تأويل القرآن، وإنما التأويل معان غامضة لطيفة لا يعلمها إلا العلماء المتقنون. **وقيل**: تأويل كل شيء ما يبدو في آخره، وما يكون من عواقبه. **وقيل**: التأويل هو أثر الشيء ومنتهاه، وهو تفسير الشيء الذي يراد به ولا يصير إليه أمره، وتأويل /٩٠/(١) الرؤيا من ذلك، وهو في الأعمال العقوبات، وهو آخر أمرها، والأصل واحد. **وقال مجاهد** في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾[الأعراف:٥٣]؛ أي: هل ينظرون إلا بيانه ومعانيه. **وقيل**: آخر أمره ومنتهاه، يقال: تأول تأويلا، وآل يؤول أولا، إذا انتهى، وفي قوله: ﴿نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓ﴾[يوسف:٣٦]؛ أي: به.

وقال أبو عبيدة: تأويل الرؤيا هو الشيء الذي يؤول إليه.

وأنشد لحميد بن ثور:

فقلت يمين الله لا تذعرنهما فقد أولتا أن اللقاء قريب

يصف ظبيتين مرّتا به فتيمن بهما، فنهى صاحبه عن رميهما، وقوله: أولتا؛ أي: فسرتا، لعله بشرتا بالعاقبة، إنما اعتاف برميهما وزجرهما وتيمن بهما، فصارا عاقبة العاقبة تدل على أن اللقاء قريب، والله أعلم.

فصل: ومن تفسير قصيدة الشيخ فتح بن نوح المغربي: والحرف هو أحد

(١) وقع انتقال في ترقيم الصفحات (من ٨٠ إلى ٩٠) دون وقوع خرم.

حروف المعجم، والحرف القراءة، ومنه قوله ﷺ: «أنزل الله القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»[(١)].

قال الربيع: قال أبو عبيدة ﷺ: اختلف الناس في معنى الحديث؛ **قال بعضهم**: سبع لغات. **وقال بعضهم**: على سبعة أوجه: وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال، واحتجاج. **وقال بعضهم**: حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان /٩١/ قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال. **وقد قيل**: لا يوجد حرف واحد من القرآن، يقرأ على سبعة أحرف. ووجدت **عن أبي عبيدة القاسم بن سلام قال**: معناه على سبع لغات مفترقات في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، قال: وكذلك سائر اللغات ومعانيها في كله واحد. وروي عن ابن مسعود كان يقرأ: ﴿إن كانت إلا رقية واحدة﴾، وقراءتنا: ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[يس:٢٩]، فالمعنى واحد، وقرأ بعضهم: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أمه﴾ بإخراج الهاء؛ أي: بعد نسيان، وقراءتنا: ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف:٤٥]؛ أي بعد حين. وقرأ بعضهم: ﴿رَبَّنَا بَعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ على الخبر، وقراءتنا ﴿بَٰعِدْ﴾[سبأ:١٩] على الدعاء. وقراءة عائشة ∀ ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ﴾ بكسر اللام وضم القاف مع التخفيف، ومعناه مأخوذ من الولق وهو استمرار الكذب على اللسان، وقراءتنا: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾[النور:١٥] بالتشديد؛ أي يلقيه بعضكم إلى بعض، في أمثال هذه

---

(١) أخرجه الربيع بلفظ قريب، باب في ذكر القرآن، رقم: ١٤. وأخرجه البخاري دون قوله: «كلها شاف كاف»، كتاب الخصومات، رقم: ٢٤١٩. وأخرجه أبو داود بمعناه، كتاب الصلاة، رقم: ١٤٧٧.

القراءة مما يطول ذكره.

مسألة: أبو سعيد: قد قيل: إن القرآن على عشرة أوجه: أمر ونهي، ووعد ووعيد، ومحكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وأخبار وأمثال، فأما الوعد والوعيد، والمحكم والمتشابه، والأخبار والأمثال، فلا يجري عليه نسخ وهو بحاله، وأما الأمر والنهي هو الذي يجري عليه النسخ، والله أعلم.

مسألة: أبو محمد: النسخ على ثلاثة /٩٢/ أوجه: وجهان منه مفهومان عند العامة؛ **أحدهما:** انتساخ الشيء من كتاب كان فيه إلى آخر. **والآخر:** نسخ الشيء تحويله وتبديله، هذا هو الذي يفهم الناس في القرآن والسنة جميعا. **والثالث:** أن يحصي الشيء على عامله ويستحفظ به عليه، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[الجاثية:٢٩]، يريد -والله أعلم- إنا كنا نحصيه عليكم حتى نعيد ذكره إليكم، فتعلمون أنما تجزون بما كسبت أيديكم، وأما انتساخ الكتاب من كتاب كان قبله إلى آخر، قوله: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾[البروج:٢١،٢٢]، وقوله: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُ﴾[الرعد:٣٩]، والله أعلم.

مسألة من كتب بعض الزيدية: أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف؛ **قال الجمهور:** المراد بالأحرف سبع لغات عربية. **وقيل:** بل المراد معاني الأحكام. ثم اختلفوا في نفسها؛ **فقيل:** حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، ومثل

وإنشاء وخبر. **وقيل** غير ذلك. **وقيل**: ليس المراد به حقيقة العدد بل السعة[١] والتيسير.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: وفي حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف»[٢]؛ أي: أقسام: توحيد، ووعد ووعيد، وأمر ونهي، وأخبار وأمثال ونحو ذلك /٩٣/ مما على مثاله، والله أعلم.

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: السبعة.

(٢) تقدم عزوه.

الباب الثاني عشر في الناسخ والمنسوخ

من كتاب الإرشاد: قيل: إنّ [النسخ على ثلاثة أوجه: وجهان منه مفهومان عند العامة؛ **فأحدهما**: انتساخ الشيء من كتاب كان فيه إلى كتاب آخر. **والآخر**: نسخ الشيء وتحويله وتبديله، وهو الذي يفهمه الناس في القرآن والسنة جميعا. **والوجه الثالث**: أن يحصى الشيء على عامله ويستحفظ به عليه، نحو قول الله جل ذكره: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[الجاثية:٢٩]؛ يريد -والله أعلم- إنا كنا نحصيه عليكم حتى نعيد ذكره إليكم، فتعلمون أنكم تجزون ما كسبت أيديكم، وأما انتساخ الكتاب من كتاب كان قبله إلى كتاب آخر بعده، فقد أخبرنا الله تعالى أنّ الكتاب وهو القرآن في لوح محفوظ بقوله تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾[البروج:٢١،٢٢]، وقوله: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُ﴾[الرعد:٣٩]][١] وإذا كان القرآن عنده في أم الكتاب في لوح محفوظ، ثم أنزله على محمد ﷺ، فإنما أنزله على محمد من ذلك اللوح المحفوظ والكتاب المكنون، وذلك الكتاب عند الله في موضعه، وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يوما في أصحابه قاعدا إذ ذكر حديثا، فقال: /٩٢/ «ذلك أوان نسخ القرآن»، فقال رجل: يا رسول الله كيف

(١) الفقرة بين المعكوفين وردت بعينها قبل الباب بمسألة: "**مسألة:** أبو محمّد: النسخ على ثلاثة أوجه..."

ينسخ؟ قال: «يذهب بأهله ويبقى رجال كأنهم البغام»[(١)]، والله أعلم.

مسألة: ومنه: والناسخ من القرآن هو الذي يجب العمل به، والمنسوخ ما نهينا عن العمل به، وأمرنا بالإيمان به، قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة:١٠٦] أي: خير منها لكم، أو مثلها في العمل والغرض، أو ننسها فنتركها على حالها. **وقال قوم:** أو ننسها فلا تقرأه على وجه الدهر. وفي الرواية: أن النبي ﷺ فرض الله عليه الصلوات الخمس قبل الهجرة بنحو سنة، وصلى عليه السلام إلى بيت المقدس بعد هجرته سبعة عشر شهرا، وكان الأنصار وأهل المدينة يصلّون إلى بيت المقدس نحو سنتين قبل قدوم النبي ﷺ، وكان النبي ﷺ يصلي بمكة إلى الكعبة ثماني سنين، إلى أن عرج به إلى بيت المقدس، ثم تحول إلى قبلة بيت المقدس؛ لئلا يتهمه اليهود ويكذبونه؛ لما يجدون من صفته عندهم ونعته في التوراة، فقالت اليهود: يزعم محمد أنه نبي وقد[(٢)] استقبل قبلتنا واستن بسنتنا، فما نراه أحدث في نبوته شيئا، وكانت الكعبة أحب القبلتين /٩٣/ إلى رسول الله ﷺ، وهي قبلة إبراهيم عليه السلام، فكره قبلة اليهود، فسأل جبريل أن يسأل ربه أن ينقله إلى قبلة إبراهيم، فقال: إنما أنا عبد مثلك، فانصرف من عنده، وكان النبي ﷺ يقلّب بصره نحو السماء، فأنزل الله تعالى:

(١) أخرجه الربيع بلفظ: «ذلك أوان ينسخ القرآن فقال رجل كالأعرابي: يا رسول الله ما النسخ؟ وكيف ينسخ؟ قال: يذهب بأهله ويبقى رجال كأنهم البغاث»، باب في ذكر القرآن، رقم: ١٣؛ وابن المبارك في الزهد بلفظ: «...كأنهم النعام»، باب ما جاء في التنعم في الدنيا، رقم: ٨٠٤؛ والخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة بلفظ: «...كأنهم من النعام، ٩٥/١.

(٢) ث: وأنه.

﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَاۚ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[البقرة:١٤٤].

وأنزل الله تعالى: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾[البقرة:١٨١]، فكان الموصي يسلم، والوصي يلزمه ذلك، وكان الرجل يوصي بجميع ماله فلا يدع لورثته شيئا، فأنزل الله تعالى: ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ﴾[البقرة:١٨٢]، فردهم رسول الله ﷺ إلى الثلث، وأنزل الله جل ذكره: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدًا﴾[النساء:٩]، وكان الرجل إذا حضره الموت لا يورث زوجاته ولا بناته ولا الصغار من أولاده، وإنما يورث من أولاده من يحمل السلاح ويقاتل على ظهور الخيل، فأنزل الله: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا﴾ الآية، وكان الوصية للوالدين والأقربين جائزة واجبة؛ لقول الله تعالى: /٩٤/ ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾[البقرة:١٨٠]، ثم نسخت هذه الآية بآية المواريث في سورة النساء. **وقال قوم**: إن السنة تنسخ القرآن، ونسخها قول النبي ﷺ: «لا وصية لوارث»(١).

وكان فرض الصيام واحدا في الحضر والسفر بقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ

---

(١) أخرجه الربيع، باب في المواريث، رقم: ٦٦٦؛ وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الوصايا، رقم: ١٦٣٧٦؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الوصايا، رقم: ٣٠٧١٧.

تَتَّقُـونَ١٨٣ أَيَّامَـا مَّعۡـدُودَٰتٍۚ﴾[البقرة:١٨٣،١٨٤]، ثم رخص بعد ذلك للمسافر والمريض، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ من اليهود والنصارى والملل التي قبلكم، ﴿لَعَلَّكُمۡ﴾ لكي تتقوا الأكل والشرب والجماع، وغير ذلك مما نهي عنه في الصوم، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖ﴾[البقرة:١٨٤]، **فقال قوم**: يطيقون الصيام من غير سفر ولا مرض. **وقال قوم**: يطيقون الإطعام. **وقال قوم**: يطيقون ثم عجزوا عنه. **وقال قوم**: إنها منسوخة؛ نسخها فرض الصيام.

وأما قوله: ﴿فَمَـن تَطَـوَّعَ خَـيۡرٗا فَهُـوَ خَـيۡرٞ لَّهُۥ﴾[البقرة:١٨٤] إن أطعم مسكينين(١) كل واحد نصف صاع بر فهو خير له، هكذا وجدت في بعض التفسير، والواجب إطعام واحد نسخها بقوله: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيـهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُـدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَـانِ﴾[البقرة:١٨٥] من الحلال والحرام.

ومن غيره: /٩٥/ **قال بعض العلماء**: إن معنى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾؛ أي: الذين لا يطيقونه فدية؛ أي تفريق نصف صاع منه عن كل يوم، إذا جاء رمضان آخر ولم يستطع قبله أن يصوم بدل الأول، والذي هو فيه، إذا عجز عن صومه من كبر لا يرجو أن يستطيع عن كل يوم إطعام مسكين، أو نصف صاع بر أو قيمته، البر من حب غيره مما هو أدنى منه، أو بقدر(٢) ما يقيت المسكين من ذلك، أو من غيره مما يقتات به من الحبوب مع حلاء، أو ما يقيته من تمر

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: مسكين.

(٢) ث: يقدر.

وحب وحلاء غداء وعشاء.

ومعي أن من لم يستطع أن يبدل الأول حتى جاء الثاني من ضعف صحة، فلا تفريق عليه؛ لأنه ليس عليه بإفطاره فيه غير البدل متى قدره، وأما من ترك صومه فأفطره من عجز عن صيامه عجز من يرجو فيه رد استطاعة إليه على صيامه له، فهو الذي عليه لكل يوم كما ذكرنا. ومعنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ في أصح التأويل أي: وعلى الذين لا يطيقونه.

فإن قلت: كيف حذف لام النفي؟ **قلنا:** بلاغة وفصاحة جازت وأمهرت[١] وأعجزت في موضع يفهم أن المراد كذلك؛ إذ ليس بين هذا الحكم وبين من شهد منكم الشهر فليصمه، كل ذلك في آية واحدة، ونزول الآية لم يصح أنه أنزل أولها /٩٦/ وثبت الحكم، كذلك ثمّ أنزل آخرها فنسخ الآخر الأول، فلو كان كل حكم منها أنزل في آية لقرب إلى الصحة.

(رجع)[٢] وقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾[البقرة:١٨٥].

وأما قوله: ﴿ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ يعني من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا في كل ليلة، ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ فاليسر السعة، والعسر الضيق، ولولا أنه رخص للمسافر والمريض لكان قد ضيق عليهما.

وأما قوله: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ﴾[البقرة:١٨٥]، **فقال قوم من**

---

(١) ث: أبهرت.

(٢) رجع إلى كتاب الإرشاد.

أهل التفسير: يكبرون الله[١] على الضحايا والذبائح، هداكم الله[٢] بتأديتها. **وقال قوم**: يكبرون على إثر رمضان ليلة الفطر، وقوله: ﴿وَٱبۡتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ﴾[البقرة:١٨٧]، يعني الولد، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡۚ﴾[النساء:٣٣]، فإنه كان الرجل من العرب في صدر الإسلام يعاقد أجنبيا، يعني يحالفه على النّصرة له على عدوه، يقول: "هدمي هدمك ودمي دمك، تنصرني على عدوي وأنصرك على عدوك، ترثني وأرثك" فلا يورث قرابته من ماله شيئا، نسخها قوله جل ذكره: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ﴾[الأنفال:٧٥]، يعني في اللوح المحفوظ من العقد والحلف الذي كان يفعله الناس، والقرابات /٩٧/ أولى.

وأما قوله: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ﴾[النساء:٣٤]؛ يعني مسلطون على النساء في الضرب الذي أمر الله والتأديب، نسختها آية القصاص: ﴿ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ﴾[البقرة:١٧٨]. **وقال قوم**: الآية التي فيها الضرب والتأديب غير منسوخة، وأن الرجل يقتصّ من زوجته وتقتص منه، فنسخ الاقتصاص بين الزوجين بقوله: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، مسلطون.

وأما قوله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾[البقرة:١٨٨] يعني بالظلم، فلما نزلت هذه الآية قالوا: ما بالمدينة مال أعز من الطعام، وكان الرجل يتحرج أن يأكل في بيوت الأهل، نسختها بقوله: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ

(١) زيادة من ث.

(٢) زيادة من ث.

وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ﴾[النور:٦١]الآية، **وقال قوم:** هذا ليس بنسخ وهو نسخه، بل هو تخصيص لبعض الآية، وهذا القول أنظر عندي؛ لأن حقيقة النسخ أن يزول حكم المنسوخ بكليته.

وأما قوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ﴾[الأنفال:٦٧]، نزلت هذه الآية في الفداء الذي أخذه النبي ﷺ في أسارى بدر، فعاتبه الله على ذلك، ثم أباح له الفداء بعد ذلك بقوله تعالى: /٩٨/ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[محمد:٤]، فكانت هذه الآية ناسخة للأولى.

وأما قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةً﴾[المجادلة:١٢] نسختها: ﴿ءَأَشۡفَقۡتُمۡ أَن تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَٰتٖۚ فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[المجادلة:١٣] الآية.

وأما قوله: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾[البقرة:٢١٩]، فإن النبي ﷺ كان يحضّ المسلمين على فعل الصدقة، فسألوه عن ذلك، فأنزل الله جل ذكره: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ﴾، وهو ما فضل من القوت(١)، فإن كان من أصحاب الذهب والفضة أمسك لقوته ولعياله وتصدق بالباقي، وإن كان ممن يعمل بيده أمسك قوت يومه وأنفق الباقي، نسخها قوله: ﴿قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: القول.

﴿مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾[البقرة:٢١٥]الآية، ثم نسخها قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾[التوبة:٦٠]الآية، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «تصدقوا فإن صدقة السرّ تقي مصارع السوء وتدفع منية[1] السوء»[2]. وقوله جل ذكره: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖ﴾[البقرة:٢٤٠]، كان الرجل إذا حضره الموت يوصي لزوجته بسكنها ومؤنتها سنة كاملة، ثم /٩٩/ نسخها بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾[البقرة:٢٣٤]، وبطلت الوصية لها[3] بقول النبي ﷺ: «لا وصية لوارث»[4] وصار المفروض للزوجات الثمن مع الأولاد وأولاد الأولاد، والربع مع عدمهم من مال الزوج.

وأما قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ﴾[المائدة:٩٠]، فلما نزل تحريم الخمر، قال المشركون: كيف لكم بمن شربها منكم قبل تحريمها، وما حال من مات منكم وقد سمّاه الله رجسا من عمل الشيطان، فأنزل الله تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ

---

(١) ث: ميتة.

(٢) أخرجه الربيع دون لفظة: «السر»، باب في الصدقة، رقم: ٣٤٦؛ وأخرجه الترمذي بلفظ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ»، كتاب الزكاة، رقم: ٦٦٤؛ وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ: «صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ، وَصَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمُرِ»، رقم: ٨٠١٤، ٨/٢٦١.

(٣) زيادة من ث.

(٤) تقدم عزوه.

وَّأَحۡسَنُواْ﴾[المائدة:٩٣]الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗا﴾[المائدة:٢]؛ وذلك أن بعض الصحابة أرادوا أن يقتطوا هديا لقوم سرقوا لهم أموالا بالمدينة وساقوها عليهم، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗا﴾ لحجّهم، فحرم /١٠٠/ بهذه الآية القتال في الشهر الحرام، وما سيق(١) إلى البيت من هدي، ثم نسخها(٢) بقوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖ﴾[التوبة:٥]، ونسخ ذلك أيضا بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَا﴾[التوبة:٢٨].

وأما قوله: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[البقرة:١٨٩]، يقال: كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم من باب بيته، وإنما كان ينقب من ظهره نقبا ويخرج منه، وإن كان خباء رفعه وخرج من ظهره، نسختها بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[البقرة:١٨٩].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: سبق.

(٢) ث: نسختها.

وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾[البقرة:٢٢٤]، كان الرجل إذا حلف على قطع رحم لا يكلمه، ومعروف لا يفعله، كان لا يفعل ذلك ليبرّ القسم لئلا يأثم، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ﴾، فكان الرجل إذا حلف إن أغضبه أحد[١] خاف أن يحنث، فأخبرهم الله أن الوفاء باليمين معصية، فقال: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتۡ قُلُوبُكُمۡۗ﴾[البقرة:٢٢٥]، إذا تعمدتم في باب الإثم.

وأما قوله: /١٠١/ ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكۡتُمۡنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِيٓ أَرۡحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤۡمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾[البقرة:٢٢٨]، كان الرجل إذا طلق زوجته واحدة واثنتين كان أملك بردها ما لم تتزوج، حتى تكون ثلاث تطليقات فتصير هي أملك بنفسها، **وقال قوم**: ولو طلقها ثلاثا ما لم تتزوج، نسخها[٢] بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ﴾[الطلاق:١] إلى قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ﴾[الطلاق:٢].

وأما قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾[النساء:١٩]، كان الرجل قبل الإسلام إذا مات وترك امرأته قام إليها ابنه من غيرها أو وارثه من قرابته، إذا لم يكن له ولد طرح ثوبه على تريكة حميمه،

---

(١) ث: أحدهم.

(٢) ث: نسختها.

فيرث نكاحها بالمهر الأول مهر الميت ثم يمسكها، فإن كانت شابة جميلة ذات مال عجل بالدخول بها رغبة في مالها وشبابها، وإن كانت كبيرة ذميمة أمسكها فلم يدخل بها، وضارها حتى تفتدي بمالها، ثم يخلي سبيلها، فأنزل الله هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾.

وأما قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[النساء:٢٤] /١٠٢/ فحرم بهذه الآية كل امرأة لها زوج، ثم نسخ هذه الآية، وخصّ بعض حكمها سبايا بني المصطلق وغيرهم، ولهنّ أزواج مقيمون في دار الحرب، **وقال قوم**: بل استثنى في هذه الآية ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾، يعني من السبايا.

وأما قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ﴾[النساء:٢٤]؛ يعني من الأجل الأول؛ قيل: إن هذه الآية كانت المتعة في صدر الإسلام جائزة للمسلمين ثلاثة أيام، حيث اعتمروا عمرة الإماء، فلما قضى عمرته حرمها ونهى عنها أشد نهي، وكان الرجل ينطلق إلى المرأة من أهل مكة فيستمتع(١) منها بشيء يتفقان عليه بأمر الولي، فإذا تمّ الأجل ورغبا في الزيادة تزايدا ولم يحضر الولي، وإنما يكون على العقد الأول، فإذا مات أحدهما لم يرث الحي منهما، ولم تكن عليها منه عدة، نسختها آية العدة والمواريث، ومن قال: إنّ السنة تنسخ الكتاب بقوله: نسخ بقول الرسول عليه السلام: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين»(٢)، والله أعلم.

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: فيستمع.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم: ٦٩٢٧؛ وابن عدي في الكامل، رقم: ٤٨٩، ٣/٢٣٢.

[**ومنه: مسألة**][(١)]: والنسخ لا يقع إلا في الأمر والنهي، ولا يجوز في الخبر، ولا يجوز أن يخبر الله بشيء أنه يكون، ثم يقول: لا يكون، أو يقول بأنه لا يكون /١٠٣/ ثم يقول: إنه يكون، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

واختلفوا في النسخ أيضا؛ **فقال قوم**: المنسوخ ما رفع تلاوته وتنزيله، كما رفع العمل به. **وقال آخرون**: إن النسخ لا يقع على قرآن قد نزل وتلي، وحكم النبي ﷺ بتأويله، ولكن النسخ ما أبدل الله منه في حكمه من التفسير الذي أزاح عنهم ما كان يجوز أن يمتحنهم به من الأمور الشداد، والأمور العظام التي تعبد بها من كان قبلهم من الأمم، ونفى هؤلاء أن يقولوا: إن الله جل ذكره لا ينسخ شيئا بعد نزوله، وبعد أن عمل به المؤمنون عن ربهم بحضرة نبيهم ﷺ، وزعموا أنّ من وصف الله بذلك فقد وصفه بما لا يليق به. **وقال آخرون**: إنما الناسخ والمنسوخ هو أن الله جل ذكره نسخ القرآن في اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب، والنسخ لا يكون إلا من أصل. **وقال آخرون**: بل يجوز أن ينسخ قرآنا أنزله، وأن يبدل[(٢)] آية أخرى بضد[(٣)] ما نزلت به الأولى، فتتلى الآية الأولى كما كانت تتلى، ويكون العمل على الأخرى، ويجوز أن يرفع الله تلاوة الأولى، كما رفع العمل بها.

واختلفوا أيضا من وجه آخر؛ **فقال قوم**: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن مثله، واحتجوا بقول الله /١٠٤/ تبارك وتعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَـةٍ أَوْ نُنسِـهَا نَـأْتِ

---

(١) ث: مسألة ومنه.

(٢) كتب فوقها ينزل.

(٣) ث: يفيد.

بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة:١٠٦]، ولا يكون ما ليس بقرآن خيرا من القرآن. **وقال آخرون**: بل السنة تنسخ القرآن، والقرآن لا ينسخ السنة. **وقال آخرون**: إذا كانت السنة بأمر من الله من طريق الوحي، وإن لم يكن ما أوحى به فيها قرآنا فإنها تنسخ القرآن، وإذا كانت على طريق الاجتهاد والرأي فإنها لا تنسخ، بل لم يكن النبي ﷺ ليجتهد في أمر محكم بخلاف ما في القرآن، بل للأمر حكم الاجتهاد، وفيها حكم مبين، قالوا: والقرآن ينسخ السنة عن أمر الله أو باجتهاد من رسول الله ﷺ، وهذا من التفسير من السنة إنما يحتاج إليه من يجيز الاجتهاد للنبي ﷺ، وأما من أبى ذلك فإن السنة عنده لا تكون إلا بأمر الله، والسنة عنده تنسخ القرآن، والقرآن ينسخ السنة، والنظر يوجب أنّ القرآن والسنة حكمان لله تعالى ينسخ كل واحد منها بالآخر، يدل على ذلك قول الله جل ذكره: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:٧]، وقال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[النجم:٣،٤]، فأخبر جل ذكره أنّ الكل من عنده وبأمره.

واختلفوا أيضا من وجه آخر؛ **فزعم قوم** أنّ الآيتين /١٠٥/ إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت أحدهما متقدمة، فالمتأخرة ناسخة للأولى، كقول الله جل ذكره: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[البقرة:١٨٠]، نسخه بقوله بعد ذلك: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾[النساء:١١]، وقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[النساء:١١]، فالآخرة ناسخة للأولى، ولن يجوز أن تكون لهما الوصية والميراث. **وقال آخرون**: بل ذلك جائز، وليس في الآيتين ناسخ ولا منسوخ، وإنما نسخ الوصية للوارث سنة النبي ﷺ، قالوا: فالناسخ لا يكون إلا بما يجوز اجتماعه والمنسوخ، ولا يجوز الحكم بهما في حال واحدة على لسان واحد،

والنظر يوجب عندي -والله أعلم- أنّ الوصية للوالدين والأقربين غير منسوخة، وقول النبي ﷺ: «لا وصية لوارث»[1] ليس ينسخ بها وإنما هو بيان لحكمها؛ لأن كل من ليس بوارث فالوصية لهم واجبة، فهذا يدل على أن النبي ﷺ سنّ أن الوصية لا تجب لمن كان وارثا.

واختلفوا في ذلك من وجه آخر؛ **فقال قوم**: الناسخ والمنسوخ قد يكون في وصف الله والثناء عليه، وفيما ليس بأمر ولا نهي من الخبر وغيره، وقد بيّنا قبل هذا ما نذهب /١٠٦/ إليه ونختاره، وهو قول أهل الحق: إن النسخ لا يجوز أن يكون إلا في الأمر والنهي.

وزعمت فرقة من ضلال أهل القبلة أنّ الأئمة المنصوص عليهم مقصوص (ع: مفوّض) إليهم نسخ القرآن وتبديله، وتجاوز بعض هؤلاء حتى أفرطوا وخرجوا من الدين، أن النسخ يجوز على سبيل أن يأمر الله بالشيء وهو لا يريد في وقت أمره به تغيره، ثم يبدو له فيغيره بعد ذلك، فتعالى الله عن مقالة هؤلاء. **وقال قوم**: إن ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة، وهذا غلط أيضا؛ لأن النسخ لا يكون إلا في الأمر والنهي.

والحجة على من زعم أن النسخ لا يكون حتى ترفع تلاوته ما نسخ الله من التوراة بالقرآن، وهما متلوان جميعا، وأما نسخ القرآن بالسنة فقد قال به أكثر أصحابنا، واحتجوا بأن الله فرض علينا سبعة عشر ركعة في كل يوم وليلة، ثم إن النبي ﷺ سنّ أن على المسافر بعض ذلك دون جميعه، فإن احتج محتج أنّ القرآن لا ينسخه إلا قرآن، وأن نسخ فرض الصلاة للمقيم بقول الله جل ذكره: ﴿وَإِذَا

---

(١) تقدم عزوه.

ﵟضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْﵞ[النساء:١٠١]الآية؛ إنما أوجب القصر /١٠٧/ على وجه الخوف، وقد أجمع المسلمون أنّ النبي ﷺ يقصر الصلاة في حال الأمن دون الخوف، وهذا يدلّ على أن الآية ليس بناسخة.

وأما من زعم أن السنة تنسخ القرآن، والقرآن لا ينسخ السنة؛ فالحجة عليه أن رسول الله ﷺ لم يزل يصلي إلى البيت المقدس بغير قرآن، فنسخ الله ذلك بالقرآن، وحوّل القبلة إلى الكعبة.

وأما من قال: إن النسخ مفوض إلى الأئمة، احتجوا بأن النبي ﷺ كان يجتهد رأيه في الأحكام، وإذا كانت السنة اجتهادا من رسول الله ﷺ، فقد يجوز أن ينسخ القرآن السنة، وإذا جاز نسخ القرآن بالسنة من طريق الأحكام، وتفويض الأحكام إلى الرسول ؑ، فجائز للإمام من بعده الذي نص عليه أن يجتهد فيما فوض إليه، والحجة عليهم قول الله تبارك وتعالى: ﵟقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّﵞ[يونس:١٥]، وقال تعالى: ﵟوَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٌ يُوحَىٰﵞ[النجم:٣،٤]، وأما من زعم أن الله جل ذكره لا يعلم الشيء حتى يكون، فالحجة عليهم قول الله جل ذكره: /١٠٨/ ﵟوَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ[الأنعام:٢٧]، ثم قال: ﵟوَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَﵞ[الأنعام:٢٨]، فأخبر بما يقولون قبل أن يقولوا؛ إذ أخبر أنهم لو ردوا لعادوا كيف يكون حالهم، فقد علم ما يكون من قولهم قبل أن يكون، وعلم ما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون، ونظائر هذا في القرآن كثيرا، والله أعلم.

[ومن غيره][١]: **عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان**: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تعالى قد أعطى بآيات الميراث كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»[٢]، فعلى هذا الحديث يصح بأن يكون المراد به أن الله نسخ بآية الميراث الوصية للوارث، فيكون ذلك من نسخ الكتاب بالكتاب، وحديث النبي ﷺ موضح كنسخ هذا بهذا، فلا يكون قوله ﷺ على هذا في مقام النسخ لذلك، وإنما هو مخبر ومعلم بما نسخ من كتابه تعالى بما نسخه به من كتابه تعالى، وإذا لم يصح نسخ السنة بشيء من الكتاب غير هذا، صح أنه لم يصح وجود لنسخ الكتاب بالسنة، وهذا من أكبر الحجج على من قال: إنّ النبي ﷺ ينسخ[٣] أخبار الله بالوعيد في عقاب فسقة /١٠٩/ أهل الإقرار، مع أنّ أخبار الله لا يجوز فيها النسخ، ولا يجوز أن يوصف الله تعالى أنه ينسخ أخباره فيما أخبر أنّه[٤] سيكون بإنه[٥] لا يكون أو العكس، مما يناقض بعضه بعضا، وأمكن في كل ما يخبر به عباده أن يأتي بعد ذلك أن الخبر ليس كذلك، وإذا أمكن وجاز هذا في وصف الله تعالى جاز الشك في جميع أخباره، وفي الوعد والوعيد، والبعث والحساب، وما تجيء به الرسل، وهذا هو الكفر العظيم بالله ورسله، تعالى عن ذلك علوا كبيرا.

---

(١) ث: مسألة.

(٢) أخرجه دون قوله: «بآيات الميراث» كل من: أبي داود، كتاب الوصايا، رقم: ٢٨٧٠؛ والترمذي، كتاب الوصايا، رقم: ٢١٢٠؛ والنسائي، كتاب الوصايا، رقم: ٣٦٤١.

(٣) ث: نسخ.

(٤) ث: به.

(٥) ث: فإنّه.

(**رجع**)[١] **مسألة: ومنه:** والذي عليه أكثر أصحابنا أنّ القرآن ينسخ بالقرآن وينسخ بالسنة، كما أن السنة تنسخ بالسنة، وقد وجدت لبعض أصحابنا أنّ السنة لا تنسخ القرآن، ولعل هذا مذهب بعض البصريين، وحجة هؤلاء أن القرآن لا يعلم نسخه إلا بخبر من الله أو الرسول عليه السلام، أو بإجماع الأمة على ذلك، أو تقوم دلالة في نفس الخطاب ولم تقم الدلالة من هذه الوجوه، وقال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة:١٠٦]، والسنة ليست كالقرآن في نفسه، والسنة وإن كانت حكما من الله تعالى فليست مثل القرآن في نفسه معجز، قال الله جل ذكره: /١١٠/ ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[الإسراء:٨٨]، والسنة ليست معجزة بنفسها، فإذا لم تكن مثل القرآن إلا من طريق الحكم لم يجز أن تنسخ القرآن.

والحجة لمن أجاز نسخ القرآن، **قالوا:** إنّ القرآن حكم الله جل ذكره، والسنة حكم الله، ينسخ أحدهما الآخر، واحتجوا بقول الله جل ذكره: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[النجم:٣،٤]، والكتاب دالّ على أنه يخبر عن الله تعالى، فهو ينسخ أحكامه بعضها ببعض، مرة بالكتاب ومرة بالسنة على لسان نبيه عليه السلام، والله أعلم بالأعدل من الأقوال، والله أعلم.

مسألة: ومنه: ومما عزّ الله به نبيه عليه السلام وأخبر أن ما نال المشركون من حلاوة الدنيا وزهرتها غير موصول بنعيم الآخرة، وإنما هو فتنة لهم في الدنيا، ووبال عليهم في الآخرة، فقال جل ذكره: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ

---

(١) رجع إلى كتاب الإرشاد.

﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[طه:١٣١]، وقال جل ذكره: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾[التوبة:٥٥]، كل هذا تعزية لنبيّه ﷺ، وقال: /١١١/ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[آل عمران:١٧٨] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[طه:١٣١]، لم يدع ذلك الكلام منقطعا من البيان، حتى قال: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[طه:١٣١]، وكما قال جل ذكره: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ﴾، لم يدع الكلام مرسلا فيكون تأويله مشكلا، حتى وصله بأن قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وكثير من الآيات تدل على هذه المعاني، والله تعالى يوفق لطاعته ورضاه من يشاء من عباده، ويهديهم إلى صراط مستقيم، والله أعلم.

قال المؤلف: هذا الذي مضى من كتاب الإرشاد، هو من جامع أبي محمد بعينه، إلا ما اختصر وحذف منه بعض ألفاظه، والله أعلم.

فصل: ومن كتاب ركن الدين: في النسخ تعلق من ذهب إلى جواز النسخ بآيات، منها قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[الرعد:٣٩]الآية، **قالوا**: فقد بيّن أنّه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء قبل أوانه أو بعده؟

الجواب: إنه ليس في الآية أنه يمحو ما يشاء ويثبت ما يمحو، فيجوز أنه عنى به أنه يمحو شيئا ويثبت شيئا آخر، فلا تعلق لهم في الظاهر، وليس /١١٢/ في الآية من ذكر النسخ قليل ولا كثير.

ومن ذلك أنه تعالى أمر إبراهيم [عليه السلام][١] بذبح ابنه، ثم نهاه عنه قبل فعله؟

الجواب: إن إبراهيم عليه السلام لم يؤمر بذبح ابنه، وإنما رأى في المنام أنه يذبح ابنه، فكان محجورا[٢] أن يؤمر بإتمامه، فلما فعل به ما أُري في المنام من أسباب الذبح [قيل له][٣]: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[الصافات:١٠٥]؛ أي: فعلت ما رأيت فلا تتجاوز ذلك، فإذاً ليس فيه تعلق بحال، وقد أسبقنا الكلام فيه في فصل الجبر[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾[المجادلة:١٢] إلى قوله: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[المجادلة:١٣]، **قالوا**: فنسخ الصدقة عند المناجات قبل الفعل؟

الجواب: إنه لا تعلق لهم فيه؛ لأنه تعالى إنما نسخ ذلك قبل فعلهم لذلك لا قبل وقت الفعل؛ وذلك لأنهم عصوا في ذلك، إلا عليّا صلوات الله عليه، فلم يفعلوا ما أمروا به في وقته، فنسخ عليهم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ﴾، وإنما يجوز التوبيخ إذا لم يفعل المأمور ما أمر به بعد مضي وقت الفعل، فلما وبخهم بتركهم فعله، صح أنه وبخهم بعد مضي وقت الفعل، وعند ذلك نسخه، وإنما نسخ ذلك /١١٣/ قبل الفعل بعد مضي وقت الفعل، وذلك

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: مجوزا.

(٣) ث: ومن ذلك قوله.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الحبر.

جائز عندنا، ولكنه غير دال على ما ذهبوا إليه، والفرق بينهما ظاهر مكشوف، وتعلق من ذهب إلى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة بآيات.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:٤٤]، **قالوا:** فقد جعله الله مبينا للقرآن، فلو نسخه لكان مزيلا له، والإزالة ضد البيان؟

الجواب: هو أن ما تعلقوا به أحد ما يوجب جواز نسخه بقوله ؛ لأنه إذا كانت المعرفة بكيفيته وكمّيته يحصل بقوله، ويجب العمل عليه وجب أحد مدة بقاء الغرض به عنه، ألا ترى أنه إذا بيّن أن الصلاة على الظاهر لازمة، وجب قبول ذلك عنه من حيث كان مبينا، كذلك إذا أخبر أن الصلاة عن الطامث ساقطة، وجب قبول ذلك منه من حيث كان مبينا، كذلك إذا بيّن أنّ الصلاة على زيد مفروضة إلى سنة ثم سقط، وجب قبول ذلك لأنه مبين، ويدل عليه ما روي عنه أنه سئل عن الحج أفي كل عام يجب، أم يكفي في العمر مرة؟ فقال : «لو قلت نعم لوجب فدعوني ما تركتم»[١]، فبيّن أنه بقوله /١١٤/ يجب كما يسقط، وفي ذلك سقوط تعلقهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾[النحل:١٠١]، فأخبر أنه ليس له أن يبدله من تلقاء نفسه، وأنه يتبع ما يوحى إليه، فدلّ ذلك على أنه لا يجوز له أن ينسخه؟

الجواب: إنه لا تعلق لهم في ذلك؛ لأنه ليس فيها أنه يجوز له أن يبدل الآية

(١) أخرجه بمعناه كل من: الربيع، كتاب الحج، رقم: ٣٩٤؛ ومسلم، كتاب الحج، رقم: ١٣٣٧؛ والترمذي، كتاب التفسير، رقم: ٣٠٥٥.

بغير الآية، فالتعلق بهذا لا يصح؛ ولأنّ الخلاف في نسخ حكم الآية بالسنة لا في نسخ الآية؛ لأن أحدا لا يقول بجواز نسخ الآية بالسنة، وإنما ذكر في الآية تبديل الآية بالآية، ولم يذكر فيها موضع الخلاف الذي هو حكم الآية، وقد يجوز بقاء الآية مع نسخ حكمها، وفي ذلك سقوط تعلقهم؛ ولأنه تعالى أمره أن يقول لهم: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾[يونس:١٥]، وهكذا يقول: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينسخ حكم الآية إلا أن يؤمر بذلك، فلا يجوز تبديله من تلقاء نفسه، وإنما يكون متبعا في ذلك.

وبعد: فالظاهر يوجب أنه ليس له أن يبدل القرآن من تلقاء نفسه؛ لقولهم: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾[يونس:١٥]، ولا خلاف أن القرآن لا يبدله غير الله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[البقرة:١٠٦]/١١٥/ الآية، **قالوا:** ولا يكون خيرا من القرآن ولا مثله إلا قرآن، وقالوا في قوله تعالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ احتمل أنه أراد به الكتاب، واحتمل غيره، فلما قال بعده: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة:١٠٦]، علم أنه أراد بما تقدم ما يختص هو بالقدرة عليه وهو القرآن المعجز، وكأنّه قال: "نأت بخير منها أو مثلها" مما يختص هو بالقدرة عليه؟

الجواب: إنه لا تعلق لهم في الظاهر من وجوه؛ **أحدها:** إن المشروط أن يأتي به على حكم اللفظ يجب أن يكون بعد وقوع النسخ، وذلك لأنه لم يقل: "نأت بخير منها ناسخا" والذي يدل على ذلك أن قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ شرط، وقوله تعالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ جزاء، والجزاء يجب بعد وجود الشرط، فيجب أن يحصل النسخ أولا، ثم بعد ذلك يجب الإتيان بمثله أو خيرا

منه، وإذا كان كذلك لم يكن فيه بيان ما يقع النسخ به؛ لأن النسخ واقع قبل الإتيان بمثله، وفي ذلك سقوط تعلقهم. **وثانيها**: إن الآية لو اقتضت ما قالوه لاقتضت ذلك في نفس الآية؛ لأنه قال: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾، ولا خلاف في أن النسخ للآية لا يكون إلا بالآية، ولكن الخلاف في نسخ حكم الآية بالسنة، وقد ينسخ /١١٦/ الحكم وتكون الآية غير منسوخة، وإذا كان كذلك سقط تعلقهم بها في إبطال جواز نسخ حكم الآية بالسنة. **وثالثها**: إنما شرط إتيان مثلها متى ما نسخها الله، ولم يقل: "إني آتي بمثلها" على أي وجه نسخ، والنبي عليه السلام متى ما نسخه لم يضف ذلك إلى الله تعالى، ليكون فرقا بين القرآن والسنة. **ورابعها**: إن الخلاف في أنه هل يجوز أن ينسخه غيره أو لا، وإنما فيه أنه إذا تولى نسخها أتى بخير[1] أو مثلها، فالمعنى المختلف فيه غير مذكور في الآية.

فصل: **ومنه**: فيما تعلقوا به من تجويز البداء على الله تعالى، تعلقوا في ذلك بقوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾[الرعد:٣٩]، **قالوا**: فذكر ما يدل على أنه تبدو له في الأمور، وأنه يريد الشيء ثم يكرهه ويفعله، ثم يمحوه؟

الجواب: لا تعلق لهم في الظاهر؛ وذلك لأنّ ظاهره ليس يقتضي من أنه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، وليس فيه أن الذي محاه هو الذي أثبته، وإذا كان كذلك سقط التعلق بظاهره، على أنا لو أطلقنا أن الذي محاه هو الذي أثبته لم يكن بذلك بداء؛ لأن البداء إنما يلزم إذا عزم على فعل شيء، ثم قبل أن يفعله يكرهه فلا يفعله، فأما إثبات ما محاه /١١٧/ ومحو ما أثبته ليس ذلك بداء؛ لأنه قد يكون في وقتين وفي حالين مختلفين، وليس ذلك ببداء، ألا ترى أن

---

(١) ث: الخبر.

النسخ ليس ببداء من حيث لم يكن ذلك نهيا عن عين ما أمر به، أو أمرا بغير ما نهى عنه، وقد فسرت الآية على وجوه كلها خارجة عن حكم البداء؛ **فقيل**: عنى به محو المعاصي المثبتة في الصحف عند التوبة، وإثباتها عند الإصرار، وكذلك تثبت[١] الطاعة ثم يمحوها عند الارتداد. **وقد قيل**: عنى به أنه ينسخ بعض الشرائع فيكون ذلك محوا لما أثبته، ويثبت شريعة أخرى. **وقد قيل**: يمحو عن الصحف ما أثبت فيه من المباحات التي لا مدخل لها في الثواب والعذاب، ويثبت للطاعات والمعاصي. **وقيل**: إنه عنى به أنه يحيي واحدا في وقت، ويميته في وقت آخر، وكذلك يصحه تارة ويمرضه تارة، وهذا باب ممتنع أن يقال فيه وجوه كثيرة لا يلزم في شيء منها البداء، وذلك يوجب سقوط تعلقهم بالآية.

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ثبتت.

الباب الثالث عشر في الناسخ والمنسوخ

من كتاب العدل والإنصاف: اعلم أنّ النّسخ في لغة العرب على ثلاثة أوجه: الأول الإزالة، والثاني الإبطال، والثالث النقل.

فالأول: من قول العرب: نسخت الشمس /١١٨/ الظّل، وهو زوال المنسوخ بإثبات الناسخ، كما يزول الظل وتبقى الشمس وتخلفه بدلا منه. **والثاني**: الذي هو الإبطال، وهو أن يبطلا جميعا، كما تقول العرب نسخت الريح الأثر، ونسخ المطر الأثر؛ أي: ذهبا جميعا. **والثالث**: الذي هو النقل، وهو نسخ الكتاب من الكتاب.

فصل: وحد النسخ: إزالة حكم ثابت بشرع متقدم بشرع متأخر عنه، لولاه لكان ثابتا. **وقيل**: بيان انقضاء مدة العبادة. **وقيل**: رفع الأول بأمر ثان، لولاه لكان ثابتا.

اعلم أن البداء والنسخ والاستثناء والتخصيص أربع معان تجوز على الله ﷻ كلها، إلا البداء فإنه لا يجوز على الله ﷻ، خلافا للرّافضة الذين أجازوه على الله ﷻ، تعالى عما يقولون علوا كبيرا، وسيأتي موضع ذكرهم ومذهبهم في ذلك إن شاء الله تعالى.

وعين البداء الظهور والانكشاف، بدا لي هذا؛ أي: ظهر لي هذا، وهو الظهور بعد الخفاء، وهذا أمر لا يجري على الخالق سبحانه؛ لأنه نقض وجهل، لكن على المخلوقين، فأجازته الرافضة، ويؤثرونه عن علي بن أبي طالب وعن أهل البيت، ويزعمون أن عليّا إنما منعه أن يخبر عما يكون إلى يوم القيامة؛ لئلا تبدو لله البدوات فيترك، وقالوا /١١٩/ في إسماعيل: ما بدا الله ﷻ في شيء مما

بدا له من أمر الذبيح إسماعيل، وروي عن موسى بن جعفر أنه قال: هو ديننا ودين آبائنا في الجاهلية وفي الإسلام، والإمام المعروف عندهم بهذا القول زرارة بن أعين وفيه يقول:

فلولا البدا ما كان فيه تصرف ... وكان[1] كنار دهره يتلهب

وكان كعضو مشرق بطبيعة ... ووالله عن ذكر الطبائع يرغب

وقد أوضح زرارة بن أعين عن نيته في مذهبه بتصريح البداء، فنسب الباري سبحانه إلى الجهل من أجل شبهة عارضته؛ لئلا يصير الباري سبحانه طبيعيا، وأن أفعاله أفعال الطبيعة، فأرادوا إثبات الاختيار له بتصرفه في الأمور، فلم يمكنهم ذلك حتى نسبوه إلى الجهل، سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا. **وقال بعضهم**: إنما تبدو له البدوات فيما له لم يخبر به ولم يطلع عليه عباده، وتأولوا قول الله ﷻ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[الرعد:٣٩]، **قالوا**: هذا نفس البداء. **وقالوا**: لولا ما اتصف[2] سبحانه من البداء كان أمره لما أمر به، ونهيه عما نهى عنه عبثا وجهلا، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا، قلنا -والله أعلم-: إن البداء والجهل عن الله ﷻ منفيان؛ وذلك لأن الله حكيم بذاته ولذاته، لا بفعله /١٢٠/ الحكمة كان حكيما، فهو حكيم قبل الفعل، وعالم بذاته ولذاته عندنا وعندهم جميعا، فعميت عليهم الأخبار في اتصاف الباري بالكمال، فرجعوا إلى حد الوصفين فأجازوه على الله ﷻ وهو الجهل، وأوسعوا لأنفسهم المعذرة في نسبهم إلى الله ﷻ وهو الجهل، وأوسعوا لأنفسهم المعذرة في نسبهم

(١) ث: وما كان.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: أنصف.

إلى الله ﷻ البداء وهو عين الجهل، أرادوا أن يثبتوا له أمرا فلم يمكنهم إلا بنفي أمور، وما علموا أن الله ﷻ أمر العباد في الوقت الذي يصلح لهم فيه الائتمار، ونهاهم في الوقت الذي يصلح لهم فيه الانتهاء، وهو في الحالتين موصوف بالعلم لا بالجهل، وبالحكمة لا بالعبث، وليس بمستنكر في لطف الله تعالى اصطلاح العباد بما علم، وأنه صلاح لهم؛ بدليل قول الله ﷻ: ﴿فَبِظُلۡمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾[النساء:١٦٠]، وبقوله: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٍ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾[البقرة:١٠٦]، ولا ينسب إليه في الحالتين جهلا ولا عبثا، ونحن نرغب بالجهل عن الله تعالى كما رغبنا بالعبث عنه، وليس الجهل بأنقص حالا من العبث، وكلاهما عن الله منفيان.

فصل: اختلف الناس في النسخ؛ /١٢١/ **فقال بعضهم**: لا ناسخ ولا منسوخ. **وقالوا**: ليس من الحكمة جواز النسخ على الله ﷻ؛ لأنه بداء، وهو قول اليهود أخزاهم الله، وهو مذهب عبيد بن عمير الليثي(١) من التابعين، وزعم أن النسخ الموجود في القرآن، وهو نسخ النقل كانتساخ الكتاب من الكتاب، وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[الجاثية:٢٩]، وفسر فيه ابن عباس أنّ الحفظة تكتب ما حفظت من أفعال العباد، وتلتقي في السماء مع ملائكة يكتبون ما صحّ للعبد مما يؤخذ به ويثاب عليه، مما هو مكتوب في اللوح المحفوظ، فتتقابل النسختان، فيثبت جميع ما صح في اللوح المحفوظ، ويتلاشى ما سواه، وهو معنى قول الله ﷻ: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُ﴾[الرعد:٣٩]،

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: اللثي.

فالمعنى الذي ذهبنا إليه من النسخ هو المعنى الذي ذهبوا إليه، وسموه بيانا للقرآن، فاتفقنا في المعنى واختلفنا في اللفظ، وأبطلوا اللفظ وأطلقوا المعنى، فهؤلاء أهون عذرا من الأوّلين، وأما الأولون الذين أجازوا البداء وهو الجهل لأجل نفي العبث الذي هو السفه، فأشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا، وأما الذين وافقوا اليهود في إبطال النسخ واختلفوا في المعنى، واليهود أحالته البتة وأبطلوا اللفظ، وعبيد بن عمير وأصحابه أطلقوا المعنى وأبطلوا /١٢٢/ اللفظ، كما قدمنا لو فارقوا اليهود كان خيرا لهم لو كانوا يعلمون، وقيل: إنّ عبيد بن عمير قد صحب، والصحيح أنه من التابعين، وهو القائل لأمّنا عائشة أم المؤمنين يؤنبها في أمر عثمان، وكانت به معجبة شعرا:

منك البداء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر

وكنت أمرت بقتل الإمام وقلت لنا إنه قد فجر

فهبنا أطعناك في قتله وقاتله عندنا من أمر

فصل: اعلم أن الناس اختلفوا فيما يقع فيه النسخ؛ **قال بعضهم**: لا يجوز إلا في الأمر والنهي، ومعناه أن الأمر إذا ورد خبرا أزال حكم النهي من حينه، والنهي إذا ورد خبرا أزال حكم الأمر، والأمر والنهي قائمان بأعيانهما. **وقال بعضهم**: إن النّسخ يلحق الأمر والنهي، والطاعة والمعصية؛ لأنّ الطاعة تبع للأمر ونتجته، والمعصية تبع للنهي ونتجته. **وقال بعضهم**: إن النسخ يلحق الأمر والنهي، والطاعة والمعصية، والثواب والعقاب؛ لأن الثواب تبع للطاعة، كما أن العقاب تبع للمعصية؛ لأنه محال زوال الأمر وتبقى الطاعة، أو زوالهما ويبقى الثواب، كما أنّه محال زوال النهي وتبقى المعصية، أو زوالهما ويبقى العقاب. **وقال بعضهم**: يجوز /١٢٣/ نسخ هذه الثلاثة، وزادوا جواز نسخ الإخبار عن

العقاب والثواب، ولا بد من تحقيق هذه المعاني الأربعة وتفصيلها.

اعلم أن الأمر والنهي من أفعال الله ﷻ كما قدمنا إيجابا وإعلاما، فأما الإيجاب فإلزام من الله ﷻ العبد ما كلفه، وأما الأبدان فالأوامر الظاهرة في القرآن خبرا أو أمرا من جهة الخطاب، [ولا إحالة][1] في شيء من هذه الآية قد كان ووقع، وليس في العقل ما يحيله ولا ما يبطله، وذلك أن الله تعالى قد افترض على نبيه ﷺ استقبال بيت المقدس في أول الأمر بإجماع، ثم ردهم إلى استقبال الكعبة بإجماع، قال الله ﷻ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[البقرة:١٤٤]، ورأينا الأمر الأول من امتثله أطاع، ومن تمادى بعد النسخ عصى، فتعاقبت الطاعة والمعصية، ثم كلّ واحد منهما بزوال موجبه فتناسخت وتعاقبت، فحكم الأمر والنهي واحد، والطاعة والمعصية واحد، وحكم الثواب والعقاب واحد، والخبر عن وجوب الثواب ووجوب العقاب واحد، أعني في تعاقبهما، وإن كان واحد منهما لا يتخلف عن موجبه، أما الوجوه الثلاثة فلا تختلف في هذا المعنى الذي ذكرناه في أنّ /١٢٤/ الأمر إذا زال زالت الطاعة وزال الثواب، وأنّ النهي إذا زال زالت المعصية وزال العقاب، وإنما التنازع في خبرهما فمن منع النسخ فيهما فإنما أبطل اللفظ وأوجب المعنى؛ لأنه يقول: إذا زال الثواب زال الخبر من حين زوال الثواب، وإذا زال العقاب زال عنه الخبر من حين ما زال العقاب، بل أعقبه ضدهما، وليس في تسمية سماهما[2] نسخا ما يبطل حكما ولا يوجب كذبا؛ لأن

---

(١) ث: والإحالة.

(٢) ث: سماها.

صاحبه قد أتاه بمعناه ولم يكذب.

فصل: والنسخ في الأخبار كما قدمنا قد أجازه بعض وأبطله بعض، فحجّة من أبطله أنّ الخبر الأول مكذب للخبر الآخر، والكذب في أخبار الله ﷻ محال، فهذا ليس بشيء؛ لأن هذا القائل يقول: الخبر يوجب الثواب على هذه الطاعة قد جاء، فلما نسخ الأمر زال، ولا يزول إلا بضده، وليس كل واحد من الخبرين بمكذب للآخر في قولهما جميعا؛ لأنّا نقول: إن زمان استقبال بيت المقدس مأمور باستقبالها، ومستقبلها مطيع ومثاب، ومخبر أن له ثوابا، وفي زماننا هذا أن مستقبل(١) بيت المقدس منهي ومعاقب، ومخبر أن عليه عقابا، وأما الذي يروى عن **الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف** رضي الله عنه /١٢٥/ فيمن أجاز النسخ في أخبار الله ﷻ فهو مشرك، فهذه عموم يجوز أن يكون يريد من أجاز النسخ فيما لا يجوز فيه النسخ من أخباره ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]، وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[الصافات:٣٥]، وجميع ما ذكره من أمور الآخرة الآتية، وأمور الدنيا الكائنة، وجميع ما أخبر به عن النبيين والمرسلين، وأخبار الأمم مع أنبيائها، فهذا كله من أجاز فيه النسخ فمشرك، وأما من أجاز النسخ على الأخبار التي تتعاقب على الأمر والنهي، إذا وجب أو زال بما يجلب الثواب مع الأمر وسقوطه بعد الأمر وإيجاب العقاب مع النهي وسقوطه بعد النهي، وأن الخبر الأول الذي قال: "هذا فرض" والخبر الآخر الذي قال: "ليس بفرض" هما غيران(٢) مختلفان بإجماع الأمة، وإنما اختلفا بالتسمية، فمن أجاز النسخ فلا

(١) ث: يستقبل.

(٢) ث: خبران.

حرج، وإن كان مخطئا فإنما أخطأ في اللغة، وقد أتى بالمعنى، وإن كان مصيبا فهو ذاك، ومن شرّك هذا فقد حصل في مذهب الخوارج الذين يشرّكون على الذنوب، فمن شرع بناسخ الأمر والنهي شرع بناسخ الطاعة والمعصية، ومن شرع بناسخ الطاعة والمعصية شرع بناسخ الثواب والعقاب، ومن شرع بناسخ الثواب /١٢٦/ والعقاب شرع بناسخ الخبرين، والنصوص في هذه المسميات كلها معدومة، ولا يصح تشريك من لم يصادم النص، وإن أخطأ في المعنى، فكيف بمن أصاب المعنى، والاحتمالات موجودة؛ لا ضرر ولا إضرار على المعنى ولا على اللغة، وإنما استخرج الناس معنى النسخ من جهة القياس؛ لاختلافهم في معنى النسخ في اللغة، ولم يقع التّوقيف على معنى دون معنى، ولو ساغ الإكفار والتشريك والمعصية، لكان الذي أبطل لفظ النسخ على معنى المنسوخ وردّه إلى الانتساخ أولا.

فصل: ولا يجوز النسخ في معرفة الله تعالى، ولا الإباحة ولا الندب، ولا النّسخ في الأمور العقلية كلها؛ لأنّ الشرع لا يأتي بخلافها، وأما من قصر التّكليف والنسخ على المصلحة، وهو قول القدرية، وقد أشرنا إلى الرد عليهم في أغلال اليهود.

والفرق بين النسخ والتخصيص؛ **أما النسخ**: فرفع حكم قد ثبت واستقر. **والتخصيص**: بيان مخصّص لم يتناوله الخطاب وغير مراد له، والنسخ لابد وأن يكون متراخيا عن زمان المنسوخ، والقياس بمثابة النسخ يخص ولم ينسخ به، وإذا ثبت عموم الأزمان والأعيان بقول، ثم نسخ بعض تلك الأعيان والأزمان /١٢٧/ كان تخصيصا لا ناسخا.

والفرق بين الاستثناء والنسخ؛ أن **الاستثناء**: ما خرج منه لم يرد بالكلام

الأول، ومن قال: "لا إله إلا الله" هل نفى في أول كلامه ألوهية الله تعالى، ثم أثبتها بعد الاستثناء في آخر كلامه؟

الجواب: لا لم تبق أول ما أثبت آخرا؛ لأن الاستثناء لم يكن مرادا في أول الكلام، وإنما يتعلق بألوهيّة غير الله تعالى.

فصل: والناسخ قد يرد قبل امتثال المنسوخ، وليس ذلك ببداء، وقد يكون امتحانا وتخفيفا ومثوبة وعقوبة:

فأما حيث يكون اختبارا[١] فأمر الله تعالى لإبراهيم ﷺ حين أمره بذبح ابنه، ثم فداه بذبح عظيم، وإن كان النسخ والفداء لم يقعا[٢] إلا بعد الامتثال لما أمر به، ولم يبق إلا ما عند الله تعالى، فعند ذلك فداه بالذبح العظيم، ولكن بعد ما اختبره وامتحنه.

أما حيث يرد بالتخفيف فهو قول الله ﷻ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾[الأنفال:٦٥]، ثم قال: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[الأنفال:٦٦]، وهذه صورة /١٢٨/ الأمر بصيغة الخبر؛ وذلك لما رأى الله تعالى من ضعفهم وقلة حيلهم وصبرهم خفف عنهم.

وأما حيث يصير مثوبة قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: اختيارا.

(٢) ث: يبقى.

يَتَّقُونَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ﴾[الأعراف:١٥٦] إلى قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡ﴾[الأعراف:١٥٧].

وأما عقوبة فقوله: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾[النساء:١٦٠] الآية كلها.

فصل: واختلف القائلون بالناسخ[١] والمنسوخ هل هما الآيتان أو أحكامهما؟ **فقال بعض**: النسخ في نفس الآيتين. **وقال بعضهم**: النسخ في نسخ الحكمين. والأصل أن النسخ في الآيتين جميعا، هذه ناسخة وهذه منسوخة، وإن كان الحكمان هو المنسوب إليهما النسخ، ومن جعل البيان هو الناسخ في نفس الآية نسخ بآية المواريث آية الوصية، حيث قال الله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[النساء:١١]؛ فبيّن وشرّع، فيقتضي هذا القول نسخ قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾[البقرة:١٨٠]، فيكون الوالدان والأقربون منسوخة الوصية لهما؛ لأنّه بدل حكم يناقض حكما /١٢٩/ فصار نسخا، وكذلك شروط المهادنة كانت منسوخة بنفس الترك والضعف الذي زال عنهم، ومن[٢] قال لابدّ من بيان، وناسخ ينسخ الوصية للوالدين: لا وصية لوارث، وهو قول رسول الله ﷺ: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»[٣]، جعل

---

(١) ث: بأن الناسخ.

(٢) ث: وإن.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الوصايا، رقم: ٢٨٧٠؛ والترمذي، كتاب الوصايا، رقم: ٢١٢٠؛ والنسائي، كتاب الوصايا، رقم: ٣٦٤١.

"أعطى كل حق حقه" كالسبب والشيء الذي كان عن سبب قصر الناس الحكم إليه، وإن جاء الأمر ابتداء حمل على عمومه.

وكذلك قالوا: إنّ صوم شهر رمضان ناسخ لفرض يوم عاشوراء، وكل فرض كان قبله، وكذلك فرض الزكاة والصدقة، وكذلك الصلاة ناسخة لكل فرض كان قبلها، وكذلك النكاحات والطلاقات والبيوعات وغير ذلك.

باب آخر: وجائز نسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، ونسخ السنة بالقرآن، ونسخ القرآن بالسنة، وأخبار الآحاد بأخبار الآحاد، وأخبار الآحاد بالتواتر، وأخبار التواتر بأخبار الآحاد، والأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف، والنسخ إلى غير بدل، ونسخ التلاوة وبقاء الحكم، ونسخ الحكم وبقاء التلاوة، ونسخهما معا، وأن ينسخ كل واحد صاحبه.

فصل: قال الله ﷻ: /١٣٠/ ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَـآ﴾[البقرة:١٠٦]، واختلف القراء في قراءة هذه الآية، فقرأ بعضهم على قراءة العامة اليوم، وهي قراءة عامة أصحاب[1] رسول الله ﷺ. **وقال بعضهم**: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾، وهي قراءة عبيد بن عمير الليثي[2]. وبعضهم يقول وهو أبي بن كعب: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ ننسكهَا﴾. وقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿مَا نَنْسَك مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِـهَا نَـأْتِ بِخَـيْرٍ مِّنْهَـآ أَوْ مِثْلِهَـآ﴾. **وقال بعضهم**: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نَنْسَاهَا﴾.

فصل: نسخ تلاوة القرآن وبقاء الحكم قد تكلم فيه بعض أهل العلم وأجازوه

---

(١) زيادة من ث.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: اللثني.

ولم يحيلوه، وتأولوا فيه قول الله ﷻ: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الأعلى:٦،٧].

قال أصحاب الحديث: إن الروايات قد تظاهرت[(١)] بأن آية الرجم موجودة في كتاب الله ﷻ، حتى رفعت ونسخت مع بقاء حكمها، فهي ناسخة منسوخة، هي ناسخة لذوات السبيل، ومنسوخة التلاوة في القراءة، وقد روي أن عمر بن الخطاب ﵁ قرأها وهو على المنبر على ملأ من المهاجرين والأنصار أوفر ما كانت أمة محمد ﷺ، وبين يدي موته بأشهر، فقال: لولا أن يقال: إن عمر زاد في كتاب /١٣١/ الله ﷻ ما ليس فيه إلا أثبتها في حاشية المصحف، وهي: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا لما بعدهما والله تواب على من تاب"[(٢)].

قال غيره: وجدت عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان: "وأما إن الشيخ والشيخة" إلى آخره كانت هي آية من القرآن ثم رفعت، فلو قامت الحجة بصحة ذلك لم يجز إلا الإيمان بهذه الآية أنها من التنزيل، ولما لم تقم الحجة أنها من التنزيل جاز الشك فيها، وإذا جاز الشك فيها جاز فيها الرأي أنها من التنزيل ورفعت، أو لم تكن، وكل يقول على ما يراه بعقله بدلالات عقلية صحيحة من غير تخطئة لمن قال بخلافه، ومن دان منهما فقد ضل ضلالا بعيدا، ولكني بما في نفسي من ذلك وأميل إليه، فأين بين هذا الكلام وبين نظم آيات التنزيل في قوة

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: تظاهر.

(٢) أخرجه بلفظ قريب كل من: أحمد، رقم: ٢١٢٤٥، ١٣٢/٥؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٤٣٥٢؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحدود، رقم: ١٦٩١١.

البلاغة، وشدة الفصاحة، وكثرة لذة حلاوة النطق بها من نظم هذا الكلام، فإنه لأبين من وضوح الشمس في عقل أدنى من له تمييز في ذلك.

(رجع) وقال أبو عبيد القاسم بن سلام عن عائشة ﵂ أنها قالت: "كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان رسول الله ﷺ مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف /١٣٢/ لم يقدر منها إلا ما هي عليه(١) الآن(٢)"، وقد روى أبو عبيد عن زيد بن جيش قال قال أبي بن كعب: كان(٣) يقرأ، وقال: يقرأ سورة الأحزاب.

قلت: اثنين وسبعين آية؟ **قال:** إن كانت لتعدل سورة البقرة، وإنا لنقرأ فيها آية الرجم.

قلت: وما آية الرجم؟ **قال:** «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما نكالا من الله والله عزيز حكيم»(٤)، وحديث أبي واقد الليثي قال: كان رسول الله ﷺ إذا أوحي إليه أتيناه فعلمنا كما أوحي إليه، قال: فجئته ذات يوم فقال: «إن الله يقول: إنّا أنزلنا المال لإيقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم واد لأحب أن يكون له ثانيا، ولو كان الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث، ولن يملأ

---

(١) زيادة من ث.

(٢)أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن بلفظ قريب، باب ما رفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف، ص: ٣٢٠.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: كائن.

(٤) أخرجه بلفظ قريب كل من: أحمد، رقم: ٢١٢٠٧؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٤٣٥٢؛ والبيهقي في الكبرى، كتاب الحدود، رقم: ١٦٩١١.

جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»(١)، وعن عمر أيضا: كنا نقرأ: "ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم"(٢)، فقال: أهكذا يا زيد؟ فقال زيد: نعم.

جواز نسخ القرآن بالقرآن: قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾[البقرة:٢٣٤]، فنسخ به قوله: ﴿وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖ﴾[البقرة:٢٤٠].

ومنه: قول الله ﷻ: /١٣٣/ ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ١٥ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا﴾[النساء:١٥،١٦]. ولما نزل قول الله ﷻ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾[النور:٢]، قال رسول الله ﷺ: «الله أكبر الآن جاء الله بالسبيل، البكر بالبكر مائة جلدة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»(٣)، ومنه قول الله ﷻ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[الأنفال:٦٥] كما تقدم، وهذا

---

(١) أخرجه أحمد، رقم: ٢١٩٠٦؛ والطبراني في الكبير، رقم: ٣٣٠١، ٣/٢٤٧. وأخرجه البخاري بمعناه دون قوله: «إن الله يقول: إنا أنزلنا المال لإيقام الصلاة وإيتاء الزكاة»، كتاب الرقاق، رقم: ٦٤٣٦.

(٢) أخرجه بمعناه كل من: عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الولاء، رقم: ١٦٣١٨؛ والطبراني في الكبير، رقم: ٤٨٠٧، ٥/١٢١.

(٣) أخرجه بمعناه كل من: مسلم، كتاب الحدود، رقم: ١٦٩٠؛ وأبي داود، كتاب الحدود، رقم: ٤٤١٥؛ والترمذي، كتاب الحدود، رقم: ١٤٣٤.

أمر بصيغة الخبر، قال الله ﷻ: ﴿ٱلۡـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمۡ ضَعۡفٗاۚ﴾[الأنفال:٦٦]الآية.

وحكم القبلتين كما ذكر الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[البقرة:١٤٢] إلى أن قال: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ﴾[البقرة:١٤٣] الآيات كلها، حتى قال: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾[البقرة:١٤٤].

جواز كون القرآن ناسخا للسنة: اعلم أن القرآن ينسخ السنة، والسنة تنسخ القرآن، كل واحد منهما ينسخ صاحبه، خلافا /١٣٤/ لمن قال: إن القرآن لا ينسخ السنة؛ لأنها جاءت بيانا للقرآن، والدليل على جواز نسخ القرآن السنة، جواز نسخ القرآن بالقرآن، والسنة أولى أن تنسخ به، ومنه حديث عبد الله بن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقضي بالقضية فينزل القرآن بخلافها، فيستقبل حكم القرآن ولا يرد قضاءه[1]، وأن استقبال بيت المقدس -على قول من جعله سنة- منسوخ بالقرآن بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾، وإن عارض وقال: إن فرض استقبال بيت المقدس من القرآن، بدليل قول الله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ

---

(١) أخرجه الربيع بلفظ قريب، باب في ذكر القرآن، رقم: ١٦. وأخرجه بمعناه كل من: ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب أقضية رسول الله صلى الله عليه، رقم: ٢٩١٠٦؛ وأبي داود في المراسيل، كتاب ما جاء في القضاء، رقم: ٣٩٣.

عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ﴾، **قيل له:** إنما هذا خبر عن كونه مستقبلا لبيت المقدس عند النسخ، ولم تظهر في القرآن نصا ولا مستخرجا أنه أمره باستقبال بيت المقدس، ودليل آخر: إن رسول الله ﷺ عقد بينه وبين المشركين عقودا في صلح الحديبية على الرجال والنساء، فأنزل الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّۖ فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ فَلَا تَرۡجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾[الممتحنة:١٠] /١٣٥/ فنسخ العقد الأول، واستدلوا بقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّ﴾[البقرة:١٨٧] وذلك بعد أن نهى رسول الله ﷺ عن مباشرة النساء ليلة الصيام، بعد ما كان فرض صومهم من العتمة إلى الغروب، فنسخ ذلك بقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾، ونسخ صوم يوم عاشوراء بصوم شهر رمضان؛ وذلك أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وأصاب اليهود يصومونه، فقال: «أنا أحق باتباع أخي موسى، فأمر مناديا وقال: من كان غير صائم فليصم»(١) فصاموا بقية نهارهم، ثم جاء رمضان فكان هو الفريضة، ونسخ صيام عاشوراء.

مسألة: ويجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، وأجاز ذلك أكثر أصحاب أبي حنيفة، وبعض أصحاب الشافعي يقول بالوجهين جميعا، إنه لا ينسخ قرآنا إلا قرآن مثله. **وقال بعضهم:** إنه تنسخه السنة كما قدمنا، وأنّ السنة لا تنسخها إلا سنة مثلها، ولا ينسخ كل واحد منهما صاحبه. واستدل من أجاز نسخ

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: البخاري، كتاب الصوم، رقم: ٢٠٠٤؛ ومسلم، كتاب الصيام، رقم: ١١٣٠؛ وأبي داود، كتاب الصوم، رقم: ٢٤٤٤.

السنة للقرآن بقوله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾[الحشر:٧]، وبقوله ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾[النجم:٣،٤،٥]، /١٣٦/ وقالوا: لما جاز بيان القرآن الذي أمر الله تعالى به نبيه عليه السلام بالسنة وبالتخصيص جاز بها النسخ، واستدلوا أيضا على نسخ القرآن بالسنة بقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»[1]، فنسخ به قول الله ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة:١٨٠]، **وقيل**: إن آية المواريث هي التي نسخت الوصية للوالدين والأقربين، ويقول رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث»[2]، واستدلوا بقول رسول الله ﷺ: «البكر بالبكر والثيب بالثيب»[3]، فنسخ هذا قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾[النساء:١٥]، حتى ذكر السبيل، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر الآن جاء الله بالسبيل»[4]، فشرّع الرجم والتعذيب بعد[5] الحبس والأذى، واستدلّ من منع ذلك أن السنة مظنونة والقرآن متيقّن، فلا ينسخ مظنون متيقنا.

قلنا: إذا كانت السنة متواترة أو مستفيضة لا بأس بذلك؛ لأن البيان من عند

(١) تقدم عزوه.

(٢) تقدم عزوه.

(٣) أخرجه بهذا الترتيب الدارمي في سننه، كتاب الحدود، رقم: ٢٣٧١؛ وابن الجعد في مسنده، رقم: ٩٣٨؛ وأخرجه مسلم مع تقديم وتأخير، كتاب الحدود، رقم: ١٦٩٠.

(٤) هذا جزء من حديث تقدم عزوه.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل، ق: وبعد.

رسول الله ﷺ لجميع أحكام الدين مأمور به، /١٣٧/ والنسخ أحدها، وعلى من شافهه الإيمان به، وعلى من رأى وسمع التبليغ؛ **قالوا**: قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[النحل:١٠١]، فدل ذلك على أنه لا يجوز نسخ القرآن إلا بقرآن مثله، وينعكس عليهم بالنسخ بدون آية إلا آية كاملة، كما قال: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾[التوبة:٣٦]، فنسخ به الصفح والعفو والإمهال والتولي والإعراض ببعض آية وأخرى، وأن الله ﷻ لم يقل: إنّا لا نبدل آية إلا بآية، **وقالوا**: إنّ نسخ القرآن بالسنة تهمة وتنفير، وذلك إنّما وجب الإيمان بالقرآن من جهة الإعجاز، فإن نسخ القرآن ما ليس بمعجز من غير ربّ العالمين وجب الشك والارتياب. **قلنا**: كلاهما سواء عندهن أمن، وقال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[الحشر:٧]، وليس يقطع قول أهل الشرك في إيمان أهل الإيمان.

مسألة: فكلّ دليل دل على جواز نسخ القرآن بالقرآن؛ دل على جواز نسخ السنة بالسنة، وأخبار الآحاد بأخبار الآحاد، وأما السنة بالسنة فأكثر من أن يخفى، وقد كان رسول الله ﷺ يصلي بمكة ركعتين أول النهار، وركعتين آخر/١٣٨/ النهار، فنسخهما الله ﷻ بالصلوات الخمس وبالأربع في مقام الاثنتين، ونسخ الترك بالعمل، ونسخ الكلام في الصلاة بالقنوت، ونسخ القنوت بالترك وبقول الله ﷻ، وذلك حين قنت أربعين يوما على رُغلٍ وذكوان، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ

ظَالِمُونَ﴾[آل عمران:١٢٨]، ونسخ منها الكلام بقوله: «إن في الصلاة لشغلا»[(١)]، وبقوله: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء وأن ما أحدث ألا تكلموا في الصلاة»[(٢)]، وبقوله: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الآدميين»[(٣)]، ونسخ شروط المهادنة بالترك[(٤)].

وأما أخبار الآحاد بالآحاد فكثير، كقوله: «قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا تقولوا هجرا»[(٥)]، وبقوله: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت عليكم وجلد المحصن وتغريب البكر عاما»[(٦)]، ومنه صلواته بالناس قاعدا وهم

---

(١) أخرجه البخاري، أبواب العمل في الصلاة، رقم: ١١٩٩؛ ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم: ٥٣٨؛ وأبو داود، كتاب الصلاة، رقم: ٩٢٣.

(٢) أخرجه البخاري معلقا، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {كل يوم هو في شأن}، ١٥٢/٩. وأخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، رقم: ٩٢٤؛ والنسائي، كتاب السهو، رقم: ١٢٢١.

(٣) أخرجه بلفظ قريب كل من: مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم: ٥٣٧؛ وأبي داود، كتاب الصلاة، رقم: ٩٣٠؛ والنسائي، كتاب السهو، رقم: ١٢١٨.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الترك.

(٥) أخرجه الربيع، كتاب الجنائز، رقم: ٤٨١. وأخرجه أحمد بلفظ قريب، رقم: ٢٣٠٥٢. وأخرجه مسلم بلفظ قريب دون قوله: «ولا تقولوا هجرا»، كتاب الجنائز، رقم: ٩٧٧.

(٦) جمع بين حديثين مختلفين، الأول: قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت عليكم» أخرجه الربيع، كتاب الأحكام، باب الذبائح، رقم: ٦٢١؛ ومسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام وبيان نسخه وإباحة إلى متى شاء، رقم: ١٩٧١. الثاني: قوله ﷺ: «وجلد المحصن تغريب البكر عاما». تقدم عزوه. انظر: حديث «البكر بالبكر...».

قيام، بعد ما قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، إذا صلى قائما فصلوا قياما، وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا»[١]، ثم صلى بهم قاعدا وهم قيام عند وفاته[٢]، ومن ذلك نهيه عن نبيذ الجرحين قال: «نهيتكم أن تنبذوا في الأوعية، ألا فانبذوا في كل شيء فكل مسكر حرام»[٣]، فهذه أخبار الآحاد منسوخة بمثلها.

---

(١) أخرجه الربيع، كتاب الصلاة ووجوبها، رقم: ٢٤٠؛ وأخرجه بمعناه كل من: البخاري، كتاب المرضى، رقم: ٥٦٥٨؛ ومسلم، كتاب الصلاة، رقم: ٤١١.

(٢) أخرجه البخاري بلفظ: عن عائشة قالت: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِلاَلٌ يُوذِنُهُ بِالصَّلاَةِ... فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَاعِدًا...، كتاب الأذان، رقم: ٧١٣؛ وأخرجه مسلم بلفظ قريب، كتاب الصلاة، رقم: ٤١٨.

(٣) أخرجه النسائي بلفظ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَوْعِيَةِ فَانْتَبِذُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَكُلَّ مُسْكِرٍ»، كتاب الأشربة، رقم: ٥٦٥٤؛ وأخرجه ابن ماجه بلفظ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ نَبِيذِ الْأَوْعِيَةِ، أَلَا وَإِنَّ وِعَاءً لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا، كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، كتاب الأشربة، رقم: ٣٤٠٦.

الباب الرابع عشر جواز نسخ القرآن والسنة بأخبار الآحاد

/١٣٩/ وقد أجازه بعض وأبطله بعض. **وقال بعضهم** بجوازه إذا كانوا على عهد النبوة، ويبطله بعد ذلك، فمن ذلك أن أهل قباء أتاهم آت فأخبرهم عن القبلة فتحوّلوا بخبر الواحد، وأدل الدليل على قيام الحجة بأخبار الآحاد أن رسول الله ﷺ كان يرسل رسله ويمضون ويتوجهون إلى من أرسلوا إليه، ووجب على من أرسلوا إليه السمع والطاعة، وقبول قولهم عن الله ﷻ، وعن رسوله عليه السلام، وفي الناسخ والمنسوخ، وفي غيره، ولم يحوجوهم إلى التّواتر ولا إلى مطالعة الرسول صلوات الله عليه، إلا إن وقعت ريبة في أقوال الرسل، ويسعهم التّوقف والاستبصار والبحث والتلوم[1]، كالذي جرى لابن أبي جذعة حين أتى أهل الطائف، فقال: إني رسول رسول الله ﷺ إليكم، وقد أمرني أن أتبوأ أي بيوتكم شئت، فقالوا: مرحبا برسول رسول الله ﷺ، فقالوا: دونك أي بيوتنا شئت، ثم قال: وأمرني أن أتبوأ أي نسائكم شئت، فقالوا: إن عهدنا برسول الله ﷺ كان يحرم الزنا، فلم يستعفوه[2] (ع: يتبعوه) حتى أرسلوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه فغضب، وأمر رجلين أن يذهبا إليه فيحرقاه بالنار، ثم قال عليه /١٤٠/ السلام: «وما أظنّكما تدركانه إلا وقد كفيتماه»، فذهبا إليه فوجداه قد خرج هاربا في

(١) ث: التلوة.

(٢) ث: يسعفوه.

ليلة مطيرة، فخرج عن قارعة الطريق ليبول فنهشته أفعى فقتلته[١].

وأما خبر الواحد فقد أجزناه ما لم يكن متأولا، وأما[٢] إذا روى الصّحابي عن الرسول، وقال: نسخت آية كيت وكيت، فقوله مقبول، وأمّا إذا كان متأولا فرأيه مثل رأي سائر المجتهدين، وبعضهم يمتنع من قبول خبر الواحد في آي القرآن وفي السنن المتواترة، فلهذا نحن أجزنا نسخ المسح على الخفين بآية المائدة على مذهب ابن عباس، وقبلنا قول ابن مسعود في نسخ التحيات المذكور فيها "الزاكيات الطيبات" حين قال ذلك، ثم علمنا "التحيات المباركات والصلوات والطيبات" فكأنه أشار إلى أن هذه نسخت الأخرى، وكذلك قبلنا قوله في ترك ردّ السلام في الصلاة، وهو الراوي عن الرسول ﷺ: أنه سلم عليه بعد ما قدم عليه من الحبشة، فلم يرد عليه رسول الله ﷺ، **قال**: فأخذني ما قرُبَ وما بعد، فلما سلم **قلت**: سلمتُ عليك يا رسول الله فلم ترد عليّ، فقال رسول الله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلا»[٣]، وفي بعض الروايات: «إنّ لله الأمر من قبل ومن بعد /١٤١/ يحدث ما يشاء، وإن مما أحدث ألا تتكلموا في الصلاة»[٤]. وكذلك ما روي عن ابن عمر وابن عباس لما سئلا عن الرضعة والرضعتين، **فقالا**: كان ذلك بتوقيف تقدم، وأما اليوم فقليله وكثيره يحرم.

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: الربيع، باب إثم من كذب على رسول الله، رقم: ٧٣٩؛ والطبراني في المعجم الأوسط، رقم: ٢٠٩١؛ والروياني في مسنده، رقم: ٣٤.

(٢) ث: وما.

(٣) تقدم عزوه.

(٤) تقدم عزوه بلفظ: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء...».

وأمّا إن قال الصاحب: "الخبر الفلاني والآية الفلانية منسوخة" فإنا نُحسن به الظن ونحمله على السّماع، وأبت طائفة. ومنه قول عائشة ﵂ أنها قالت: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحلّ الله الذي حظر عليه من النساء[1]، فكأنها أشارت إلى أن قول الله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ﴾[الأحزاب:٥٠]الآية، ناسخ لقوله: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ﴾[الأحزاب:٥٢] مثوبة لنسائه اللائي قصرن أنفسهن عليه، فلمّا تمكن منهن الإيمان نقلهن إلى ثواب الآخرة، ونقل رسوله إلى تزويج أي امرأة شاء، وكما قبلنا أيضا قول أبي بكر الصديق ﵁ في تخصيص قول الله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[النساء:١١] بقول رسول الله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة»[2]، فلما رأينا الأمة قد تلقّته بالقبول، وهم أوفر ما كانوا يكونون، نسخنا به آية المواريث.

---

(١) أخرجه بلفظ: «مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ» كل من: الترمذي، أبواب تفسير القرآن، رقم: ٣٢١٦؛ والنسائي، كتاب النكاح، رقم: ٣٢٠٤؛ وأحمد، رقم: ٢٤١٣٧.

(٢) أخرجه بلفظ قريب كل من: الربيع، باب في المواريث، رقم: ٦٦٩؛ وأحمد، رقم: ٩٩٧٢؛و النسائي في السنن الكبرى، كتاب الفرائض، رقم: ٦٢٧٥.

الباب الخامس عشر ما يعرف به الناسخ والمنسوخ

اعلم أن /١٤٢/ القرآن نزل على رسول الله ﷺ في ثلاث وعشرين سنة نجوما على نحو ما أدت إليه الحاجة، وألّفه الله تعالى بترتيب خلاف ترتيب النزول، ويدلّ على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه حين سأل عثمان بن عفان فقال: ما بالكم أنتم أصحاب رسول الله ﷺ عهدتم إلى سورة يونس وهي من المائين، فجعلتموها من السبع الطول، وتركتم سورة "الأنفال" و"براءة" فيما بينهما، ولم تكتبوا سطر "بسم الله الرحمن الرحيم" بين الأنفال وبراءة؟ **فقال له عثمان**: يا ابن أخي إن جبريل عليه السلام كان ينزل على رسول الله ﷺ بالآيتين والثلاث آيات والأربع آيات من القرآن فيقول: يا محمد إن الله تعالى يأمرك أن تجعل هذه الآية على رأس كذا وكذا من السورة الفلانية، فإذا تمت السورة نزل بسطر أيضا "بسم الله الرحمن الرحيم" ففصل به ما بين السورتين(١).

فلما ذهب عن الناس ترتيب النّزول احتاج الناس إلى التاريخ، فإن عدم التاريخ رجع الناس إلى اجتهاد الرأي، وغلبوا الحظر على الإباحة، وقبل(٢) الناس أخبار الآحاد ضرورة؛ إذ لابد من الشريعة، وقد علق الله عز وجل أمرها وتبليغها وبيانها إلى رسول الله ﷺ، فبلّغ ما أرسل به، ونصح في تبليغه، /١٤٣/ وعيّن التبليغ على من سمع فقال: «ألا هل بلّغت ألا هل بلّغت؟ فقالوا نعم، فقال:

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: أبي داود، كتاب الصلاة، رقم: ٧٨٦؛ والترمذي، كتاب التفسير، رقم: ٣٠٨٦؛ ولم نجد من أخرج الشطر المتعلق بالسؤال عن سورة يونس.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: قيل.

اللهم اشهد، وقال: ليبلغ الشاهد الغائب»[1]، فوجب على الشاهد التبليغ، ووجب على المبلغ القبول، وقال: «نضر الله وجه عبد سمع مقالتي فوعاها حتى أداها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب مبلغ أوعى من سامع»[2]. فلم يأمر رسول الله ﷺ أمّته بالتبليغ إلى من لم يسمع إلا وفيه أعظم الحجة لمن بلغ، ومع ذلك إن رسول الله ﷺ كان يخاطب من نسخ له من أمّته، ولم يقصر الخطاب إلى عدد محصور بل عام وخاص، فيراعيه الناس في قبول سنّته، بل إلى كل أحد[3]؛ بدليل قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾[الحجرات:٦]، فدل على أن التبيين مع العدل معفوّ عنه بدليل الخطاب، وردّ شهادة الفاسق بنص الكتاب، ومن وراء هذه قوله: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام:١٩]، فوجب على الوعاة التبليغ، ووجب قبول أخبار الوعاة، كما يجب على السامعين قبول أخباره عليه السلام والإيمان بها، ورسول الله ﷺ هو الحجة ولا شك ولا مرية، والصحابة هم /١٤٤/ الشهداء والتابعون هم المؤدون.

فصل: وإذا ورد خبران عن الله ﷻ وعن رسوله عليه السلام متعارضان؛ نظر الناس

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: ١٧٤١؛ ومسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، رقم: ١٦٧٩.

(٢) أخرجه بمعناه كل من: أبي داود، كتاب العلم، رقم: ٣٦٦٠؛ والترمذي، كتاب العلم، رقم: ٢٦٥٦؛ وأحمد، رقم: ٤١٥٧.

(٣) ث: واحد.

في التاريخ ولا غنى عنه، وإن كان أمر التاريخ سهلا، فلو كلفنا معرفته لضاق الحال، فإن عرفوا الآخر منهما نسخوا به الأول، وإن لم يعرف الأول من الآخر اجتهدوا، وبجهل الناس بالتاريخ اختلفوا في أي من كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﵇، فجعلها قوم ناسخة وجعلها آخرون منسوخة. **وقال آخرون**: إن الآيتين محكمتان، جعل بعضهم الناسخ هو المنسوخ، والمنسوخ هو الناسخ، وواسع على العلماء ما لم يصادموا الإجماع، فمن ذلك قول الله ﷻ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[النور:٦١]الآية كلّها، فأوجبوا بهذه الآية نسخ قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[النساء:٢٩]. **وقال بعضهم**: بل الناسخة هذه؛ لقول الله ﷻ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾ الآية، فنسخ بها من جملة الأموال منع أكل أموال القرابات، وإباحة الدلالة عند الأصدقاء، واستثناهم من جملة الباطل. **وقد قيل**: /١٤٥/ إنّ الآيتين جميعا محكمتان، أباح الأكل من أموال القرابات وأموال أهل الصدقة، ومنع الأكل بالظلم من أموال الغير.

وكذلك قول الله ﷻ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ﴾[الأحزاب:٥٢] كما قدمنا، جعلها قوم ناسخة فهي على التحريم والتأبيد، وجعلها قوم منسوخة بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ﴾[الأحزاب:٥٠]، **وقد قيل**: إن كل واحدة منهما محكمة أن النساء عليه حرام، إلا بنات العم وبنات العمة، وبنات الخال وبنات الخالة.

وكذلك قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[الأنفال:١]، فهذه منسوخة بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا

غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾[الأنفال:٤١]الآية، **وقيل**: الناسخة هذه؛ لقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ نسختها ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، فمن أوجب الأنفال منسوخة أجراها على قسمة الغنائم؛ لقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾، ومن قال: "الأنفال ناسخة" فوّض أمر الغنيمة إلى السلطان، إن شاء خمسها وإن شاء نفلها؛ ولذلك أجاز رسول الله ﷺ السّلب للقاتل؛ لأجل التنفيل، وقال عليه السلام: «من قتل قتيلا وله عليه بينة فله سلبه»[1] /١٤٦/ فذهب المستغرقون لعمومها أن كل قتيل سلبه لقاتله إلى يوم القيامة. وذهب آخرون إلى أنه في يوم حنين خصوصا. **وقيل**: إن الآيتين محكمتان فالتنفيل قائم، والتخميس قائم، وقصر من قال بالتخميس في الخمس، وينتقص[2] عليهم بالإسلاب وبالفيء، والمطلبة في الخمس قائمة كما هي في الأخماس[3]، وقد صح التنفيل مستفيض مشهور. **انقضى ما نقلناه من كتاب العدل والإنصاف.**

مسألة من كتاب الإرشاد: وقيل: إن أوّل ما نزل من القرآن بمكة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾[العلق:١،٢]، ثم ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾، ثم المزمل، ثم المدثر، ثم تبت، ثم ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ثم ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ

---

(١) أخرجه الربيع، كتاب الجهاد، رقم: ٤٦٧؛ والبخاري كتاب فرض الخمس، رقم: ٣١٤٢؛ ومسلم، كتاب الجهاد والسير، رقم: ١٧٥١.

(٢) ث: ينتقض.

(٣) ث: الإجماع.

ﱡﭐﱺﱠ، ثم ﱡﭐﲾ ﲿ ﳀ ﳁﱠ، ثم والعاديات، ثم والليل، ثم والفجر، ثم والضحى، ثم والعصر، ثم ﱡﭐ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﱠ، ثم ألهاكم، ثم أرأيت، ثم الكافرون، ثم ﱡﭐ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﱠ، ثم الفلق، ثم الناس، ثم ﱡﭐ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﱠ، ثم النجم، ثم عبس، ثم ﱡﭐ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﱠ، ثم ﱡﭐ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﱠ، ثم البروج، ثم التين، ثم لإيلاف، ثم القارعة، ثم ﱡﭐ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﱠ، ثم اللمزة، ثم المرسلات، ثم ﱡﭐ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﱠ، ثم ﱡﭐ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﱠ، ثم الفرقان، ثم فاطر، ثم كهيعص، ثم طه، ثم الواقعة، ثم الشعراء، ثم النمل، ثم القصص، ثم سبحان، ثم يونس، /١٤٧/ ثم هود، ثم يوسف، ثم الرعد، ثم الأنفال، ثم الصافات، ثم لقمان، ثم سبأ، ثم تنزيل، ثم حم المؤمن، ثم حم السجدة، ثم حم عسق، ثم الزخرف، ثم الدخان، ثم الجاثية، ثم الأحقاف، ثم نوح، ثم الذاريات، ثم الغاشية، ثم الكهف، ثم النحل، ثم نوح، ثم إبراهيم، ثم الأنبياء، ثم المؤمنون، ثم تنزيل السجدة، ثم والطور، ثم ﱡﭐ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ ﱠ، ثم الحاقة، ثم ﱡﭐ سَأَلَ سَآئِلُۢ ﱠ، ثم ﱡﭐ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﱠ، ثم والنازعات، ثم انفطرت، ثم انشقت، ثم الروم، ثم العنكبوت، ثم المطففين، فجميع ما نزل بمكة خمس وثمانون سورة، والله أعلم.

والذي نزل بالمدينة: البقرة وآل عمران، ثم الأحزاب، ثم الممتحنة، ثم النساء، ثم إذا زلزلت، ثم الحديد، ثم الذين كفروا، ثم الحجر، ثم الرحمن، ثم ﱡﭐ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﱠ، ثم الطلاق، ثم لم يكن، ثم الحشر، ثم الفتح، ثم النور، ثم الحج، ثم المنافقون، ثم المجادلة، ثم الحجرات، ثم لم تحرّم، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم الصف، ثم الحواريون، ثم إنا فتحنا لك، ثم المائدة، ثم التوبة، وهي آخر ما نزل من القرآن.

ومن غيره: **وقيل**: آخر سورة نزلت سورة المائدة.

(رجع) وآخر ما نزل: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[التوبة:١٢٨] إلى /١٤٨/ تمام السورة، والله أعلم.

ومن غيره: وقيل: آخر آية نزلت: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٨١]الآية.

(رجع) مسألة: قيل: آخر ما نزل من القرآن والناس وقوف بعرفات رافعي أيديهم بالدعاء: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[المائدة:٣]، ولم ينزل بعدها حلال ولا حرام، ولا حكم ولا حدود ولا فريضة، إلا قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[النساء:١٧٦]، وعاش النبي ﷺ بعد ذلك إحدى وثمانين ليلة، ثم توفي في يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الأول.

وفاتحة الكتاب: **قيل:** إنها مكية. **وقيل:** مدينة. **وقيل:** آخر ما نزل من القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[البقرة:٢٨١]، والله أعلم.

مسألة: وقيل: كل ما كان في القرآن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فإنه نزل بمكة، وكل ما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فإنه نزل بالمدينة، وكل ما كان في القرآن ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾[هود:٦٧] يريد صيحة جبريل ؏، وما كان من الأمثال والقرون نزل بمكة، وما كان من الحدود والفرائض نزل بالمدينة، وكل ما كان في القرآن من ذكر الرجفة فهو في دارهم، وما كان من ذكر الصيحة فهو في ديارهم، والله أعلم.

مسألة من بعض كتب قومنا -ينظر فيه ولا يعمل إلا بما وافق /١٤٩/ الحق منه-: وكل ما في القرآن من قوله: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ﴾[آل عمران:١٥٩]، و﴿أَعْرِضْ﴾، و﴿فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾[الحجر:٨٥]، وما شاكله، منسوخ

بآية السيف.

وكل ما في القرآن: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾[الأنعام:١٥] نسختها: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسۡتَقِيمًا﴾[الفتح:١،٢].

وكل ما في القرآن: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ﴾[النساء:٣٣] نسخها قوله: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٍ﴾[الأنفال:٧٥].

وكل ما في القرآن من صلح وعهد وموادعة، نسخته ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾[التوبة:١] إلى رأس العشر منها.

وكل ما في القرآن من قوله: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾[القصص:٥٥]، نسختها آية السيف.

وكل ما في القرآن مما عليه أهل الجاهلية نسخها بأمره ونهيه، والأمر من الله تعالى ينقسم أقساما: فمنه أمر حتم، مثل الصلاة لابدّ أن تفعل[1]؛ لقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة:٤٣]، ومنه أمر ندب، والإنسان إلى فعله أحوج، وهو كقوله: ﴿وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡ﴾[البقرة:٢٨٢]، وهو لأمره أحفظ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾[المائدة:٢]، ومنه أمر عند القدرة، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الجمعة:١٠]،

---

(١) ث: تعقل.

فجلوسه إلى العصر هذا تفصيل الأمر، وأما النهي فالشريعة مثبتة فيه على الحصر لا على الإباحة، ينظر في ذلك.

مسألة[١]: **وعن بعض الزيدية**: /١٥٠/ إنّ النّسخ في اللغة حقيقته الإزالة عند أبي هاشم، وأبي الحسين، والقاضي جعفر، والرازي، كـ: "نسخت الريح آثار بني فلان"، و"نسخت الريح آثار القوم"؛ أي: إزالة ذلك.

ومجاز في النقل، نحو: "نسخت الكتاب"؛ أي: نقلت ما فيه إلى آخر، و"نسخت النخل"؛ أي: نقلتها من موضع إلى آخر، ومنه المتناسخات في الفرائض؛ لانتقال المال من وارث [إلى وارث][٢]، **وقال** النبي[٣] من أصحابنا والحنفية من العكس. **وقال** جمهور أئمتنا وبعض المعتزلة والأشعرية: مشترك بينهما، وتوقف بعضهم.

مسألة: وعنه: ولا يصح نسخ الإجماع ولا القياس إجماعا.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: أما الإجماع في زمن الصحابة فلا سبيل إلى نسخه، ولا ينعقد إلا بعد انقراض العلماء المحقين المجتمعين، ولا تنعقد في زمن الصحابة قبل انقراض علمائهم المجتمعين، وأما القياس فالجلي منه كحرمة النّبيذ المسكر بقياس الخمر فكذلك، وفي الأصل أن حرمة النبيذ المسكر ليس بقياس

(١) زيادة من ث.

(٢) زيادة من ث.

(٣) هكذا في النسخ. ولعله: البستي، وهو إسماعيل بن علي البستي الزيدي.

العلماء، إنما هو بقياس النبي ﷺ بحديث عنه: «إن كل مسكر حرام»[١]، وعنه ﷺ: «ما أسكر كثيره حرم عليك قليله»[٢]. وأما القياس في الرأي فليس جواز الاختلاف فيه بنسخ؛ لأن الرأي الذي /١٥١/ خالف غيره من آراء جائز العمل بها لمن رأى الأصح رأيا منها، وأما نسخ جواز القياس فلا يجوز بعد أن جاز، فاعرف ذلك.

(رجع) مسألة: ولا النسخ بهما على المختار.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: لا ينسخ الإجماع إجماعا ولا رأيا؛ لأن ما سبق فيه رأي صحيح لم ينعقد إجماع بعده بخلافه، والقياس في زمانه ﷺ وبعد وفاته بعد ما أجازه لهم فسواء ما لم ينسخ الأصل المقاس عليه، أو ينسخ[٣] جوازه لهم، وقد أجازه ولم ينسخ جوازه إلى أن مات، فالحق بالإجماع والقياس لم يجز نسخه، كتحريم ضرب الوالدين قياسا بتحريم التّأفيف، وما كان في محل جواز الرأي فيه فليس الاختلاف فيه بنسخ، وإن لم يجز لذلك العالم، ولكن جوازه باق لمن رآه أنه هو الأعدل.

(رجع) ومنه: ولابد أن يكون عارفا بالناسخ والمنسوخ؛ لئلا يحكم بالمنسوخ.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: كما أنه لابد أن يكون عالما بالناسخ

---

(١) أخرجه أحمد، رقم: ١٢٠٩٩؛ وابن أبي الدنيا في ذم المسكر، رقم: ٢٢؛ وأبو عوانة في مستخرجه، كتاب الحدود، رقم: ٧٨٧٩.

(٢) أخرجه بلفظ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» كل من: أبي داود، كتاب الأشربة، رقم: ٣٦٨١، والترمذي، باب الأشربة، رقم: ١٨٦٥، والنسائي، كتاب الأشربة، رقم: ٥٦٠٧.

(٣) ث: بنسخ.

والمنسوخ، لئلا يحكم بالمنسوخ، فكذلك لابد وأن يكون محيطا علما بأحكام الكتاب والسنة التي لا يجوز فيها الاختلاف ومسائل الإجماع؛ لئلا يحكم بقياسه بخلاف ذلك كما ذكرناه.

(رجع) ولابد مع ذلك من ذكاء يتمكن به من استنباط الأحكام؛ لأنه قد شوهد من /١٥٢/ جمع هذه العلوم أو أكثرها وهو لا يتمكن من الاستنباط؛ لعدم فقه نفسه.

قال غيره: وهي اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبيان.

(رجع) قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: صحيح ما قاله، وحفظ هذه الخمسة العلوم يسمى اكتسابا، وكذلك كل علم حفظي، وأما ما يعرفه العقل بنفسه بالقياس، فإنما هو من علم الغريزية(١)، وهو فتح من الله تعالى لمن أراده له. والعالم الكثير العلم المكتسب مع ضعف العلم بالعلوم الغريزية(٢) ضعيف مع العام القوي بالعلوم الغريزية(٣)، وإن كان قليل العلم المكتسب؛ لأنا لا تجده في أكثر المسائل الاجتهادية إلا متحيّرا، ومثال ذلك: أن من جمع علم جميع آلات الشعر وعلم عيوبه، لا يستطيع أن ينظم بيتا أو أبياتا، ومنهم من لا يعرف إلا اللغة المتداولة بين أهل بلده، وينظم في سرعة ما شاء من القصائد، ومنهم من ينظم بصعوبة عليه ويعرف قوانين الفصاحة، وهم على تفاوت، كذلك علم

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الغزيرية.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الغزيرية.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الغزيرية.

القياس في الفقه مع العلم بأصوله حذو النعل بالنعل، فالعلم الغريزي[١] فتح من الله تعالى في كل فن من فنون العلوم، وهذا على معنى قوله.

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الغزيري.

الباب السادس عشر في الرد على من يدعي الزيادة والنقصان في القرآن وفي تكرير القصص وما أشبه ذلك

من كتاب الإرشاد: ومما يدل على الرد على من يدعي /١٥٣/ الزيادة والنقصان في القرآن، وأن النبي ﷺ لم يجمعه حتى جمعه أصحابه بعده، فهو كتاب الله الذي لا يحتاج معه إلى غيره، قال الله جل ذكره: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فُصِّلَت:٤٢]، وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحِجر:٨،٩]، وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[الأعراف:١٤٦]، ونحو هذا في القرآن كثير، وفي هذا كفاية لمن هداه الله، وأما ما حكي عن عبد الله بن مسعود من الزيادة والنقصان، فإني لأعجب ممن يقبل من المسلمين قول من زعم أن رسول الله ﷺ ترك القرآن الذي هو حجة على أمته، والذي تقوم به دعوته، والفرائض التي جاء بها من عند الله، ولم يجمعه ولم يضعه ولم يخطّه ولم يخصّه، ولم يحكم الأمر في قراءته، وما يجوز من الاختلاف فيها[١] وما لا يجوز في إعرابه ومقداره وتأليف سوره، وهذا لا يتوهّم على رجل من عامة المسلمين، فكيف برسول الله ﷺ.

وممّا يدلّ على خطأ من ذهب إلى ما ذكرنا أن الله جل ذكره أنزله على رسوله

(١) ث: فيه.

ﷺ في ثلاثة[١] وعشرين سنة، كلّما نزلت آية أو سورة قرأها على أصحابه وفي صلاته، وفي كل سفر أو حضر، وجملة المهاجرين وخيار[٢] الأنصار والذين يلونهم /١٥٤/ في الأقدار، وربّما قرأها على العوام وفي المواسم العظام؛ لأنّ فيه فرائضهم وحلالهم وحرامهم، ووعدهم[٣] ووعيدهم، والاحتجاج عليهم ولهم، وكانوا أهل عناية وتعظيم[٤] له، وتحريض عليه، يدرسونه نهارهم، ويصلّون به في ليلهم، ويتفقّهون فيه ويتفهّمون معانيه، ويقرأ بعضهم بعضا في مسجد رسول الله ﷺ، وفي غيره من مساجدهم ومشاهدهم، وكان النبي ﷺ يحثهم على التعليم ويرغبهم فيه ويقول: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[٥]، وكان يقول عليه السلام: «القرآن مأدبة الله فتعلموا مأدبته»[٦]، وقال يوم أحد في الشهداء: «زملوهم في ثيابهم وقدموا أكثر القوم قرآنا»[٧]، مع قول غير هذا كثير وترغيب شديد، وكانوا هم الحجة على من غاب عنهم وعلى التابعين من بعدهم، كما كان النبي ﷺ حجة

---

(١) ث: ثلاثة.

(٢) ث: أخيار.

(٣) زيادة من ث.

(٤) ث: تعريض.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٥٠٢٧؛ أبو داود، كتاب الصلاة، رقم: ١٤٥٢؛ الترمذي، أبواب فضائل القرآن، رقم: ٢٩٠٧.

(٦) أخرجه المرْوَزِي في مختصر قيام الليل، ص: ١٧١؛ والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي، رقم: ٧٩.

(٧) أخرجه أحمد، رقم: ٢٣٦٥٧؛ وابن قانع في معجم الصحابة، ٢/٩٥؛ وأخرجه سعيد بن منصور في سننه بلفظ قريب، كتاب الجهاد، رقم: ٢٥٨٤.

عليهم، فإن تشاجروا في شيء منه ردوه إلى الله ورسوله، والرسول قائم عليهم ومؤدب لهم، وحريص على تعليمهم، رفيق بتأديبهم، وإذا كان الأمر على ما ذكرنا لم يخف على من كان بهذه الصفة، وسار بهذه السيرة ناسخ من منسوخ، ومكي من مدني، ومتقدم من متأخر، وكيف وهم شهود للقصة، حضور للتنزيل ولأسباب التنزيل، وإنما هو /١٥٥/ في مغنم أو فداء أو عفو أو قتل أو أسر، أو قبض صدقة أو صلاة أو صيام أو نسك، أو تحريم ربا أو زنا أو خمر أو خنزير، أو قصاص في حد، أو ميراث، وفيهم نزل وإليهم يرجع[١]، ولقد حفظوا من سنن رسول الله ﷺ وأحكامه وأحاديثه وأخلاقه وسيرته ودلالته قبل مبعثه أضعاف ما بين الدفتين من المصحف، يعلم ذلك الفقهاء جميعا، ويخبرك به جميع العلماء، والعرب مخصوصون بشدة الحفظ وحسن البيان.

وقد كان للنبي ﷺ كُتّاب يكتبون الوحي، لا يدفع ذلك صاحب خبر ولا حامل أثر، وكان منهم ابن أبي مبرح، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، ومعاوية بن أبي سفيان، فلو لم يكن القرآن مجموعا مكتوبا في زمان رسول الله ﷺ، فأي شيء يكتب هؤلاء؟ وكيف يجوز على القوم الذين ذكرناهم أن يتركوا جمع القرآن والوقوف على تأليفه، ومقدّمه ومؤخّره، وهو إنما أنزل عليهم وفيهم على ما تقدم من شرح ما ذكرنا.

ومما يدل على حفظهم لما استحفظوا له وفهمهم لما استكفوا إياه، أنهم كانوا علماء لنظم السور وتأليف الآي، لا يحرفون الكتابة ولا يقصرون في التّأدية، إن أول ما أنزل القرآن بمكة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾[العلق:١]، /١٥٦/

---

(١) ث: رجع.

وأوّل ما أنزل بالمدينة سورة البقرة، وآخر ما أنزل سورة براءة، فلو كانوا إنما ألقوا السور على تقدير رأيهم لقدّموا في المصحف المقدم، وأخروا المؤخر، ففي تقديمهم سورة البقرة وتأخيرهم سورة براءة، دليل على أنهم اتبعوا ولم يبتدعوا، وحكموا ولم يتحرصوا[١]، ولن يخفى على ذي لبّ أنّهم لم يتركوا وضع السّور على ما عاينوا وشاهدوا، والأمر كما ذكرنا، ووصفه على ما حكينا، ولقد وعوه وأحضوه[٢] حتى عرفوا من جمعه من الأنصار، وكم حفظه من المهاجرين، ومن بقيت عليه السورة والسورتان، وذلك مشهور معروف، ولقد قال أبو ذر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لقد تركنا رسول الله ﷺ وما يقلّب طائر جناحه في السماء إلا وعندنا منه علم[٣].

فكيف تجهل تأويل السور ومواضع الآي أمة قد شهدت أوّل ذلك وآخره، قد اختارهم الله جل ذكره لصحبة نبيه ﷺ، وليكونوا حجة بعده، كما قال جل ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾[البقرة:١٤٣].

وقد روى أصحاب الحديث أن القرآن كان مفرّقا حتى جمعه أبو بكر الصديق[٤] رضي الله عنه، وروى آخرون[٥] أنّ الذي جمعه عثمان بن عفان، وأنّهم أخذوا

(١) ث: يتخرصوا.

(٢) ث: حصوه.

(٣) أخرجه بلفظ قريب كل من: أحمد، رقم: ٢١٣٩٩؛ ووكيع في الزهد، باب الإنصات، رقم: ٥٢٢؛ وأبي داود الطيالسي في مسنده، رقم: ٤٨١.

(٤) زيادة من ث.

(٥) ث: آخر.

آية /١٥٧/ من هاهنا وآية من هاهنا، وأنّ الرجل كان يجيء بالآية ويسأل عنها الشهود ثم تكتب، وأنّ زيدا بن ثابت لما أمر عثمان بن عفان أن يكتبه في المصحف فقد آيتين حتى وجدهما عند رجلين من الأنصار، وأنّ زيدا وغيره من الصحابة تولّوا تأليف السور والآيات، وهذه أخبار مطعون عليها. **وقيل**: إن الزنادقة دلّسوا الزيادات والأحاديث في أحاديث الأمة، بل الدّلالة قد قامت من طريق العقل أنّ السور كانت معروفة متؤلفة في زمان رسول الله ﷺ، وأنّ القرآن قد فرغ من جمعه، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لعبد الله بن مسعود: «اقرأ عليّ»، فقال عبد الله بن مسعود: أقرأ وعليك أنزل؟! فقال: «إني أحب أن أسمعه من غيري»، فقرأ سورة النساء، حتى إذا بلغ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾[النساء:٤١] استعبر رسول الله ﷺ، وكفّ عبد الله بن مسعود[١]. وروى عبد الله بن عمر قال: أرسل إليّ[٢] رسول الله ﷺ فقال لي: «أخبرت أنك تقوم الليل وتصوم النهار»، فقلت: بلى يا رسول الله، قال: «اقرأ القرآن في شهر»، قلت: فإني أطيق أفضل من ذلك، قال: [فشددت فشدّد][٣] عليّ، فقال: «اقرأه /١٥٨/ في عشرين يوما»، فقلت: إني أطيق أكثر من ذلك، فقال: «اقرأه في سبع لا تزد على ذلك»[٤].

فلو لم يكن

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: البخاري، كتاب تفسير القرآن، رقم: ٤٥٨٣؛ ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٨٠٠؛ والترمذي، أبواب تفسير القرآن، رقم: ٣٠٢٥.

(٢) زيادة من ث.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: فسددت فسدد.

(٤) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه بمعناه، كتاب الحج، رقم: ٣٨٩٤.

القرآن مجموعا مؤلفا كيف يقرأه عبد الله بن عمر في شهر أو سبع؟ **وقيل**: بلغه أن عبد الله بن عمر يقرأ القرآن في أربعين يوما، فاستزاده حتى بلغ سبعة أيام.

وقال الشعبي: لم يجمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ إلا ستة كلهم من الأنصار، فلو لم يكن القرآن مجموعا مؤلفا على عهد رسول الله ﷺ كيف كان يجمعونه هؤلاء الستة ويحفظونه؟ وهؤلاء الستة: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد، وأبو زيد، وأبو أيوب، وأكثر الصحابة قد يحفظ من القرآن السور المعدودة، ومنهم من يحفظ السورة والسورتين، والقرآن كله قد كان فيهم محفوظا متلوّا، ألا ترى أنّ كثيرا منا اليوم ممن لا يقرأ القرآن ظاهرا، وقرأ بين يديه قارئ منه شيئا، فزل عن موضعه وأسقط كلمة، لانتبه بذلك، وأشعر لذلك وأنكره.

وروي أنّ جبريل عليه السلام كان ينزل في كل عام فيقرئ رسول الله ﷺ القرآن مرة، حتى إذا كان العام الذي قبض فيه رسول الله ﷺ عرضه ذلك العام مرتين[١]، وروي عن عبد الله بن مسعود /١٥٩/ أنه حين صنع عثمان بالمصاحف ما صنع، قال: والله الذي لا إله غيره ما نزلت سورة إلا وأنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا وأنا أعلم فيمن نزلت، قال: وكانت الآية إذا نزلت قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في موضع كذا وكذا»[٢]. ويدل على ما قلناه ما روي عن النبي

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٤٩٩٨؛ وأحمد، رقم: ٢٤٩٤؛ والنسائي في الكبرى، كتاب فضائل القرآن؛ وقم: ٧٩٣٨.

(٢) أخرجه الربيع عن أبي عبيدة بلفظ: «اجعلوها في سورة كذا»، باب في ذكر القرآن، رقم: ١٥. وأخرجه بمعناه عن ابن عباس عن عثمان كل من: الترمذي، أبواب تفسير القرآن، رقم: ٣٠٨٦؛ وأبي داود، كتاب الصلاة، رقم: ٧٨٦.

ﷺ أنه قال: «من تعلّم القرآن فنسيه حشر يوم القيامة أجذم»[١]، فلو لم يكن القرآن مجموعا محفوظا في عهد رسول الله ﷺ، لم يكن بذكره لهذا الوعيد[٢] معنى، وروي عنه ﷺ أنه قال: «عرضت عليّ الذنوب فلم أر ذنبا أعظم ممن حمل القرآن ثم تركه»[٣]، وفي بعض ما ذكرنا ما يدلّ على أن القرآن في عهد رسول الله ﷺ كان مجموعا محفوظا، والله أعلم.

مسألة من الزيادة: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «نبدأ بما بدأ الله به»[٤]؛ **قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان:** يعني نبدأ باسمه تعالى، وبدأ الله بكل سورة ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إلا براءة، فثبتت أن هذه الآية هي في كل سورة مكتوبة هي فيها هي أولها، فهي آية منها؛ لأنها ثبتت فيها. **وقيل:** ما مات النبي ﷺ إلا والقرآن في المصحف كما هو في اللوح المحفوظ، ورتب القرآن ﷺ /١٦٠/ قبل موته في مصحفين، أحدهما أمر أن تكتبه حفصة، وقرأته عليه بعد ما كتبته كما أمرها مرتين، ورتبه ﷺ لأبيّ، وكتبه كما رتبه له كما هو في مصحف حفصة ابنة عمر بن الخطاب زوجته ﷺ، وقرأه عليه بعد ما رتبه إياه مرتين، وبقي مع ابن مسعود غير مرتب ولا تام، فأمره عثمان ألا يعطيه أحدا ينسخ منه، وأمر أن

---

(١) أخرجه الربيع بلفظ قريب، باب ذكر القرآن، رقم: ٦٠؛ وأخرجه بمعناه كل من: عبد الرزاق في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٥٩٨٩؛ والمروزي في مختصر قيام الليل، ١/١٧٨.

(٢) ث: الوعد.

(٣) أخرجه بمعناه كل من: ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٢٩٩٩٨؛ والسمرقندي في تنبيه الغافلين، رقم: ٦٦١.

(٤) أخرجه الربيع، كتاب الحج، رقم: ٤١٥؛ وأبو داود، كتاب المناسك، رقم: ١٩٠٥؛ والترمذي، أبواب الحج، رقم: ٨٦٢.

ينسخ من مصحف أبيّ، وأحرق كل قرطاس فيه قرآن وجده مع أحد من غير هذه الثلاثة، هكذا حكاه الطبري في تاريخه.

(رجع) **مسألة:** وأما تكرير القصص في القرآن، والسبب في ذلك أن رسول الله ﷺ كان يبعث إلى القبائل المتفرقة بالسور المختلفة، فلو لم يكن الأنباء والقصص مثناة مكررة، لوقعت قصة موسى صلوات الله عليه إلى قوم، وقصة عيسى عليه السلام إلى قوم، وقصة نوح صلوات الله عليه إلى قوم، فأراد الله تبارك وتعالى بلطفه ورحمته أن يسير[1] هذه القصص إلى أطراف الأرض ويلقيها في كل سمع ويثبتها، ويلقيها في كل قلب، ويزيد الحاضرين في الأفهام، وأما تكرير الكلام من جنس واحد فبعضه يجزي عن بعض، كتكراره في: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[الكافرون:١]، وفي سورة الرحمن، فإن القرآن /١٦١/ نزل بلسان القوم وعلى مذهبهم، ومن مذاهبهم التكرار إرادة التأكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم الاقتصار إرادة التخفيف والإيجاز؛ لأنّ تفنن المتكلم والخطيب في القنوت وخروجه عن شيء إلى شيء أحسن من اقتصاره في المقام على فن واحد، وقد يقول القائل في كلامه: "والله لا أفعله، ثم والله لا أفعله" إذا أراد التأكيد وحسم الأطماع من أن يفعله، كما تقول: "والله أفعله" بإضمار "لا" إذا أراد الإيجاز والاقتصار، قال الله جل ذكره: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر:٣،٤]، وقال جل ذكره: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[الشَّرح:٥،٦]، وقال: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[القيامة:٣٤،٣٥]، وقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يستر.

يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[الانفطار:١٧،١٨]، كل هذا يريد التأكيد للمعنى الذي كرره في اللفظ، وقد يقول الرجل لغيره: "أعجل أعجل"، وللرامي: "ارم ارم" وطعن قوم في تكرير معنى لفظتين مختلفتين مثل قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومثل قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾[التوبة:٧٨]، ومثل هذا لا مطعن فيه؛ لأنّ القرآن نزل بلغة العرب، والعرب يستعملون في لغتهم ما أنكروه، وإنما يكرّرون المعنى بلفظتين مختلفتين؛ لاتساعه ولاتساع اللغة في الألفاظ، وذلك مثل قول القائل: "آمرك بالوفاء وأنهاك عن العذر"، "وآمرك بالتواصل وأنهاك عن التقاطع"، والأمر /١٦٢/ بالتّواصل هو النهي عن التقاطع، ونحو قول القائل: "لا تظلمه ولا تجر عليه" فكرّر المعنى لما اختلف اللفظان، كما تقول: "نديم وندمان" وقد يكون التكرير بمعنى البيان والتأكيد، مثل قوله: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾[النجم:٥٤]، ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾[النجم:١٠]، ومثل قوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[الأنعام:٣٨]، والطيران لا يكون إلا بجناح، ومثل قول القائل: "كلّمته بلساني"، و"نظرت إليه بعيني" ومثل هذا في الكلام كثير.

وروي أن ابن عباس كان إذا سئل عن شيء من عيوب القرآن أنشدهم من الشعر ما يعرفهم إياه، وقال: الشعر أول علم العرب وديوانهم، فتعلموا الشعر وعليكم بشعر أهل الحجاز فإنه شعر الجاهلية، وقد فسّر القرآن وتأوله رجال منهم: قتادة والضحاك ومجاهد وغيرهم. وروي عن مكحول أنه قال في الرجل يقرأ القرآن فيمر بالآية فتأولها على غير تأويلها، وهو يرى أنه على ما أولها: فلا بأس ما لم يعزم على ذلك. فلولا جهل كثير من الملحدين(١) ما احتج للقرآن

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: المخلدين.

بالشعر ولا بغيره؛ لأنهم وإن كانوا مكذبين لرسول الله ﷺ فإنهم مقرون بأنه جاء بهذا القرآن، وأنه أورده على العرب وقرعهم بالعجز عنه، وجعله حجة له، وأدنى منازل رسول الله ﷺ /١٦٣/ أن يكون رجلا من فصحاء العرب لا يتأخر عن أحد من أهل العلم باللغة، وما يجوز فيها وما لا يجوز، وهذا ما لا ندفعه عن مصدق ولا مكذب، فكيف يجوز أن يحتج بقول شاعر، ولا يحتج بقوله؟! وكيف صار الشعر حجة على غيرهم ولم يكن هو حجة عليهم؟! ولكن العلماء لما علموا من سعة الحق احتجوا بشعر الماضين قطعا للشغب وإزاحة للعلة.

فإن قال قائل: من أين جاز أن تعاد قصص الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، ويعاد ذكرها في القرآن؟ **فيقال له**: إن لله(١) جل ثناؤه في إعادتها حكمة لطيفة، وهي أن الرجل إذا سمع الموعظة ثم لم يعد عليه ذكرها خفي عليه قدرها، وذهب عليه وصفها، فإذا وعظ بها من بعد مرة صارت نصبا لخاطره وفكره، ووفقا على همه وذكره؛ ولذلك صارت الخطباء تعيد الموعظة الواحدة في كل مقام ومشهد، وتردّد القصة في كل محفل، ولا يسمى ذلك غيّا(٢)، وروي «أن النبي ﷺ كان يردد الآية في القرآن مرارا»(٣)، قال الله تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[ص:٢٩]، ولم يقل: "ليقرؤوا آياته" فتكون قراءة النبي ﷺ مرة واحدة مجزئة عن إعادة ذكرها حالا بعد حال، فذمّ به من يمر بالآيات ولا يتدبرها، ويرى المعجزات ولا يتأملها، قال الله جل ذكره: /١٦٤/ ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى

---

(١) في النسخ الثلاث: الله.

(٢) ث: عبثا.

(٣) أورده ابن بركة في جامعه، ١/١١٠.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾[يوسف:١٠٥]. **وقيل:** تكرار القصص في القرآن؛ لخروجها إلى المواضع المختلفة، ودخول الناس في الإسلام من أهل المواضع القاصية قوما بعد قوم، فاحتجّ بما عليه فصحاء العرب من الخطباء والشعراء؛ ليستمعه من لم يسمعه، ولو لم يُعيدوا ذلك لفات المتأخر ولم يسمعه إلا من شاهد في أوله، وهذا وجه من الصواب إن شاء الله، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان: فأما التّكرار في الأمر قد يكون التّكرار لمعنى التعظيم للشيء، كما أن العرب إذا عظمت شيئا أكثرت من أسمائه؛ كالخمر والأسد، وقد يكون لمعنى التحريص[١] على فعله مما هو واجب والتشديد في تركه، وفي المحجور بمعنى التحريص[٢] في تركه والتشديد في فعله، ولمعنى الإعلام في شدة العقاب والغضب على من خالف وعصى في ذلك، وأما مثل تكرار قصص النبي موسى في القرآن؛ فلقرب اليهود في السكنة من بلد النبي ﷺ؛ لئلا يكون اليهود أعلم من النبي ﷺ بشيء[٣] من أمور موسى، فإن في تكرار ذلك زيادات معاني من العلم بأموره ما لم يذكر فيما قد ذكر، فيتمّ العلم به مما ذكر في غير ذلك الموضع من التنزيل، وأخبار النبي عيسى /١٦٥/ عليه السلام أقل تكرارا؛ لأنهم أبعد بلدانا من بلدان النبي ﷺ، وما جرى عليه أقل مما جرى على النبي موسى عليه السلام، وكذلك بقية الأنبياء ولم يكن لذيذا بأن لا نذكر في هذا

---

(١) ث: التحريض.

(٢) ث: التحريض.

(٣) زيادة من ث.

الموضع إلا ما أهمل ذكره في ذلك الموضع، بل الألذ أن تكون القصة في كل موضع كأنها تامة، حتى إذا جاء ذكرها في موضع آخر ذكر القصة وفيها زيادة ذكر لم يكن في الأولى، وهذه أجمل من تلك شاف على هذا القياس، وأما قصة يوسف ففي سورة؛ لأن ما جرى عليه أقل مما جرى على موسى من فرعون، وفي تكرار قصص فرعون مبالغة في إظهار بيان شدة كفره وفساده وتجبره وتكبره على الله تعالى، حتى انتهى إلى أذل أمر إلى هلاكه بأعظم آية، وآيات موسى إلى فرعون كثيرة، وكلّها مبهرة للعقول بعظمها، من انقلاب العصا حية تبلعُ ما قرب إليها من حبال وعصيّ، يقال: إنها في ملأ عرض فرسخ وطول فرسخ من الأرض كلها في لحظة واحدة، وإخراج يده بيضاء تضيء في الليل كالبدر المنير، واندكاك الجبل دكا، وانفجار الصخرة اثنتا عشرة عينا، وانقلاب الماء دما[(١)]، وإذا أراد أن يشربه القبطي ويبقى ماء للإسرائيلي، حتى إذا جعله الإسرائيلي في فمه، فإن كبه في فم القبطي خرج دما، وإن كبه في الأرض خرج /١٦٦/ دما، والجراد[(٢)] والقمّل يأكل الثّمرات، والضفادع وما يخرج من بطونها ليكون أولادا قبيح المنظر في الماء لا تقبله النفس للشرب[(٣)]، وغير ذلك كلهن آيات عظيمة، فكان التكرار تعظيما[(٤)] لهذا الشأن، والله أعلم.

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: وأما الجراد.

(٣) ث: للشراب.

(٤) ث: تعظيمه.

الباب السابع عشر فيما يتعلق به في الطعن على القرآن من جهة التناقض

من كتاب ركن الدين: ذكر الطاعنون أن الله تعالى ذكر في الكتاب: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء:٨٢]، قالوا: وقد وجدنا فيه اختلافا كثيرا وتناقضا ظاهرا، قالوا: وذلك ينبئ عن كونه من عند غيره؛ لأنه لو كان من عند الله لوجب أن ينزه[١] عن التناقض والتّدافع؛ لأنّه تعالى حكيم عليم، لا يجوز أن يكذب، أو يقول ما يستحيل، أو ينقض بعضه بعضا.

قالوا: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن:٣٩]، وقال أيضا: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[القصص:٧٨]، ينقض ذلك قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[الحجر:٩٢،٩٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[الأعراف:٦].

الجواب عنه على أوجه:

أحدها: إنّ الكناية في قوله: ﴿عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾ ليس يرجع إلى الإنس والجن، وإنما هو كناية عن المكنى في قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾[الرحمن:٣٥]، فيكون المكنى في ذلك أنّ هذا المرسل /١٦٧/ عليه

---

(١) ث: يبرأ.

الشواظ من النّار لا يسأل عن ذنبه غيره ولا أحد سواه، ﴿لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ إلا هو؛ وذلك لأن الكناية لا تتقدم المكنى عنه.

وثانيها: أن السؤال يكون على وجوه: أحدها سؤال استفهام، وثانيها سؤال استخبار، وثالثها سؤال مطالبة به، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا﴾[الإسراء:٣٤]؛ أي: مطالبا، ورابعها سؤال توبيخ لغير المسؤول، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۝ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾[التكوير:٩]، أفيجوز أن يكون السؤال المنفي بقوله: ﴿لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ سؤال الاستعلام(١)؟ فالله تعالى لا يستفهم أحدا عن شيء ولا يستخبر؛ لأنه عالم الغيوب، وأما السؤال الذي هو توبيخ وتقريع، وهو نحو قول القائل: لم فعلت كذا؟ وما الذي حملك على كذا؟ فهو جائز منه تعالى، وهذا الوجه هو المعنى بقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾؛ لأنه عالم بجميع ما فعلوا، فلا يسأل إلا على سبيل التوبيخ والتقريع للمسؤول أو غيره، وأما السؤال على جهة توبيخ الغير فنحو قوله لعيسى عليه السلام: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[المائدة:١١٦]، وعلى هذا الوجه معنى قوله تعالى: ﴿فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾.

وثالثها: أن يكون المنفي بقوله تعالى: /١٦٨/ ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[الرحمن:٣٩] يرجع إلى غيره، كأنه يعني أن الملائكة لا تسأل أحدا عن ذنبه؛ لأنّ قوله مجهول، وليس فيه ذكر من سألهم، إلا أنّ ما

(١) ث، ق: الاستفهام.

يتعقبه يدل على أن المراد بذلك الملائكة، وهو قوله تعالى: ﴿يُعۡرَفُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ بِسِيمَٰهُمۡ فَيُؤۡخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلۡأَقۡدَامِ﴾[الرحمن:٤١]الآية، فقوله تعالى: ﴿يُعۡرَفُ﴾ و﴿يُؤۡخَذُ﴾ مجهولان إلى من يرجع إليه قوله تعالى: ﴿لَّا يُسۡـَٔلُ﴾، فإنما كان هذان اللفظان راجعين إلى الملائكة؛ لأنهم هم الذين يعرفون المجرمين بسيماهم، وهم الذين يأخذون بنواصيهم وأقدامهم، كان قوله تعالى: ﴿لَّا يُسۡـَٔلُ﴾ راجعا إليهم، فيكون معنى الآية: إن الملائكة لا تسأل أحدا عن ذنبه، فإنهم يعرفون المجرمين بسيماهم وبالآثار الظاهرة عليهم من اسوداد الوجه، فيأخذون بنواصيهم وأقدامهم بقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ الآية، راجع إلى الله تعالى، وقوله: ﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ﴾، راجع إلى الملائكة، فسقط التعلق بذلك في تناقض الآيتين، إذا كان نفي السؤال يرجع إلى غير من ثبت له السؤال.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾، فالسؤال على وجوه كثيرة قد ذكرنا بعضها، ومن ذلك السؤال عن كون المسؤول محزونا، /١٦٩/ وكون فعله قبيحا وسيئة، وإلى هذا المعنى أشار في قوله: ﴿وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾؛ أي: لا يسأل المجرم عن كونه مجرما وعن حرصه، فإنه لا يعترف بذلك ولا يقرّ به، وإنّما يسأل الغير عن كونه مجرما وعن قبح فعله، ألا ترى أنه لا يسأل الجبري عن كون مذهبه قبيحا ومنهيا عنه، وإنما يسأل العدلي عن ذلك، فيخبر عنه ويصرح، ألا ترى أن الله تعالى أخبر عن قارون، وأنه لما

كفر عن نعمة الله تعالى وبغى على قومه، وأخبر بمحاجة[١] قومه إيّاه، فقالوا له: ﴿لَا تَفْرَحْۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾[القصص:٧٦] إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[القصص:٧٧]، فلما ناظروه بذلك وعرفوه بغيه وكفره، وأشاروا عليه بما فيه صلاحه، أعرض عن كلامهم وقال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾[القصص:٧٨]؛ أي: أوتيته بالاستحقاق، ثم بيّن أنه أهلك من كان أشد منه قوة وأكثر جمعا، ثم أخبر أن المجرمين لا يسألون عن ذنوبهم، بل يسأل غيرهم، والسؤال في ذلك في الدنيا دون الآخرة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾[النبأ:٢٣] قالوا: نقض ذلك بقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[النساء:١٦٩]؛ لأن الحقب ثمانون سنة، والأحقاب يكون مائتين وأربعين سنة، قالوا: وهما وصفان وخبران عن الكفار.

الجواب: إنا بينا في فصل الوعيد أن قوله: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ أنه ليس في قولهم: "إنهم يلبثون فيها /١٧٠/ أحقابا" نفي؛ لأنّ "لا يلبثون" أكثر من ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: "أقيم في بلد كذا أشهرا" لم يكن ذلك نفيا لأن تقيم بها سنين. **وبعد**؛ فإن الأحقاب جمع، والجمع لا غاية له، وإذا كان كذلك سقط التعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ١٠٧ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾[هود:١٠٦،١٠٧،١٠٨]الآية إلى

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: بحاجة.

آخرها، قالوا: هذه الآية ينقض بعضها بعضا؛ لأن بالاستثناء يبطل الخلود، ثم أبطل ذلك بقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[هود:١٠٨]، فكيف يكون خالدا فيها، وقد قال: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾، فكيف يكون مجذوذا واستثناء من الخلود. **وبعد**؛ فإن هاتين يبطلان جميع[١] الآيات الواردة في خلود أهل الجنة وأهل النار؟.

الجواب: إنا بيّنا من تأويل هذه الآية في فصل الوعيد ما ينفي كونه ناقضا لآيات الخلود، وبيّنا أنّ الاستثناء إنما وقع عن[٢] أول الوقت دون آخره فسقط التعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[الفتح:١٤]، وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[النساء:٤٨]، فأبطل بذلك ما تقدم من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[الزُّمَر:٥٣]، ثم نقض بقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:٤٨] جميع الآيات الواردة في وعيد الكبائر، نحو قتل العمد، وأكل /١٧١/ مال اليتيم، وكذلك أبطل هذه الآيات قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣].

الجواب: إنا قد بينا في فصل الوعيد من معاني هذه الآيات ما ينفي تناقضها.

وبعد: فإن قوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ إخبارا عن قدرته

(١) ث: جميعا.

(٢) ث: على.

على الغفران والتعذيب، وأنه يملك ذلك من غير أن يتعذر عليه شيء منها.

وبعد: فإنه مجمل، وقد علّق الغفران والعذاب بالمشيئة، ثم فسر من الذي يشاء أن يغفر له، ومن يشاء أن يعذبه؛ بما ورد من آيات الوعد، وآيات الوعيد في غفرانه للمؤمنين، وغفرانه للتائبين، وتعذيبه للكافرين والظالمين، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ فليس في ذلك ما ينبئ على الوجه الذي عليه يغفر، وقد دلت الدلالة من العقل والقرآن أنه يغفر على وجه التوبة، وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ فإنما يريد أنه لا يغفر ذلك تفضلا؛ وذلك لأنه دلالة العقل والكتاب قائم على أنه لا يجوز أن يغفر للمصر، ودلنا على وجوب غفران ذنوب التائب، ودلالة العقل كالمشروط في الآية، وقوله تعالى: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ فليس فيه بيان من الذي يشاء أن يغفر له، وقد بينا ذلك في فصل الوعيد.

ومن ذلك /١٧٢/ قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣]، **قالوا**: فنقضه بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾[القيامة:٢٣]؛ لأنّ قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ عام لا تخصيص فيه.

الجواب: قد بينا في فصل التوحيد أن قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ لا يقتضي الرؤية ولا يدلّ عليها بما يغني عن الإعادة، وفسرنا ذلك على ما يوافق قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فسقط التعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ﴾[المجادلة:٧]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾[ق:١٦]، وقال أيضا: ﴿وَٱسۡجُدۡۤ وَٱقۡتَرِب﴾[العلق:١٩]، ثم نقض ذلك بقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ

ﱡٱلۡأَرۡضَﱠ[الملك:١٦]، وبقوله: ﱡٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰﱠ[طه:٥].

الجواب: إن قوله: ﱡمَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡﱠ، إنما هو على معنى العلم، وذلك كما يقول: "أنا معك"؛ أي: أعلم ما تفعله، ويقال: إن ذلك بمعنى "أنا ناصرك"؛ لأن العقل قام على أنه لا يجوز أن يكون في مكان على الحقيقة، وقد بيّنا معنى قوله: ﱡأَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاﱠ[الملك:١٧]، وكذلك قوله: ﱡٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰﱠ ما يغني عن إعادته، فسقط التعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﱡإِنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞﱠ[محمد:٣٦]الآية، ثم نقض ذلك بقوله تعالى: ﱡوَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَﱠ[الدخان:٣٨]، قالوا: فأوجب /١٧٣/ بأحدهما أنه لعب، ونفى بالثاني أن يكون خلقه لعبا.

الجواب: إنه لا تناقض في ذلك؛ لأن قوله: ﱡإِنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞﱠ يحتمل وجهين: **أحدهما**: أن يعني أنّها غير باقية، وأنها كاللعب الذي لا يدوم. **والآخر**: إن الاقتصار على الحياة الدنيا كاللعب الذي لا يفيد ولا يثمر، وقوله تعالى: ﱡوَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَﱠ؛ أي: لم يخلقهما للاقتصار على الحياة الدنيا فتكون لعبا إذا كانت غير باقية ولا مثمرة، والآيتان متّفقتان على الحياة الدنيا، فالآيتان متّفقتان في النهي عن الاقتصار على الحياة الدنيا، والزجر عن طلبها دون القصد بها إلى الآخرة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﱡقَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ يَرَوۡنَهُم مِّثۡلَيۡهِمۡ رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِﱠ[آل عمران:١٣]، قالوا: فنقضه بقوله: ﱡوَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلٗاﱠ[الأنفال:٤٤].

الجواب: إن الآيتين متفقتان؛ وذلك أنهم كانوا ثلاثة أمثالهم؛ لأنهم تسعمائة وكسر، والمسلمون ثلاثمائة وكسر، فلتقليل الله تعالى إياهم في أعينهم رأوهم مثلهم، وهم ثلاثة أمثالهم، فلتقليل الله كان ذلك، فالكناية في قوله: ﴿مِّثۡلَيۡهِمۡ﴾[آل عمران:١٣] يرجع إلى المسلمين دون الكافرين، فسقط السؤال.

ومن ذلك قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍ﴾[الإسراء:٣]، قالوا: فنقض ذلك بقوله: ﴿وَجَعَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلۡبَاقِينَ﴾[الصافات:٧٧].

الجواب: إنّهما يتفقان؛ لأن /١٧٤/ ذريته الذي أخبر أنهم هم الباقون كانوا من أولاد نوح عليه السلام، الذي حملهم مع نوح في السفينة، فيجوز أن يكون لم يدخل السفينة غير أولاد نوح عليه السلام، ويجوز أن يكون حمل أولاده وحمل غيرهم، إلا من كان فيها من غير أولاده لم يبق لهم نسل ولا عقب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾[الأعراف:١٤٨]، وقال في موضع آخر: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ﴾[طه:٨٨]، وعنى به السامري.

الجواب: إن العامل للعجل هو السّامري بلا خلاف؛ [إلا أنّه][1] أضاف ذلك إلى القوم من حيث أعانوه عليه وصاروا معه منقادين في ذلك، متبعين لما دعاهم إليه من عبادته، ألا ترى إلى أنّه قال: ﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلۡنَآ أَوۡزَارٗا مِّن زِينَةِ ٱلۡقَوۡمِ﴾[طه:٨٧]، ويجوز أن يريد بالإيجاز في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ أنه أراد به عبادتهم إياه لا نفس الصنعة[2]؛ لأن الايجاد[1] يستعمل

(١) ث: لأنّه.

(٢) ث: الصفة.

على هذا المعنى، فيقال اتخذه ربا فاتخذه عبدا، إذا أحله ذلك المحل، كما قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[الفرقان:٤٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المرسلات:٣٥،٣٦]، قالوا: فنقضه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾[الزمر:٣١]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ﴾[يس:٦٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[النور:٢٤] /١٧٥/ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ﴾[فصلت:٢١]الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ﴾[فصلت:٢٠].

الجواب: إن قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ يريد أنه لا حجة لهم ولا عذر، فجعل الإخبار عن ذلك بنفي الكلام؛ وذلك لأنه لما كان الحال قد يجعل قولا، كقوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[ق:٣٠]، وكذلك قد يجعل عدم الحجة والعذر نفيا للنطق والاعتذار، إذا كان ذلك يكون بالنطق، وقد بيّنا أن الشيء قد يقام مقام الشيء، إذا كان منه بسبب كالوعد والوعيد، لما كان بالقول والكلام استعير لفظ الكلام والقول لهما، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[غافر:٦]، وقال أيضا تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾[الزمر:١٩]الآية، وقال أيضا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾[الأعراف:١٣٧]، وكذلك الحجة والاعتذار لما كان بالنطق أقام فقد النطق مقام فقد الحجة.

---

(١) ث: الاتخاذ.

قال الشاعر:

فلــو أن قــومي أنطقتــني رمــاحهم نطقــت ولكــن الرمــاح حــراب[١]

أي لأخبرت بحالهم ومدحهم.

ومـن ذلـك قولـه تعـالى: ﴿هَـٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾[الجاثية:٢٩]الآية؛ أي: يلزمكم حجته فكأنه ينطق، وقد يقول القائل: "فلان لا يستطيع أن يتكلم"؛ أي: ليس له حجة يتكلم بها، ولذلك يقال للمفحم[٢]: كأنما ألقم الحجر؛ أي: يخبر فلا /١٧٦/ يتكلم بشيء، فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾[المرسلات:٣٦]؛ أي: لا يستمع لاعتذارهم، وهذا من قولهم: أذنت لكذا؛ أي: استمعت له.

قال الشاعر:

في سمــاع بأذن الســيح[٣] لــه وحــديث مثــل مــاذي مشــار

أي: يسمع له.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ فهو إخبار عن ترك سؤالهم عن جرمهم وعما أذنبوا، وأن أيديهم وأرجلهم تشهد عليهم بما فعلوا واجترموا دون إقرار اللسان، وفي ذلك نفي لكلامهم أصلا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾[القصص:٦٦]، قالوا: نقضه بقوله: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ٦٥ فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ

(١) هذا في ث . وفي الأصل: أحرب.

(٢) ث: للمعجم.

(٣) ق: الشيخ.

يَوۡمَئِذٖ﴾[القصص:٦٦،٦٥]الآية؛ أي: لا يسأل بعضهم بعضا مما أجابوا به الرسل، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ﴾[الصافات:٢٧]؛ أي: أنهم يتساءلون عن أحوال أكفائهم؛ لأن ما قبل الآية وما بعدها ينبئ عن ذلك ويصرح به، ألا ترى إلى قوله: ﴿قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٞ﴾[الصافات:٥١] فما يتساءلون عنه غير ما لا يتساءلون، وإذا كان كذلك لم يكن ذلك مناقضة؛ لأنه ليس في قول القائل: "فلان لا يسأل عنه عمرو" نفي لسؤاله عن غير ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾[الأنعام:١٦٠]، **قالوا:** فنقضه بقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾[البقرة:٢٦١] /١٧٧/ قالوا: فأوجب في إحدى الآيتين أن يضاعف الحسنة بعشر أمثالها، وفي الأخرى بسبعمائة أمثالها.

الجواب: إنه ليس في ذلك تناقض، ألا ترى أنك إذا قلت: "أعطيتك مائة درهم" فليس في ذلك إبطال ونفي لأن تعطيه مائة درهم، بل متى أعطاه ضعف ما ذكر كان محققا لوعده.

وبعد: فإن الحسنة التي وعد أن يجازى عليه بعشر أمثالها واقع على جملة الإيمان المأمور به، ثم خص الاتفاق، ومن جملة ذلك بأن يضاعف بسبعمائة أمثالها، فليس في ذلك ما يبطل الأول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[الحج:٤٧]، وقال أيضا في آية أخرى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[السجدة:٥]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[المعارج:٤]الآية.

الجواب: الحالان مختلفان، فليس في ذلك تناقض؛ لأنّه تعالى أخبر أن يوما عند ربك كألف سنة، ثم لم يقل إن يوما عنده خمسين ألف سنة، إنما أخبر عن يوم القيامة أنه خمسين ألف سنة، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[المعارج:٧]، فوصف ذلك اليوم بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ۝ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ﴾[المعارج:٨،٩]، وهذا كله من صفات القيامة، والصفتان مختلفتان، **وقد قيل**: إن جبريل والملائكة /١٧٨/ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يعرجون في يوم واحد بما يكون مقدار عروجهم مسيرة خمسين ألف سنة، لا أن ذلك خمسين ألف سنة، وأما قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾[السجدة:٥]، فإن الرجوع في ذلك إلى الأمر وهو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾، وليس فيه ذكر الملائكة فليس فيه تناقض.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[الغاشية:٦]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾[الحاقة:٣٦]، والغسلين غير الضريع.

الجواب: ليس في ذلك تناقض وهما واحد؛ لأنّ الغسلين اسم ذلك الطعام، والضريع وصف له؛ وذلك أن الضريع فعيل بمعنى مفعل، كبصير بمعنى مبصر، فضريع بمعنى مضرع؛ أي يضرع وقد فسره بقوله: ﴿لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ﴾[الغاشية:٧]، فهذا وصف الغسلين، ومثاله أنك إذا قلت: "إنه زيد"، ثم قلت: "هو كاتب" لم يكن في ذلك تناقض.

وبعد: فإنه يجوز أن يكون طعام الذين وصفهم الله في سورة الحاقة من

غسلين أنه بيّن أنهم لا يؤمنون بالله العظيم، ولا يحض على طعام المسكين، وليس كل من هؤلاء الذين بيّن أن طعامهم من ضريع غيرهم [...][١]، كما قال الله[٢] تعالى: ﴿لِّكُلِّ بَابٍ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾[الحجر:٤٤].

ومنه: ومن ذلك قوله تعالى: /١٧٩/ ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾[المزمل:٩]، فنقضه بقوله: ﴿رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ وَرَبُّ ٱلۡمَغۡرِبَيۡنِ﴾[الرحمن:١٧]، ثم نقضها: ﴿بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾[المعارج:٤٠].

الجواب: إنه لا تناقض فيه؛ لأن قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ كل واحد منهما اسم على الجملة، كما يقال: أهل المشرق؛ أي: ساكن الجهة التي فيها تشرق الشمس، وقوله تعالى: ﴿بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾، إنما هو على الجمع، ومن عادة العرب أن يخبر عن الجميع باسم الجنس الذي يقع على كلّ بالألف واللام، كقولك: الفرس والخيل، وإن شاء جمع فيقول: "الأفراس والخيول"، فهما واحد، فكل واحد من لفظي المشارق والمغارب واقع على مطلع الشمس في النسبة، وأما قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ وَرَبُّ ٱلۡمَغۡرِبَيۡنِ﴾؛ يعني به مشرقي الشتاء والصيف ومغربيهما، فهو ذكر بعض ما دخل تحت تلك الجملة، وليس في ذكر بعض الجملة تارة وذكر بعضه في موضع آخر تناقض إذا حصل المراد، وإنما المعنى في كل منهما الحث على النظر في حكمة الله تعالى في وصفه للشمس، واختلاف مطالعها في مغاربها وما يحصل في ذلك في كون الفصول الأربعة واختلاف الأزمنة، وما في ذلك من الحكم بما يطول شرحه

(١) بياض في النسخ، ومقداره في الأصل: ثلاث كلمات.

(٢) زيادة من ث.

والإبانة عنه. /١٨٠/

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[المنافقون:٨]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا﴾[فاطر:١٠].

الجواب: هما متفقان؛ وذلك لأنّ عزة الرسول والمؤمنين من عزته ومن جهته حصل، ومتى كان لأصحاب الموصوف وأوليائه عزّ وغلبة فهو السيد والمالك لهم، فعزّهم عزّه، وبه اعتزوا وتغلبوا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾[البقرة:٩٥]؛ يعني: الموت، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧].

الجواب: هما متّفقان؛ وذلك لأنّ قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾؛ يعني به الرّجوع إلى دار الآخرة، وإن كان اللفظ للموت، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾[البقرة:٩٤]الآية؛ أي: ما تمنّوا مما به يصيرون إلى الدار التي يزعمون أنها خالصة لكم، ثم بيّن أنهم لا يتمنون ذلك أبدا من حيث لا يوافقهم الرجوع إليها، وقوله: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾ إنما هو طلب ما به يتخلص من الدار الآخرة، وكلاهما متفقان في الفرار[1] من الدار الآخرة.

وبعد: فإن قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ إنما هو إخبار عن اليهود خاصة من حيث ادعوا أن الدار الآخرة خالصة لهم، وقوله تعالى: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾ إنما هو إخبار عن المجرمين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي عَذَابِ

(١) هذا في ث. وفي الأصل: القرار.

جَهَنَّمَ﴾[الزخرف:٧٤] إلى قوله تعالى: /١٨١/ ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]، فالمذكورون سؤالهم الموت غير من ذكر أنهم لا يتمنون ذلك أبدا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمران:٧]، فذكر أن بعضه (خ: منه) محكم وبعضه (خ: منه) متشابه، قالوا: فنقضه بقوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾[هود:١]، فذكر الجميع ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ وهذا نقض للأول، ثم نقضها بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾[الزمر:٢٣]، فحكم أن جميعه متشابها.

الجواب: إنه لا تناقض في ذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ يريد تخصيص البعض بكونه محكما من حيث وصفه بأنه أم الكتاب؛ أي: منه آيات ظاهرات المعاني، وإليها المرجع، إذ أمّ كل شيء ما يرجع إليه، وهو أصله، وأما قوله: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ عنى به أجملت، ألا ترى إلى قوله: ﴿ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾، فالتفصيل إنما هو بعد الإجمال، وليس يريد به المعنى الأول، واللفظ الواحد يختلف معناه في مواضع كثيرة، وليس يجب اعتبار التناقض من جهة ظاهر اللفظ، وأما قوله تعالى: ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾؛ أي: يتشابه على الخلق فلا يعرفون تأويله والغرض فيه، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[البقرة:٧٠]، وأما معنى قوله: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ عنى به أن جميعه يتشابه في حسن النظم وجودة /١٨٢/ اللفظ، وفي الإفادة وكونه معجزا وحكمة ونحو ذلك، فليس في ذلك تناقض بحمد الله ومنّه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾[فاطر:٣٦]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾[الإسراء:٩٧].

الجواب: إنهما متفقان؛ لأن معنى قوله: ﴿كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا﴾ ليس المراد به أنها تخبو، بل المراد به نفي الخبو عنها؛ أي: أنها تمتنع من خبوّ النار بأن يزيدهم سعيرا، وذلك نظير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾[السجدة:٢٠] ليس يريد أنهم يخرجون منها فيعادون فيها، وإنما معناه متى راموا الخروج منعوا من ذلك، وكذلك معنى هذه الآية أن النّار متى شارفت الخبو أو كادت تخبو زادها الله إستعارة والتهابا، فتعوذ[(١)] بالله منها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[البقرة:٦٠]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[الأعراف:١٦٠]؛ لأن الانبجاس أقل من الانفجار، وهما وصفان عن شيء واحد.

الجواب: إنه لا تناقض فيه؛ لأنه يجوز أن يكون انبجست أولا، ثم انفجرت منه، وأخبر عن الحالين بالوصفين المختلفين.

ومنه: ومن ذلك قوله تعالى في صفة القرآن أنه: ﴿نُورٗا﴾[النساء:١٧٤] و﴿شِفَآءٞ﴾[الإسراء:٨٢]، وأشباه ذلك، قالوا: فنقض جميع ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗا﴾[المائدة:٦٤]

/١٨٣/ وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا﴾[البقرة:٢٦]الآية، وكذلك قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾[البقرة:١٠]، وكذلك قوله: ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾[التوبة:١٢٥]الآية، فتارة وصفه بأنه هدى ونور وشفاء وذكر للكل، وتارة وصفه أنه يزيد الكفار كفرا وطغيانا ومرضا ورجسا، وهما متناقضان.

---

(١) ث: نعوذ.

الجواب: إنه لا تناقض في جميع ذلك، ولا في شيء منه؛ وذلك لأنّ الكتاب والكلام لا فعل لهما في الحقيقة، وإنما مجراهما مجرى الآلة التي يفعل بها الشيء، وإنّما يضاف ما يضاف إليهما من الأفعال على سبيل المجاز، وعلى عادة العرب في إضافتهم الأفعال إلى السبب وإلى الآلة وما يجري مجراهما، والمراد بقوله تعالى: ﴿هدى﴾ و﴿نور﴾ و﴿شفاء﴾ إنما وصفه بذلك من حيث هو الشيء يمكن الاهتداء به، ويوجد الشفاء عند تدبره والنظر فيه، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ وسائر الآيتين، فمعناه أنهم ازدادوا عند ذلك وعند نزوله طغيانا وكفرا، فالقرآن في الحقيقة لا يزيد أحدا كفرا ولا غيره، وإنما يزداد المكلف عند نزوله ذلك بذلك هدى[1]، فأضاف إليه الفعلين الموجودين من المكلفين المختلفين بحسب ازديادهما ذلك، إذا كان واحد منهما ازداد بذلك عند نزوله فصار نزوله مثلا /١٨٤/ كالسبب لذلك، وقد شرحنا ذلك في باب الخبر بأبسط من هذا وأشرح.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[هود:١١٨،١١٩]، قالوا: فبيّن أنه خلقهم للاختلاف، قالوا: ونقضه أيضا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾[الأعراف:١٧٩]الآية، وإذا كان خلقهم لجهنم فلم يخلقهم للعبادة؛ لأن موجب العبادة ليس هو جهنم ولا مرد إليه.

(١) زيادة من ث.

الجواب: إن قوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ يرجع إلى قوله: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾؛ أي: خلقهم لأن يرحمهم؛ لأنّ الكنايات ترجع إلى أقرب المذكورات إليها، ولا يرجع إلى ما قبله إلا بعد أن لا يصح رجوعها إلى أقرب المذكورات. **وبعد**: فإن قوله تعالى: ﴿وَلِذَٰلِكَ﴾ لا يجوز أن يرجع إلى قوله: ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ لأنه جمع، وذلك كناية الواحد، وليس للاختلاف ذكر في الآية فيرجع إليه، وقد أشبعنا القول في ذلك في فصل الخبر(١)، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾الآية، فإن اللام في قوله: ﴿لِجَهَنَّمَ﴾ لام العاقبة وليس بلام غرض الفعل، وقد دللنا على ذلك في فصل الخبر(٢)، وليس لقائل أن يقول: إن ذلك تخصيص؛ لقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾؛ لأن التخصيص في الأخبار /١٨٥/ لا تقع بما ينفصل منه، إلا أن يكون من جهة العقل دلالة عليه، من حيث يجب أن يكون الخبر(٣) حال التلفظ به صدقا غير كذب، فلو أخبر عن جماعة وأراد البعض من غير أن يكون العقل دالا عليه، ولا تخصيص في اللفظ ولا دلالة، لأدّى إلى الكذب وإلى الألغاز والتّعمية، وكلاهما منفيان عن الله تعالى، فسقط التعلق به.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[البقرة:٢٨]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾[يس:٣٠]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل: الجبر.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: الجبر.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل: الجبر.

يَتَضَرَّعُونَ﴾[الأنعام:٤٢]، وقال أيضا: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[السجدة:٢١]، وقال أيضا تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾[الإسراء:٥٩]، فتارة يعجب من خلقه كيف كفروا مع ظهور دلائل توحيده وعدله، وتارة يجري عليهم لفظ التحسير(١)؛ لإعراضهم عن القبول عن رسله ما دعوهم إليه من الإيمان، وتارة يذكر أخذه لهم بالمحن والبلايا لكي يرهبوا ويرتدعوا، وتارة يذكر أنه يذيقهم من العذاب الأدنى لكي يرجعوا(٢) ويرتدعوا، قالوا: فنقض ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾[الكهف:٢٨]، وبقوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾[النساء:٨٨]، وبقوله تعالى: /١٨٦/ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[البقرة:٧]، وبقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[يس:٩]الآية، وكذلك سائر الآيات التي يدلّ ظاهرها قبل الإضلال.

الجواب: إنّا قد بيّنا بيان هذه الآيات، وأنّ الله تعالى لم يضلّ أحدا عن الحق ولم يغو، ولم يحل بينه وبين ما أمر به، وأنّ معاني هذه الآيات ليس تناقض معاني تلك الآيات، وأشبعنا(٣) القول فيه هنالك، وإذا كان كذلك سقط التعلّق، وإنما التناقض في ذلك على مذهب الجبرية على تفسيرهم، وليس يلزمنا من ذلك شيء بحمد الله تعالى.

(١) ث: التخيير.

(٢) ث: يراجعوا.

(٣) ث: واستغنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾[القمر:٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة:١١٧]، قالوا: فنقض ذلك: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾[الكهف:٥٠]، وقال أيضا: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾[الأعراف:١٢]، وقال أيضا تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ أَوِ ٱخۡرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾[النساء:٦٦]، وأشباه ذلك مما يبني عن أن الأمر لا ينفذ وحكمته لا تستمر، خلافا لتلك الآيات.

الجواب: إنه لا تناقض في ذلك ولا تدافع؛ لأن الحال في ذلك مختلف، والمعنى في لفظ الأمر في هذه الآيات غير متفق، /١٨٧/ وإنما المراد في قوله تعالى: ﴿كُنۡ﴾ وأشباهه، ليس يريد به قول القائل" افعل" ويستدل على ذلك في الفصل التاسع، ونبيّن أن المراد به التكوين فحسب، وأما قوله: ﴿فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ وأشباهه، فإنما[1] المعنى بخروجه عن الأمر، وهو مكلّف مختار على وجه الاختبار[2]، وقد بيّنا في الفصل الأول أبواب المجاز ووجوهه، ومن أخذ بتلك الوجوه إقامة الأمر مقام الفعل، وإقامة الفعل مقام الأمر، فلا تعلق بمثله في باب التناقض؛ إذ ذلك من باب الفصاحة، وسنشرح ذلك في الفصل التاسع بمشيئة الله تعالى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[التوبة:٩٤]، وقال أيضا

---

(١) ث: فإن.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: الاختيار.

تعالى: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ﴾[الأنعام:٥٩]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[إبراهيم:٣٨]، قالوا: فنقض ذلك بقوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾[البقرة:١٤٣]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيۡهِم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّا لِنَعۡلَمَ﴾[سبأ:٢١]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]، قالوا: فأخبر أنه يعلم ذلك بالتجربة والاختبار(١)، وبعد حصول الفعل، وكيف لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء مع هذا القول؟ وكيف يكون عالما بجميع هذه الأشياء وبالسرائر مع الذي ذكروا؟ قالوا: ثم نقض ذلك من وجوه أخر، وقال: /١٨٨/ ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّ﴾[سبأ:٤١،٤٠]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[المائدة:١١٦].

الجواب: إن قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ وسائر الآيات مما علق العلم بحصوله وكونه، فإنه عبارة عن حصول الفعل، وذلك أنّ من عادة العرب أن يذكر ما يريد ذكره بالإخبار عما يتعلق به أو يحصل عنده، ولا يذكر المقصود، وهذا من باب الاستعارة الحسنة، والفصاحة العجيبة، التي لا يدانيها سوء لحن(٢)، فمن ذلك قولهم: "ما علم الله

(١) هذا في ث. وفي الأصل: الاختيار.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: حسن.

ذلك مني"؛ أي: لم أفعله، وكذلك قولهم: [ما علم][1] الله من ذلك قليلا ولا كثيرا"؛ أي: هو كذب وباطل، وإذا كان كذلك فإنما يعني به في هذه الآيات حصول تلك الأفعال، فجعل العلم الذي يكون عند حصولها عبارة عنها، وترك ذكر حصول الأفعال، كأنه قال: "حتى يعلم المجاهدين منكم والصابرين"؛ أي: يجاهد المجاهدين والصابرين؛ لأنهم إذا جاهدوا وصبروا علمه الله، ولا يجوز أن يعلمهم مجاهدين قبل الجهاد، وإن كان عالما بالذي سيجاهدوه، وعلى أنه لم يقل: "حتى يعلم من سيجاهده" /١٨٩/ وإنما قال: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]، وإنما يعلمهم مجاهدين بعد جهادهم، كما أنه يعلمهم سورا بعد كونهم كذلك، وأما قوله تعالى للملائكة عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ولعيسى عليه السلام ما ذكره، فإن لفظ الاستفهام يجيء على وجوه: **أحدها**: الاستخبار، وهذا لا يجوز على الله تعالى. **وثانيها**: التوبيخ والتقريع، كقول القائل: "أفعلت كذا؟" على وجه التوبيخ. **وثالثها**: بتكبّت الغير وتقريعه، نحو هذه الآية في باب الملائكة وعيسى عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ. **ورابعها**: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾[يس:٤٧]، فالله تعالى لا يستخبر، ولكنه تبكيت لمن عبد عيسى، وإبطال لزعمهم أنه أمرهم بذلك، وكذلك في باب الملائكة إنما هو تبكيت من كان يعبد الأصنام زاعما أنه صورة الملك، وأن عبادته عبادة الملك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة:٢٩]الآية، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ

---

(١) زيادة من ث.

بَنَىٰهَا﴾[النازعات:٢٧] إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[النازعات:٣٠]، قالوا: فذكر في الآية الأولى أنه خلق الأرض قبل السماوات(١)، وفي الثانية أنه أخبر أنه خلق الأرض بعد خلق السموات.

الجواب: إنه لا تناقض في ذلك؛ لأن معنى الدحو ليس هو الخلق وإنما معناه البسط، والآية الأولى تنبئ أنه خلق الأرض قبل السماء غير مدحوة، /١٩٠/ ثم خلق السماء وبناها، ثم بعد ذلك بسط الأرض ودحاها، وإذا كان كذلك سقط التعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾[السجدة:٤]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[فصلت:٩] إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ١٠ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾[فصلت:١٠،١١] إلى قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[فصلت:١٢]، فذلك يكون في ثمانية أيام، وهذا خلاف الأول.

الجواب: إنّ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ﴾[فصلت:١٠]، يريد مع اليومين، وليس لأنّ خلق الرواسي وغير ذلك من تمام خلق الأرض، وهذا سائغ في اللغة، ألا ترى أنك تقول: "خرجت من بغداد إلى الكوفة في خمسة أيام، وإلى مكة في ثلاثين يوما" فتكون الخمسة التي ذكرها ابتداء من بغداد إلى الكوفة في جملة الثلاثين.

(١) ث: السماء.

ومنه[١]: **ومن ذلك قوله تعالى**: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ إلى قوله: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾[الشورى:١٣]، قالوا: فنقضه بقوله: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾[المائدة:٤٨]، إذ تبين في الأولى أنه شرع لهم من الدين مثل ما أمر به جميع الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ الذين تقدموه، وبيّن بالثانية أنه شرع لكل /١٩١/ منهم خلاف ما شرعه للآخر، وأنه لو شاء لجعل الجميع أمة واحدة.

الجواب: إن قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ ليس يشتمل على جميع الشريعة؛ لأنه فسر ذلك وبيّنه فقال: ﴿مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا﴾، فبيّن أنه شرع لنا بما وصى به نوحا وسائر الأنبياء، ثم فسر تلك الوصية بقوله: ﴿أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾، فالكل موصى بإقامة الدين وترك التفرق فيه، فليس فيه مناقضة.

(١) زيادة من ث.

الباب الثامن عشر فيما ادّعوا أنّ في القرآن خطأً

من كتاب ركن الدين: من جهة اللغة قبل ذكر ما تعلقوا فيه في هذا الباب مقدمة، وهو أن الواجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون القرآن في ما قالوا، وهو الخطأ من جهة اللغة؛ وذلك لأن القرآن قول الله تعالى، وهو لا يجوز عليه الخطأ، ويزعم المخالف أنّ(١) قول الرسول عليه السلام لا يجوز عليه الاعتراض في باب اللغة، وهو أحد أرباب اللغة الذي عنهم يؤخذ، وإلى كلامهم يرجع، وليس لأحد الاعتراض عليهم في ذلك، فإنهم الأئمة والقادة في هذا الباب، ألا ترى أن ابن الزبعري الذي كان يهجو رسول الله ﷺ لا يخطئ في باب اللغة، فكيف يخطئ رسول الله عليه السلام في هذا الباب.

وبعد: فإن اللغة لم توضع على النحو وقياساتهم، وإنما النحو وضع على اللغة، فهو تابع /١٩٢/ لها؛ ولذلك قال الفرزدق حين أنكر عليه:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحتا أو مجلّف(٢)

"عليّ أن أقول، وعليكم أن تحتجوا" ولذلك أحال النحويون في استخراج أوجه لهذا البيت، ولم يدفعه منهم دافع، وإذا كان الفرزدق بهذا المحل، فالنبي عليه السلام في باب اللغة ليس بدونه، كيف وهو أقدم منه وهو من قريش، وقد قال عليه السلام:

---

(١) زيادة من ث.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق:

"وعض رمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال إلا مستحبا أو مخلّف"

«ولدت في مكة وأرضعت في بني سعد»(١)، فإذا صح وثبت ما قلناه سقط جميع ما يعترض به على القرآن من هذه الجهة، والذي تعلقوا به من هذه الجهة آيات.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[الكهف:١٢]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم:٦٩]، قالوا: وأيّ مفعول في الآيتين لوقوع العلم والنزع عليه، وكان يجب أن يكون منصوبا وهو مرفوع.

الجواب: أن يعلم أنّ الاستفهام له صدر الكلام؛ وذلك أنهم جعلوا حروف الاستفهام في أول الكلام، وإذا كان كذلك لم يعمل فيه بما قبله لكان الاستفهام واقعا في حشو الكلام، وإنّما يعمل في الاستفهام ما بعده، كما قال تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء:٢٢٧]، فليس كل مفعول /١٩٣/ بمنصوب، فإنّ المفعول إنما يكون منصوبا متى لم يمنع منه مانع، ألا ترى أن حرف الخفض متى دخل على المفعول خفضه، وإن لم يخرجه من كونه مفعولا كقولك: "مسحت برأسي" فهو المعنى، مثل قول: "مسحت رأسي"، كقولك: "مررت بزيد".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم﴾[طه:٦٣]الآية، قالوا: فأخطأ؛ لأنه يجب أن يقول: "هذين"؛ لأنه منصوب، ونصب الاثنين بالياء.

---

(١) أخرجه بلفظ: «ولدتني قريش، ونشأت في بني سعد» كل من: الطبراني في الكبير، رقم: ٥٤٣٧، ٦/٣٥؛ وأبي نعيم في معرفة الصحابة، رقم: ٣١٨٠؛ والديلمي في الفردوس، رقم: ٩٨.

الجواب: إن أبا عمرو بن العلاء زعم أنه خطأ من جهة الكاتب، وذهب بعضهم إلى أنه لغة بني الحارث بن كعب، وأنهم يقولون في تثنية المنصوب والمخفوض بالألف، واحتج بقول الشاعر:

إن أباهـــا وأبا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها

وذهب بعضهم إلى أنه من الأسماء غير المتمكنة، كـ"ما" و"مَنْ"، والفرق بين الإعراب يتبيّن(١) في الأسماء المتمكنة، وأقول: إنّ "هذين" لا يجوز؛ وذلك أنّ الألف في هذا عند الفرّاء أصلية، وعن غيره عماد، وليس بألف التثنية، وألف التثنية ترجع إلى الياء في التثنية، فلما كان هذا منهما غير متمكن(٢) من الإعراب زِيدَ في آخره نون تدل على التثنية، وترك على حالة واحدة في الرفع والنصب والخفض، وأجري على مثال واحد وحدتاه وجمعه، إذ أجريا في جميع الوجوه على وجه /١٩٤/ واحد، تقول: "رأيت هذا"، و"مررت بهذا"، و"جاءني هذا"، وكذلك في الجمع: "رأيت هؤلاء"، و"جاءني هؤلاء"، و"مررت بهؤلاء"، وكذلك في التثنية، ولو ثنى هذا على قياس الأسماء المتمكنة، مثل زيد وعمرو لوجب أن يقال: "هذاان" بألفين، ثم يثني ألف التثنية دون تثنية ألف الأصل أو العماد، ولعل قائلا يقول: إنه كذلك، إلا أنه أسقط ألف العماد ثم(٣) يثني ألف التثنية، فهذا دعوى لا دلالة عليه، ولا شيء يقتضيه، وليس يقتضيه، وقياس التثنية في جميع الأشياء والأفعال قياس واحد، ألا ترى أنك تقول في تثنية "ضرب" وهو

---

(١) ث: تبيين.

(٢) ث: ممكن.

(٣) الأصل، ق: ولعل ثم.

منصوب: "ضرباه"، وفي المستقبل يجعل الألف علامة التثنية في حال الرفع والجزم والنصب، يقول: "يضربان"، و"حتى يضربا"، و"لم يضربا" لا بتغير الألف في شيء من ذلك، ومتى ما تبين أن الألف هو الأصل في التثنية، وإنما حوّل إلى الياء، إلا في الأسماء المتمكنة للفرق دون غيره سقط التّعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المرسلات:٣٦]، قالوا: هو جواب النهي، فكان الواجب أن يقولوا: "فيعتذروا".

الجواب: إنه ليس بجواب له، ولو كان جوابا لجزمه، إلا أن الفاء قد يجيء على وجوه؛ وقد يكون جوابا، وقد يكون عطفا، وقد يكون حالا، وقد /١٩٥/ يكون استئنافا، وهي هاهنا بمعنى الحال، تقول: "ضربته وهو يأكل" أي: في حال أكله، فيكون معنى الآية "ولا يؤذن لهم وهم يعتذرون"؛ أي: ليس يقبل عذرهم مع اعتذارهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم:٩]، قالوا: وهذا أيضا جواب الشرط بالفاء.

الجواب: إن ذلك ليس بجواب، وإنما هو عطف، وقد بيّنا معنى العطف، فيكون معنى الآية "ودّوا أن تدهن أنت وأن يدهنون أولئك"، ولو كان جواب الشرط لجزمه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]، فعطفه على المخفوض ونصب.

الجواب: إنه ليس بمخفوض، وإنما هو مجزوم بلمّا، وإنما خفض لالتقاء الساكنين؛ لأن الجزم إذا حرك حرك إلى الخفض، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ

﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ إنما نصب ﴿وَيَعۡلَمَ﴾ على الظرف، وليس هو بمعطوف على ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ﴾؛ لأن عطفه عليه لا يصح إلا بإعادة لما، ألا ترى أنه لم[1] يصح أن يقول: لم يأكل زيد ويشرب، بمعنى العطف، وإنما يقوم: "لم يأكل زيد ولم[2] يشرب"، ومتى[3] ذكرته بغير "لم" ليكون معناه "لم يأكل زيد وهو يشرب".

وكذلك إذا قلت: "لا يباح كذا ويوهب"، ولا يكون ذلك نفيا للهبة لإعادة[4] "لا"، /١٩٦/ وإذا كان ذلك غير معطوف نصب على معنى الظرف، فيكون معنى الآية: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم والصابرين منكم؛ لأنه ليس كل مجاهد صابرا. وذهب بعضهم إلى أنّه معطوف على قوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[آل عمران:١٤١] وهذا بعيد.

ووجه آخر: وهو أن الواو ليس بواو عطف، وإنما هو بمعنى الفاء، كأنه قال: فيعلم الصابرين؛ لأن[5] الصابر تبين بعد الجهاد[6]، وليس كل مجاهد صابر، وإذا كان بمعنى الفاء كان ظرفا؛ لأن الظرف هو أن يؤتى بواو ولا يكون للعطف ولا للاستئناف.

---

(١) في النسخ: أن.

(٢) ث: وهو.

(٣) ث: ولم.

(٤) ث: لإعادة لا.

(٥) ث: أنّ.

(٦) ث: الاجتهاد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف:٥٦] ولم يقل قريبة.

الجواب: الرحمة ليس بمؤنث؛ لأنّ الهاء تشبه الأصلية، وليست بمجتلبة للتأنيث؛ وذلك لأنّ الهاء لا تزاد في أسماء الأفعال للتأنيث، وإنما تزاد لأجل المرة الواحدة كالحلة والرحمة مصدر، ولا تؤنث المصادر، ويجوز أن تكون الرحمة بمعنى الثواب وعبارة عنه، وكل لفظ يقتضي التأنيث في ظاهره والتذكير في معناه، فلك أن تحمل على الوجهين، إن شئت أنثت، وإن شئت ذكرت، **قال الخليل**: كل ما لا روح فيه فأنت في تأنيثه وتذكيره بالخيار، إن شئت أنثت، وإن /١٩٧/ شئت ذكّرت.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[البينة:٥]، قالوا: فأنّث القيمة وهو نعت للدّين وهو مذكر وذلك خطأ.

الجواب: إنّه نعت للدين، وأضيف الدين إلى نعته، نحو قوله[1] الحق: ﴿زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[الكهف:٤٦]، ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾[فاطر:٤٣]، ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[يوسف:١٠٩]، والباء[2] لأجل رؤوس الآي، كما يقول: هذه داهية ومنكرة وعروفة، قيل: بل هي نعت للملة، كأنه قبل دين الملة القيمة، فأقيم النعت مقام المنعوت، وأضيف الدين إلى النعت.

---

(١) ث: قول.

(٢) ث: التاء.

الباب التاسع عشر فيما يتعلقون به من التكرير في الطعن على القرآن

التكرار الذي يتعلق بالقرآن على وجهين: **أحدهما**: تكرار القصص، نحو قصة آدم، كررت في غير موضع، وكذلك قصة موسى وفرعون وغيرهما. **والآخر**: تكرار اللفظ بعينه، نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر:٣،٤].

الجواب عن الأول: إن الواجب أن يعلم أولا أن القرآن لم ينزل دفعة واحدة، وإنما نزل شيئا بعد شيء على حسب الحاجة، وإذا عرف ذلك ففي تكرار القصة فوائد جمّة:

أحدها: إنّ الله تعالى إنما أنزل قصص من تقدم تسلية للنبي عليه السلام ولأصحابه، فيما كان ينالهم من جهة الكفار من ضروب الأذى، ويصيبهم من أولئك من فنون /١٩٨/ الشّكوى، وما كانوا يقابلونهم به من الرّد والتكذيب والجحد والكفر، وبعثا للنبي عليه السلام ولأصحابه على قبول الأذى، واستعمال ما استعمله الأنبياء عليهم السلام قبله، عندما استقبلهم من قومهم من أشباه ذلك من الصبر والاحتمال للأذى، والثبوت على الدعاء والوعظ والإنذار، ووعد النبي عليه السلام والمؤمنين في إعلائهم على أعدائهم، وعلى العاقبة لهم ليسكنوا إلى ذلك، وإيعاد الكفار من أمثال ما حلّ بأشباههم من الرادّن على الرسل، المكذبين بهم من فنون العذاب إهلاكا واستئصالا وقتلا وأسرا.

وإذا كان كذلك، وكانت تلك الأحوال تختلف، والحاجة إلى الوعظ والتسلية والبعث على التصبير يتجدد بحسب اختلاف تلك الأحوال، فأنزل الله تعالى في كل حال من تلك القصص المشتمل على ما ذكرناه؛ ليقوموا بذلك، ويتسلى

بذلك النبي والمؤمنون ويخوّف بها الكافرين، فلا يكون ذلك تكرار معيبا[١] عند أهل العقل، وعند أهل اللغة، وقد يفعل مثل ذلك الشاعر في قصائده إذا افتخر وهجا أو مدح أو وعظ، وكذلك الكاتب في كتابته، والخطيب في خطبته، والواعظ في وعظه؛ /١٩٩/ ولذلك لا تجد رسائلهم وخطبهم خالية عن مثل ذلك، ألا ترى أنّ نقائض جرير وفرزدق مملوءة من تكرار ما كان أحدهم يفتخر على الآخر من مفاخره ومناقبه، وما كان يهجوه به من معايبه ومثالبه، ولم يعب ذلك عليهما عائب، ولم يزر بهما تكرار[٢] أمثال ذلك.

وثانيها: إنّ الله تعالى وإن كرر ذلك فإنه يفيد في كل مرة فائدة لا تكون حاصلة في الأولى، فإنه لم يكرر قصة بعينها من غير زيادة ولا نقصان، بل كل منها مشتمل على ما لا يشتمل عليه الآخر.

وثالثها: إن الله تعالى لما تحدّى العرب بالإتيان بمثله، كان جائزا أن يتوهم متوهم، أو يظن ظان أنّ هذا النظم المدعو إلى الإتيان بمثله مقدوره كما أتى، وأن غير ذلك ليس بمقدور، والتحدي إنما يصح ويثبت بالمقدور الممكن دون المستحيل الخارج من الإمكان والقدرة، ألا ترى أنّه لا[٣] محال أن يخرق ثوبا أو يكسر جوزا[٤]، فيتحدى بخرق ذلك الثوب يعينه، وكسر ذلك الجوز[٥] بعينه، فالله تعالى كرر تلك القصص بألفاظ أخرى، وبنظم سوى النّظم الأول؛ ليعلم أن

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: معينا.

(٢) زيادة من ث.

(٣) زيادة من ث.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: كوزا.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الثوب.

الإتيان بمثله غير مستحيل وأنه ممكن، وإنما العجز عن ذلك من قبل العباد، ليصح أنه مقدور لله تعالى يختص به.

وأما التكرار بإعادة /٢٠٠/ اللفظ بعينه نحو قوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر:٣]، وكذلك قوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[القيامة:٣٤،٣٥]، فإن ذلك على وجوه:

أحدها: أن يكون في مكان واحد، وقد جرت عادة العرب بذلك للاتساع والتأكيد، وتفخيم الأمر، وتعظيم البيان؛ ولذلك وضعوا حروفا مخصوصة للتأكيد، كقولهم: "أجمعون وأكتعون" فيعطف أحدهما على الآخر، وقد وضعوا حروفا للاتباع، نحو قولهم: "حسن سن"، و"كيد وبيد"، فتارة يؤكدون ما يريدون تأكيده بتكرير اللفظ بعينه، كقولهم: "الأسد الأسد"، وتارة يؤكدون بحروف التأكيد، وتارة بحروف الاتباع على غير لفظ الأول، كقول عمر بن كلثوم:

ومَتْنَيْ لَدْنَةٍ سَمَقَتْ وطَالَتْ رَوَادِفُهَا تَنُوءُ بِمَا وَلِينَا(١)

وقد ذكرنا وجوه التّكرار في الفصل الأول بما يغني عن إعادته، وليس يعيب أمثال ذلك إلا جاهل بعادات العرب ومخاطباتها، ومجازي كلامها في محاوراتها.

وبعد: فإن ذلك مما يحسن النظم ويزيد الكلام بهاء وحسنا، ولو كان ذلك معيبا لوجب أن يعاب جميع أهل اللغة إذا لم يخل كلامهم من استعمال أمثاله، وكذلك كلام خطيب مسقع، ولا شاعر مجيد، /٢٠١/ ولا كاتب بليغ، ولولا كراهية التطويل لأوردت كثيرا من أمثالهم نثرا ونظما ما يورث الملال.

ثانيها: أن يكون المعنى بغير لفظ الأول، كقولك: "آمرك بالوفاء، وأنهاك عن

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الثوب.

الغدر"، وكلاهما يرجعان إلى شيء واحد؛ لأن[١] النهي عن الغدر يتضمن الأمر بالوفاء، كما أن الأمر بالوفاء يشتمل على النهي عن الغدر؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان، ولكنهم استحسنوا ذلك لحسن البيان، ولأنه أدخل في باب الفصاحة، وكذلك لا يستعمله إلا الفصيح البليغ دون الغبي؛ وذلك لأن الاقتصار على المعنى الواحد باللفظ الواحد، لا يقع فيه فصاحة ولا بلاغة، وإنما تكون البلاغة ببسط الكلام في ذلك، وبحسنه وترتيبه بإعادة ذلك المعنى وتشبيهه، واستعمال الاستعارات الحسنة وسائر ما يتضمن البلاغة، وأكثر ذلك المعنى للمعنى المقصود، أو تمهيد له وتقرير، والعائب على ذلك مزري بالفصاحة مستخف بالبلاغة.

ومنها: أن يذكر أحوالا وأسبابا من امتنان أو غيره، فيذكر عند الكل لفظا بعينه، نحو قولهم: "ألم أفعل لك كذا وكذا" يعدد نعمه عليه وإحسانه إليه، ويذكر عند ذكر كل نعمة نعمة، يعيد قوله: "ألم أفعل لك كذ"، فليس /٢٠٢/ في ذلك عيب، إذا كان كل نعمة منها غير الأخرى، ومن هذا الباب تكرير قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن:١٣] عند ذكر كل[٢] نعمة نعمة، وكذلك الكلام إذا كان الكلام في وعظ وزجر وتخويف وتهديد، نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[المرسلات:١٥]، أو احتجاج تحجج[٣]، كلّ واحد منها يدل على مقصوده؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ

(١) ث: أنّ.

(٢) زيادة من ث، ق.

(٣) ث: الحجج.

ٱللَّهِۚ﴾[النمل:٦٠]، وإنما يصح أمثال ذلك إذا كان كل واحد منهما كافية في ذلك الباب، ومن هذا الباب تكرير ذي الرمة قوله: إذا كرام[1] كذا عنه ذكره تشبيها آخر، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه سقط التعلق بمثله في الطعن على القرآن، وأما قوله تعالى: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾[الكافرون:٣]، فليس في المعنى تكرير؛ لأن معناه أني لا أعبد معبودكم، ولا أنتم عابدون معبودي، وأنه غير عابد لعبادتهم ولا فاعل فعلهم، وأنهم غير عابدين بمثل عباده؛ وذلك لأنّ ["ما" مع][2] الفعل بمنزلة المصدر، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا في التفسير بأبسط من هذا وأشرح.

---

(١) ث: كرم.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: مانع.

الباب العشرون فيما ادّعوا فيه من الفساد

من كتاب ركن الدين: ذكروا أشياء تستحيل على الله تعالى فيما ادّعوا[١] أنه كذب أو مستحيل:

فمن ذلك قوله تعالى: /٢٠٣/ ﴿وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾[آل عمران:٨٣]، قالوا: هذا كذب ظاهر؛ لأن عندكم ليس جميع الناس مسلمين بل أكثرهم كافرون.

الجواب: إن معنى قوله: ﴿أَسۡلَمَ﴾ انقاد وخضع، فأصل الإسلام الانقياد والخضوع، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾[الحجرات:١٤]؛ أي: انقدنا، وليس هو من الإسلام الشرعي، وقيد ذلك بما يزيل الشبهة فقال: ﴿طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا﴾، والإسلام الشرعي لا يكون على سبيل الكره، ومعنى الآية أن الجميع ينقادون فيما يريده بهم، ويجعله فيهم، ويصرفهم عليه من ضروب التغييرات، وفنون الإصابات طوعا وكرها، فلا [يتأتى عليه متأت][٢] ولا يدفع قضاءه دافع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ﴾[الأنعام:١٠٨]، فإذا كان قد زيّن للجميع عملهم فكيف يشكوهم ويعيبهم ويذمهم، وهو مزين لأعمالهم، فكان عاب الشيطان؛ لتزيينه أعمالهم، فقال: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ لَا يَهۡتَدُونَ﴾[النمل:٢٤]، وقد فعل مثل

---

(١) ث: ادعوه.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يتأبى متأب.

أفعاله، وليس هذا مقالة الحكيم الصادق.

الجواب: إن لفظ العمل قد يقع على المعمول، وقد يقع على المأمور به، ألا ترى أنهم يقولون لمن ترك ما أمر به: "ارجع إلى عملك" و"ليس هذا من عملك"، و"لمَ تركت عملك"، و"عملك أولى بك"، و"فلان ليس يعمل عمله" /٢٠٤/ وأشباه ذلك، وإذا كان كذلك فقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ عنى به المأمور دون المعمول، وقد عاب الشيطان في تزيينه لهم بما كانوا يعملون، فلا يدخل نفسه فيما عابه به، ويدل على صحة هذا التأويل أن ما قبل الآية ينبئ عنه؛ لأنه قال: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾[الأنعام:١٠٨] كذلك الآية، لما نهى عن سب آلهتهم بيّن الغرض في ذلك، والسبب الذي لأجله نهى عن ذلك، كي لا يتوهم متوهم أو يظن ظان أنه نهى عن سبّهم لفضلهم، أو لمعنى فيه، أو لفائدة تجب ترك سبهم، فبيّن الله تعالى أنه إنما نهى عن سب آلهتهم؛ لأنهم إذا سبوهم سبوا الله الكفرة والمشركون، فكان سبُّ المؤمنين آلهتهم كالسبّ المؤدي إلى سب الله والباعث عليه، فنهى عن ذلك، ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾؛ أي: كهذا الذي بيّنته لكم، وعرفتكم السبب في النهي عن سب آلهتهم، وبيّنت الغرض فيه، ﴿زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ الذي أمرتهم به؛ لأن هاهنا التّزيين إنما وقع في المأمور لا في المعمول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[المائدة:٤٨]الآية، قالوا: فإذا كان قد جعل لكل أمة منهم شرعة ومنهاجا، فكيف يعيبهم ويلومهم، وقد بيّن أنه لو شاء /٢٠٥/ لجعلهم أمة واحدة؟

الجواب: إن الله تعالى قد بيّن أنه قد جعل لكل أمة شرعة ومنهاجا؛ لأنه تعالى خالف بين شرائع الأمم والأنبياء في كل عصر، وليس أراد به الكفر، وما يجرى مجراه من فنون المقالات والمذاهب الفاسدة؛ لأنه ليس شيء يسمّى شرعة ولا منهاجا، [إذ الشرع][1] هو ما شرعه الله تعالى، والمنهاج هو ما كان على نهج مستقيم وطريق قاصد، والنهج الطريق القاصد، ثم بين أنه لو شاء لجعلهم أمة واحدة، ولكن خالف بين شرائعهم؛ ليبلوهم فيما أتاهم من ذلك، فخالف بين شرائعهم على حسب ما يعلمه من مصالحهم ومراشدهم، واختلاف أحوالهم وتفاوت هممهم. **ومن ذلك قوله تعالى**: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾[الإسراء:٤٤]، قالوا: والكفّار الجاحدون له لا يسبحون، فهو كذب، والجماد لا يسبحه؛ إذ ذلك مستحيل، إذ لو كانت تسبح لم يكن بين الجماد وبين الحي فرق.

الجواب: إن التسبيح في أصل اللغة تبعيد الشيء وتنزيهه عما يعيبه.

قال الأعشى:

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر

أي: بعدا له، فمعنى الآية أنّه لا شيء من الأشياء إلا وهي ناطقة بتنزيه الله تعالى وتبعيده عما لا يليق به، نطق /٢٠٦/ دلالة لا نطق لسان؛ وذلك لأن جميع الموجودات من جماد وحيوان وكافر ومؤمن، يدل على كونه محدثا لمحدث قديم لا يشبهه شيء، ولا يماثله حي، فالكل في الدلالة عليه وعلى تنزيهه متفقة، ولو كان ذلك بالكلام والنطق لم يقم مقام الدلالة؛ إذ الكلام قد يكون كذبا،

---

(١) ث: والشرع.

والدلالة لا تكذب، ولذلك قال: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ مخاطبة للكفار في جهلهم في تنزيههم خالقهم، وحيث أهملوا النّظر وأغفلوا الفكر، ولو كان ذلك قولا بالحقيقة وكلاما لقال: ولكن لا يسمعون تسبيحهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن دَآبَّةٖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾[النحل:٤٩]، قالوا: وجدنا أكثر الناس لا يسجدون، بل يسجدون لغيره أو لا يسجدون لأحد.

الجواب: إن السجود في أصل اللغة الانقياد للغير وترك ممانعته، ولذلك قال الشاعر:

بجمْعٍ تَضِلُّ البُلْقَ في حَجَرَاتِهِ ترى الأُكْمَ منها سُجَّداً للحوافِرِ[1]

يعني أنّ الأكمام لا تمنع على الحوافر في سلوكها، فمعنى الآية أن جميع ما في السموات والأرض منقادة لقضاء الله وقدره، لا يمنع عليه ممتنع، وهم لا يستكبرون، فإنما يرجع الكناية في ذلك إلى الملائكة دون من تقدّم ذكرهم، ولذلك[2] قال: ﴿وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾[النحل:٥٠]؛ أي: مع انقيادهم لقضائه وقدره، يفعلون ما يأمرهم به. /٢٠٧/

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[النساء:٧٦]، وقال في آية أخرى: ﴿وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾[سبأ:٢٠]الآية، قالوا: فكيف يكون ضعيفا في باب الكيد، وقد أغوى

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق:

"بجمع بصل البلق في حجرانه يرى الأكم فيه سجدا للحوافر"

(٢) ث: وكذلك.

أكثر الخلق وأطاعوه فيه؟

الجواب: إنها نزلت في الحرب حثا لهم على مقاتليهم، وتقوية لقلوبهم، فعرّفهم أن كيده ضعيف، وأنه لا يغالب الله، ولا يدفع نصره؛ إذ ما يأتيه الشيطان، في جنب[1] نصرته ضعيف لا يقدر على دفعه، وأما إغواؤه لأكثر الخلق، فالناس ضلوا وغووا لا لأجل إغوائه، ألا ترى إلى قوله تعالى حكاية عنه: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي﴾[إبراهيم:٢٢].

وبعد: فإن الله تعالى لو علم أنه لو لم يخلق إبليس أو لم يبقه لم يكفر واحد ممن كفر، لكان لا يخلقه ولا أبقاه طرفة عين، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ١٦١ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات:١٦١-١٦٣]، وإذا كان كذلك صح أن كيد الشيطان ضعيف، يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ١٠٠ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾[النحل:١٠٠،١٠١]الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْأَخِرَةِ﴾[سبأ:٢١]الآية، فكيف /٢٠٨/ لا يكون كيده ضعيفا، وليس له على أحد يد ولا سلطان إلا أن يتبعه الإنسان مختارا، فإنما يؤتى كل إنسان من جهة نفسه وسوء اختياره.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[آل

(١) ث: حيث.

عمران:٥٤]، وكذلك قال: ﴿وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ﴾[الأعراف:١٨٣]، وكذلك قال: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾[النساء:١٤٢]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾[البقرة:١٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾[التوبة:٧٩]، قالوا: وهو الخالق العالم الغني، فكيف يجوز أن يفعل هذه الأفعال القبيحة من المكر والكيد والاستهزاء والسخرية؛ إذ جميعه مذموم عند الجميع، وكيف وصف نفسه به وتمدح به؟

الجواب: إنّا قد بيّنا في غير موضع أن من عادة العرب أن يسمى الابتداء باسم العاقبة، كقولهم: الجزاء بالجزاء، والأول ليس بجزاء، وتسمى العاقبة باسم الابتداء كقول القائل:

فإن الذي أصبحتمو تحلبونها دم غير أن اللون ليس بأشقرا

فوصف اللبن المحلوب بأنه دم، لما كان مأخوذا بدل الدم، إذا كان هؤلاء أخذوا دية قتيلهم إبلا يحلبونها، خصوصا فيما يجري مجرى العقاب على الشيء، وقد مر في ذلك غير موضع، وإذا كان كذلك فالله تعالى سمّى معاقبة كلّ من هؤلاء باسم فعله وصف به، فوصف عقاب الخداع خداعا، والعقاب على المكر مكرا، وعلى السخرية سخرية، /٢٠٩/ وعلى الاستهزاء استهزاء، وإذا كان كذلك سقط التعلق للخصم به في الطعن.

ومن ذلك ما ادّعوا أنه أقسم بالأشياء الخسيسة نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾[التين:١] وأشباه ذلك.

وبعد: فإن الحالف إنما يحلف حيث يجوز عليه، وفيما يرتاب به، فكيف يجوز أن يقسم بما هو دونه.

الجواب: أما قولهم: "إنه يقسم حيث يرتاب" فاعلم أن القسم على وجهين:

تحقيق للأمر المحلوف عليه، والآخر تعظيم المحلوف به، والوجهان داخلان في أقسام الله تعالى؛ وذلك أنه لما جرى عادة الناس بتحقيق ما كانوا يخبرون به ويذكرونه بالإقسام، جرى على عادتهم في توكيده ما أرادوا توكيده وتحقيقه بمثل ذلك، وتضمّن[١] قسمه تعظيم المحلوف به؛ لما في ذلك من الدلالة الواضحة والآية اللائحة على وحدانية صانعه[٢]، وربوبية خالقه[٣]، وحكمة مبتدعه، وأشار إلى تلك الآيات بقسمه بها، وبعث على الاستدلال بها عند ذكره إياها، فكأنه قال في كذا وكذا من الآية البينة، والحجة النيرة على الصانع أنّ كذا وما أقسمه فيما دونه، فلما لم يكن فوق الله شيء ولم يكن له نظير، وجب أن يقسم بما دونه.

وبعد: فإنه إذا أقسم بصنائعه الدالة عليه لأجل ما فيه من الدلالة، فكأنه أقسم بنفسه، وأما قسمه بما يخص ويصغر، فإن الواجب أن يعلم أنه ليس /٢١٠/ شيء من المخلوقات بأدلّ على الله من شيء، وأن جميع المخلوقات في باب الدلالة على الصانع[٤] متساوية دلت.

وقد ذكر الشيخ أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن في جميع ما أقسم الله به إضمار، أو هو إضمار الرّب، فكأنه إنما أقسم بنفسه؛ لأنّ أحدا غير الله لا يستحق من التعظيم

(١) ث: تضمين.

(٢) ث: صانعها.

(٣) ث: خالقها.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الصائغ.

ما يجوز القسم به، ولهذا قال عليه السلام: «لا تحلفوا إلا بالله»[1]، وإذا كان كذلك وجب أن يعلم أنه ليس [الفيل بأدل عليه من الذباب][2]، ولا السموات بأدل عليه من الأرض، وإذا كان كذلك فبأي شيء حلف من مخلوقاته يجري مجرى واحدا، إذا كان المراد به ما فيه من آثار الصنعة، وكلها في هذا الباب تجري مجرى واحدا، وإنما يحلف بما كان القوم أعرف به، وهو عندهم أعجب ولديهم آنس، ومن ذلك ما ذكروا أن الله تعالى وصف أطعمة الجنة وأشربتها وأكسيتها، وهي دون ما في الدنيا من فنون الأطعمة، وضروب الأشربة، وصنوف الأكسية؛ وذلك لأنه ذكر من الأطعمة لحم طير، وهو شيء مرغوب عنه؛ إذ لا يرغب في أكله دائما وإنما يرغب فيه الحين بعد الحين، وذكر من الأشربة أنهارا من لبن، وأنهارا من خمر، وأنهارا من عسل، وأنهارا من ماء، واللبن والعسل قلّ ما يشتهى، وكذلك الخمر يرغب عنها كلّ عاقل لبيب، /٢١١/ وأمّا الماء فإنما يشتهى؛ لتسكين العطش، وذكر من الأكسية السندس وهو فرش [لا كسوة][3]، وإستبرق وهو الديباج الغليظ؛ لأن الإستبرق معرب وأصله استطبر، وهو يخفو عن البدن.

الجواب: إن الواجب أن يُعلم أن الرغبة إنما تقع في المعلوم المعتاد، والتشهي إنما يكون بما وقع تحت الحواس الخمس وألِفَه الإنسان، ولذلك تقل شهوة الإنسان للفواكه الرطبة في أيان انقضائها وفنائها، وتجوز شهوته لذلك عند أيانها

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، رقم: ٣٢٤٨؛ والنسائي، كتاب الأيمان والنذور، رقم: ٣٧٦٩؛ وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الأيمان والنذور، رقم: ١٥٩٢١.

(٢) ث: القتل بأدل عليه من الديات.

(٣) ث: إلا كسوة.

وحسنها، ألا ترى أن الإنسان ربما لا يصبر على أكل البطيخ عند إدراكه يوما واحدا عن اشتهائه، حتى إذا كان في الشتاء عند انقطاعه لا يخطر على باله، ولا يدور على خاطره، ولا يجول ذكره في صدره فضلا عن تشهيه، وإذا صح وثبت ما ذكرناه خاطب القوم بما كانوا يعرفونه ورغّبهم، ووعّدهم فيما جرت به عادتهم وأدركته حواسهم، ولو خاطبهم بما لم يعرفوه ولم يعتادوا أكله وشربه، لرغبوا عنه واستخفوا به، ولذلك ردد الله ذكر النخل في الكتاب دون ذكر العنب وسائر الفواكه، إذ كانت عادتهم بها أكثر، ورغبتهم فيها آكد، وأما الأشربة في الدنيا فإنها أربعة: لبن وعسل وخمر وماء، فوعدهم الله ذلك أجمع، بعد أن وصف كلا منها بأرفع /٢١٢/ أوصافه وأفضل أحواله، وكذلك وعدهم من الأطعمة ما كان عندهم آثر ولديهم أفضل، وهو لحم الطّير وضروب الفواكه، وأما السندس فهو في اللغة الحرير والديباج الرقيق، والإستبرق الديباج الغليظ، إلا أنها ثياب الولدان الذين يخدمون أهل الجنة، فهي أكسية الخدام، وكذلك الأسورة من الفضة؛ لأنه تعالى قال في وصف الولدان: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾[الإنسان:١٩] الآيات، إلى قوله: ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾[الإنسان:٢١]، فإنما هو[١] أكسية هؤلاء.

وبعد: فإن الله وصف الجنة بما لا يزيد عليه فقال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾[الزخرف:٧١]، وليس فوق هذا شيء في باب الغم، مع الوعد بالخلود وزوال خوف الزوال، وقد قال النبي ‰ في وصف الجنة: «فيها

---

(١) ث: هي.

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا(١) خطر على قلب بشر»(٢)، وهو مذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[السجدة:١٧]، فهل فوق هذا شيء يمكن الإشارة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ﴾[الأعراف:١١]، **قالوا:** وهذا كذب؛ لأنه معلوم أنما أسجد الملائكة لآدم وذلك قبل خلقنا، والآية تقتضي أنه إنما أسجد الملائكة لآدم بعد خلقنا وتصويرنا.

الجواب: /٢١٣/ إن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ عنى به آدم، فإن كانت المخاطبة في ذلك للجماعة، وقد بينا في الفصل الأول أن الواحد قد يخاطب بلفظ الجماعة، والجماعة تخاطب بخطاب الواحد، وقد جرت عادة العرب في إضافة أفعال الآباء والأجداد إلى الأبناء، فيقولون: "أنتم فعلتم" كذا مدحا أو ذما، ومن ذلك ما عدده عمرو بن كلثوم في قصيدته من أنواع مفاخره بأفعال آبائه وأجداده، وإضافة أفعالهم إلى نفسه وقومه، فقال: "فعلنا كذا، ونحن فعلنا كذا" وكذلك الحال في نقائص جرير والفرزدق في إضافتهم مفاخر الأجداد ومثالبهم إلى أنفسهما مدحا وهجاء وافتخارا، وهذا أظهر في أشعار العرب من أن يستشهد عليهم بشعر، ولذلك كانوا يذكرون أبا القبيلة ويضيفون إليه أفعال الأبناء وأوصافهم، نحو قول امرئ القيس:

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: وعلى.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصف نعيمها وأهلها، رقم: ٢٨٢٥؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنة، رقم: ٣٣٩٧٣؛ والكشي في المنتخب من مسند عبد بن حميد، رقم: ٤٦٣.

تَمِيمُ بنُ مُرٍّ وأشياعُها كِنْدةُ حَوْلِي جميعاً صُبُرْ للحوافِرِ

وإنما يريد بني تميم وبني كندة؛ لأنهما لم يكونا حيّين في ذلك الوقت.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾[الكهف:١٠٩]الآية، وكذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[لقمان:٢٧]الآية، قالوا: ومعلوم أن هذا كذب؛ لأنه لا يتصور في الأوهام ذلك. /٢١٤/

الجواب: إن الواجب أن يعلم أن كل ما لا يتناهى فلابد أن يزيد على ما يتناهى، وهذا معلوم يبدأ[١] ببديهة العقول، وإذا كان ذلك وكان مقدورات الله تعالى لا تتناهى، فلا شكّ أن ما ذكره من ماء البحر ينفد قبل نفاد كلماته إذ كان ذلك من مقدوراته التي لا تتناهى، وماء البحر متناه، فالذي ذكره معلوم صحيح في بديهة العقل.

وبعد: فإن الكلمة في هاتين الآيتين عنى بهما ما وعد وأوعد، فقد سماهم كلمة في غير موضع، فقال: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ﴾[الزمر:١٩]الآية، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[غافر:٦]، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[يس:٧]، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[ق:٢٩]، فإذا ثبت ذلك وصح ما قلناه زال الطعن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾[السجدة:١٤]، وكذلك قوله:

---

(١) زيادة من ث.

﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[التوبة:٦٧]، وكذلك قوله: ﴿فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ﴾[المجادلة:١٩]، قالوا وهذا يقتضي أنه تحلّه الأعراض وتحدث فيه، وأنّ النسيان يلحقه، وهذا يوجب كونه ضعيفا عاجزا.

الجواب: إن حدوث الأعراض وحلولها فيه مما يستحيل، فأمّا النسيان فقد يستعمل بمعنى ترك الإكرام من التعطف، فيقال: لا ينسى لمن يريد منه إعطاء مال؛ أي: لا تبخسني حظي، /٢١٥/ وقد يستعمل بمعنى الإعراض عن ذكره، وقد يستعمل بمعنى العقوبة على النسيان، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾، وإذا كانت محتملة هذه الوجوه سقط التعلق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾[النساء:٥٦]، قالوا: فأخبر أنه يخلق لهم جلودا غير الأول، وتلك الجلود لم يكن لهم في حال عصيانهم، فتعذيبها ظلم.

الجواب: على وجهين: **أحدهما**: أنّ الجلود لا تحسّ ولا تألم، ومتى ما جربت وجدت الأمر، وإذا كان كذلك لم يلحقها العذاب فسقط التعلق. **وثانيها**: أنه تعالى ليس يعني أنه خلق لهم جلودا غير الأول، ولكن يجددها بأن يعيدها إلى الحالة الأولى، والشيء متى ما جعل على حالة سوى حالة، يقال: إنه بدله شيئا غير الأول.

ومن ذلك قوله تعالى وصف نفسه بأنه أرحم الراحمين، وأنه متفضل على الكل بما لا يحصى، ثم أبطل هذا كله بقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾[الأعراف:١٧٩]، وأخبر أنه منع الأكثر من الإيمان وصرفهم عن الانقياد بقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾[البقرة:٧]، وبقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[يس:٩]الآية، وبقوله:

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾[البقرة:٢٦]، وبقوله: ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾[النساء:١٥٥]، ثم أخبر أنه يعذب هؤلاء الذين خلقهم للنار، وصرفهم عن /٢١٦/ الهدى وأضلهم، وختم على قلوبهم، وأعماهم وأصمهم بين أطباق النيران، خالدا مخلدا من حيث لم يعبدوه ولم يشكروه ولم يطيعوه، وهو الذي منعهم من ذلك، وأراد منهم الكفر، وسألهم ذلك، وحملهم عليه، فكيف يكون أرحم الراحمين من هذا صنعه بخلقه، وكيف يكون إن شاء هذا في الرحمة منعما عليه من هذا فعله بعباده، وكيف يلزم له العبادة والشكر على مثل هذا الإنعام المؤدي إلى النار، وكيف أن يجوز أن يعذبهم بما لا شيء فوقه من فنون العذاب بفعل(١) هو أنشأه وخلقه فيهم، وحمله عليهم، وأراده منهم، وكيف يجوز أن يكون عدلا رحيما محسنا من هذه صفته وحاله؟

الجواب: إنّه تعالى على ما وصف به نفسه من أنه أرحم الراحمين وأفضل المنعمين، وأنه المتناهي في الرحمة، حكيم لا يسفه، رحيم عدل لا يظلم، غني لا يحتاج، عالم لا يجهل، خلق كافة الخلق لعبادته، وأراد من جميعهم طاعته وعبادته، لم يحمل أحدا على معصيته(٢)، ولم يمنع واحدا من طاعته، بل أزاح علة الجميع فيما كلفهم، ومكن الكل من فعل ما خلقهم لأجله، كما قال النبي

---

(١) في النسخ: يفعل.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: معصية.

الطَّيْكُلاّ: «كل ميسّر لما خلق له»(١)؛ أي: الجميع ميسرون ممكنون للعبادة التي خلقوا لها، /٢١٧/ لم يغو أحدا ولم يضله عن الحق ولم يغوه، ولم يؤاخذ أحدا بغير جرم، ولا كلفه ما لا يطيقه، بل خلق الكافة قادرين على فعل ما كلفهم، ممكنين من أداء ما أمرهم، وأزاح علة الجميع وما به يتوصلون إلى ذلك، وأمهلهم من ذلك، وأقام لهم الأدلة، واحتج بالرسل والكتب والآيات، والوعظ والإنذار والتذكير، والإرشاد والتبصير، والهداية والتبيين، فإن قبلوا وأطاعوا فبإنعامه وبقوته وهدايته ومعونته، يلزمه من ذلك الشكر، وإن عصى بعضهم أو جماعتهم وكفر فمن قبله أتى وبسوء(٢) اختياره، والله يمهله ولا يعجل من أخذته ومكافأته، فإن أناب وتاب قبِل توبتَه بأول إنابة وعند أول اعتذار، وأدخله في جملة أوليائه، وأحله محل من لا ذنب له، وأنزله كيوم ولدته أمه، وكيوم خرج من بطنها، ثم بدل سيئاته حسنات، ونهى عن تعييره(٣) بما سلف، وتسميته بما فرط منه من قبل، وإذا كان كذلك فقد تحقق أنه أرحم الراحمين، وأنعم المنعمين، وأنه لا غاية لإحسانه، ولا نهاية لامتنانه.

وأما ما تعلقوا به من أنه أضلهم وأعماهم، وعن الحق صرفهم، وختم على قلوبهم، وعلى الضلالة حملهم، وأنّه خلقهم لجهنم، وغير ذلك مما تعلقوا، فقد فسرنا هذه /١١٨/ الآيات، ولم يمكن أن يتعلق به في مثل ذلك في فصل الخبر

---

(١) ورد في مسند الربيع، باب الحجة على من لا يرى الصلاة على موتى أهل القبلة ولا يرى الصلاة خلف كل بار وفاجر، رقم: ٧٩٦. وأخرجه البخاري، كتاب التوحيد، رقم: ٧٥٥١؛ ومسلم، كتاب القدر، رقم: ٢٦٤٩.

(٢) ث: سوء.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: تعبيره.

بما يغني عن إعادته، وسقط تعلق هؤلاء في الطعن على القرآن، والرد على الرسول، ولم أكرر مخافة التطويل؛ إذ كان يجب أن يعاد فصل الخبر برمته[١] إلى هذا الموضع، وبيّنا أنّ جميع ما أضاف إلى نفسه من نحو الإضلال والختم والطبع وأشباه ذلك، إنما هو حكم وتسمية أو عذاب، [أو ما][٢] يجري مجرى ذلك، وأنّه لم يغو أحدا على الحقيقة، ولم يرد من كافتهم إلا الطاعة، وهذا واضح بحمد الله تعالى.

ومنه: وإنما يلزم ما أورده هذا الطاعن الجبرية والقدرية المفترية على الله دوننا، والحمد لله رب العالمين.

[ومن ذلك][٣] أنّهم قالوا: إن الله ذم الفتنة فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾[البروج:١٠]، وقال أيضا محذرا من فتنة الشيطان: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾[الأعراف:٢٧]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[العنكبوت:١،٢]، وقال: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[العنكبوت:٣]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[الأنعام:٥٣]الآية، وقال أيضا تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾[الإسراء:٦٠] /١١٩/ وقال أيضا تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ

(١) ث: في رمته.

(٢) ث: وما.

(٣) ث: ومنه.

لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾[الفرقان:٢٠]، وقال أيضا تعالى[1] حكاية: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۚ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾[الزمر:٤٩]، وقال أيضا: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[المائدة:٤١].

الجواب: إنّا قد بينا في فصل الخبر أن الفتنة أصلها امتحان الذهب بالنار واستخراج خَبثِه، ثم استعمل في كل ما به يظهر عقائد الإنسان من أمر وتكليف وامتحان وتشديد في التكليف، ثم استعير للعذاب أيضا، فالفتنة المضافة إلى الله تعالى محمولة على التكليف وعلى الامتحان وعلى العذاب، فأما الإغواء والإضلال فمنفي عن الله تعالى، وقد فسرنا هذه الآيات بما يغني عن إعادته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ١٨ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[الغاشية:١٧-٢٠]، قالوا: وكيف يجوز الجمع بين الإبل والجبال والسماء والأرض، وليس ذلك بمشاكل لهذه الأشياء ولا بمجانس لشيء منها، وهي بعيدة منها في جميع الوجوه؟

الجواب: هو أن الواجب أن يعلم أن الله تعالى إنما أراد بالنظر المخصوص عليه بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ﴾ نظر الاعتبار والاستدلال، دون نظر الحواس، فأمر بالنظر إلى كيفية خلق الإبل، /٢٢٠/ وما فيها من التركيب العجيب الدّال على وحدانيته، وقد بيّنا أنه ليس شيء أدل على الله من شيء، ولا شيء أغرب في باب الإبداع من غيره، ولا الفيلة بأدل على الله من البقّة، ولا

---

(١) زيادة من ث.

الطاووس من الجرجيس[١]، فإذا كان كذلك فبأي شيء استدل المستدل، أو حث على الاستدلال صح وثبت، إلا أنّه يجب أن يكون المستدل على المدلول عارفا بالدليل على الوجه الذي يدل عليه؛ ليوجب ذلك له العلم به، إلا أن الشيء المستدل إذا كان معلوما للمستدل دائما مشاهدته، عارفا بكنه تركيبها، واقفا على جهة الصنع فيه، كان أولى أن يستدل به، وأحرى أن يبعث المكلف على النظر فيه، إذا كان من عادة أكثر الناس قلة العناية بالبحث عمّا تقل مشاهدته، وتوفير القصد لمعرفة جميع ما يشتمل عليه.

وأما ما يتكرر على الحواس صورته وهيئته، وتدوم ممارستها له من ضروب الفوائد، ولذلك يجد[٢] على[٣] أرباب كل صناعة وحرفة يعرفون من ذلك الباب، وإن كانوا أغبياء ما يجهل أكثر أعقل العقلاء، ألا ترى أن الرعاة وإن كانوا جهلة يعرفون من أسباب المواشي أشياء بديعة وأحوالا عجيبة غريبة، يعني بها أهل البحث، وإذا كان كذلك وليس أمة من الأمم استعملوا الإبل استعمال /٢٢١/ العرب إياها، واعتمادهم في جميع الأحوال عليها، والإبل حيوان عزيز النسبة في أرض العرب، ومن أنفس قنياتهم، وهم أكثر الأمم معالجة لها، ومزاولة لمصالحها، وهم لحدة أذهانهم يقضون من بدائع الصنعة التي أوجد الله تعالى في تركيبها على ما لا يعرفه غيرهم، ويصحح ما قلناه النظر في الكتب المؤلفة في صفات الإبل،

(١) كتب في الحاشية في النسخ الثلاث: البقة البعوضة، والجرجيس بالكسر البعوض الصغار. قاموس.

(٢) ث: يجب.

(٣) زيادة من ث.

وما يشتمل عليه من الأحوال التي أخذت من أفواه العرب، ووجدت في أشعارهم في وصفها وأعراقها وأنسابها ولقاحها ونتاجها وألوانها وأسنانها، وأنواع سيرها، وما يستحب وما يكره، وما يمدح وما يذم من كل منها، ومن أدواتها[١] العارضة لها، وما سوى ذلك مما هو موجود في أشعارهم وأخبارهم.

وبعد: فإن آثار الصنعة فيها، ووجوه[٢] النعمة في خلقها ظاهرة غير خفية، وواضحة جلية عند تأمل خلقته، والنظر في تركيب أعضائه، واعتبار جوارحه وأوصاله، على أن الله تعالى جعل الحيوان المقتناة المقتسمة إلى معان أربعة: الأكولة، والحلوبة، والركوبة، والحمولة، وقد اجتمعت هذه المعاني في الإبل دون غيرها؛ لأنَّها إذا جعلت حلوبة سقت وأروت الكثير، وإن جعلت أكلوبة أشبعت الفقير، وإن جعلت ركوبة أمكن أن تقطع عليها من الفجاج البعيدة مالا يمكن قطعها بغيرها، ولذلك /٢٢٢/ اختيرت للبوادي والمفاوز؛ لاحتمالها ما لا يحتمل غيرها من الدواب في السير والصبر على العطش، والاجتزاء بما لا يجتزي به غيرها، وإن جعلت حمولة حملت ما يعجز جميع الحيوانات عن حملها مثلها؛ ولذلك لا يستعمل شيء من الحيوانات في باب الحمل استعمالها؛ ولذلك سمتها العرب من سائر الحيوانات "المال"، ووصفوها بأنها رفو الدم.

وبعد: فإن العرب أكثرهم كانوا أصحاب بدو وركوب للمفاوز آناء ليلهم ونهارهم، متوحشين في تلك العقال، منفردين عن الناس، فكانت السماء لهم شفقا، والأرض لهم وطاء، والجبال أمامهم، وهي لهم كهف وحصون، والإبل

(١) ث: أدواها.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ووجوده.

ملجؤهم في الحل والترحال، وأكلا وشربا وركوبا وحملا، فبعث الله تعالى أولئك على التفكر فيما لا يغيب عن أبصارهم في جميع أحوالهم، ولا تضمحل صورها والتفكر فيها عن أوهامهم، من سماء عجيبة التركيب، بديعة الصنعة، ذات كواكب مختلفة، نيرات زاهرات، وهم أعرف الناس بمغاربها ومطالعها، ومن ذلك أرض مسطوحة تنبت منها ألوان الزهر وعجائب الخضر، وغرائب النبات والأشجار، ذوات الزهر والثمار، وما فيها من الحشرات وهوام وسباع وأنعام وضروب /٢٢٣/ الجواهر، وغير ذلك، ومن الإبل التي هي أعظم الحيوان نفعا، وأعجبه تركيبا، ظهر له من ذلك الدلالة النيرة والحجة البينة على وحدانية الله ﷻ، صانع ذلك أجمع، وعلى حكمة بارئه ومنشئه، فالجمع بين هذه الأشياء في باب الاستدلال من أولى الوجوه وأوجب الأمور.

ومن ذلك قوله تعالى في قصة سليمان والهدهد، وما أخبر به من حال ملكة سبأ، قالوا: زعمتم أن سليمان أعطي ملكا لا ينبغي لأحد من بعده، وملك على الجن فضلا عن الإنس، وعلم منطق الطير وكل شيء، وسخر له الرياح، ثم زعمتم ملك أهل سبأ وهو إما بالشام وإما بسواد العراق، وهو لا يعرف أنّ باليمن ملكة هذه صفتها، وملوكنا اليوم وهم دون سليمان في القدرة والبسيطة، لا يخفى عليهم صاحب الجرز، ولا صاحب الروم، ولا صاحب الترك، ولا صاحب النوبة، مع تباعد الديار، فكيف جهل سليمان موضعها مع قرب ديارها واتصال بلادها، وليس دونها بحار وأدغال[1]، والطريق نهج للحافر والخف والقدم، ولو أنه حين أخبره بذلك أضرب عنها كان لقائل أن يقول: إنه كان

(١) كتب في حاشية ث: الأدغال: الموضع الذي يخاف فيه الاغتيال. قاموس.

عارفا بذلك من قبل؟

الجواب عنه من وجهين: **أحدهما**: إن الدنيا إذا خلاها الله وتدبير أهلها ومجاري أمرها وعادتها كان الأمر كذلك، /٢٢٤/ ونحن نزعم أن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم صلوات الله عليهم كان أفضل أهل زمانه؛ لأنه كان نبي ابن نبي [ابن نبي](١)، وكان يوسف وزير ملك مصر، وكان له من النباهة حيث لا يدفع، ثم لا يعرف يعقوب مكان يوسف، ولا يوسف مكان يعقوب دهرا من الدهور، مع اتصال الدارين، وكذلك القول في موسى بن عمران ومن كان معه في التيه، فقد كانوا أمة من الأمم يتشكعون كذلك أربعين عاما في مقدار فراسخ يسيرة، ولا يهتدون للمخرج، وما كان بلاد التيه إلا من ملاعبهم ومنتزهاتهم، ولا يعدم مثل ذلك العسكر الأدلاء والحمارين والمكارين والفتوح والرسل، ولكن الله صرف أوهامهم، ورفع ذكر القصد من صدورهم، وكذلك القول في الشياطين الذين يسترقون السمع في كل ليلة.

وجواب آخر: وهو أنه ليس في الآية أنه أتى على ملك سليمان مدة طويلة إلى أن أورد الهدهد خبر بلقيس، فيجوز أنه كان ذلك في ابتداء ملكه، وكان مأمورا بالغزو، فكان يأمر أصحابه وجنوده من الجن والإنس والطير، يتعرف أخبار ملوك الأرض وكيفية حالهم، وجاز أيضا أنه كان جعل الطير جواسيسه في الباب، والمخصوص يتعرف هذا الشأن، ولولا أنّ /٢٢٥/ ذلك كذلك ما كان الهدهد ليغيب عنه، ثم يعتذر في المغيب بإيراد خبرها عليه، فلابدّ من أن يكون ذلك عن معرفة الهدهد بطلب سليمان تلك الأخبار، والتقدم إليه إلى غيره في

---

(١) زيادة من ث.

البحث عن ذلك، وطلب أمثاله، وإلا ما كان الهدهد ليتكلّف من نفسه من غير أن يكون مبعوثا عليه، مأمورا به، وإذا كان كذلك سقط التعلّق به.

ومن ذلك قوله تعالى في وصف العسل: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾[النحل:٦٩]، **قالوا**: والعسل يضر بكثير من الناس، حتى ربما يقتل شاربه أو يشرف على الهلاك، فكيف يكون صدقا؟

الجواب: هو أنه من الصحيح الذي لا يمكن دفعه، والواجب الذي لا يجوز تبديله واستحالته، أنه لا شيء من أنواع المخلوقات إلا وهو نافع من وجه ضار من وجه، ألا ترى أن الشيء قد ينفع في أحوال كثيرة، وإذا كان كذلك فإنما يوصف الشيء بأنه شفاء أو داء أو دواء، أو نافع أو ضار على الأغلب من أحواله، والأظهر من أفعاله، وإذا كان كذلك وليس شيء يبلغ في باب المنفعة مبلغ العسل؛ إذ جميع المأكولات والمشروبات ترجع إلى ثلاثة أقسام: قسمان نافعان غذاء ودواء، والثالث وهو الضار، وذلك المسمى داء وسُمًّا، فالعسل قد حاز فضيلة الأغذية بتمامها، وفضيلة الأدوية بكمالها، لم يجتمع ذلك في شيء سواه؛ وذلك لأنّ ما يلذ طعمه لا يكاد يقع في الأدوية، /٢٢٦/ وما يسيغ طعمه لم يكد يقع في الأغذية، وليس في المطعوم ألذ (خ: أحلى) من الحلاوة لمثل الطباع الصحيحة إليها، والعسل النهاية في ذلك حتى يقال: ألذ من العسل، وأحلى من الشهد، فلا إدام ألذ منه ولا شراب ألذ منه في المذاقة من ماء العسل، ولا يتخذ نبيذ من شيء يبلغ ما يتخذ منه، وأما منفعته في الأدوية فليس يقف على قوى[(١)] كنهته[(١)] إلا من يباشر صناعة الطب، ويقف منها على قوى

---

(١) زيادة من ث.

الأغذية والأدوية، فإنه يعلم حينئذ أنه لا يكاد يوجد شيء يستعمل في المعالجات وحده، ومخلوطا بغيره كاستعمالهم إياه في الأسقام الباطنة والظاهرة.

وبعد: فإن الله تعالى لما خلق أبدان الناس، خلقه لا يخلو معها[٢] من وجود الأمراض، وجعل من طباع أكثر الأدوية أن لا يشفى إلا بعد العجن والتعتيق، وجعل العسل أنه يعجن بتلك الأدوية الكبار ويعتقها، مما لولا أنها سقت في الشرب عجن بغيره لم يبق زمانا طويلا، ولم يتأت بعبيقه[٣]، فإذا كانت الأدوية الكبار لا تتم دون العسل، فهو إذن بالحقيقة الشفاء الشافي، على أنه لو لم يكن من فضيلته، إلا أنه أخذ الأشربة الأربعة التي ذكرها الله تعالى وأعدها لأهل جنته، وجرب أهل الدنيا باستعمالها، وهو الماء الذي قد جعل كل شيء حيا منه، واللبن هو المادة الأولى لإحياء /٢٢٦/ الحيوان صغيرا، والعسل الذي يجمع من المنافع في باب الأغذية والأدوية ما شرحناه، والخمر الملذة للنفس زيادة، فإن خمر الآخرة بهذه الصفة، فإذا كان العسل قد جمع من المنافع ما أنبأنا عنه، ومن الفوائد ما أتينا على بعضه، وجب وصفه بأنه شفاء للكافة، نافع للجماعة، ولو وجب أن لا يسمى بذلك لأجل أنه ربما يضر، لوجب ألا يسمى شيئا بذلك؛ إذ كل واحد منها ربما يضر في حال، أو يتأذى به إنسان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾[الرحمن:٧]، **قالوا**: وما معنى إضافة ذكر الميزان إلى ذكر السماء وبينهما بون بعيد في المعرفة؟

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: كتهية.

(٢) ث: منها.

(٣) ث: بعتيقه.

الجواب: هو أنه يجب أن اعتبار تجانس المذكورات، وتشاكل المعطوفات بعضها على بعض، ويشابهها من جهة التي جمع المتكلم بها دون غيره، والميزان وإن لم يكن مشاكلا للسّماء من جهة العظم والصغر، فإنهما متشاكلان من حيث جمع بينهما؛ وذلك أن الله تعالى خلق السماء فجعلها بحركتها وما فيها من الكواكب السيارة وغير ذلك سببا لإصلاح هذا العالم، وإنشائها وتوليدها وتميزها، وجعلها مسخرة للناس الذين هم أفضل الخلائق، وجعلهم محتاجين بأصل جبلتهم إلى تكلف ما يقيم حياتهم ومعاشهم من أقواتهم وأغذيتهم، /٢٢٧/ وأحوجهم لذلك إلى التعارف في أقسام الصناعات والبياعات فيما بينهم، ليتمّ لهم بذلك أحوال عيشتهم، ولم يستغنوا عند الأخذ والإعطاء فيما بينهم عن استعمال العدل، وما تزول معه التظالم والتغابن، لينفي عنهم أحوال التنازع والخلاف، ولم يكن بد من أن يوضع لهم شيء يحملهم على العدل في المعاملات، ولابد من أن يكون لاستعمال ذلك آلة(١) تتهيأ لهم إقامة صورة العدل، فلطف تعالى بإلهامهم إيجاد هذه الآلة كيلا يتظالموا فيهلكوا، وممّا يؤكد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَ﴾[الشورى:١٧] الآية، ففرّق بين الكتاب والميزان؛ لأن الكتاب يتضمن علم السنن التي تبعث على العدل، ويسوّي بين الشريف والمشروف، والميزان يخرج تلك السنين إلى العمل، فقرن آلة العلم بآلة العمل المفيدان أمرا واحدا اللذين بهما يتم ذلك، فإذا اعتبر حال الميزان من هذه الجهة على(٢) أنه من أشرف ما هُدي إليه الإنسان،

(١) ث: آية.

(٢) ث: علم.

ولم يستنكر أن يجعل ذلك مضافا إلى السماء ومقرونا بها، وحكم من يعتبر أمر الميزان من جهة شخصه واحتقاره لخفة ذاته، كحكم من يعتبر حال القلم من جهة أنه قطعة من قصب موجود بكل مكان غير ثمين ولا نفيس، دون اعتبار حاله من جهة منفعته وحاجة /٢٢٨/ الخلق كافة.

الباب الحادي والعشرون فيما ادّعوا أنه سئل عن مسائل لم يجب فيها بجواب مقنع ولا مفيد

من كتاب ركن الدين: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥] الآية، قالوا: فلم يجب في ذلك بشيء(١) مقنع ولا مفيد وأيّة فائدة في قوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّي﴾، وما هذا بجواب عما سئل؟

الجواب: إنّ كثيرا من الناس لجهلهم معاني كلامهم، وقصور أفهامهم عن معرفة تأويل كتابه، يرجعون على القرآن بالطعن، ويجيئون(٢) عليه من الفساد ما هم به أولى؛ وذلك أنه سئل عن شيء فأجاب عنه بأبلغ الجواب، إلا أنهم توهموا أنه سئل عن غير ذلك وغلطوا فيه، فظنوا لغلطهم أنه لم يجب عما سئل عنه؛ وذلك أن الروح يقع على وجوه:

أحدها: روح الإنسان، قال الله تعالى: ﴿وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[السجدة:٩]. **والثاني**: جبرائيل عليه السلام، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾[النبأ:٣٨]، وقال تعالى أيضا: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾[النحل:١٠٢]. **وثالثها**: القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾[الشورى:٥٢]. **ورابعها**: المسيح عليه السلام، قال الله

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: يجيبون.

تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾[النساء:١٧١].

فالسؤال في الآية إنما كان من القرآن، فأجاب عن ذلك أنه أمر الله؛ وذلك لأنّهم سألوه **فقالوا**: ما هذا القرآن الذي تدعي /٢٢٩/ أنه من الله ومن جهته، وما المعنى فيه؟

فأجاب أنه أمر الله لعباده، وتكليفه إياهم بأوامره ونواهيه، ويدل على صحة هذا المعنى أن الله تعالى كرر ذكر القرآن بلفظ الروح في غير موضع، وقرن به ما أجاب عنه في هذا الموضع في قوله: ﴿مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾[الشورى:٥٢]، وقال أيضا تعالى: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾[غافر:١٥]، وقال أيضا تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ﴾[النحل:٢]، ولم يختلف أهل التفسير أن الروح في هذه المواضع الثلاثة هو القرآن، وقرن بكل واحد منها أنه من أمره، مثل ما أجاب به في هذا المتنازع فيه، ولو أنهم نظروا إلى ما قبل الآية وما بعدها لعلموا أن المقصد به القرآن؛ لاشتمال آيات تعقبت الآيات على القرآن، فقال عقيبها: ﴿وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا﴾[الإسراء:٨٦]، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾[الإسراء:٨٨] الآية، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فقد أجاب عما سئل بجواب مقنع؛ لأنه بيّن أنه من أمره لعباده وتكليفه لهم.

فإن قيل: إن جميع القرآن ليس بأمر محض، بل فيه أخبار وقصص ووعد ووعيد وترغيب وترهيب؟ **قيل له**: إن جميع ذلك إنما يرجع إلى الأمر والنهي؛ لأن ما فيه من القصص /٢٣٠/ والأخبار والوعد والوعيد، وغير ذلك فيه ترغيب

وترهيب يرجعان إلى الأمر والنهي؛ إذ المقصد بمجموعه يرجع إلى الأمر والنهي فحسب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾[البقرة:١٨٩]، قالوا: فأي فائدة في هذا الجواب، وليس يخفى على أحد هذا حتى يجاب بمثل ما أجاب؟

الجواب: هو أنّ الواجب أن يعلم أن جميع مصالح الناس متعلقة بالتواريخ؛ لأنّ ذلك لو ارتفع لظهرت المكاشفة في آجال القروض(١) والديون، ولحصلت المنازعة، ولبطلت المعرفة، وأوقات المزارعة وأيان النتاج، وأوقات إرسال الفحول، وأوان الصرام والقطاف والحصاد، والاستعداد لذلك، مع تعلّق أكثر مصالح الخلق بهذين أعني النتاج والزراعة؛ لأنهما مادة أرزاق البرية، وأصل أغذية كافة الناس، هذا مع أنه يتعلق به من الشرائع المؤقتة كالحج والزكاة والصيام، وغير ذلك مما صحه كله موقوف على معرفة الأزمنة، والوقوف على التواريخ، سوى ما يتعلق به من معرفة تاريخات الملوك وأزمان الأنبياء وغير ذلك، فإذا كان الأمر على ما لخصناه، فأجاب تعالى السائل عن الأهلة بأنه تعالى جعله مواقيت للناس والحج؛ أي هي مواقيت لمعاش الناس وما كلّفهم من الشرائع، فضمن الجواب ما يتضمن المسؤول عنه من الفائدتين العظيمتين /٢٣١/ شرعا ومعاشا؛ إذ المواقيت والتواريخ والمدد إنما تعرف بالشهور والسنين؛ أي هي موقوفة على الأهلة.

انقضى الذي نقلناه من كتاب ركن الدين، تأليف المعتزلة، فينظر فيه.

---

(١) ث: العروض.

الباب الثاني والعشرون في الرد على من يقول بخلق القرآن من القدرية والمعتزلة

ومن كتاب الكشف والبيان: من كتاب الأكلّة وحقائق الأدلّة: قالت المعتزلة والقدرية: إن كلام الله مخلوق، وإن كلام الله ليس بقديم، وإنه لا يوصف بقدم الكلام، وسنشرح في كتابنا هذا ما يزول به الشبه والالتباس، ويتجلّى(١) الغطاء لمن وفّق من الناس، ونبين لأهل الزيغ والاعوجاج قصد السبيل والمنهاج، ونحتج عليهم إن شاء الله بما يبين به الحق الواضح، والمنهج النير اللائح، بتوفيق الله وعونه وقوته ومنّه.

نقول -وبالله التوفيق-: إن كلام الله تعالى قديم؛ لأنه قد ثبت أنه متكلم، كما ثبت أنه عالم، وأنه من صفة الكلام، وهي صفة ذات، وصفاته لم يزل موصوفا بها، فوجب أن يكون متكلما وأنّ له كلاما، والحقائق لا تختلف شاهدا أو غائبا كما وصفناه في مسألة إثبات العلم، فوجب أنه متكلم؛ والدليل على أن كلامه أزلي قديم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس:٨٢]، فبيّن أن قوله: ﴿كُنْ﴾ يتعلق بما يخلق ما يخلقه، فلو كان قوله مخلوقا لاقتضى أن يكون له قول آخر فيه كقوله(٢): ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، ثم الكلام في ذلك /٢٣٢/ القول مثل الكلام في هذا القول، ثم كان لا يقتضي

(١) ث: ينجلي.

(٢) ث: كقول.

على كل قول قولا آخر به يقول أن ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وكان يتسلسل إلى ما لا نهاية له، وذلك ما لا يصح به وجود قول في هذا أدل دليل على صحة ما قلناه من قدم الكلام، ووصف الباري ﷻ عما يقولون علوا كبيرا.

مسألة: فإن قال قائل: ما الدليل على أن قولكم من قدم كلامه؟

قلنا: الدليل من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[لقمان:٢٧] إنّه[١] لو صار جميع ما في البحار مدادا، وجميع نبت الأرض من الأشجار أو غيرها أقلاما، وجميع الحيوانات كتبة، وجميع الجمادات قراطيس، ثم امتدّت أيامهم وطالت مدّتهم، حتى كتبوا بتلك الأقلام وتلك البحار التي صارت مدادا على تلك القراطيس كلام الله تعالى، لفنيت جميع تلك المخلوقات، ولم يفن كلام الله تعالى، فقد بين ﷻ أن جميع المخلوقات تفنى وكلامه لا يفنى؛ علمنا أنه لا يفنى لأنه قديم، وتفنى المخلوقات بالإضافة إليه؛ لأنها محدثة مخلوقة.

ودليل ثان -على صحة ما قلناه- **من الكتاب**: قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الروم:٤]، وقبل وبعد إذا لم يقيدا بشيء يقتضي الأزل، وإذا قيدا بشيء فقيل: قبل ذا وبعد ذا[٢] وقبل كذا، وبعد كذا، كان ذلك لما قيد له، فأما إذا قيل: "قبل" مطلقا، و"بعد" مطلقا، كان المراد به الأزل والأبد، والله ﷻ أطلق القول فيه فقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، فيقتضي /٢٣٣/ أن

(١) ث: أن.

(٢) بزيادة عبارة: "وقبل ذا" والظاهر أنها تكرار لا معنى له.

يكون الأمر له أزلا ولا يزال، وما يوجد أزلا ولا يزال[١]، فهو قديم، وأنه قبل الأشياء كلها، وبعد الأشياء كلها، كما قال ﷻ، وما كان قبل الأشياء وبعدها، ولا يكون محدثا؛ لأنّ المحدث ما كان له أول في الابتداء وآخر[٢] في الانتهاء.

والدليل الثالث من السنة: ما روي في الخبر عن النبي ﷺ أنه قال: «فضل كلام الله على كلام المخلوقين كفضل الله على الخلق»[٣]، ووجه الاستدلال من الخبر أن (خ: أنّا) نقول: إن النبي ﷺ جمع بين كلام الله وذاته في إثبات الفضل لهما، والتّسوية في الفضل بينهما يوجب أن يكون ذلك كذلك بمعنى يجمعهما، ولا معنى يجمعهما إلا العدم (خ: العمم)، فوجب أن يكون فضل كلامه على كلام الخلق كفضله على الخلق، في معنى أنّ كلامه قديم، كما أنّ ذاته قديمة، والله أعلم.

والدليل الرابع من الإجماع: ما قد ثبت ورفع أن علي بن أبي طالب لما حكّم الحكمين، وجرى منهما ما جرى من خلعه على يد من حكّمه، قال: أنا ما حكّمت مخلوقا، وإنما حكّمت القرآن، وكان هذا الحديث بمشهد الفريقين جميعا، فلم ينكر عليه أحد، فصح أنه ما حكّم مخلوقا وإنما حكّم القرآن، فقد صح من الكتاب والسنة والإجماع سنة.

والدليل الخامس من العقل: إنّ شرط القيام قيامه بالمتكلم به، فإذا صح

---

(١) ث: يزل.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: أو آخر.

(٣) أخرجه الدارمي، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٤٠٠. وأخرجه بمعناه كل من: الترمذي، أبواب فضائل القرآن، رقم: ٢٩٢٦؛ وأبي داود في المراسيل، كتاب الطهارة، رقم: ٥٣٧.

ذلك وجب أن يكون الباري سبحانه محلا للحوادث، ولا يجوز أن يكون الكلام الذي هو من شرط قيامه /٢٣٤/ به حادثا ولا مخلوقا، فبان استحالة القول بحدوث كلامه وقوله.

والدليل السادس على صحة ما قلناه أيضا: إنا نقول: إن كلام الباري سبحانه لا يخلو إما أن يكون قديما أو محدثا مخلوقا، ولا يخلو إما أن يكون جنسا أو عرضا أو جوهرا؛ لأن الحوادث لا تخلو من أن تكون من هذه الأقسام، فإن كان جسما وجب أن يكون سائر الأجسام كلام الله ﷻ؛ لأن الأجسام جنس واحد، يجوز على كل واحد منها جميع ما جاز على الآخر فيها، وهذا يوجب أن يكون سائر الأجسام كلها كلام الله تعالى؛ لأنّه تعالى خالق الأجسام كلها بلا اختلاف في ذلك من جميع الأمّة، وهذا لا يقول به أحد وهو محال، فاستحال أن يكون جسما، ولا يجوز أن يكون عرضا؛ لأن العرض يقتضي ذاتا تقوم به، ولا يستقل بنفسه ولا يستغني عن محل يحله، وإذا حلّ ذلك العرض ذاتا فيكون كلاما للذات التي حل فيها وقام بها، كالسّواد والبياض وغيره، وكذلك الحركة فإنما هي حركة للذّات التي خلق فيها وقامت به، أولا يجوز أن يخلق في ذات الصانع؛ لاستحالته أن يكون محلا للحوادث، فلا يجوز أن يخلق في جسم وجوهر؛ لأنّ ذلك يوجب أن يكون كلاما لذلك الجوهر وذلك الجسم الذي خلق فيه وقام به، كالسواد والحركة وغير ذلك من الأعراض المخلوقة في الجوهر والأجسام، وذلك يوجب أن لا يكون /٢٣٥/ كلام الله تعالى، فبطل أن يقوم بجسم أو جوهر أو عرض، فإذا بطل أن يكون كلامه جسما أو جوهرا أو عرضا فبطل أن يكون مخلوقا؛ لأنّ هذه أقسام أجناس من المخلوقات، ووجب وصح

أن كلامه قديم أزلي غير مخلوق، وبالله التوفيق.

فصل: الدليل على أنّ القرآن غير مخلوق قوله تعالى[١] عز اسمه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾[الرحمن:١-٤]، فأخبر ﷻ عن القرآن بالتعليم، وعن الإنسان بالخلق والتفهيم، فلو كان القرآن مخلوقا لقال ﷻ: "الرحمن خلق القرآن والإنسان" وكان تقدير الآية: "الرحمن خلق القرآن وخلق الإنسان".

ودليل ثان: إن الله ﷻ إذا أخبر عن شيئين مختلفين الآخر منهما غير الأول، فصل بينهما بالواو، ولم يدعهما مرسلين، الدليل على ذلك قوله عز اسمه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾[الأعراف:٥٤]، ففصل بين الخلق والأمر، لما كان الأمر كلامه، فجعل الخلق خلقا والأمر أمرا، وجعل هذا غير هذا، فقال ﷻ: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾[القمر:٥٠]، فلو كان الأمر مخلوقا لكان تقدير الآية:" ألا له الخلق الأمر[٢]، وهذا لا يجوز في كلام أحد؛ لأنه كلام عيّ، والله ﷻ قادر، ولا يجوز في كلامه هذا ﷻ.

ودليل ثالث: يؤيد ما ذكرناه ويقوي ما بيناه، وهو قوله عز اسمه: ﴿مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾[التحريم:٥]، ففصل بين الثيبات والأبكار بالواو، كما فصل بين كلامه وخلقه بالواو.

الدليل الرابع: قوله عز اسمه: ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡ﴾[الطلاق:٥]، ولم يقل: "ذلك خلق الله" فأخبر تعالى أن القرآن أمره، وأن أمره القرآن، وهذه

---

(١) زيادة من ث.

(٢) زيادة من ث.

أخبار الله تعالى وقوله، وصح ما قلناه ببعض التنزيل لا تأويل ولا تفسير.

ودليل خامس: وهو قوله عز اسمه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾[القصص:٤٤]، ولم يقل: "قضينا إليه الخلق" وهذا دليل على قدمه وأنه قديم.

فصل: في نفي حدث القرآن: إن سأل سائل فقال: لم زعمتم أن كلام الله غير مخلوق، وأن الله لم يزل متكلما؟ **قلنا له:** وجدنا في كتاب ربنا وهو قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، فلو كان القرآن مخلوقا لكان ﷻ قائلا له: ﴿كُن﴾، وكذلك القول الثاني، ولو كان مخلوقا كان حكمه حكم القول الأول، وكذلك إلى ما لا غاية له، فلما استحال ذلك ثبت أن كلام الله ﷻ غير مخلوق ولا محدث، وأنه ﷻ لم يزل متكلما.

مسألة: فإن قالوا: أليس قد قال الله ﷻ مخبرا عن السماء والأرض أنهما: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[فصلت:١١]؟ **قيل له:** نعم.

فإن قالوا: أفتزعمون أنهما قالتا ذلك في الحقيقة؟ **قال:** نعم، كذلك نقول.

مسألة: فإن قال: فأخبرونا عن قول الله ﷻ ذكره: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[الكهف:٧٧]، أفتزعمون أن الجدار يريد في الحقيقة؟ **قيل:** هذه إرادة جوزتها /٢٣٧/ العرب في لغاتها، وهي بمعنى كاد، كما

قال الشاعر:

لا تعجبي مني ومن سواده ومن قميص همّ بانقداده

وقال الشاعر:

يريد الرمح صدر أبي براء ويرغب عن دماء بني عقيل للحوافِرِ

فوصف الله تعالى الجدار بالإرادة، كما وصف الشاعر القميص بالهم والرمح

أنه قد مال إلى صدر أبي براء، وذلك أنه جدار مائل يكاد ينقض، وقد كان القميص ينخرق لبلائه، ومن ذلك قول القائل: "بل أردت والله أن أهلك نفسي"؛ أي: "كدت أهلكها" لا أنه يريد بذلك هلاك نفسه، فلا تحب[١] هلاكها، وأيضا فإن إرادة الجدار تنفيه الجماد به؛ لأنّ الجماد لا يجوز أن يكون مريدا في الحقيقة.

فإن قال: وكذلك السماء والأرض لم ينطقا في الحقيقة على زعمكم؟ **قيل له**: إن الجماد قد يحل فيه الكلام والصوت، ويوجد فيه كنحو كلام الذراع، وقولها للنبي ﷺ: «لا تأكلني فإني مسمومة»[٢].

فإن قالوا: الذراع ما تكلم، وإنما تبين فيه دلائل على أنها مسمومة؟ **قيل له**: هذا غلط، وقد أجمعت الأمة أنه تكلم، وهي من معجزات النبي ﷺ، ولم ينكر هذا أحد فيما علمنا[٣]، وبالله التوفيق.

مسألة: **فإن قال**: فما الدليل على أن الله خلق الأشياء بقوله، وأخرج قوله من الأشياء المخلوقة، وبيّن أنه غيرها؟

الجواب: **قيل له**: إن الله ﷻ ذكر جميع الأشياء المخلوقة في آيات كثيرة من كتابه، فأخبر عن خلقها، وأنه خلقها بقوله وكلامه، وأنّ كلامه وقوله غيرها

---

(١) ث: يجب.

(٢) أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة بلفظ قريب، رقم: ١٤٩. وأخرجه بمعناه كل من: أبي داود، كتاب الديات، رقم: ٤٥١٢؛ والدارمي، باب ما أكرم الله عز وجل به نبيه ﷺ من كلام الموتى، رقم: ٦٨.

(٣) ث: علمناه.

وخارج عنها، منها قوله ﷻ: /٢٣٨/ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾[الأنعام:٧٣]، وقال عز من قائل: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞۖ فَٱصۡفَحِ ٱلصَّفۡحَ ٱلۡجَمِيلَ﴾[الحجر:٨٥]، وقال ﷻ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[العنكبوت:٤٤]، وقال: ﴿حمٓ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ مَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾[الأحقاف:١،٢،٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ٣٨ مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾[الدخان:٣٨،٣٩]، وقال ﷻ: ﴿أَوَ لَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمّٗىۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ لَكَٰفِرُونَ﴾[الروم:٨]، وقال ﷻ: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾[الجاثية:٢٢]، فقد أخبر ﷻ أنه خلق السموات والأرض وما بينهما ولم يدع شيئا من الخلق إلا ذكره، وأخبر عن خلقه وأنه خلقه بالحق، وأن الحق قوله وكلامه، وأمره الذي به خلق الخلق كله، وأنه غير الخلق، وخارج عن الخلق، فهذا نصّ التنزيل بلا تفسير ولا تأويل.

مسألة: فإن عارض معارض وقال: إن قوله تعالى: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ﴾[يس:٨٢]؛ يدلّ على الاستئناف للقول، وكل مستأنف مخلوق؛ **قلنا له:** المراد بذلك المصدر؛ أي "قلنا" يتعلق به أن "كن" هو كما قال: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[البقرة:١٨٤]؛ أي: فالصيام خير لكم فهو كذلك، ثم يقول: أليس قال: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾[التوبة:١٠٥]، وليس يقتضي أن يكون الاستئناف في الرؤية؛ لأنّ الرؤية قديمة، وإنما الاستئناف في البدل الذي سيوجد،

وقد قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾[محمد:٣١] /٢٣٩/ وليس يقع الاستئناف في وصف كونه عالما جهاد المجاهدين ووصفهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ﴾ ليس يقع الاستئناف في القول، وإنما يقع الاستئناف فيما يخلق ويكون، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أزلي أبديّ.

وإن قال: قد جئت بأشياء متباينات متفرقات، فزعمت أن الله خلق الأشياء بقوله وبكلامه وبأمره، فقد ناقضت قولك.

الجواب: قيل له: ما قلت ذلك إلا على صحة وبيان، ولا خرجت من كتاب الله، ولا أتيت ببهتان، ولا أخبرت إلا بما أخبر الله به مما يوافق بعضه بعضا، ويصدق بعضه بعضا، فكل ما ذكر الله تعالى أنه حق خلق به الأشياء فهو شيء واحد وإن كثرت أسماؤه، فهو كلام الله، وهو قول الله، وهو أمر الله، وهو الحق، وهي أسماء شتى لشيء واحد، وكما سمى كلامه نورا وهدى وشفاء ورحمة وقرآنا وفرقانا، وإنما أجرى الله هذا على كلامه، كما أجراه على نفسه بأسماء كثيرة، وهو واحد أحد فرد صمد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فصل: الدليل على أن القرآن هو كلام الله قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]؛ يعني حتى يسمع القرآن، لا خلاف بين أهل اللغة والعلم في ذلك، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾[الفتح:١٥] /٢٤٠/ فسمى القرآن كلامه، وسماه قوله.

وأخبر أنّ قوله كلامه بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾، والدليل على أن القرآن أنه الحق قوله

وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة:٩١].

فهذا أخبر الله سبحانه وتعالى عن القرآن أنه الحق، وقال عز وجل: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[الأنعام:٦٦]، فأخبر سبحانه أن القرآن هو الحق، وقال عز من قائل: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾[يونس:٩٤].

فهذا أخبر الله سبحانه وتعالى(١) عن القرآن أنه الحق، وقال عز وجل: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[هود:١٧].

فهذا أخبر الله سبحانه وتعالى عن القرآن أنه الحق، وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾[يونس:١٠٨]، وقال سبحانه: ﴿الٓمٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[الرعد:١]، وقال عز وجل: ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[السجدة:١،٢،٣]، وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[المائدة:٨٣]، وقال /٢٤١/ عز من قائل: ﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن

(١) زيادة من ث.

رَّبِّنَآ﴾[القصص:٥٣]، فهذا وأمثاله في القرآن كثير، أخبر الله سبحانه الحق فسماه باسم الحق.

وذكر ﷻ أن القرآن قوله، وأن قوله الحق، فقال ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمۡ قَوۡلُكُم بِأَفۡوَٰهِكُمۡۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ﴾[الأحزاب:٤]، وقال ﷻ: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾[السجدة:١٣]، وقال ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّ﴾[سبأ:٢٣]، فهذه أخبار الله تعالى أن الحق قوله، وأن قوله الحق، وأنّ الحق كلامه، وأنّ كلامه الحق، ومثله في القرآن كثير، الدليل على أن الله سمى القرآن أمره قوله ﷻ: ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ﴾[الدخان:١-٥]؛ يعني: القرآن، فأخبر سبحانه أن القرآن أمره، وأنّ أمره القرآن، وقال ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡ﴾[الطلاق:٥]؛ يعني: القرآن، فهذا أخبر الله أن القرآن أمره، وأن أمره القرآن، فهذه أسماء شتّى لشيء واحد، وهو الشيء الذي خلق الله به الأشياء، وهو غير الأشياء، وهو خارج عن الأشياء، وغير داخل في الأشياء، وهو كلامه، وهو أمره، وهو الحق، وهو قوله، فهذا بنص التنزيل بلا تأويل ولا تفسير.

مسألة: فإن قال قائل في قول الله ﷻ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة:١١٧]: إن القول في قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ يقتضي التعقيب، وذلك دليل على خلق القرآن؛ **قيل له:** إن الفاء في هذا الموضع لا تقتضي التعقيب؛ الدليل على ذلك قول القائل: "لا تسؤني فأسوءك" فربما كانت الإساءة له بعد ذلك بزمان، /٢٤٢/

فصحّ أنها لا توجب التعقيب، وكذلك أيضا لو أن رجلا قال: "إن دخلت مكة فلأشرين مصحفا وكتابا": فربما اشتراه[1] بعد دخوله بمدة طويلة، فوجب أن الفاء لا تقتضي التعقيب، والذي يبين ما ذكرناه قوله ﷻ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[البقرة:٢٤٥]، والقرض من العبد إنما هو في دار الدنيا، والضعف من الله للمقترض[2] إنما هو في الآخرة، فصح ما قلناه بدليل القرآن، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[الأعراف:٤]، فهذا دليل على أنّ الفاء لم يوجب التعقيب؛ لأن البأس[3] قبل الهلاك. **ودليل ثان** يدل على صحة ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، إنما هو رفع على الابتداء ولم ينصبه على إعراب الأمر، وجواب الأمر لا ينصب إلا بإضمار "أن" المفتوحة، ولا تضمر "أن" إلا في فعل لم يمض معناه، ألا ترى أنك تقول: "ذهبت حتى أدخلها" في معنى دخلتها، فترفع "أدخلها" حين كان معناه ماضيا، ولم تضمر "أن" وكان المعنى كن فكان، هكذا يرفع عن[4] أبي حاتم[5] السجستاني، ووجدنا عن أبي عبيدة في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ إن رفع؛ لأنه (ع: أنه) ليس هو عطفا على الأول، ولا فيه شريطة فيجازى به، إنما أخبر الله تعالى أنه إذا قال: "كن" كان، واعلموا أن الفاء تكون

(١) ث: شراه.

(٢) ث: للمقرض.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الناس.

(٤) زيادة من ث.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل: خاتم.

على أربعة أضرب: تكون متبعة عاطفة مثل قوله: دخلت البصرة فالكوفة، ومتبعة غير عاطفة، وذلك يكون في باب الشرط والجزاء، أو تكون زائدة كقولك: "زيد فمنطلق"؛ أي: زيد منطلق، والدليل على ذلك قول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

أراد: خولان أنكح فتاهم، فعلى هذا يكون المعنى في قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾؛ أي: كن وكان، والله أعلم. /٢٤٣/

الباب الثالث والعشرون في الاختلاف في القرآن وخلقه وأسماء الله وصفاته وما أشبه ذلك

ومن كتاب الإرشاد: يوجد في الآثار فيمن يقول: "إن القرآن مخلوق" أقاويل؛ **فقال بعض**: من قال ذلك لا يبلغ به في ذلك إلى براءة ولا وقوف، وهو في الولاية، وذلك إذا علم أنه يعني بخلقه حدوث وحيه على النبي ﷺ، وتلاوة النبي ﷺ على أمته، وأنزل الله له، وكتابه في اللوح المحفوظ، وما يخرج على هذا من التأويلات، فإذا علم أنه يعني هذا فهو مصيب قائل للحق، وهو في الولاية. **وبعض قال** بالبراءة ممن قال: "ن القرآن مخلوق"، وهو إذا أراد به القرآن نفسه؛ لأنّ القرآن علم الله، وكلامه علمه، ممن قال: إن علم الله وكلامه محدث وجبت منه البراءة. **وقال بعض** بالوقوف عمن قال: "إنه مخلوق"؛ وذلك أنه لما اشتبه أمره فلم يعلم ما أراد به في ذلك، ولا ما تأويله، أدخل الشبهة على نفسه في قوله، فوقف عنه من وقف من المسلمين، وكذلك إن لم يعلم منه ما تأويله ولا ما مذهبه، وكانت له ولاية متقدّمة جازت ولايته، حتى يعلم أنه يتأول بتأويل ضلال، ويحتمل الوقوف لما دخل على نفسه من الشبهة، وفي ظاهر الأمر أيضا يحتمل /٢٤٤/ البراءة، حتى يتبين ما أراد بذلك من تأويل الحق، وأما إذا تبين فلا تجوز فيه الولاية على تأويل الحق، أو البراءة على تأويل الضلال، إلا أن لا يعرف الحكم فيه من علم منه ذلك، فوقف عن ولايته يستتيبنه على الاعتقاد فيه بالصواب، جاز ذلك إن شاء الله، والله أعلم.

مسألة: وقيل لمحمد بن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما قولك في القرآن ومن يقول: "إنه مخلوق" يخطأ أم لا؟ **قال**: في ذلك أقاويل من المسلمين، إلا أنّ الذي نقول

به لا نقول: "إنه مخلوق ولا غير مخلوق" ونقول: "إنه كتاب الله الذي أنزله"، فمن قال: "إنه مخلوق" ولم يخطِّئ من قال: "إنه غير مخلوق" لم نخطِّئه. ومن خطّأ من قال: "إنه غير مخلوق" ألزمناه الخطأ إذا قال: "إنه مخلوق"، ونرد علم ذلك إلى الله وهو أعلم بالصواب في كل شيء، والله أعلم.

مسألة: قيل: اجتمع الأشياخ بدما؛ محمد بن هاشم، ومحمد بن محبوب وغيرهم، فتذاكروا في القرآن، فقال محمد بن محبوب: أنا أقول: إن القرآن مخلوق، فغضب محمد بن هاشم وقال: أنا أخرج من عمان ولا أقيم بها، فظن محمد به محبوب أنه يعني له، فقال: بل أنا أولى بالخروج من عمان؛ لأني فيها غريب، فخرج محمد بن هاشم من البيت وهو يقول: ليت أني متّ قبل اليوم، ثم تفرقوا، ثم اجتمعوا بعد ذلك، فرجع محمد بن محبوب عن /٢٤٥/ قوله، واجتمع قولهم أنّ الله خالق كل شيء وما سوى الله مخلوق، وأنّ القرآن كلام الله وكتابه ووحيه، وتنزيله على محمد ﷺ، وأمروا الإمام المهنّا بالشدّ على من قال إنّ القرآن مخلوق.

وقال الفضل بن الحواري: من قال: "إن القرآن مخلوق" وله ولاية ولا يبرأ ممن لا يقول بقوله، فلا نقطع ولايته، والله أعلم.

مسألة من كتب المغاربة: اختلف أهل هذه الدعوة المباركة في أمر من لم يكن لهم الاختلاف فيه؛ لأنّ الذي دانوا به كله واحد، القرآن هو الإمام، واللغة معروفة.

واختلفوا في صفات الله تبارك وتعالى؛ **فقال قوم:** صفاته محدثة مخلوقة. **وقال آخرون:** بل لم يزل الله وله الأسماء الحسنى، ولن يعدّوا ما اختلفوا فيه من أن ينفصل الحق من الباطل عند تقلب الأمور وموازنة بعضها ببعض، يقال لمن زعم أنّ صفات الله محدثة مخلوقة: أخبرونا عن الصّفة ما هي؟ فإن قالوا: هي كلام

الذي يتكلم به الناس من قولهم: "الله" و"السميع" و"البصير" وجميع الأسماء، قيل لهم: إنّ الكلام لا يختلف فيه إحداثه محدث مخلوق، وأنه فعل العباد، وإن كان معناك أن الصفة هي الكلام، فإنّ الكلام فعل العباد، والعباد يفعلون اسم الله في كلّ أحوالهم.

وفي قود /٢٤٦/ هذا القول إنه لا يجوز لأحد أن يقول: لم يزل الله ولا عليم ولا سميع ولا بصير ولا جميع صفاته؛ ولأن الصفات في قولك هي الفعل، والفعل محدث، والفاعل أقدم من فعله، فقد كان الخلق ولا صفة لله؛ إذ صفته هي أفاعليهم في قولك.

فإن قال قائل: اسمه غير فعل؛ **فيقال**: ما دليلك على أن ثم اسما غير ما سمع من قول القائل: الله والعليم والرحمن وصفاته أنّه لم يزل، فإنّه لا يجد دليلا حتى يرجع فيقول: لم يزل الله وهو العليم الرحمن السميع وجميع صفاته، فيقال في قود قولك أو صفاته غير أنّه لم يزل ومعه غيره؛ لأنّك زعمت أنّ الله لم يزل وهو الله السميع العليم الرحمن وجميع صفاته، إذا زعمت أنها غيره؛ لأن أصل ما أجمع عليه أهل الصلاة أنّ الله قديم، وأنّ ما سواه محدث، فتفهّموا ما وصفت تجدوه نيّرا سهلا.

والعرب تقول في كلامها: "لفلان غنم" يخبرون[1] عن شيء غيره، ويقولون: "لفلان ولد" يعنون غيره، وأشباه ما يملكه الناس، ويقولون: "لفلان رجل وله يد وله رأس وله ظهر وله بطن وله وجه" وجميع أجزائه، إنّما يعنون بقولهم له أجزاؤه وهو الأجزاء كلها، ليس أنّ يده ورجله غيره وجميع الأجزاء، إنّما يعنون إذا قالوا:

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يخيرون.

"لـه يـد" يعنـون بعضـه، ولا يعنـون غـيره في قـولهم: "لـه مـال"، فـإن كانـت هـذه الأجزاء غيره فمن هو الذي غير الأجزاء. /٢٤٧/

وقال الله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ[البقرة:٢٥٥] ﴾ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف:٥٤]، وأشباه هذا ممّا أضافه إلى نفسه من خلقه وهو غيره.

وقال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف:١٨٠]، يعني أنه الله وأنه السميع، وأنه العليم، وجميع صفاته، لا أن الله غيره، ولا أن السميع غيره، ولا أن الخالق غيره، وجميع صفاته، فكان وجه ما أضيف إلى الإنسان من قول القائل: "له مال"؛ يعني أنه ملكه عن غيره بعطية من غيره ملكه إيّاها، وكان وجه ما أضيف إلى الإنسان من قول القائل: "له وجه وله روح وله رجل" يعني أن هذه الأجزاء، لا أن هو غير الأجزاء، وكان وجه ما أضيف إلى الله من قول القائل: "له ما في السموات وما في الأرض، وله الخلق والأمر"؛ يعني أنه أنشأه وأحدثه بعد إذ لم يكن، وأمسكه من أن يزول، وزاد فيه، ونقص منه، ويفنيه[١] إذا شاء[٢]، فاشتبه قول القائل: "للإنسان مال"، و"الله الخالق"، و"لله الخلق"، واختلف في[٣] وجوه المعاني، فليس يجري على الخلق معاني الله، ولا تجري على الله معاني الخلق.

وقال الله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[طه:٨]؛ يعني أن الله هو السميع العليم، الرحمن الرحيم، الواحد القاهر، وجميع صفاته، وأشبه قول القائل: "للإنسان يد

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق:: يفتنه.

(٢) ث: شاءه.

(٣) زيادة من ث.

وله رجل وله روح" وجميع الأجزاء، ولله الأسماء الحسنى، واختلف وجوه معانيها؛ لأنّ /٢٤٨/ الذي أضيف إلى الإنسان من ذلك إنما هو بالأجزاء، والذي أضيف إلى الله إنما هو لا بالأجزاء المتفرقة؛ لأنّ الأجزاء مخلوقة عاجزة ذليلة مشهورة، فنفينا عن الله تعالى معاني الخلق وما يجري عليهم، ونفينا عن الخلق معاني الله وما يجري عليه، وأبقينا ما أخبر به عن نفسه من أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، وأنه: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾؛ لأن الولد يشبّه بالوالد، فنفي عن الله الشبه، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾؛ لأن المولود محدث، والمحدث مقهور عاجز مع الولد، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص:٣،٤]؛ لأنّ الأكفاء متضادون بعضهم يكافئ بعضا، فنفى عن نفسه الأكفاء؛ لأنّ المكافئ لكفوه ذليلان مقهوران؛ لأن لهما قاهرا قهرهما على مضادتهما، ومذللا لهما حتى تكافيا، فنفينا عن الله الأضداد والأمثال والأشباه بما يكون فيه بيان لذي الحجى، ولا قوة إلا بالله.

وفرقوا بين أسماء الله تعالى فقالوا: إنّ بعضها لم يزل وهي له، وبعضها محدثة؛ وذلك أنّهم لم يجدوا بدّا من أن يقولوا: إن الله لم يزل، وهو الله السميع البصير القادر القاهر الأول الحافظ الشاهد، فلما لم يجدوا بدّا من ذلك قالوا: إن هذه أسماء ذاتية، فيقال لهم: ما تعنون بقولكم أسماء ذاتية، تعنون أنه هو نفسه، والله السميع العليم القاهر القادر الأول الحافظ الشاهد؟ فإن /٢٤٨/(١) قالوا: نعم، قيل لهم: صدقتم، والحق قلتم، وإن كنتم تعنون السميع الله القاهر القادر الأول الحافظ الشاهد هي أسماء للمعني بها، وأنها لم تزل معه، فقد أثبتم أنّ معه خلقا

---

(١) تكرر هذا الرقم في صفحتين.

محدثا لم يزل، وقد افتريتم إثما عظيما، وقلتم بقول خرجتم به من موافقة أهل الصّلاة، فإنهم يقولون: إنما أثبتنا له اسم العليم نفينا عنه الجهل بذلك، وقلنا له: السميع نفينا عنه بذلك الصمم، قلنا له: البصير نفينا عنه العمى، وقلنا له: القادر نفينا عنه بذلك العجز، والقاهر: نفينا عنه الاستكراه، وحافظ: نفينا عنه النسيان، وشاهد: نفينا عنه الغفلة.

ويقال لهم: حدثونا عن قولكم: نفينا، فهل ينفي الجهل إلا العلم، والصم إلا السمع، والعمي إلا البصر، والعجز إلا القدرة، والنسيان إلا الحفظ، والغفلة إلا[1] التّذكرة، وفي قود قولكم ونفيكم ما ذكرتم إثبات الأضداد لما نفيتم، ونحن نسألكم عن هذه الأضداد التي أثبتموها، أهي الله نفسه أم هي غيره؟ فإن زعمتم أنها هي الله نفسه، فقد دخلتم في أشنع ما أنكرتموه على من خالفكم؛ إذ وصفتم [أنّ لله سمعاً وبصراً وعلماً وقدرةً وحفظاً وتذكرةً][2] والله تعالى لم يصف نفسه بشيء مما وصفتموه، إنما هو الله السميع البصير، فمن وصفه بغير ما وصف به نفسه فقد افترى إثما /٢٤٩/ عظيما، وضل ضلالا بعيدا، وإن قلتم: "هذه الأضداد غيره" فقد أثبتم معه غيره، وجعلتموه إذا أجزاء كالخلق، فتعالى الله علوا كبيرا، فتفهموا ما وصفنا وتبيّنوه فإن فيه الشفاء لمن يريد الله وما عنده.

اعلموا أن قوله: نفينا عنه الجهل، لا يكون الجهل ضد عالم، إنما الجهل ضد العلم، والجاهل ضد العالم، والصمم ضد السمع، والصمم لا يكون ضده السميع، والعمى ضد البصير، لا يكون العمى ضده البصير، فتفهموا الأضداد

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ولا.

(٢) ث، ق: أنّ الله سمعٌ وبصرٌ وعلمٌ وقدرةٌ وحفظٌ وتذكرةٌ.

ومجاريها، وما ينفي بعضها من بعض، تعلموا أن القوم ليسوا على صراط مستقيم، وأنهم في واد يهيمون، ولو كان أصلهم الذي بنوا عليه ثابتا لكانت فروعه ثابتة، ولكن فسد الأصل ففسد الفرع.

ويقال لهم: أخبرونا عما فرقتم من أسمائه، فقلتم للعلم[1] لم يزل، وهذا من أسماء ذاته، والغفور من أسماء فعله، والخالق والرازق، وهذه عندهم من أسماء فعله؛ **فقالوا**: لا يجوز أن يقال: إن الله لم يزل خالقا ولا غفورا ولا رحيما ولا رازقا؛ لأن هذه الأسماء عندهم إنما أضيفت إليه بفعله، فتفهّموا الحجة عليهم. يقال لهم: أليس الغفور هو العليم؛ لأنهما عندكم اسمان، وأحدهما قديم والآخر محدث، فلا يكون القديم هو المحدث، ولا المحدث هو القديم، وفي قود هذا القول إنّ الله هو الغفور، وإن /٢٥٠/ الغفور هو غير الله، والله عندكم اسم لم يزل، فتفهّموا ما وصفنا تعلموا أنّ الله غير الغفور، وأنّ الله ليس هو الغفور، إنه قد افترى إثما عظيما.

اعلموا أنه إنما اشتبه عليهم الأمر من قبل قلة معرفتهم وتعميهم في كل ما يخطر ببالهم، فإذا عرض لهم[2] شيء دانوا به وقالوا به، ولم ينتظروا إن سألوا وأن يتبينوا.

اعلموا أن كل ما وصف الله به نفسه من هذه الصفات في القرآن، فإنّما يخبر أنه هو الخالق، وأنه هو الرازق، وأنه هو العالم، وأنه هو السميع، وأنه هو القادر، وجميع ما وصف به كما هو وصف لم يزل كما وصف نفسه، لا إنما وصف به

(١) ث: للعليم.

(٢) ث: منهم.

نفسه وغيره، وقد بيّنا ذلك في صدر كتابنا، فتفهموا وائتموا به، كونوا من أمركم على بيان.

واعلموا أنّهم يحتجون في بعض حججهم أن يقولوا: فلم يزل الله يخلق ويرزق ويغفر ويرحم وأشباه ذلك، فتفهّموا قلة معرفتهم بالحجج، ودخولهم فيما عليهم لا لهم، واعلموا أنّ الله وصف نفسه بسمع وبصر وعلم وأشباه ذلك، وأنه يخلق ويرزق ويغفر ويرحم.

واعلموا أن قوله: ﴿يَعْلَمُ﴾[البقرة:٧٧] إنما يخبر عن نفسه أنه العليم بالأشياء قبل أن تكون، فليس في "يعلم" خبر عن سواه، وإنما هو خبر عن نفسه أنه العليم، وسميع يعني أنّه السميع الذي لا تخفى عليه الخلق، وأنه /٢٥١/ المحيط بهم قبل أن يخلقهم، وكذلك في "يبصر ويقدر ويحصي ويحفظ" وأشباه ذلك، ولا يجوز لقائل أن يقول: إن الله لم يزل يخلق؛ لأن في قوله: ﴿يَخْلُقُ﴾[آل عمران:٤٧] خبر عن الخالق والخلق، ويرزق ويغفر ويرحم مثل ذلك، وليس في قول القائل: الخالق خبر عن غير الخالق، ولا الرازق خبر عن غير الرازق، لأنما(١) قوله: الخالق صفة الله بأنه هو الخالق لا غيره الخالق، والرازق لا غيره الرازق، فتفهّموا ما وصفنا تجدوه نيّرا سهلا ولا قوة إلا بالله، والله أعلم.

مسألة: قال محمد بن محبوب –: لا يقال: إن أسماء الله محدثة، ولكنها لم تزل له، ولا يقال: إنها هي هو الله، ولا هي غيره، ولا شيء منه؛ لأنه غير محدود ولا يتبعّض تبارك وتعالى، ونقول: إنّ القرآن كلام الله، ولا نقول: إنه هو ولا شيء منه ولا مخلوق، ولكنّه وحيه وكتابه وتنزيله على نبيه محمد ﷺ، والقرآن هو

---

(١) ث: إلا أنّما.

من علم الله، وعلمه لم يزل وهو غير محدث، والقرآن كلام الله، والله تعالى لم يزل متكلما، ومن حدّ صفات الله كمن حدّ الله.

ومن قال: "إنّ القرآن مخلوق" وقد تقدّمت له ولاية فلا يقطع ما لم يبرأ ممن لا يقول: "القرآن مخلوق"، فإذا برئ ممن لا يقول: "القرآن مخلوق" برأي برئنا منه بدين، وهذا القول كان منه بعدما قدم صحار، إلا أنه إذا قال: إن "القرآن مخلوق" /٢٥٢/ ولم يبرأ ممن لم يقل بقوله فإنه يجفى، أو قال: عدو للمسلمين. **وقال محمد بن هاشم**: إن هذا مما يسع جهله، والله أعلم.

مسألة: **وقيل لأبي مروان**: **إن موسى بن علي كان يقول**: إنّ القرآن مخلوق؛ **فقال أبو مروان**: كذب من روى هذا عن موسى بن علي، **بل موسى بن علي يقول**: إن القرآن كلام الله، ولا يقول: القرآن مخلوق، والله أعلم.

مسألة: **أبو سعيد**: أما قولك في أسماء الله تبارك وتعالى أهي مخلوقة أم غير مخلوقة؟ **فقد قيل**: إن أسماءه المسمى بها من الألفاظ الملفوظة، والحروف الملحوظة المسموعة التي سمى بها نفسه في كتبه أو وحيه، أو سمّاه بها أحد من خلقه، فلا يستقيم إلا أن تكون محدثة، وأما ما سبق من ذلك في مكنون علم الله الذي لم يزل عالما به، فلا يقال: إنّ علمه محدث ولا مخلوق، ولا يجوز أن يكون هو أسماء ولا يكون ما سواه إلا هو محدث، فمن خطرت بباله هذه الأسماء التي تذكر وتكتب وينتقل ذكرها من حال إلى حال فذلك محدث مخلوق، ومن عرف معناها فعليه أن يعلم أن ما سوى الله تبارك وتعالى مخلوق، وإذا لم يعرف معنى ذلك والمراد به من خاطر ذلك أو ذكره، وعلم أن الله تبارك وتعالى قديم، وما سواه محدث من جميع الأشياء، وأنه لا يشبهه شيء من /٢٥٣/ جميع الأشياء من ذاته ولا صفاته ولا أسمائه ولا حكمه ولا قضائه، وسعه ذلك إن

شاء الله.

وكذلك القول في القرآن وتنزيله وكتابه وإحداثه من هذه الألفاظ الملفوظة، والحروف الملحوظة المكتوبة المسموعة المنظورة، فهي محدثة مخلوقة، وأما ما سبق من علم الله فلا يقال: إن علم الله تبارك وتعالى محدث كان بعد أن لم يكن، فلا يجوز هذا ونحوه عليه، فمن شك فيما لا يسعه جهله على ما وصفنا فيما يخرج تنزيلا قد بلغه علمه، فيخرج حدثه في ذلك معنى الشرك.

وإن كان متأوّلا في شكه وقوله بمثل ذلك لم يلحقه الشرك، وإن كان شكّه في مثل ذلك وقوله وتأويله فيما لا يسعه جهله، كان كفره في ذلك كفر نعمة لا كفر شرك، ومن قال بخلق القرآن؛ فقيل: يبرأ منه **وقيل** بالوقوف عنه. **وقيل**: بولايته، وكذلك القول في أسماء الله تبارك وتعالى إذا ثبت معنى الاختلاف في حكم التسمية، وعلى غير تفسير لا يسع ولا يحتمل فيه للقائل مخرج من مخارج الحق، فلا يجوز في ذلك الولاية ولا الوقوف بعد علم حدثه فيما لا يسع جهله، ونزول بليّته فيما لا يسع جهله، والله أعلم.

مسألة: **قيل**: **إن أحمد بن أبي داود** الذي امتحن العلماء الفقهاء في زمن من بعصره من الخلفاء، وسعى في حبسهم وتنكيلهم وسفك دمائهم، وإخراجهم من أموالهم /٢٥٤/ وأهليهم وأوطانهم، حتى أصابهم من الضّر ما يصيب غيرهم؛ ليجريهم على القول: إن القرآن مخلوق، حتى أوتي الخليفة بشيخ من أهل أدية من الشام مقيدا في أجل المحنة، وهو جميل الوجه تام القامة حسن الشيبة، فلما رآه الخليفة استحى منه ورقّ له، فما زال يدنيه ويقرّبه حتى قرب منه وسلم عليه الشيخ فأحسن، ودعاه فأبلغ وأوجز، فقال له الخليفة: اجلس فجلس، فقال له: ناظر ابن أبي داود على ما يناظرك عليه. فقال له الشيخ: يا أمير المؤمنين إن ابن

أبي داود يضعف ويعجز عن مناظرتي، فغضب الخليفة عليه وصار مكان الرقة له غضبا عليه، فقال له الشيخ: هون عليك يا أمير المؤمنين ما بك، وائذن لابن أبي داود في المناظرة، فقال له الخليفة: قد دعوتك للمناظرة.

قال الشيخ: يا أمير المؤمنين أريد أن تحفظ علي وعليه ما نقول، قال: أفعل إن شاء الله، فقال الشيخ: يا أحمد أسألك عن مقالتك هذه، هي مقالة واجبة في باب الدين داخلة فيه، فلا يكمل الدين لأحد حتى يقول بمقالتك هذه؟ قال: نعم.

قال الشيخ: يا أحمد أخبرني عن رسول الله ﷺ حين بعثه الله رسولا لعباده، هل ستر عليهم شيئا مما أمر /٢٥٥/ الله به في أمر دينه؟ فقال: لا.

قال الشيخ: فدعا رسول الله ﷺ الأمة إلى مقالتك هذه؟ فسكت ابن أبي داود. فقال الشيخ: تكلم. فسكت، فالتفت الشيخ إلى الخليفة فقال: يا أمير المؤمنين هذه واحدة. فقال له: نعم واحدة.

فقال الشيخ: يا أحمد أخبرني عن الله ﷻ حين أنزل القرآن على رسوله فقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾[المائدة:٣]، هل كان الله الصادق في إتمام دينه أو أنت الصادق في انقضائه حتى يقال بمقالتك هذه؟ فسكت ابن أبي داود فقال الشيخ: أجب يا أحمد، فلم يجب، فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين اثنتان، قال: نعم اثنتان.

فقال الشيخ: يا أحمد أخبرني عن مقالتك هذه علمها رسول الله ﷺ أم جهلها؟ فقال ابن أبي داود: علمها.

قال الشيخ: فدعا الناس إليها؟ فسكت ابن أبي داود، فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين ثلاث، فقال له: هذه ثلاث.

فقال الشيخ: يا أحمد أفيسع لرسول الله ﷺ أنّه علمها كما زعمت ولم يطالب أمّته بها؟ قال: نعم.

قال الشيخ: ويسع لأبي بكر وعمر بن الخطاب ، ومن بعدهما من الخلائف؟ قال ابن أبي داود: نعم.

فأعرض /٢٥٦/ الشيخ عن ابن أبي داود، وأقبل على الخليفة وقال: يا أمير المؤمنين قد قدمت القول بأنّ أبي داود يضعف ويعجز عن المناظرة، فقال الخليفة: إن لم يتسع لنا من الإمساك عن هذه المقالة ما اتسع لرسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر والخلائف من بعدهم، فلا وسع الله علينا، ثم أمر الخليفة بنزع القيد عن الشيخ، فلما نزع منه ضرب الشيخ بيده إلى القيد ليأخذه، فجاذبه الحداد عليه، فقال الخليفة: دع الشيخ يأخذه، فوضعه في كمه، فقال الخليفة: يا شيخ لم جاذبت الحداد عليه؟ قال لأني نويت أن تقدم إلى من أوصي إليه إذا أنا متُّ أن أجعله بيني وبين كفني، حتى أخاصم به هذا الظالم بين يدي الله ﷻ يوم القيامة، وأقول: يا رب سل عبدك هذا لم قيّدني، وروّع أهلي وولدي وإخواني من غير شيء، أوجب ذلك علي؟ وبكى الشيخ وبكى الخليفة، ثم سأله الخليفة أن يجعله في حل وسعة مما قاله، فقال الشيخ: والله يا أمير المؤمنين قد جعلتك في حل أول إكرام للرسول ﷺ إذا كنت من أهله، فقال الخليفة: لي إليك حاجة، فقال الشيخ: إن كانت ممكنة فعلت، فقال: تقيم معنا ننتفع منك وتنتفع منا، فقال الشيخ: إن ردك /٢٥٧/ إلى[1] ابناي إلى الموضع الذي أخرجني منه هذا الظالم أنفع من مقامي عندك؛ لأني إذا وصلت إلى أهلي

(١) زيادة من ث.

وولدي وإخواني كففت عنك دعاءهم عليك؛ لأني خلفتهم على ذلك، واستأذنه في الخروج فأذن له، وسلم عليه وخرج، وسقط ابن أبي داود من عين الخليفة، ولم يمتحن بعد ذلك أحدا من العلماء بمقالته، ورجع عن قوله: إن القرآن مخلوق، والله أعلم. **انقضى الذي من كتاب الإرشاد.**

فصل: ومن كتاب العدل والإنصاف، تأليف الشيخ أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني من أهل المغرب رضي الله عنه: اختلف الناس في القرآن، فذهب قوم إلى أنه قديم أزلي، وهم المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية على اختلاف أنواعها، وذهب آخرون إلى أنه محدث مخلوق وهو المعتزلة والإباضية والشيعة على اختلاف مذاهبها، وكل يحتج بزعمه، ويستدل لمذهبه، ويصوب رأيه، ويخطئ مخالفه، وربك أعلم بمن هو أهدى سبيلا.

فمن احتجاج النافين لخلق القرآن أنهم قالوا: القرآن كلام الله، وكلام الله متصل ليس بمنفصل، وهو صفة من صفات ذاته تعالى، قديم أزلي ليس بمخلوق، فإذا زعمتم أنه مخلوق، فالمخلوق لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه: إما أن /٢٥٨/ يكون جسما أو جوهرا أو عرضا، ومعلوم أنه ليس بجسم؛ لأن الجسم مؤلف من الأفراد والأجزاء، قابل الحوادث، محل للأعراض المتغايرات المتعاقبات، ومعلوم أنه ليس بجوهر؛ لأنّ الجوهر أيضا قابل للحوادث ومحلّ للأعراض المتغايرات، متحيّز لجهة، ولو كان عرضا لوجب أن يفنى في الحال الثانية؛ لأنّ العرض لا ينفي أكثر من حال.

فلما بطلت هذه الوجوه الثلاثة، واستحال أن يوصف القرآن بواحد منها، علمنا أنه ليس بمخلوق؛ إذ المخلوقات بأسرها قد تضمنت هذه الوجوه الثلاثة المذكورة، ثم إنه لو كان مخلوقا كما زعمتم، لم يخل أن يخلقه الله تعالى في نفسه

أو في غيره أو يخلقه قائما بنفسه لا في شيء، ومعلوم أنّه لم يخلقه ﷻ في نفسه؛ لاستحالة كونه تعالى محلا للأشياء، وكذلك لم يخلقه أيضا في شيء؛ لأنّه لو خلقه في شيء لكان للمحلّ فيه اختيار واكتساب، كما كان الاختيار والاكتساب للشّاعر في الشعر الذي خلق في قلبه، ولنسب إلى المحل كما نسب الشعر إلى الشاعر، فمستحيل أن يخلقه قائم بنفسه لا في شيء؛ إذ لابد للمخلوق بمستند يستند إليه، فبطل بهذا أن يكون مخلوقا أيضا، والقرآن قول الله /٢٥٩/ تعالى باتّفاق بيننا وبينكم.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، فلا يخلو أن يقول له حين خلقه إياه كن بقوله الذي هو القرآن، أو يقول(١) آخر وغيره؛ إذ قوله تعالى واحد ولا يتبعض ولا يتبدل، وقول الله هو كلامه، وكلامه هو قوله، والدليل على أن هذا القرآن هو كلام الله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]، وكلام الله القرآن بلا شك، وقوله أيضا، وهو مسموع، كما أن الكلام الذي سمع موسى صلوات الله عليه وعلى محمد هو كلام الله بغير شك، لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، والذي تستدلون به من قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[الزخرف:٣] ليس ذلك بمعنى الخلق.

والدليل على أنه ليس بمعنى الخلق قوله في آيات أخرى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾[النحل:٥٧]، ومعلوم أنهم لم يخلقوها له وإنما نسبوها إليه، وقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍ بِغَيْرِ

(١) ث: بقول.

عِلۡمٖ﴾[الأنعام:١٠٠]، وهذا كله بمعنى النسب لا بمعنى الخلق، والدليل الأعظم: إجماع الناس على كل مخلوق متناه وبائد وفان، فأثبتم[١] أنتم ما ليس يفنى أنه مخلوق مع كونه صفة من صفات ذات الباري سبحانه، والصفة تابعة للموصوف بإجماع أهل الإسلام، والباري سبحانه /٢٦٠/ قديم أزلي، وصفات ذاته قديمة أزلية لم يزل موصوفا في الأزل والحال.

ومما[٢] يستدل به على أنّ القرآن ليس بمخلوق هو قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾[الأعراف:٥٤]، ففرق بين الخلق والأمر، والأمر هو القرآن، والخلق سائر المخلوقات.

ولهؤلاء كلام يروى عن أحمد بن حنبل في هذه المسألة وهو قوله: قولنا: "القرآن" وقولنا: "كلام الله" اسمان مترادفان، المراد بكل واحد منهما هو المراد بالآخر، وكلاهما يقع على خمس مسميات: **أحدها**: المسموع من القراء، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦] نصّا، ولا يسع أحد أن يقول غير هذا فيكذب ربه تعالى لقوله ما لم يقل، لا تختلف أهل الإسلام أن من سمع قارئا يقرأ فإنه يقول: سمعت القرآن، وقد قال عليه السلام: «إني أحب أن أسمعه من غيري»[٣]، وقال ﷻ: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾[المزمل:٢٠]. **والمسمى الثاني**: المحفوظ في المصحف، صح

(١) ث: فأتيتم.

(٢) ث: وما.

(٣) تقدم عزوه.

عن النبي ﷺ أنه «نهى أن يسافر بالقرآن إلى دار الحرب»[١]، فإنما أراد ﷺ المصحف، وقد بينا أن القرآن هو كلام الله بلا خلاف. **والمسمى الثالث**: المستقر في نفوس الحافظين له، قال الله ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾[العنكبوت:٤٩]. **والمسمى الرابع**: هو المعاني المفهومة من القرآن ونصه. /٢٦١/ **والمسمى الخامس**: هو علم الله ﷻ، قال الله ﷻ وتعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾[فصلت:٤٥]، أراد ﷻ سالف علمه الذي لم يزل، ولابدّ من إنفاذه، ولا راد له، قال: ولما كان الأمر كذلك وحدّ[٢] الصوت المسموع هواء مندفعا يصير حروفا إذا تألفت قام منها الكلام المفهوم، والهواء والحروف مخلوقة بلا شك، وكذلك الخط، وكذلك المستقر في النفوس؛ لأنه محمول فيها، وأما المعاني المعبر عنها بتلك الأسماء فهي: الله والملائكة والنبيون عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، والجنة والنار، والصلاة والصيام، وسائر الشرائع، وقصص الماضين، كل مخلوق حاش الله ﷻ، وأمّا علم الله ﷻ فلم يزل غير مخلوق، فلما كان قولنا: "القرآن" وقولنا: "كلام الله ﷻ" يقع على هذه المسميات الخمس، ومنها مخلوق وغير مخلوق كما ذكرنا، كان من قال: "إن القرآن مخلوق" كاذبا بمنزلة من قال: "إن الحق مخلوق"؛ لأن الله تعالى هو الحق وهو غير مخلوق، قال: وهذا بمنزلة أثواب خمسة: أحدها أخضر وباقيها حمر[٣]،

(١) أخرجه بلفظ: « نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو» كل من: البخاري، كتاب الجهاد والسير، رقم: ٢٩٩٠؛ وابن ماجه، كتاب الجهاد، رقم: ٢٨٧٩؛ وأحمد، رقم: ٥٢٩٣.

(٢) ث: وجدت.

(٣) ث: أحمر.

فبالضرورة الذي(١) أن من قال: "إنها حمر" فقد كذب، وإنّ من قال: "إنها ليست حمرا" فقد صدق، فإذا كان الأمر كذلك يقينا لا شك فيه، فقد صح أن القرآن غير مخلوق، وأنّ كلام الله تعالى غير مخلوق. /٢٦٢/

قال صاحب الكتاب: وهكذا روينا عن أحمد بن حنبل أنّ القرآن كلام الله وعلمه، فرجعوا إلى معاليه مدارة من التقليد، ونسي قول الله تعالى حكاية عن المقلدين: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا﴾[الأحزاب:٦٧]، فذكرنا ما أمكننا ذكره من حجج النافين لخلق القرآن، ونذكر الآن احتجاج المثبتين لخلقه، وما استدلوا به من آي القرآن؛ لينظر الناظر فيه فيعلم بعقله الذي ركب الله فيه، ليميز به الأشياء، فيعرفه الصحيح من السقيم، والحق أبلج، والباطل لجلج، جعلنا الله ممن وفّق للحق في القول والعمل، وعصم من اتباع الباطل في جعل [المتأخر من](٢) العمر والأول، فما التوفيق إلا به، ولا الموئل إلا إليه، ولا المعول إلا عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

أول ذلك: **إن قالوا لهم**: قولكم في القرآن إنه كلام الله، وكلام الله متصل ليس بمنفصل، وهو صفة من صفة ذاته، هو حجة عليكم وليس بحجة لكم؛ لأنه إذا كان هذا القرآن كلام الله وكان متصلا ليس بمنفصل، فقد أخبرنا سبحانه وهو الصادق فيما أخبر به أنّه في صدور الذين أوتوا العلم: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[العنكبوت:٤٩]، قلنا لهم: الآن أخبرونا عن هذا الذي قال إنه: ﴿فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ /٢٦٣/ أهو

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لذي.

(٢) ث: المتأخرين.

كلام الله أم غيره؟ فإن قلتم: إنه كلام الله فقد أتيتم له الانفصال عن الله تعالى بقولكم هذا، بعد ما نفيتم أن يكون منفصلا عنه، وإذا قلتم إنه ليس بكلام الله فقد نفيتم عن القرآن أن يكون كلام الله، وهذا تناقض فاحش.

قالوا لهم: وإن قلتم: إن هذا الذي قال سبحانه: ﴿فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾ إنما هو عبارة عن كلام الله سبحانه الذي هو القرآن، أخبرونا عن هذه العبارة، أهي القرآن أم غيره؟ فإن قلتم: إنها ليست بقرآن وقد أثبتم القدم لغير القرآن الذي قلتم: إنه كلام الله، وإنه قديم أزلي. فإن قلتم: إنها هي القرآن، وإنها قديمة، فقد رددتم عليه قوله تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[الأنبياء:٢]، والذكر هو القرآن بغير شك؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾[الحجر:٦]، وإن قلتم: إنها هي القرآن وإنها محدثة؛ فقد أقررتم بما أنكرتم أولا، ورجعتم إلى قولنا ضرورة.

ثم أخبرونا عن القرآن الذي قلتم: "إنه كلام الله"، أهو كلامه الذي هو صفة من صفات ذاته على الحقيقة؟ وإن قلتم: إنّه كلامه الذي هو صفة من صفات ذاته على الحقيقة؛ فقد أثبتم له الانفصال عن الباري ﷻ عن قول المبطلين؛ لكونه ﴿فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾، ولا يتعالى أن تنفصل عنه صفاته /٢٦٤/ أو تفارقه أو تكون غيره؛ إذ لا يجوز عليه سبحانه الاتصال والانفصال، والانتقال والزوال، والافتراق والاجتماع، والغيرية والوثرية.

ثم أخبرونا عن قولكم في الصفة، هل هي الموصوف عندكم أم لا؟ فإن كان الصفة عندكم هي الموصوف، أخبرونا هل يجوز على الله أن يصف نفسه بصفة الخلق على الحقيقة أو على المجاز؟ فإن قلتم: إنه يصف نفسه بصفة على الحقيقة أو على المجاز، فذلك رد؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

ﱡﭐﱤﱠ[الشورى:١١].

وإن قلتم: إنه لا يصف نفسه بصفة الخلق على الحقيقة ولا على المجاز؛ فمعلوم أن هذا القرآن الذي زعمتم أنه ليس بمخلوق، وأنه صفة من صفات ذات الباري سبحانه، وقد وصفه بصفات الخلق من الاتصال والانفصال، والحدوث والذهاب، والتشابه والتماثل، وغير ذلك من صفات الخلق، مما لا يجوز على الله تعالى أن يوصف في غير ما وضع من كتابه، من ذلك قوله تعالى: ﱡﭐوَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍﱠ[الأعراف:٥٢]، وقوله تعالى: ﱡﭐمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَﱠ[الأنبياء:٢]، وقوله تعالى: ﱡﭐوَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَﱠ[الإسراء:٨٦]، وكيف يذهب ما ليس بمخلوق أو يذهب به، وقوله تعالى: ﱡﭐهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٞ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞﱠ[آل عمران:٧]، /٢٦٥/ وقوله تعالى: ﱡﭐكِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْﱠ[الزمر:٢٣]، وقوله تعالى: ﱡﭐقُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٖ مِّثْلِهِۦﱠ[يونس:٣٨].

والذكر هو القرآن بغير شك؛ لقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﱡﭐوَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٞﱠ[الحجر:٦]، وقوله تعالى: ﱡﭐإِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَﱠ[الحجر:٩]، وقوله تعالى: ﱡﭐإِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيّٗاﱠ[يوسف:٢]، والذكر الذي أنزل عليه هو القرآن الذي أنزل بغير شك، وقوله تعالى ردا على الذين قالوا: ﱡﭐأَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَﱠ[الأنعام:٢٥]، وﱡﭐلِشَاعِرٖ مَّجْنُونِۭﱠ[الصافات:٣٦]، ﱡﭐبَلْ هُوَ قُرْءَانٞ مَّجِيدٞ ٢١ فِي لَوْحٖ مَّحْفُوظِۭﱠ[البروج:٢١،٢٢]، ووجود الشيء في الشيء من دلائل الحدث وسمات الخلق باتّفاق من الأمة، فكل ما علم وجوده بعد أن لم يكن وجب حدوثه، وكل

ما وجب حدوثه فهو مخلوق بغير شك، وبالضرورة علم وجود القرآن بعد أن لم يكن، وكما علم وجوده بعد أن لم يكن بالضرورة علم حدوثه، وكما علم حدوثه بالضرورة علم أن كل محدث مخلوق، وهذا لا يخفى عن أحد، ولا يجهله من له أدنى معرفة وأقل تمييز؛ إذ لا فرق بين المحدث والمخلوق، ومن ادعى غير ذلك لزمه الدليل.

والدليل على ما قلنا أنّ الأشياء على وجهين لا ثالث لها: محدِث ومحدَث، فالمحدِث بكسر الدال هو الخالق، والمحدَث بفتح الدال هو المخلوق؛ لأنه أحدثه يحدثه فهو محدِث بكسر الدال، والشيء الذي أحدث فهو محدَث /٢٦٦/ بفتح الدال نظيره أخرج يخرج، فهو مخرِج الحي من الميت ومخرِج الميت من الحي، فهو مخرِج، ثمّ إن الأشياء أيضا على وجهين: قديم ومحدث، فالقديم على وجهين: قديم على الحقيقة، وقديم على المجاز، فالقديم على الحقيقة هو الباري سبحانه لا أول له ولا آخر، والقديم على المجاز هو الشيء يمرّ عليه زمان طويل ويعمّر، سيما قديما مجازا لطول عمره، والمحدَث هو المخلوق، وينقسم على ثلاثة أقسام: جواهر وأعراض وأجسام، والأجسام على قسمين: جماد وناطق، ومنها أيضا حيّ على الحقيقة، وحيّ على المجاز، فالحيّ على الحقيقة كالحيوان الذي له النفس السائلة، والحي على المجاز هو النبات الرطب من الأشجار وغيرها، وليس هذا مقصودنا، إنما جرّنا إلى ذكر الحقيقة والمجاز.

ثم نرجع إلى الصفة والموصوف؛ **قالوا لهم**: وإن قلتم: "إن الصفة غير الموصوف"، أخبرونا ما هي عندكم، أقديمة أم محدثة؟ فإن قلتم: "إنها قديمة"، مع أنها عندكم غير الموصوف، فإثبات القديمين كفر محض، وإن قلتم: إنها محدثة، فتعالى الله أن تكون صفاته محدثة؛ إذ لو كان الأمر كذلك لكان جاهلا قبل أن

يحدث إليه صفاته التي هي العلم، وكذلك جميع صفاته، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، ثم قالوا لهم: وأما قولكم /٢٦٧/ في المخلوقات: إنها على ثلاثة أقسام: جواهر وأعراض وأجسام، فقد صدقتم، وكفى دليلا على أنّ هذا القرآن عرضا، اتفاقنا وإيّاكم على كونه في صدور الذين أوتو العلم وفي اللوح المحفوظ. وأما قولكم في الأعراض: فإنّها تفنى في الحال، فغير مشتغل[1] في سائر الأعراض، لكن منها ما يفنى في الحال الثانية، وما لا يفنى إلا بفناء محله، فالذي يفنى في الحال الثانية كالأصوات من الطبول وغيرها، والذي يبقى ما بقي محله كالإيمان والكفر، والعدل والجور، ولا نشك أنها مخلوقة وأنها أعراض، وأنها باقية أكثر من حال، والقرآن من ضرب هذه الأعراض الباقية أكثر من حال، وهذا ظاهر بيّن جدا، ثم قالوا لهم: وأما قولكم لم يخل أن يخلقه الله في نفسه أو في غيره، أو قائما بنفسه لا في شيء آخر، فأما خلقه إياه في نفسه أو قائما بنفسه لا في شيء كما ذكرتم مستحيل، وأما كونه في غيره فهو اللوح المحفوظ بغير شك، ولا اختلاف في ذلك.

الدليل على قولنا من الكتاب والسنة والإجماع؛ **أما الكتاب**: فقوله تعالى: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾. **وأما السنة**: قوله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم وقال له: اكتب»[2] الحديث.

ومن غير الكتاب: مما رده عثمان بن أبي عبد الله الأصم النزوي العماني

(١) ث: مستقل.

(٢) ورد في مسند الربيع، باب ما جاء في الحجة على القدرية، رقم: ٨٠٠؛ وأخرجه أحمد، رقم: ٢٢٧٠٧؛ والطبراني في مسند الشاميين، رقم: ٥٩.

في كتاب الفردوس /٢٦٨/ **قوله**: أوّل شيء خلقه القلم فليس ذلك كذلك؛ لأنّ القلم في الهواء خلق، وفي الوقت خلق، وبعد الجوهر الفرد خلق، كل هذا قبل القلم، قوله تعالى قال للقلم: اكتب، فقد أنكر من أنكر هذا، وقال: إن الله لم يقل للقلم قولا، وإنما أراد أن يكتب القلم، وشاء الله كتب القلم، كما شاء الله أن يكتب من غير قول من الله.

(رجع إلى الكتاب) وأما الإجماع: فلا أحد يخالف في هذا الذي ذكرنا.

وأما قولكم: يكون للمجمل فيه اختيار واكتساب وتنسب إليه، واستدلالا لكم باختيار الشاعر واكتسابه الشعر الذي خلق في قلبه، وأنه منسوب إليه ليس بدليل؛ لأن الشعر ليس الشاعر أخرجه من العدم إلى الوجود، وإنما أخرجه من العدم إلى الوجود الله سبحانه، وأنطق به لسان الشاعر، ألا ترون أنه لو خلقه أخرس، هل يختار أو يكتسب فيتكلم، وأيضا قد وجدنا كثيرا من النّاس لا يقولون الشعر مع كثرة ما حفظوا من العربية، وهم مع ذلك يتمنّون أو لو قالوه، فدل هذا أن لو خلقه وركّب فيهم تلك الغريزة لفعلوا ما كان في خلقتهم ضرورة، والله تعالى خالق كل شيء، ويعلم كل شيء.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾[يس:٦٩]، فأضاف التّعليم إلى نفسه، وقول القائل: قول الشاعر مجاز لا حقيقة؛ إذ ليس للشاعر في ذلك /٢٧٠/[1] من خلق ولا اختراع، وإنما خلقه الله تعالى واخترعه، وأنطق به لسان الشاعر، وأما الاختيار والاكتساب فقد يكون العارض يعترض الشيء وليس له فيه اختيار ولا اكتساب، وهذا ممكن في

(١) حصل انتقال في ترقيم صفحات المخطوط من ٢٦٨ إلى ٢٧٠ دون وقوع خرم.

العقول، وموجود في المحسوس كثيرا إذا طلب، كالشيء يركب الله فيه ما ليس له فيه من اختيار ولا اكتساب، كعارض الشيب، يقال: "شاب فلان" وليس له في ذلك اختيار ولا اكتساب، وإنما فعل به ذلك الله ربه، فنسب إليه على المجاز لا على الحقيقة، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[النساء:٧٨].

وأما ما ذكرتم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، فقوله ﷻ عندنا على وجهين: قوله الذي هو كلام الذات الذي هو صفته، ومعناه نفي الخرس عنه سبحانه وتعالى(١)، لم يزل متصفا بذلك في الأزل والحال، فذلك غير مخلوق، وبه يقول للشيء: "كن" فيكون، سبحانه كيف يشاء يكون ما شاء، وقوله: هو الذي فعل من أفعاله، وهذا القرآن الذي وصفه بصفة الخلق من الاتصال والانفصال، والتبعيض والتشابه والتماثل، لا يكون ذلك إلا من صفة المحدث المخلوق، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[الأعراف:٥٢]، وقوله: ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾[البقرة:٩٩]، وقوله: ﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[فصلت:٣]، وقوله: ﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾[الأعراف:١٣٣]، /٢٧١/ وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ﴾[الرعد:٢]، وقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾[الزمر:٢٣]، وقوله في القرآن: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[الأنعام:٩٩]، وقوله: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة:٢٣]، وقوله في غير القرآن: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾

(١) زيادة من ث.

﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾[الرعد:٣٥]، وغير ذلك من الآي كثير.

وأما قوله: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء:١٦٤]، فإن قلتم: إن الكلام هو الذي أدرك السمع وصار السمع مفعولا، وصار الكلام فاعلا، فقد كذبكم القرآن واللسان الذي تعلم بهذه الشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، فالكلام مفعول به، والسمع فاعل؛ لأن الكلام مسموع، والسمع سامع؛ لأنه هو الذي سمع الكلام وأدركه، ومستحيل أن يكون ما ليس بمخلوق مفعولا به، وهذا ظاهر عند جميع العقلاء ممن يعرف اللسان الذي هو معيار هذا الشرع، عصمنا الله من أن يشتبه علينا فنتبع أهواءنا بغير هدى منك(١).

قالوا لهم: فإن قلتم: "إن السمع هو الذي بلغ الكلام وأدركه"؛ فمعلوم بالضرورة أن السمع مخلوق، ومعلوم بالضرورة أن المخلوق لا يدرك إلا مخلوقا مثله، مما لا يدفع لأحد في هذا المعنى، وأما كلام الله تعالى لموسى عليه السلام فقد كلمه كيف شاء وكيف أراد، لكنا نقول: لا يخلو حين كلمه أن يكون أمره أو نهاه، فإن كان أمره ونهاه، فالأمر والنهي يقضيان(٢) /٢٧٢/ التكليف، والتكليف مستحيل بالمباشرة من الله عز وجل، والمستحيل لا ينتقل إلى الواجب ولا إلى الجائز؛ لاستحالة انقلاب الحقائق.

وإن قلتم: "إنه لم يأمره ولم ينهه"؛ فمعلوم أنه أمره ونهاه؛ لقوله تعالى:

---

(١) ث: من الله.

(٢) ث: يقتضيان.

﴿فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾[الأعراف:١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا﴾[الأعراف:١٤٥]، وقوله تعالى: ﴿ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾[الأعراف:١٤٣]، فإذا ثبت أنه أمره ونهاه، وثبت أنّ التكليف مستحيل بالمباشرة من الله ﷻ، فقد صح الآن أنه كلمه كيف شاء، وكيف أراد بالواسطة، وهذا أيضا بيّن ظاهر.

قالوا لهم: فما إنكاركم كون المجعول مخلوقا، وأنه بمعنى النسب لا بمعنى الخلق، فإنه تعالى قال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[الأنعام:١]، ولا يشك أحد في خلق الظلمات والنور، وكذلك قوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[الزخرف:٣]، معناه خلقناه، وأما قولكم: إنه غير متناه ولا فان؛ فقد أعلم تعالى نبيه محمدا ؑ أنّه لو شاء لذهب بالذي أوحى إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾[الإسراء:٨٦]، وكيف يتصور في عقل عاقل أن يذهب بما ليس بمخلوق؛ إذ ليس إلا الخالق سبحانه والمخلوق، فالخالق باق، والمخلوق ذاهب وفان.

وأما قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾[الأعراف:٥٤]، فقد صدق سبحانه / /[1] له الخلق والأمر، أراد سبحانه أنه لا شريك له في ملكه، ولا آمر يأمر خلقه بالطاعة وينهاهم عن المعصية سواه؛ لأنه أراد التفريق بين الخلق والأمر، ويكون الأمر يعني الفعل؛ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡ﴾[الطلاق:٥]؛ بمعنى القرآن، فلما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ﴾ علمنا أنّ المنزول لا

(١) لم ترقم هذه الصفحة في المخطوط.

يكون إلا مخلوقا؛ لأنه أنزله ينزله إنزالا، والمصادر لا تكون إلا في المخلوق خاصة، وهذا أوضح الأمر، أراد أن يجادل بالباطل ليدحض به الحق، وكلمة الله هي العليا، والله عزيز حكيم، وأما ابن حنبل فقد ضرب المثل للقرآن، واصطلح فيه مع نفسه وسامحها وسامحته، وقاس بالقرآن الخمسة: أحدها أخضر وباقيها حمر، وزعم أنّ من قال: "إنها حمر" فقد كذب؛ وذلك بزعمه لكون الثوب الواحد فيها أخضر، ثم حاد عن العدل والإنصاف. **وقال: من قال**: "إنها ليست حمر" فقد صدق، أليس يلزمه أن يقول: من قال: "إنها خضر" فقد صدق، ليس يلزمه أن يقول: من قال: "إنها خضر" فقد صدق؛ لأنها إذا لم تكن حمرا فقد وجب أن تكون خضرا، إذ لا يصح نفي الصّفة عن الشيء إلا بثبوت ضدها في المحل، لكنه اضطر فأجاب جواب الحيرة، وظن أن خصمه يسلم له مع ذلك، هيهات ليس للإنسان كل ما تمناه، ولا يبلغ بغيته بهواه، ولا يثبت قولته[(١)] بدعواه، وتبيّن محاله وفساد قوله في نفس كلامه؛ / /[(٢)] لأنّ الأثواب الخمسة إذا كانت أربعة منها حمر وواحد أخضر، فالذي قال: "إنها حمر" هو الصادق، والدليل على ذلك تسمية العرب الشيء بمعظمه وتغليبه الأكثر على الأقل، وهذا صحيح لا شك فيه، ومثال ذلك جميع الأنواع الشائعة في جنسها المشتركة في الأحكام العامية، إذا كان مع الأكثر منها الأقل من غيرها، عبّرت عنها بالأغلب والأكثر، كأربعة من الضأن إذا كانت معها معزة واحدة، بالضرورة يعلم أنّ من عبر عنها بالمعز فقد كذب، ممّن عبّر عنها٣

(١) ث: قولية.

(٢) لم ترقم هذه الصفحة في المخطوط.

بالضأن[١] فقد صدق، وكذلك القمح إذا كان فيه اليسير من الشعير، والشعير إذا كان فيه اليسير من القمح على هذا الحال.

وإن احتج محتج فقال: وجدنا العرب تعبر عن جميع المؤنث إذا كان معه مذكر واحد بالتذكير؛ **قيل له**: تعبيرها عنه بالمذكر على المجاز لا على الحقيقة؛ لفضل المذكر على المؤنث، والحكم للحقيقة والمجاز عارضا، ولا حكم للعوارض، وإلا فالأصل في الوضع عندهم تغليب الأكثر على الأقل، والتعبير[٢] عن الشيء بأغلب أجزائه، مع أنه ليس هنالك مما توهمه ابن حنبل شيء؛ لأن الله تعالى ليس هنالك بذاته وإنما هنالك ذكر اسمه ذكر صفته، وأما القرآن فليس لكونه علم الله ما يخرجه عن جملة المخلوقات؛ /٢٧٣/ إذ ليس يعلم[٣] الله الذي هو صفة من صفات ذاته، وإنما هو علمه الذي هو فعل من أفعاله وخلق من خلقه، دليلا لعباده ليستدلوا به على وجوده، ويعرفون به جلاله وعظمته.

والدليل على ما قلنا قوله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَا﴾[الشورى:٥٢]، وقوله: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا﴾[الأنعام:١٢٢]، كنّى عن العلم بالنور، وعن الجهل بالظلمات ﷻ، وليس في تسميته إياه بالعلم ما يمنع أن يكون مخلوقا، ألا تراه سمّى عيسى روحه وكلمته

(١) في النسخ الثلاث: بالضمان.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: التغيير.

(٣) ث: بعلم.

الطَّيْلا ألقاها إلى مريم، وهي مع ذلك مخلوق[١]، وكذلك كلامه وعلمه اللذان هما القرآن؛ لأنهما ليس كل واحد منهما بصفة ذاته على الحقيقة سبحانه، فالكلام الذي هو القرآن ليس بكلامه الذي هو نفي الخرس عنه، بدليل وصفه إياه بصفة الخلق أيضا في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾، إلى قوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾، والعلم نور القلب، خلقه الله وأسكنه قلوب من أراد هدايته من عباده، والجهل /٢٧٤/ ظلام في القلب، خلقه الله تعالى وأسكنه قلوب من أراد ضلالته من عباده، وكلّ من عند الله خلق الخير والشر، فأمر بالخير، ونهى عن الشر، فلا يفعل الخير ولا الشر أحد إلا بقضائه وقدره.

قال الشاعر:

نهى الرحمن عن فعل المعاصي ... وقدرها وأوعد بالقصاص

فهذه حيرة قد حار فيها ... ذوو الألباب من بر وعاص

والدليل على[٢] أنّ القرآن ليس بعلم الله الذي هو صفة من صفات ذاته، الذي معناه نفي الجهل عنه قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾[النساء:١٦٦]، فأخبر تعالى أن هذا القرآن وإن كان علما أنزله بعلمه الذي معناه نفي الجهل عنه، وفرّق بين علم الذات والعلم الذي هو فعل من أفعاله الذي خلقه، وجعله لنا نورا نبصر به، ودليلا نستدل به، وإن كان منسوبا إليه تعالى، فكل شيء له ومن عنده؛ لأنه هو

(١) ث: مخلوقة.

(٢) زيادة من ث.

المخرج لجميع الأشياء من العدم إلى الوجود، كما أنّ عيسى -صلى الله على محمد- و‬عليه السلام روحه وكلمته، وهو مع ذلك مخلوق بلا شك.

وقال المؤلف: قد ذكرت ما أمكنني ذكره من احتجاج الفريقين، وما لم أذكره فإن الناظر الحاذق يستخرجه ويستنبطه مما ذكرت، وعلى قدر سؤال السائل واحتجاج المحتج يكون جواب المجاوب، هذا /٢٧٥/ مع اعترافي بقلة معرفتي، ورغبتي إلى من وقف على هذا المكتوب، ووقف منه على شيء من الغلط أن يصلحه لوجه الله تعالى، ويستر ما بدا له من العوار، والخير أردت، وبالله التوفيق، ولا حول ولا قوة إلا به، وفوق كل ذي علم عليم، وصلى الله على محمد نبيه الكريم.

مسألة: ومن كتب بعض أهل المغرب: وعلينا أن نعلم أن الله عز وجل جملة، ونقصد إلى القرآن ونقرّ به، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُ﴾[النساء:١٣٦]، ويقال للقرآن كلام الله بقوله: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]، وكذلك يقال له: وحي الله وقوله وتنزيله وفرقانه وبيانه(١) وعلمه، ويقال: كلم به قاله، ومعنى "قال الله" أي: خلق القول لا من أحد، وكذلك معنى "كلامه" أي: خلق الكلام(٢) لا من أحد، ويقال للقرآن كله: مقطع مفهوم مسموع، وليس فيه تقطيع.

وقال سليمان بن مخلف: القراءة فيه هو لا غيره، وكذلك يقال فيه: محكي،

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: القرآن.

والحكاية فيه هو لا غيره. ومذكور، والذكر هو لا غيره.

وهل يقال: أنطق الله بالقرآن؟

الجواب في ذلك: إنما يقال: أنطق كلّ شيء، ولا يقال للقرآن: نطقه ولا لفظه ولا صوته، ويقال: صوت منّا، ومن زعم أنّ القرآن ليس بمحدث ولا مجعول /٢٧٦/ ولا منزول فقد أشرك، ومن زعم أنّه ليس بمخلوق فهو متأوّل كافر غير مشرك، ومن قال: ليس بعربي، أو قال: ذي عوج، أو قال: أعجمي، أو لم يكلم الله موسى، أو كلامه غير مسموع؛ فهو ضال، وكذلك من زعم أنه صفة لله ضلّ ونهر (ع: بهت) أيضا، ويقال: القرآن مسموع من التالين له، وفي صدور الذين أوتوا العلم ومعلوم ومحفوظه، وفي المصاحف مكتوب، وهو في اللوح المحفوظ مكتوب.

مسألة: ومنه: ومن[1] **زعم في الأثر أن عبد الله بن يزيد قال**: قراءة القرآن غير القرآن، واعتل في ذلك فيما حكي عنه، أو **قال**: إن قراءتنا محدثة نحدثها كل يوم وليلة. **قال**: والقرآن قد أنزله الله على نبيه محمد منذ كذا كذا سنة، **فإن قال**: فإنما نقرأ القرآن الذي أنزله الله يومئذ وذلك هو القرآن وهو التنزيل، وقراءتنا **قال**: ليست بالقرآن ولا بالتنزيل، **قال**: وإنما قراءتنا طاعة هي لله منا، **قال**: ولو كان القرآن هو قراءتنا وقراءتنا هي القرآن، لكانت عند الله في اللوح المحفوظ، كذا [قد قرأنا][2] من قبل أن يحدثه الله، هذا كله زعم قول عبد الله بن يزيد.

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: قراءتنا.

قال في الأثر: وقال أهل الحق في ذلك: بل قراءتنا للقرآن هي القرآن، وهذا قول موجود في كتب أهل المغرب من أصحابنا؛ واستدلوا بقول الله ﷻ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾[الجن:١،٢]؛ /٢٧٧/ أي: صدّقنا به.

وقال الله جل ثناؤه لنبيه ؑ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[العلق:١]، فهل قرأ أم لا؟ فإن **قلت** (ع: قال): "لم يقرأ"؛ فقد كذب.

فإن قال: قرأ؛ **قلنا:** قراءته ليست بالقرآن، أو هي القرآن؟

فإن قال: ليست بالقرآن؛ **قيل له:** ما هي إذاً، شعر أم حديث أم أساطير الأولين؟

فأيّما قال خصم، مع ما يقال له: لو كانت القراءة غير القرآن ما جازت لنا صلاة؛ لأنّ الأمة مجتمعة على أنّ كلّ صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج[1]، يؤثرونه عن رسول الله ؑ، وهذا الاحتجاج في الأثر وفيه نظر، والدليل الواضح قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾[طه:١١٤]، وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾[القيامة:١٨]، والله أعلم.

مسألة: ومنه: فإن سأل عن القرآن هل يرى أم لا؟ **قيل له:** قوله يحتمل وجهين: إن كنت تريد يرى كالأجسام الملونة فلا، وإن كنت تريد يرى بمعنى يعلم فنعم.

فإن سأل عن القرآن أجسم هو أم عرض؟ **قيل له:** هو عرض.

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الربيع، كتاب الصلاة ووجوبها، رقم: ٢٢٢؛ ومسلم، كتاب الصلاة، رقم: ٣٩٥؛ وأبي داود، كتاب الطهارة، رقم: ٨٢١.

فإن قال: ما الدليل على ذلك؟ **قيل له**: لأنّا نسمعه من التّالين له من جهتين مختلفتين في حالة واحدة، فلو كان جسما لاستحال كونه في مكانين في حالة واحدة.

مسألة: **ومنه**: القرآن كلام الله كما قدمنا قبل هذا.

فإن قال: ما معنى كلام الله /٢٧٨/ لموسى عليه السلام؟ **قيل له**: اختلف العلماء في ذلك؛ **فقال بعضهم**: خلق الله التقطيع فقام منه المقطع فسمعه موسى عليه السلام. **وقال آخرون**: اضطر الله جسما من الموات التي لا يوهم منه فعل ولا كلام، فأقام منه الكلام، فسمعه موسى، **فقيل له**: كلام الله على هذا المعنى. **وقال بعضهم**: كلمه بوحي كسائر الأنبياء، فسمي كليم الله على التخصيص فهذا (ع: بهذا الاسم)، كما سمى عيسى روح الله، والأرواح كلها لله. **وقال آخرون**: كلمه كيف شاء وكيف أراد، بواسطة (ع: أو بغير واسطة)، ومعنى الكلام البيان، كلمه؛ أي: أبان له، ألا تراه يقول: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[طه:١٤]، ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[طه:١٢،١١]، وزعمت المشبهة أنه كلمه على ما يعقل من كلام الآدميين، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

مسألة: **وسألت الشيخ ناصر بن جاعد بن خميس الخروصي**: هل يجوز أن يوصف الله بأنه لم يزل متكلما، وهل هذه الصفة إلا من صفات الذات؟ بيّن لي ما يعجبك يأجرك الله.

الجواب: إنّ الله تعالى لم يزل متكلما، ولكن المعنى الحقيقي في وصفه بهذه الكلمة غير ما يتصوّر فهمه غالب في قلوب غالب العلماء إلا فحولهم، دع ما يتوهمه العوام، فإن كلام الله ليس بحرف ولا بصوت، وانظر إلى كلام عقلك وأوامره في مملكته وهي أعضاء /٢٧٩/ الإنسان، يأمر كل عضو بما أراد لا بحرف

ولا بصوت، والعضو المأمور ليس له عقل يفهم أمر العقل ويفعل ما يريده منه، فإذا كانت هذه صفات مخلوق، كيف صفة كلام الله يفهمها العوام وهو لا يشبه شيئا من خلقه، فلا تظن أن الله لم يزل متكلما؛ أي مثل قراءة القرآن بالحروف والكلمات، فقرآن الله منسوب أنه كلام الله؛ أي كلام هو لله، مثل سماء الله وأرض الله، وهذه المسألة فيها اختلاف مع علماء الإسلام، وأما أنا من غير أن أخطّئ من قال بخلافي، ما لم يدن به هو على ما أشرت إليك به لا غير، وسأضرب لك مثلا في ذلك؛ مثلا لو قيل: "إنّ الله قادر أن يخلق في اللوح المحفوظ كلاما عربيا غير القرآن، فيه أمر ونهي للناس"، ما يقول المسؤول؟ فلا بد من أن يقول: إن الله قادر.

فنقول: وإذا أمر الأمين جبرائيل أنك انزل بهذا الكلام إلى رسولي فلان يأمرهم وينهاهم به، فهذا الكلام ينسب أنه كلام النبي أو جبرائيل أو كلام الله؟ فلا بد وأن يقول: كلام الله؛ لأنّه لم يتكلم أنه مخلوق ينسب إليه، فبهذا الاعتبار تنكشف لك الصحة، والله أعلم.

وقال في موضع آخر: واختلف العلماء في القرآن من قومنا ومن أصحابنا، وأكثر فحول العلماء من أصحابنا، وأكثر /٢٨٠/ أهل المغرب من أصحابنا يقولون: إنه مخلوق، وإنّ ما سوى الله مخلوق، وإنه منسوب إلى الله؛ لأنه خلقه بغير واسطة لسان أحد من خلقه، فهو كلام الله؛ أي كلام لله، كما أن عيسى كلمة الله وروح الله؛ أي روح لله تعالى، وكما يقال: شمس الله، وسماء الله، وأرض الله. **وقال بعضهم**: إنه غير مخلوق، وليس المعنى معهم حروفه ولا كلماته، وإنما الحروف والكلمات موصلة إلى معرفة النطق به، ولا يلزم الناس معرفة هذه المسألة أنه مخلوق أم لا، إذا قال: إنه كلام الله، وإنه كلامه لا يشبه كلام المخلوقين، وإن

الله تعالى لا يتكلم بالحروف ولا بلغة المخلوقين، وبالله التوفيق.

مسألة من كتاب الكشف والبيان: اختلفت الأمة في كلام الله ﷻ لموسى ؏؛ **فمنهم من قال**: أسمعه نفسه متكلما، واحتجوا بقول الله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء:١٦٤]. **وقال بعض**: أسمعه صوتا أفهمه به الكلام، وهذا خطأ ولا نقول به؛ لأن كلام الله لا يخرج بصوت ولا حرف، إلا أن يكون الملك عبّر لموسى ؏ عن الله ﷻ، فذلك جائز أن يعبر له بصوت؛ لأنّ الملك له صوت كصوت المخلوقين. **وقال بعضهم**: كلمه بالوحي؛ بدليل قول الله ﷻ: /٢٨١/ ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾[الشورى:٥١]، وهذا خبر غير منسوخ؛ لأن الأخبار لا تنسخ، فيجوز أن يكون كلمه بالوحي، وقد سمّى الله التوراة كلامه فقال تعالى: ﴿وَقَدۡ كَانَ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَسۡمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾[البقرة:٧٥]الآية.

مسألة: **فإن قال قائل**: كيف سمع موسى كلام الله تعالى؟ **قلنا له**: سمع كلاما أزليا قديما جامعا للمعاني كلها بلا صوت وحرف، وهو لا يتمثل في الوهم ولا يتصور في العقل كما شاء، وعلم لا يعجزه شيء لا صوتا ولا حرفا؛ لأنّ الصوت والحرف محدثان مخلوقان.

مسألة: **فإن قال قائل**: من أين علم أنّ الذي كلمه هو الله؟ **قلنا له**: سمع كلاما خارجا عن كلام المخلوقين، وعن سائر الكلام؛ لأن كلام الناس يجري بالأنفاس عند الكلام والخطاب، وكلام الله ﷻ ليس بصوت ولا حرف ولا نفس، فلما سمع كلام الله تعالى على هذه الصّفة علم أن الذي كلمه هو الله، والإشكال يقع فيمن له إشكال، ولا يقع فيمن لا إشكال فيه، والله ﷻ لا يشبهه شيء من المحدثات، أو يجري عليه حدث الصفات. **ودليل ثان**: إن

موسى عليه السلام لما سمع كلام الله سمع كلاما قاطعا ودليلا بينا ساطعا، فعلم أن الذي كلمه هو رب العالمين، فقال: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ٢٥ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ٢٦ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾[طه:٢٧-٢٥] /٢٨٢/ وكان في لسانه عقدة في حال الصبى، كان قد اخترق لسانه، وله خبر وليس هذا موضعه، وما كان يفصح الكلام من العقدة، فشرح الله صدره في الحال، ويسّر له أمره، وأزال العقدة من لسانه في الحال، فعلم أنّ الذي كلمه رب العالمين؛ لأن قدرة الخلق لا تنال ذلك أبدا، وإنما هو صنع الله الواحد القهار.

إن قال قائل: كيف يكون الكلام بلا صوت ولا حرف؟ **قيل له**: إن كلام الله تعالى أزلي قديم لا يتكيف، ولو تكيف لتصوّر وتصنّف، وكل متصور فمخلوق، وكلام لا يشبه كلام المخلوقين، جل وعلا علوا كبيرا.

مسألة: **فإن قال**: زدني إيضاحا؟ **قيل له**: إن الكلام عند العرب ينقسم على ثمانية أقسام في المنظوم والمنثور:

فالمنثور ينقسم على أربعة أنواع: فمنه الحديث الذي يتفاوضه الناس فيما بينهم. ومنه الخبر وهو ما أخبر به الرجل عن غيره. ومنه الخطب وهو كلام مجموع في أمر مقصود طال أو قصر. ومنه الرسائل وهو ما كان من الكلام موجها به إلى إنسان، أو مكتوبا إليه في أمر أو نهي أو موعظة أو ما أشبه ذلك.

والمنظوم أيضا ينقسم على أربعة أنواع: فمنه الشعر والرجز والسّجع والمزدوج، وكلام الله خارج من جملة هذه الأجناس ومفارق[1] لجميع كلام الناس. **فإن قال أحد**: إنه يشبه أحد /٢٨٣/ هذه الأقسام فليقم دليلا واضحا وبرهانا

(١) ث: مفاق.

نيّرا لائحا، وإلا فليقبل الحق ممن جاء به، وبالله التوفيق.

مسألة: واعلموا أنّ الكلام الذي عن العرب بيّنّاه وشرحناه في الأقسام يتشعّب بأربعة أنواع: فتارة يكون بالصوت والحرف كالمتكلم بلسانه، وتارة بالصوت بغير حرف كالمزمار والقصبة، وتارة بالحرف بغير صوت كالكتاب تكتبه إلى من شئت بأي أمر شئت، وتارة بلا صوت ولا حرف وهو الإشارة، كما قال عز من قال: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُواْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[مريم:١١]، يوجد أنه أشار إليهم بالرمز؛ لأنه قال له: ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا' فاستثنى الرمز من الكلام؛ لأنه كلام ولا صوت فيه ولا حرف، والباري عز اسمه يتكلم بكلام جامع للمعاني كلها، يعرفه السامع إذا سمع بلا صوت ولا حرف؛ لأن الصوت والحرف يقتضي لسانا وشفتين وأسنانا وحلقا وشدقين، وذلك على الله يستحيل؛ لأنّ هذا من صفات الحدث والتعطيل، والله سبحانه وتعالى متكلم لا كالمتكلمين، ولا يشبه كلامه كلام الآدميين، كلامه سبحانه وتعالى قديم قائم بذاته، يسمعه من يشاء من عباده بلا صوت ولا حرف ولا إشارة ولا رمز؛ لأنّ هذه الأشياء جعلها الله لعباده /٢٨٤/ آلة ليفهم بعضهم عن بعض، والله تعالى غني عن الآلات والأدوات.

وقد جابت(١) السموات والأرض لربّ العزة: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[فصلت:١١] قولا بلا صوت ولا حرف، وكذلك قول النملة: ﴿ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾[النمل:١٨]، وتسبيح الجبال عند داود عليه السلام، وقد صح من الإجماع أن القرآن مكتوب في مصاحفنا، مقروء بألسنتنا، معلوم في قلوبنا، محفوظ في صدورنا، غير مخلوق، كما قال: إن الله تبارك وتعالى

---

(١) ث: جاوبت.

معبود في مساجدنا، مذكور بألسنتنا، معلوم في قلوبنا، ليس بحال فيها؛ لأنّ الحلول عن الله منفي، تعالى الله علوا كبيرا.

فالكتابة حيث ما وجدت، وبأيّ لون وجدت، وبأي شيء كتبت، وبأي حفظ وجدت، فالمكتوب أبدا كلام الله غير مخلوق، والمكتوب هو المفهوم من الكتابة؛ لأنكم إذا نظرتم[١] في المصحف، وقرأتم آية عرفتم فيها المعنى غير الخط، وكذلك كلام الله ﷻ غير محدث ولا مخلوق، وكذلك القراءة أينما سمعت، من أي لسان سمعت، وبأي لغة قرئت، فالمقروء أبدا كلام الله ﷻ غير محدث ولا مخلوق، والمقروء هو المفهوم من قراءة القارئ، والصوت والحرف هو اصطكاك أسنان القارئ، واعتماد اللثة /٢٨٥/ ولسانه، فمرة يجهر بها ومرة يخفي، فذلك القراءة أينما سمعت، بأي لغة سمعت، فهي محدثة مخلوقة، لم يكن كانت (خ: فكانت).

وأما المعاني فهي كلام الله ﷻ أزلي قديم ليس بمخلوق، وصفة الله ﷻ من صفاته الذاتية ليس بمحدث ولا مخلوق، وبالله التوفيق.

(رجع إلى كتاب الضياء) قال الشيخ سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري —: الكتاب على الإطلاق اسم لكتاب الله، ولا يسمى الكتاب على الإطلاق غيره، وإنما الكتب تسمى بالإضافات إلى مؤلفيها، وبالصفات للأنواع التي فيها، والكتب التي سماها الله تعالى بأعيانها وذكرها أربعة: **القرآن**: وهو كتاب نبينا محمد ﷺ، وله أسام غير هذا نذكرها إن شاء الله. **والتوراة**: كتاب موسى عليه السلام، سماه الله توراة وسماه أيضا في القرآن كتابا وفرقانا ونورا وضياء.

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: نظمتم.

ومن غيره: وأما التوراة فمعناها الضياء والنور، مأخوذ من قولك: ورى الزند يرى إذا أضاء؛ لأنها أضاءت لهم فأبصروا بها الحلال والحرام.

(رجع) **والإنجيل**: كتاب عيسى عليه السلام.

ومن غيره: وأما الإنجيل فهو العلم المستخرج، مأخوذ من قولك نجلت الشيء إذا أخرجته، ومنه اشتقاق النجل وهو الولد.

(رجع) **والزبور**: كتاب داود عليه السلام.

ومن غيره: وأما الزبور فهو الكتاب، مأخوذ من /٢٨٦/ زبرت الكتاب إذا كتبته.

(رجع) فهذه الكتب الأربعة كلها لها أسماء من الله عز وجل غير الكتاب الذي هو اسم لكل كتاب، ولسائر الأنبياء صلوات الله عليهم كتب لها أسماء مخصوصة في القرآن، إلا الصحف التي ذكرها الله عز وجل فقال: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[الأعلى:١٩]، وسمّى سبحانه وتعالى الكتب المتقدمة زبرا، غير أنه لم يخصّ بهذا الاسم إلا كتاب داود عليه السلام، فصار عاما لسائر الكتب، قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾[النساء:١٦٣]، وقال عز وجل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[الشعراء:١٩٦]. **وقيل**: كل كتاب ذو حكمة فهو زبور. **وقيل**: الزبر كتاب الأنبياء بالنبوّة على ما يكون، والكتاب المبيّن للحلال والحرام، والزبر جمع زبور وهي الكتب، وأما الزُّبَر مفتوحة الباء مضمونة الزاي فالقطع، واحدتها زبرة.

ومنه: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾[الكهف:٩٦]؛ أي: قطع، ويقال: "زبرت الركية"؛ أي: طويتها، ومن هذا قالوا: "فلان لا زبرة له"؛ أي: لا عقل له يقيمه، كما يقيم الزبر الركية أن تنهار.

فأما القرآن والتوراة والإنجيل فهي الكتب التي فيها الأمر والنهي والحلال

والحرام، وليس الزبور كذلك، إنما الزبور فيه تسبيح وتهليل ودعاء وحكمة مثل سائر كتب الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ التي ليست فيها شرائع ولا أمر ولا نهي، وفضّل الله الزبور بين سائر الصحف، فذكره /٢٨٧/ في القرآن والتوراة والإنجيل، واختصّ له اسما ولم يختص لسائرها اسما، فقد قيل: إن لبني إسرائيل أربعة وعشرين كتابا، مثل: كتاب شعيا[1]، وكتاب أرميا، وكتب سليمان، وغير ذلك. ولكتب سليمان أسامي مثل: قوهلت [وشير وشيرين][2] وغير ذلك، ولكن ليس لها في القرآن ذكر، واليهود تسمي كتب بني إسرائيل خمسا، معناهم أخمسة أخماس، وخمسة أخماس، يكون خمس وعشرون، وقد احتجت عليهم النصارى فقالوا: قد أقررتم لنا أنّ كتب بني إسرائيل خمسة أخماس، وخمسة أخماس هي خمسة وعشرون، وفي أيديكم أربعة وعشرون كتابا، والإنجيل الخامس والعشرون.

فصل: ويقال للقدر: كتاب.

قال الجعدي:

يا بنت عمي كتاب الله أخرجني عنكم وهل أَمْنَعَنَّ اللهَ ما فعلا

يعني قدر الله.

قيل: **وسئل الأصمعي**: ما الكتاب؟ **فقال**: القدر، وأنشد:

كتب البياض لها وبورك لونها فعيونها حتى الحواجب سود

وإنما قيل للقدر كتاب؛ لأنهم ذهبوا إلى أن الله تعالى كتب كل شيء وقدره في اللوح المحفوظ، قال ﷻ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾[التوبة:٥١].

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: شعيبا.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: شيرشيرين.

قال أهل التفسير: إلا ما قضى الله وقدر، وقالوا في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾[المجادلة:٢١]؛ أي: قضى بذلك وفرغ منه، ويقال للفرض أيضا: كتاب، **قال ابن عباس** /٢٨٨/ في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ﴾[البقرة:١٧٨]؛ أي: فرض، ومن ذلك قيل للصلاة: الفريضة المكتوبة. قالوا: وإنما قيل لصلاة الفريضة: كتاب؛ لأنه نزل به الكتاب وذكر في الكتاب، **وقالوا**: الكتاب الأمر، وفسروا ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾[المائدة:٢١] أي: التي أمركم أن تدخلوها، ويقال: كتب بمعنى جعل، من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾[المجادلة:٢٢]، وقالوا في قوله ﷻ: ﴿فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[آل عمران:٥٣]، وقوله: ﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[الأعراف:١٥٦]، هذا كله بمعنى جعل، فقد جاء في الكتاب هذه المعاني كلها كتب فسّروا بمعنى قضى وجعل وأمر.

فصل: والكتاب يكون واحدا وجمعا، وقال تعالى: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾[الإسراء:١٣] يريد واحدا، وقال ﷻ: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ﴾[الجاثية:٢٩] يريد جمعا، فإذا قلت: "الكتب" فليس إلا الجمع، وهي ثلاثة إلى عشرة، فإذا قلت: "الكتاب" فهو الجمع الذي لا عدد له، ويكون الواحد منه الكتاب أيضا، ويقال: "كتبت الكتاب" إذا جمعت الحروف بعضها إلى بعض، ويقال: "تكتب بنو فلان" إذا اجتمعوا.

قال عبيد:

نبئت أن بني جديلة أرغبوا   شعواء من سلمى لنا وتكتبوا

أي: تجمعوا، ومنه يقال لجماعة الخيل: الكتيبة.

قال النابغة:

تزهى كتائب خضر ليس يعصمها إلا ابتـدار إلى مـوت بإلجـام

/٢٨٩/ الكتائب جمع كتيبة، ويقال: كتبت الحرز إذا جمعته.

قال ذو الرمة:

وَفْـرَاءُ غَرفيَّـةٌ أَثْأَى خَوارِزَهـا مُشَلشَـلٌ ضَـيَّعَتْهُ بينَهـا الكُتـبُ

والكتب الخرز، والكتيبة[١] الخرزة، ومنه كتبت البغلة إذا جمعت بين شفريها بحلقة، وبغلة مكتوبة إذا كانت كذلك.

قال بن دارة:

لا تأمـنن فـزاريا خلـوتَ بـه علـى قلوصـك واكتبهـا بأسـيار

وكان الكتاب سمي كتابا؛ لما اجتمع فيه من المعاني بالخط والحروف، ويقال لجمع الحروف بعضها إلى بعض: كتاب، والأسفار الكتب بلغة كنانة، ويسمى الكتاب سفرا؛ لأنه لا يحمل من مكان إلى مكان، والسفر الكتاب الطويل الذي ليس بكراسة، ومن العرب من يقول: سفر، وبعضهم يقول: سِفر بكسر السين وهي لغة، والسفر جزء من أجزاء التوراة، وكل كتاب سفر، والجمع أسفار، والكتبة السفرة من قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[عبس:١٦،١٥]، قيل: إنهم ملائكة السماء الدنيا، وهم الكتبة يحصون أعمال العباد، والطرس والطلس الكتاب، فإذا محوت الكتاب ولم تعرف خطه قلت: طلسته[٢]، وإذا محي ولم يتعم محوه قلت: طرسته، ويقال للكتاب: الرقيم، وأنشد:

لمن طلل مثل الكتاب المرقم

---

(١) ث: الكتبية.

(٢) ث: طلسة.

ويقال هو مرقوم عليك؛ أي: مكتوب، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ﴾[المطففين:٩]؛ أي: مكتوب، /٢٩٠/ وهو فعيل؛ بمعنى مفعول.

وقال:

سأرقم في الماء القراح إليكم على بابكم إن كان في الماء راقم

أي: كاتب، والرقيم في قول الله ﷻ فقال: اسم الوادي الذي فيه الكهف.

وقال الكلبي: الرقيم لوح من رصاص كتبت فيه أسماؤهم وأنسابهم ودينهم وممن هربوا.

وقال الحسن: الرقيم الجبل الذي هربوا إليه، والرقيم في غير هذا الزوجة.

قال الأحوص:

لعمرك إنني برقيم قيس وجارة بيتها صب كئيب[1]

فصل: في الصحف: الصحف جمع الصحيفة يثقل ويخفف، وقوله تعالى: ﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[الأعلى:١٩] يعني الكتب التي أنزلت عليهما صلى الله عليهما، وسمّي المصحف مصحفا لأنه أصحف؛ أي جعل جامعا للصحف المكتوبة بين الدفتين، ويقال: "طويت الصحيفة" فأنا أطويها طيا، فالطي هو المصدر، وطويته طية يعني مرة واحدة، ويقول: "إنه لحسن الطية" لا يريد به المرة الواحدة، ولكن يريد به ضربا من الطي مثل الجلسة والمشية، يريد به نوعا منه.

قال ذو الرمة:

(١) هكذا في النسخ. وفي كتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني الجزء٤، ص٦: «وجارة بيتها لأنا الحريب».

أم دمنة نسفت عنها الصبا شفعا كمـا تنشـر بعـد الطيـة الكتـب

فكسر الطاء؛ لأنه أراد نوعا منه في الحسن أو القبح، ولم يرد المرة الواحدة، والفعل اللازم للصحيفة وغيرها، والحية وما /٢٩١/ يشبهها إلا انطوى[١]، تقول: انطوى ينطوي انطواء فهو منطو على منفعل[٢]، ويقول: أطوى يطوي يريد[٣] به افتعل، فأدغم التاء في الياء[٤] فقال مطوى.

فصل في تسمية الكاتب[٥]: سمي الكاتب كاتبا لأنه يضم بعض الحروف إلى بعض، من قولهم: كتبت القربة إذا ضممت خرزا إلى خرز، ومنه قول ذي الرمة:

وَفْـــرَاءُ غَرفيَّـــةٌ أَثْأَى خَوارِزَهـــا مُشَلشَـلٌ ضَـيَّعَتْهُ بينَهـا الكُتُـبُ

الوفر: المزادة، والغرفية: مدبوغة بالغرف وهو شجر، وأثأى: أفسد، والمشلشل: الماء، والكتب: الخرز، ويقال: كتبت الكتاب أكتبه كتابا وكتابة ومكتبة، وكتب الرجل يكتب كتابا وكتبة ومكتبا، فهو رجل كاتب، وهم قوم كتاب وكتبة، فالمفعول منه مكتوب. **انقضى ما نقلناه من كتاب الكشف والبيان**.

فصل: ومن غيره: وروي عن أبي ذر ﵁أنه سأل رسول الله ﷺ: كم أنزل الله من كتاب؟ فقال: «مائة وأربعة كتب: منها على آدم عشر صحف، وعلى

---

(١) ث: يطوى.

(٢) ث: متفعل.

(٣) ث: يديه.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الثاء.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الكتاب.

شيث خمسون صحيفة، وعلى أخنوخ وهو إدريس ثلاثون صحيفة، وعلى إبراهيم عشر صحائف، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان»[١]. **وقيل**: إنّ في صحف إبراهيم عليه السلام: ينبغي للعاقل أن يكون حافظا للسانه، عارفا بزمانه، مقبلا [على شأنه][٢].

فصل في الوحي: ومن كتاب الكشف والبيان: الوحي الكتابة، /٢٩٢/ تقول: "وحى يحي وحيا"؛ أي: كتب، وكتب كتابا، وأنا أحي[٣] (خ: واحي) قال: من رسم آثارا كوحي الواحي؛ أي ككتاب الكتاب.

وأنشد ابن عرفة:

كان أخا اليهودي يخط وحيا بكاف في منازلها ولام

وشبه المنازل ودروسها بالكتاب.

وقال عنترة:

كوحي صحائف في عهد كسرى فأهداها لأعجم طمطمي

والوحي في كلام العرب على وجوه كثيرة منها: وحي النبوة، ومنها وحي

---

(١) أورده الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف بلفظ قريب، رقم: ١٤٨٤. وأخرجه ابن حبان في صحيحه بلفظ: كم كتابا أنزله الله؟، قال: «مائة كتاب، وأربعة كتب، أنزل على شيث خمسون صحيفة، وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفة، وأنزل على إبراهيم عشر صحائف، وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والقرآن»، كتاب البر والإحسان، رقم: ٣٦١. وأخرجه الآجري في الأربعين حديثا بلفظ قريب منه، رقم: ٤٤.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: علي لشأنه.

(٣) ث: أوحي.

الإلهام، ومنها وحي الإشارة، ومنها وحي الكتابة، وفي كل ذلك شواهد من الكتاب والشعر تركته اختصارا.

واختلفوا في قوله ﷻ: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾[مريم:١١]؛ **قال مجاهد**: أشار إليهم. **وعن الضّحاك عن أبي ليلى قالا**: كتب لهم. **قال أبو عبيدة**: والمعنى محتمل للقولين.

مسألة: على أثر مسائل عن أبي نبهان الخروصي، قلت له: ما تأويل الوحي؛ لأنه **قيل**: على ثلاثة معان: رسالة وإلهام وإيماء؟ **قال**: أما الرسالة فهي للأنبياء، وأما الإلهام فلمن شاء من خلقه من نبي وغير نبي، وأما الإيماء فهو أن تومئ لإنسان بما يفهم عنك، وهو الإشارة.

فصل: ومن أشهر أهل التفسير من التابعين: مجاهد بن حبر المكي، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة بن دعامة، والحسن البصري، وأبو العالية رفيع بن مهران، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلم، ويلحق /٢٩٣/ بهؤلاء عكرمة مولى ابن عباس.

مسألة: ومن جواب الشيخ ناصر بن خميس بن علي عن هذه المسألة: رجل خطر بباله أن أمر الله ونهيه هو هو أم هو غيره، فلم يعرف الفرق بينهما، هل يكون سالما؟ **قال**: إن لم يتب هلك، وحفظت أنّ أمره ونهيه كلامه، والله أعلم، فما تقول سيدي في هذا، ووجدت هذا بعينه أيضا، **وحفظ يعقوب بن إسحاق اللوائي عن محمد بن محبوب أنّه قال**: لا نقول إن القرآن مخلوق، ولا نقول: إنّ القرآن هو الله، ولا نقول: إن القرآن غير الله، ونقول: هو كلام الله؟ فانظر سيدي في اختلاف هذه المسألة في هذه المعاني، وعرفني صواب ذلك وما تعتقده أنت، وفسره لي تفسيرا شافيا، شفاك الله من كل محنة في الدنيا والدين،

آمين رب العالمين.

الجواب -والتوفيق بالله-: إن أمر الله ونهيه هما غيره، والقرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، وقولنا في هذه الأشياء كلها وغيرها قول المسلمين أهل الاستقامة في الدين، والله أعلم.

وحيث قال: "إن لم يتب هلك" فمن أي شيء يتوب، وكيف صفة توبته، إن كان لا يسعه جهل ذلك، فهل تنفعه التوبة قبل علم ما جهل، فما تفسير هذا سيدي؟ أوضحه نسأل الله السلامة من الهلكة، وأن يتداركنا برحمته، إنه سميع مجيب. /٢٩٤/

الجواب -وبالله التوفيق-: إذا وافق الباطل بجهل أو عِلْمٍ، بخطأ أو عمد، في قول أو عمل أو نية، فلا يسعه ذلك، وعليه التوبة منه، والرجوع من الباطل إلى الحق، وموافقة أهل الصدق؛ لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ۝ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[البقرة:١١،١٢]، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي: وما يقال: إن القرآن هو كلام الله، ولا يقال: إنه هو الله، ولا يقال: إنه غيره، أهكذا سيدي لا يقال: إنه غيره، أليس ذلك أسماء الله الذاتية، لا يقال: إنها هي هو، ولا هي غيره، وكيف هذا؟ فسره لي يرحمك الله.

الجواب: ففي أسمائه اختلاف؛ **فقيل**: هي هو؛ لقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[آل عمران:٢٨]. **وقيل**: هي غيره؛ لقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[الإسراء:١١٠]. من الخادم الفقير سعيد بن بشير رددته متعلما لا متقدما، ومستأخرا لا مستفخرا، وأنا أستغفر الله تعالى.

مسألة: ومنه: وفي هذه المسألة: رجل خطر بباله أنّ أمر الله ونهيه هو هو، أم هو غيره، فلم يعرف الفرق بينهما، هل يكون سالما أم لا؟ **قال**: إن لم يتب هلك.

فمن أي شيء يتوب، وكيف صفة توبته؟ إن كان لا يسعه جهل ذلك، وهل تنفعه التوبة قبل علم ما جهل، وما تفسير هذا سيدي؟

الجواب: إنّ أمر /٢٩٥/ الله طاعته، ونهيه معصيته، والطاعة والمعصية مخلوقتان وهما غيره، خاطب بهما عباده، وأعد لهم الثواب والعقاب، ووجدت أيضا وحفظ **يعقوب بن إسحاق اللوائي عن محمد بن محبوب** أنه لا نقول: إن القرآن مخلوق، ولا نقول: إن القرآن هو الله، ولا نقول: إن القرآن غير الله، ونقول: هو كلامه، أهذا صحيح سيدي، أم كيف اعتقاد المسلمين الصالحين في هذا، وهل هذا من صفات الذات؟ عرفني الحق في هذا يرحمك الله.

الجواب: إن اعتقاد المسلمين في أنه كلام الله ووحيه وتنزيله، واختلف في ولاية من يقول بخلقه؛ أثبتها بعض، وتركها بعض، وبرئ منه بعض.

وعرفني موضع لازم السؤال بالدينونية في أمر المختلفين بالدين، ما صفة ذلك؟

الجواب: إذا برئ من المختلفين المحقين والمبطلين، وإذا نصب الرأي دينا.

مسألة: ومنه: ووجدت أن من خطر بباله أن أمر الله ونهيه هو أم غيره، فلم يعرف ذلك هلك، هكذا سيدي في مجمل ذلك، وتقوم عليه حجة ذلك من عقله أم كيف ترى، وما اعتقاد المسلمين في مجمل ذلك؟

الجواب: أرجو أنه كذلك؛ لأن أمر الله ونهيه هما غيره، وأحسب أن ذلك تقوم حجته من العقل، والله أعلم.

وأنا سيدي لم أعرف ذلك /٢٩٦/ في مجمل، أتراني هالكا؛ لأني نظرت في

ذلك فاعتقدت أنّ أمره ونهيه الذي هو كلامه لا هو هو، ولا غيره، وأنّ أمره ونهيه الذي هو حدوده وفرائضه هو غيره، هكذا اعتقدت، وأمّا في الأول مجملا فلم أعرف ذلك، كيف حالتي؟ أسأل الله النجاة من الهلاك، عرفني ذلك يرحمك الله

الجواب -أجارك الله من الهلاك-: وأما أمر الله ونهي الله هما غيره، والهلاك على من تمادى في عصيان الله، ولا هلاك على تائب مستغفر، والله بعباده غفور رحيم.

وقال الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي في جوابها: قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾[الأعراف:٥٤]، **فقال بعض العلماء**: إنّ في معنى هذه الآية ما يدلّ على الفرق بين الخلق والأمر، فالخلق هو الفعل، والخلق أيضا هو المنفعل وهم الخلائق، والأمر قد يطلق على الصّفة فيقال: من أمر فلان كذا وكذا؛ أي: ذلك من صفاته، ومن أمر الله كذا وكذا؛ أي: من صفاته ذلك؛ أي: صفته كذلك، ولا يجوز أن يقال: "صفات الله هي الله"، فيكون المعنى أنّ الله تعالى هو صفات مجموعة، ولا يجوز أن يقال:" هي غير الله" فيكون الله شيئا، وصفاته شيئا آخر، فيكون المعنى أن ذاته ظرفا لصفات هي حالة في ذاته، كل ذلك باطل في توحيد الله ﷻ.

بل الحق أن ذات الله شيء وصفاته /٢٩٧/ هي صفات ذاته، لم يزل موصوفا بها بلا بداية؛ أي لم يزل كذلك صفة ذاته بلا بداية ولا إلى نهاية، ومن لم يحط بمعنى من التوحيد، وخطر على باله ولم يفهم المعنى، ولم يقل: "إنّ الله لا يعرف أهو كذا وكذا"، بل قال في نفسه: "أنا لا أفهم هذا فلا أصف الله تعالى بهذا اللفظ ولا بهذا اللفظ" فهو سالم، وأما أن يعتقد أن الله لا يعرف أنه كذا

وصفه أو كذا؛ فلا يجوز الشك في الله، وإذا فهم المعنى فلا يسعه الشك في الحق، ولا يعذر باعتقاد السؤال فيه مع الشك فيما عرفه من الحق فيه؛ لأن توحيد الله كله مما تقوم الحجة من العقل مع من فهم المعنى الحق فيه.

وأما من لم يفهم المعنى فمعذور وسالم، وسنضرب في ذلك مثلا: سمع أحد أن الله قادر بقدرة، وعالم بعلم، أو قادر بغير قدرة، وعالم بغير علم، فلم يفهم معنى هذا اللفظ، فقال في نفسه: هذا اللفظ الذي لم يفهم معناه، فهو في شك من معرفة معنى اللفظ لا في شك من الله تعالى، وأما إذا عرف المعنى أن الله تعالى هو قادر بقدرة هي حالة في ذاته يقدر بها، أو هو قادر بغير قدرة هي فيه بل ذاته قادرة، لم يجز له أن يشك في أن الله قادر بقدرة؛ لأن ذلك باطل، ولا يعذر بشكه، ولا ينفعه اعتقاد السؤال، ولا يسعه الشّك /٢٩٨/ أنّ الحق في صفته أنّ ذاته قادرة، ليس قدرته هي شيء غيره فيه وقدر بها. وقد ضل الغزالي في هذا المعنى فقال: إن الله قادر بقدرة، عليم بعلم، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، [وقبل أن يفهم][(١)] المعنى فمعذور إذا شك في معنى هذا الكلام، ولا يلزم فيه سؤال، فاعرف ذلك وقس عليه، وبالله التوفيق.

مسألة: ومن غيره: ومن خطر بباله أن أمر الله نهيه هو هو أم غيره، فلم يفرق[(٢)] الفرق بينهما هلك إن لم يتب، وحفظت أنّ أمره ونهيه كلامه، والله أعلم.

فصل: ومن كتاب العدل والإنصاف: اختلف الناس في أمر الله تعالى ما

---

(١) ث: وقيل إن لم يفهم.

(٢) ث: يعرف.

هو؟

فقالت المعتزلة: خطابه الموجود في القرآن هو كلامه وأمره ونهيه، وهو قوله بحروف وأصوات مقطعة. **وقالت الأشعرية:** أمر الله تعالى ونهيه وكلامه وخطابه وقوله صفاته في ذاته، والقرآن فرع من الكلام، وهو صفة الله تعالى في ذاته على هذا النعت. **وقال المسلمون:** أمر الله ﷻ ونهيه يتصرف على وجهين: وجه **كقول المعتزلة:** إنه خطاب مسموع وقول معروف مفهوم معقول بحروف مقطعة وأصوات مسموعة، والوجه الآخر: إن الأمر هو الإيجاب، أمر إذا وجب(١) أو ندب خطابا أو إلزاما لا خطابا، فالإيجاب والإلزام أوامر. أما المعتزلة فقصروا أمر الله ﷻ على الخطاب الموجود في القرآن؛ ولذلك قالوا: من لم يسمع لم يؤمر، وأما الأشعرية فعزوه إلى صفة الذات، والمسلمون /٢٩٩/ بين بين فأثبتوا الأمرين جميعا، وهما الخطاب والإيجاب، وأبطلوا الصفة والذات؛ ولذلك لا يعذرون من لم يسمع كما عذرته المعتزلة.

مسألة من كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: فصل في الكلام: المعتزلة: وهو متكلم لا بكلام بن غوث بل لذاته. **قلنا:** إثبات صفة لا دليل عليها؛ إذ معنى المتكلم فعل الكلام، وهو يفعل غيره، وإذا للزم كون ذاته على صفة الحروف.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: متكلم بغير حرف ولا صوت.

(رجع) مسألة: وهو الحروف والأصوات؛ **الأشعرية:** بل معنى في نفس

---

(١) ث: أوجب.

المتكلم. **قلنا**: لا دليل على ذلك، وإلا[١] لزم أن يسمى الساكت متكلما.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: يجوز أن يسمى الساكت متكلما بمعنى يستطيعه، كما يقال: "طير يتكلم"؛ أي: يعرف إذا أراد، والله تعالى متكلم بغير حرف.

(رجع) مسألة: وكلام الله فعله الحروف والأصوات. **وقيل**: هو الله. **وقيل**: بعضه. **الأشعرية**: معنى قديم لا هو هو ولا غيره ولا بعضه كالعلم. **قلنا**: هو الحروف والأصوات، وهو غيره.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: إن الله تعالى متكلم، وكلام ذات الله ليس هو خلقه للكلام الحرفي، ولو كان كذلك لثبت أنّ كلام الذات مخلوق، ولم تكن الذات موصوفة أنّها متكلمة بغير حرف، وأما /٣٠٠/ القرآن وكتبه تعالى فكلامه الحرفي منسوب إلى أنه هذا كلام الله بالإضافة إليه، حيث لم يكن كلام غيره، كما يقال: أسماء الله وأرض الله، وأما اختلافهم فيه؛ **فقال بعضهم**: إنه حقيقته غير الكلام، بل هو نفسي هو كلام الذات وهو غير مخلوق، والمراد حقيقته[٢]. **وقال بعضهم**: هذا علم غيب وما تعبدنا بمعرفته، وتعبّدنا أن نشهد بهذا الكلام الحرفي أنه كلام الله؛ أي هو خلقه هكذا، ولا نقصد به ما لا تعرفه.

(رجع) مسألة: **الأكثر والمعتزلة**: وهو محدث مخلوق. **ابن شجاع**: محدث لا مخلوق. **الحشوية**: قديم. **قلنا**: المخلوق هو المحدث مقدار وهو كذلك؛ ولتعدده وترتيبه.

---

(١) ث: لا.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: حقيقة.

الباب الرابع والعشرون في القرآن واشتقاق اسمه وأنه الأصل، وغير ذلك من الأخبار فيه

من كتاب الكشف والبيان: سمى الله ﷻ القرآن كتابا فقال تعالى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[البقرة:١،٢]، **قال أبو عبيدة:** معناه هذا القرآن، والعرب قد تخاطب الشاهد مخاطبة الغائب، قال خفاف بن نُديّة السُّلمي -وهي أمة وكانت حبشية- وكان من عرباء العرب:

أقول له والرمح ناظر متنه تأمل حفافا إنني أنا ذلكا

وسمي القرآن قرآنا؛ لأنه جمع السور وضمّها، قال ﷻ: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ﴾[القيامة:١٧،١٨]، معناه: ألفنا منه شيئا وضممناه إليك، فاعمل به وخذ به، /٣٠١/ قال: وقيل للناقة التي لم تلد: ما قرأت جنينا قط.

وأنشد عمرو بن كلثوم:

ذِراعيْ عَيْطَل أَدماءَ بِكْرٍ هِجانِ اللون لم تَقرأْ جَنينا

أي: لم تضمّ في رحمها ولدا أبدا، وفي آية: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[النحل:٩٨] مجازه: إذا تلوت بعضه في أثر بعض حتى يجتمع وينضم بعضه إلى بعض.

مسألة عن أبي نبهان جاعد بن خميس: قلت له: واشتقاق القرآن من أي المعاني؟ **قال:** قد قيل: لاقتران حروفه وآياته وسوره.

وسألت رجلا من قومنا عن اشتقاق اسم القرآن؟ **فقال:** لاجتماعه وائتلافه، وسمي تجمع الدم في رحم المرأة قرءا لتجمعه من الحيضة إلى الحيضة، والله أعلم.

مسألة: ومن غيره: وسمي القرآن قرآنا؛ لجمعه السور. **وقيل:** سمي قرآنا؛ لأنه

قرن بالحكمة، وسمي فرقانا؛ لأنه فرق بين الحق والباطل.

مسألة: ويقال للقرآن: نور وبرهان وهدى وفضل ومنة، وهل يقال له: إيمان وإسلام ودين وطاعة؟ **قال**: لا. وكذلك رشاد وصلاح فنعم. **ويقال للقرآن**: توراة وإنجيل وزبور بالتنكير، وأما بالمعرفة فلا إلا القرآن، وكذلك الجواب في الزبور والإنجيل مثل التوراة والقرآن.

(رجع إلى كتاب الكشف) الفرقان: قال أبو عبيدة: وسمّي الفرقان فرقانا؛ لأنه فرق بين الحق والباطل، وبين المؤمن والكافر.

وعن ابن عباس في قوله /٣٠٢/ تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[آل عمران:٤] قال: المخرج من الشبهات.

وسمى ﷻ التوراة فرقانا فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾[الأنبياء:٤٨]؛ لأن سبيله في تلك الأمة سبيل القرآن في هذه الأمة، ومنه سمي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفاروق؛ لتفريقه (خ: لأنه فرق بين الحق والباطل). ويقال: سمعت فرقان الفرقان في الفرقان، فالفرقان الأول: أراد به القرآن، والثاني: يجمع فريقا من الناس وهو الجماعة، والثالث: السَّحر، **وقيل**: سمي السَّحر فرقانا؛ لأنه يفرق بين الليل والنهار.

الوحي: ومن أسماء القرآن الوحي، الوحي هو القرآن، كما يقال له: قرآن وتنزيل ووحي، وقد قالت الأمة بأجمعها: القرآن كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله، وقال ﷻ: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾[الأنبياء:٤٥]، وفي الوحي معان جليلة وتفسير طويل تركته اختصارا.

التنزيل: ويقال للقرآن: تنزيل؛ كما يقال له: قرآن، ويقال: "هذا في التنزيل"؛ أي: في القرآن، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا

مُّتَشَٰبِهَا﴾[الزمر:٢٣] ومن قوله ﷻ: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[النحل:١٠٢]، و﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾[الشعراء:١٩٣]، ﴿وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾[الإسراء:١٠٦]، وهو مشتق من نزل ينزل، وأصله من الانحدار، وقال ﷻ: ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾[غافر:١٣].

قال الأعشى: /٣٠٣/

ولست بإنسي ولكن لمألك تنزل من جو السماء يصوب

وكل منحدر من موضع عال فهو متنزل.

القصص: وسمى الله ﷻ القرآن قصصا، فقال تعالى: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾[يوسف:٣]، والقصص في كلام العرب هو اتّباع الأثر، قال ﷻ: ﴿وَقَالَتۡ لِأُخۡتِهِۦ قُصِّيهِ﴾[القصص:١١]؛ أي: اتبعني أثره، والله أعلم.

ويقال: "خرج فلان في أثر فلان قصصا"؛ أي: اتبع أثره، فكأنه سمي قصصا؛ لأنه عليه السلام اتبع ما أوحي إليه من ربه، ثم ألقى ذلك إلى الناس فاتبعوه.

روح: ويقال للقرآن روح، قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾[الشورى:٥٢]، قال ابن قتيبة في حديث النبي ﷺ: «تحابوا بذكر الله وروحه»(١) قال: روحه القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾، وكأنه سماه روحا؛ لأنه أحيا به الدين والناس، والله أعلم.

---

(١) أورده ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ونسبه لأبي عبيد الهروي، مادة روح، ص٢٧٢؛ وأخرجه أبو داود في سننه بلفظ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ لَأُنَاسًا مَا هُمْ بِأَنْبِيَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَغْبِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِمَكَانِهِمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُخْبِرُنَا مَنْ هُمْ، قَالَ: هُمْ قَوْمٌ تَحَابُّوا بِرُوحِ اللَّهِ عَلَى غَيْرِ أَرْحَامٍ بَيْنَهُم...»، كتاب البيوع، رقم: ٣٥٢٧.

المثاني: وسماه الله ﷻ المثاني؛ فقال تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾[الزمر:٢٣]، **قالوا**: سمي بذلك؛ لأن الأنباء القصص تثنى فيه. **وقال آخرون**: المثاني مشتق من قولك: ثنيت الشيء إذا كررته، وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ مجازه: آيات من القرآن يشبه بعضها بعضا.

وأنشد للعجاج:

نشدتكم بمنزل الفرقان أم الكتاب السبع من مثاني

/٣٠٤/ يثنين من آي من القرآن.

أم الكتاب: ويقال لسورة الحمد: أم الكتاب، ويقال لها: السبع المثاني، وروى أبو عبيدة بإسناد له عن النبي ﷺ أنه قرأ عليه أُبَيّ فاتحة الكتاب، فقال: «والذي نفسي بيده ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها، إنها السبع من المثاني والقرآن الذي أوتيت»(١).

قال أبو عبيدة: إنما قيل للحمد: أم الكتاب؛ لأنها يبتدأ بها في أول القرآن، وتعاد في كل ركعة. ويقال لها: فاتحة الكتاب؛ لأنها يفتتح بها المصاحف، فتكتب قبل القرآن.

المفصل: قال بعض العلماء: سمي مفصلا؛ لأنه نظم نظما بالآيات: فآية في الحلال، وآية في الحرام، وأخرى في القصص، وأخرى في الناسخ، وأخرى في المنسوخ، قد فصل بأنواع الأحكام والحدود والأنباء، ويقال: "نظم مفصل"؛ أي:

(١) أخرجه عن أبي هريرة بلفظ قريب كل من: القاسم بن سلام في فضائل القرآن، ص: ٢٢٠؛ والطبري في تفسيره، ١٣٧/١٧؛ والبغوي في شرح السنة، كتاب فضائل القرآن، رقم: ١١٨٨.

جعل بن كل لؤلؤتين خرزة، وبين كل خرزتين زبرجدة.

قال النابغة:

بالدر والياقوت زين نحرها ومفصل من لؤلؤ وزبرجد

وقال غيره: سمي مفصلا؛ لأن الأحكام والسنن بينت فيه وفصلت، يقال: فصلت الحكم؛ أوضحته وبينته. وقضاء فصل؛ أي: مبين، قال ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ١٣ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ﴾[الطارق:١٣،١٤] / /[(١)].

السورة: قال أبو عبيدة: السورة تهمز ولا تهمز، فمن همزها جعلها من أسأرت؛ أي: فضلت فضلة، ومجاز سورة مجاز قطعة من القرآن على حدة وفضلة منه، ومن لم يهمزها جعلها من سورة البناء؛ أي: منزلة بعد منزلة، وأنشد للنابغة:

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب

أعطاك سورة؛ أي: منزلة ورفعة لا يلحقها أحد من الملوك، وارتفعت عن منازل الملوك، وسور البناء مأخوذ من ذلك؛ لأنه يبنى ويرفع، ويقال: سرت إليه؛ أي: ارتفعت إليه. [...][(٢)]

وأنشد للعجاج:

ورب ذي سرادق محجور سرت إليه من أعالي السور

وجمع "سورة" في لغة من همزها ومن لم يهمزها "سُوَر" بفتح الواو، وجمع سورة

---

(١) لم ترقم هذه الصفحة في المخطوط.

(٢) في الأصل: بياض بمقدار أربع كلمات.

البناء سُور بجزم الواو، مثل بسر وبسرة، قيل: وإنما **قيل** لسور القرآن: سوَر؛ لأنّ الله ﷻ أفضل بها نبيه ﷺ، فكلما أعطاه سورة زاده رفعة وفضيلة، والسورة في كلام العرب على ما فسروه هي الرفعة والمنزلة والفضيلة.

قال الحطيئة واسمه جرول العبسي:

فمن مبلغ أبناء سعد فقد سعى ... إلى السورة العليا لهم رجل جلد

/ /[(١)] فسور القرآن هي مناقب لرسول الله ﷺ وفضائله ومنازله الرفيعة.

وقال ابن الأنباري: فيها أربعة أقوال: **أحدها**: من ارتفاع منزلة إلى منزلة، مثل سور البناء. **والثاني**: لشرفها، من قولهم: له سورة في المجد؛ أي: شرف وارتفاع. **الثالث**: لكبرها على حالها، من قولهم: عنده سورة من الإبل؛ أي: أقرام كرام، واحدتها سورة. **والرابع**: لأنها قطعة من القرآن على حدة وفضلة، من قولهم: أسأرت منه سؤرا؛ أي: أبقيت منه بقية، فيكون أصلها الهمز فتركوه وأبدلوه منه واوا لانضمام ما فيه.

الآية: **مسألة**: **قال أبو عبيدة**: إنما سميت آية لأنها كلام متصل إلى انقطاعه، وانقطع معناه، وقصة ثم قصة، وقال في قوله ﷻ: ﴿ءَايَـٰتٌ مُّحۡكَمَـٰتٌ﴾[آل عمران:٧] مجازه: أعلام الكتاب وعجائبه، وآياته فواصله، وفي قوله تعالى: ﴿لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةً﴾[يونس:٩٢]؛ أي: علامة. وقال ابن قتيبة: بلغني أن أبا عمرو الشيباني قال: معنى آية من كتاب الله؛ أي جماعة حروف، قال: ومنه يقال: "خرج القوم بآيتهم"؛ أي: بجماعتهم.

(١) لم ترقم هذه الصفحة في المخطوط.

وقال غيره: الآية أصلها العلامة التي يعرف بها الشيء ويستدل بها عليه.

قال الهندلي(١):

بآية ما وقعت الركاب بين الحجون وبين السرر

يعني بالآية: العلامة، والحجون بمكة، والسرر على أربعة /٣٠٤/(٢) أميال من مكة عند مسجد عبد الصمد كانت هنالك شجرة يقال إنه سُرَّ تحتها سبعون نبيا؛ أي: قطعت سررهم فسميت بذلك.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

بآية أحجار وخط خططته لنا في طريق الجلس والمتعور

كأنها جعلت هنالك أحجار يستدل بها علامة.

وقال نوح بن مسهر الطائي:

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا بآيتنا نزجي اللقاح المطافلا

بآيتنا؛ أي: بجماعتنا، ومعنى قولهم: "خرج القوم بآيتهم"؛ أي: بجماعتهم، وكذلك إنهم كانوا إذا خرجوا لحرب أو لأمر حملوا معهم آية قد جعلوها علامة لهم، فقيل: "خرج القوم بآيتهم"؛ أي: بعلامتهم، وكثر ذلك حتى قيل لهم: إذا خرجوا مجتمعين، وإن لم تكن لهم آية خرجوا بآيتهم فصار اسما للجماعة، والآية أيضا الرسالة، فكأنها رسالة بعد رسالة، وإخبار بعد إخبار.

قال النابغة:

من مبلغ عمرو بن هند آية ومن النصيحة كثرة الإنذار

---

(١) ث: الهذلي.

(٢) أعيد الترقيم ٣٠٤ في المخطوط.

وقال كعب بن زهير:

ألا بلغا هذا المعرض آية أيقظان قال القوم إذ قال أم حلم

فالآية على هذه المعاني قد جاءت في اللغة.

مسألة من كتاب الإرشاد: الكلمة واحدة الكلم، والجمع القليل كلمات، والفرق بين الكلام والكلم؛ أن الكلام عام قليل النوع وكثيره، والكلم محصور محدود، ولا يكون /٣٠٥/ كالكلام الذي للنوع كله، والاسم كلمة والفعل كلمة تكليما، وكلمة وكلم مثل نبقة ونبق، والعرب تقول: "مدح فلان فلانا بكلمة طويلة"؛ أي: قصيدة طويلة. **وقيل**: لا تكون الكلمة أقل من حرفين، وهي على حرفين ناقصة، وعلى ثلاثة حروف تامة، فإذا زادت على ثلاثة أحرف فهي زائدة، وجمع[1] الكلم كلمات، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾[الكهف:١٠٩] الآية. **وقيل**: لأمر الله ﷻ كلمة؛ لأنه على حرفين وهو (كن) كاف ونون، ولو كان حرفا واحدا لما سمي كلمة، بل كان يقال له حرف، فلما اجتمع حرف وحرف قيل له: كلمة، والله أعلم.

مسألة: وأما الحرف فهو الحد، وحرف كل شيء حده وطرفه الذي هو نهايته، وجمع حرف حروف، والحروف هي حدود الكلام، والكلام مبني على الحروف، فمنه كلمة على خمسة أحرف، وعلى أربعة أحرف، وعلى ثلاثة أحرف، وعلى حرفين، والحرف الواحد هو انتهاؤها، فسمي حرفا لذلك. **وقيل**: سمي حرفا لأنه عدل به عن صورة غيره، فأول الحروف الألف.

فإذا قيل: باء عدل به عن صورة الألف في الخط، وكذلك كل حرف معدول

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: جميع.

عن صفة الآخر، ويقال: انحرف عنه إذا عدل عنه، ولكل حرف تفسير ووجه وأسرار يطول شرحه /٣٠٦/ ليس هاهنا موضوعه، والله أعلم.

فصل: القراءة التلاوة، فقولك: قرأت القرآن، مجازه تلوت بعضه في أثر بعض حتى يجتمع وينضم بعضه إلى بعض، ومعناه يصير إلى معنى التأليف والجمع، فكان الذي يقرأ القرآن معناه يجمع الآية إلى الآية في قرآنه[١]، والتلاوة هو الاتباع، يقال: هو يتلو كتاب الله ﷻ إذا قرأه، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[الأنفال:٢]، وهذا في مواضع كثيرة من القرآن أنّ التلاوة بمعنى القراءة. **وقيل**: التلاوة أخص من القراءة؛ لأنه يقال: قرأ الكتاب، كأن الكتاب هو القرآن أو غيره، ولا يقال: تلا الكتاب لغير القرآن، والقرآن هو الكتاب المنزل، وهو الكتاب على الإطلاق، ويقال للولد: يتلو أباه وأمه؛ إذا تبعهما، وكل من اتبع[٢] غيره سمي تاليا له، فكان الذي يتلو القرآن يجعل القرآن إماما له وسابقا قدامه وهو يتلوه؛ أي: يتبعه، والله أعلم.

مسألة: القرآن كتاب الله لا يسمى به غيره من سائر الكتب، وقال النبي ﷺ: «القرآن أصل علم الشريعة نصه ودليله»[٣]، وقال: «من أوتي القرآن فظن أن أحدا أعطي مثل ما أعطي فقد صغر ما عظّم الله، /٣٠٧/ وعظم ما صغر الله،

---

(١) ث: قراءته.

(٢) ث: تبع.

(٣) أورده الماوردي في أدب الدنيا والدين، ١/٨٨؛ والشقصي في منهج الطالبين، ١/٣١٠.

ومن أوتي القرآن فقد جعلت له النبوة بين كتفيه إلا أنه لا يوحى إليه»[١]، وقال: «أحق بهذا القرآن قوم عملوا به وإن لم يقرؤوه»[٢]، والله أعلم.

مسألة: وقيل: إذا عمل حامل القرآن المعصية خرج[٣] القرآن من جوفه، وقال: ما على هذا حملتني. **وقال مالك**: القرآن ربيع المؤمنين، كما أنّ الغيث ربيع الأرض، وكان يقول: يا حملة القرآن ماذا زرع القرآن في قلوبكم؟ وقال: إنما أنزل القرآن ليعمل له فاتخذ الناس تلاوته عملا. **وقال ابن مسعود** ﷺ: كلّ مؤدب يجب أن يؤخذ بأدبه، وأدب الله هو القرآن. وقال النبي ﷺ: «أوتيت جوامع الكلم واختصرت إليّ الحكمة اختصارا»[٤] يعني القرآن، والله أعلم.

قال غيره[٥]: وجدت ما من حكم إلا وكتاب الله ينطوي عليه، كما قال الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام:٣٨] عرفه من عرفه، وجهله من جهله.

مسألة: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا التبست عليكم الأمور كقطع الليل

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: المروزي في مختصر قيام الليل، باب ثواب القراءة بالليل، ١/١٧٥؛ والطبراني في الكبير، رقم: ١٤٥٧٥، ١٣/٦٤٩.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بمعناه موقوفا على الحسن، باب في الصبر على المصائب، رقم: ٩٦٠٠.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: جرح.

(٤) أخرجه بلفظ «إِنَّمَا بُعِثْتُ فَاتِحًا وَخَاتِمًا، وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَفَوَاتِحَهُ، وَاخْتُصِرَ لِي الْحَدِيثُ اخْتِصَارًا» كل من: عبد الرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، رقم: ١٠١٦٣؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب حفظ اللسان، رقم: ٤٨٣٧.

(٥) ث: مسألة.

المظلم[١] فعليكم بالقرآن، فإنه شافع مشفع، وماحل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار»[٢]، وهو الدليل إلى خير سبيل، ظاهره حكم، وباطنه علم، ظاهره أنيق، /٣٠٨/ وباطنه عميق، له نجوم وعلى نجومه نجوم، لا تفنى عجائبه، ولا تبلى غرائبه، فيه منارات الحكمة، ودلالة على المحجة لمن عرف الصفة، فليولج العاقل نظره، ويعمق للصفة بصره، ينجو من عطب، ويسلم من سبب، كما يمشي[٣] المستيقن في الظلمات بحسن التخليص، وقلة الترخيص. تفسير قوله ﷺ: «ماحل مصدق»؛ أي: يمحل لصاحبه إذا هو ضيعه، والمحال من المكيدة، ودوام ذلك بالحيل، ومن هذا المعنى تمحّلت الدراهم وتمحل لكذا[٤] إذا تكلف استعمال الحيلة واجتهد فيه، ومحلّ فلان بفلان إذا كاده وسعى به إلى السلطان، ومنه الحديث: «واجعله بنا شافعا مشفعا[٥] ولا تجعله علينا ماحلا مصدقا»[٦]، وفسّر قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[الرعد:١٣]؛ أي: شديد الجدال، **قال الحسن**: شديد البطش والآخذ

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: للظلم.

(٢) أورده المؤيد بالله في الطراز بلفظ: «وشاهد مصدق»، ١٦٩/٠٢. وأخرجه بلفظ: «القرآن شافع مشفع، وما حل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار»، كل من: الطبراني في الكبير، رقم: ١٠٤٥٠، ١٩٨/١٠؛ وأبي نعيم في الحلية، ١٠٨/٤.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يسمي.

(٤) ث: الكد.

(٥) ث: معفا.

(٦) انظر الحديث السابق.

بالعقوبة.

وقال أبو عبيدة: شديد العقوبة والمكر والنكال.

قال الأعشى:

فرع نبع يهتز[١] في غصن المجد غزير الندى شديد المحال

إن يعاقب يكن غراما، وإن يعط جزيلا فإنه لا يبالي؛ أي: فرع قوته ومجازه عن الكرم، والنبع شجر قوي يتخذ منه القسي، وغزير الندى؛ أي: كثير العطاء، وغراما؛ أي: هلاكا، شديد المحال؛ أي: شديد الكيد، وقيل: العقوبة، /٣٠٩/ وفي الحديث: «من تبع القرآن يوم القيامة هجم به على روضة من رياض الجنة، ومن تبعه القرآن يوم القيامة زج في قفاه حتى يقذفه في النار»[٢]، وفي رواية أخرى: «من نبذ القرآن وراء ظهره زج في قفاه يوم القيامة»[٣]، والزج في اللغة الدفع، وكذلك الدّع هو الدفع، قال الله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾[الماعون:٢]، وفي ذكر القرآن أكثر من هذا، ولا يعلم ذلك إلا الله، ولا تحصي الكتب ما في القرآن من صنوف العلم، والله أعلم، وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال: كن في الفتنة كابن لبون لا ظهر يركب ولا ضرعا يحلب.

---

(١) كتب فوقه: خ: يهش.

(٢) أخرجه بمعناه موقوفا على أبي موسى الأشعري كل من: الدارمي، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٣٧١؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٠٠١٤؛ والقاسم بن سلام في فضائل القرآن، ص: ٨١.

(٣) أورده بلفظ "زخ" (بالخاء المعجمة) ابن سيده في كتاب المخصص، ٦٦/٢؛ وابن فارس في مقاييس اللغة، مادة (زخ)، ٧/٣.

قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندي -فيما أحسب-: معنا ذلك والله أعلم بما أراد في هذا، إلا أنه على ما يبين أن يكون في كل فتنة من فتن المعاصي الشيطانية، ولا يشبه أن يكون فيها كابن لبون؛ أي: كالطفل الذي لا يرجى منه فهم ولا عقل ولا تمييز، ولا يرجى منه فيها رأي ليشاور فيها، فهو نازل فيها مع أهلها القائمين بها بمنزلة الأطفال والمجانين والأراذل من الناس بادي الرأي، ومعنى قوله: "لا ظهرا يركب ولا ضرعا يحلب" أي: لا ينتفع منهم بمعونة نفس ولا مال، فيلاقون الله سبحانه يوم الجزاء كأنها لم تكن مرت بهم إلا الشهادة منهم بحق المحق وباطل المبطل من فاعليها[1]؛ ليظفر /٣١٠/ بترياقها ويسلم من سمومها، وذلك يقتضي وقوع جميع ما في الكون مضى من قبل وجوده، وسمع به صح معه بالشهرة، وجميع ما يقع في وقته وزمانه من حاضر معه أو غائب عنه، وصح معه وقوعه وتكوينه حتى ما يلم به من وساوس الشيطانية الإنسية والجنية في صدره، وما يخطر بباله إن وقع شيء في الآتي وبعده لم يأت، فيكون اعتقاده في تصويب المحق وتخطئة المخطئ، والله أعلم بالغيب في جميع الأمور.

ذكر ثبوت العلم كله من كتاب الله تعالى

من كتاب المعتبر: قال غيره: نعم معنا أن الأصل كله من القرآن خارج أحكامه كله من التنزيل (وفي خ: من القرآن والتنزيل) فمنه ما يخرج بنفسه من غير تأويل، ومنه ما يحتاج إلى التّأويل، ومنه ما لا يخرج في تأويل التنزيل، ويخرج في تأويل التأويل للتنزيل، فمنه ما كان دالا على نفسه من التنزيل لم يحتج إلى تأويل، وما احتاج إلى تأويل فاختلف في التأويل لم يصح من الاختلاف

(١) ق: عليها.

والمتأولين، (وفي خ: لم يصح من تأويل المتأولين في الاختلاف) إلا ما وافق التنزيل المحكم غير المتشابه ولا المنسوخ، فهذا أحكام التنزيل، فالحق كله خارج بأسره من حكم التنزيل عن الله تبارك وتعالى، وهو أنّه لا يدرك الحق إلا منه /٣١١/ وما خرج من أحكامه منه وفيه، وما لم يوافقه ولم يخرج أحكامه منه فهو باطل؛ لأنّه الحق من الله وما سواه باطل، وما بعد الحق إلا الضلال، وما خرج عن الحق فهو باطل؛ لأنّه قيل: إنّ الحق كله إنما يدرك من كتاب الله تبارك وتعالى، أوسنة رسول الله ﷺ، أو إجماع المحقين من أمة محمد ﷺ، أو حجة العقل مما وافق فيه هذه الأصول الثلاثة: كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المحقين من الأمة، وهذه الأصول كلّها من كتاب الله تعالى؛ وهو القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، منه ما يخرج في نص بيان الكتاب بغير تأويل، ومنه ما يخرج من تأويل كتاب الله تبارك وتعالى، والسنة كلها تأويل كتاب الله تبارك وتعالى، وكذلك الإجماع من تأويل كتاب الله، كما كان تأويل التنزيل تأويلا له، كذلك السنة والإجماع من تأويل كتاب الله، وكذلك حجة العقل من تأويل كتاب الله تبارك وتعالى، والرأي من أهل الرأي من المسلمين يخرج حجة من العقول، فثبت أن الحق كله والعلم كله هو القرآن.

فإن قيل لك: فما الدليل على أن الحق إنما يدرك من كتاب الله تعالى، وأن هذه الأشياء زعمت من كتاب الله وأنها من عند الله؟ **قيل له**: أمّا الحجة[1] حجة الكتاب أنّ /٣١٢/ الحق منه، فمن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢]، وقوله تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُم

---

(١) زيادة من ث.

رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ١٥ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[المائدة:١٥،١٦]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾[السجدة:٣]، وما (ع: لا) يحصى من شواهد الكتاب، ومِمّا يطول به الوصف من الدلائل على مثل هذا، ولا ينكر ذلك أحد من أهل القبلة.

وأما ثبوت السنة من كتاب الله فمن ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾[الحشر:٧]، وقوله: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[النور:٥٤]، وقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥]، وكثير من الآي من كتاب الله تبارك وتعالى يشهد بمثل هذا ويدل عليه، ولا ينكر ذلك معنا أحد من أهل القبلة.

وأما ثبوت الإجماع من الأمة من كتاب الله تبارك وتعالى فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[آل عمران:١١٠] /٣١٣/ وقوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١٠٤]، وقوله: ﴿وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[الحج:٧٨]، ولا يكون الشاهد إلا محقا مصدقا، وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[النساء:٥٩]، فقيل: هم

الأئمة في الدين والأئمة المنصوبون، وهذه شواهد ظاهرة أنه إنما يخاطب بها الله تبارك وتعالى المحقين ويجعلها في المحقين؛ لأنه إنما يخاطب أولي الألباب بمثل هذا كله، إلا ما خص غيرهم من هذا على غير مخاطبة التفهيم(١)، **ومن ذلك قوله تعالى**: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾[التوبة:١٠٠]، فمن استحق من الله الرضا على شيء فلا يجوز إلا أن يكون محقا عليه، وفيه صحيحا له التوفيق.

وأما ثبوت حجة العقل من كتاب الله تعالى فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[الحشر:٢]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[النساء:٨٢]، وقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾[الأعراف:١٨٤]، وقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[الأعراف:١٨٥]، وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[ص:٢٩]، فالاعتبار والتدبر /٣١٤/ والفكر والفكرة لازمة لكلّ متعبد في كتاب الله تبارك وتعالى، كلا منهم بما بلغ إليه طوله وقدرته، وأكثر من هذا من كتاب الله تعالى مما يثبت لزوم التدبر والفكرة والاعتبار، ومحال أن يلزمهم الله تبارك وتعالى ذلك لغير معنى، ولا يأمرهم به إلا لمعنى، إن خالفوه لم يكونوا داخلين في أمره، وإن امتثلوه كانوا بالغين به إلى ما أمرهم، فهذا معنى مواضع ثبوت هذه الأصول من كتاب الله تعالى كلها، ومعنا أنّ الشواهد عليها أكثر مما ذكرنا، فثبت هذا كله من كتاب الله تعالى، وثبت حكم الإجماع ما

(١) ث: للتفهيم.

ذكرنا من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، حيث يقول ﷺ: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلال»(١).

وما ثبت في سنة رسول الله ﷺ فقد أثبت(٢) في كتاب الله تعالى، وقيل عنه: «إن المحق هو الأمة ولو كان فردا على رأس جبل»(٣)، وكذلك يروى عن ابن عباس أنّ الأمة المحق الواحد ولو كان على رأس جبل، فثبت حكم الإجماع من الكتاب والسنة معنا، وثبت حكم الرأي من الكتاب على ما وصفنا أنه من حجة العقول، ومن كتاب الله شواهد تدل عليه، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا﴾[الأنبياء:٧٨،٧٩] /٣١٥/ ولم يكن الله تبارك وتعالى ليخبر بشيء من الأحكام إلا وقد جعل لنا الاقتداء به؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾[الأنعام:٩٠]، وقوله: ﴿وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّ﴾[لقمان:١٥].

وقد قيل في الرأي: إنه مما جاء فيه قوله: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾[النساء:٨٣]، وكثير من مثل هذا مما يثبت منه معنى أحكام الرأي وإجازته، وقد قيل عن النبي ﷺ أنه قال:

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الترمذي، أبواب الفتن، رقم: ٢١٦٧؛ والدولابي في الكنى والأسماء، رقم: ١٤٣١؛ والحاكم في المستدرك، كتاب العلم، رقم: ٣٩٧.

(٢) ث: ثبت.

(٣) أورده أبو سعيد الكدمي في كتاب المعتبر عن ابن عباس موقوفا بلفظ: «الأمة المحق ولو واحد على رأس جبل»، ١٥٣/٠١.

«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[١]، وإنه قال ﷺ: «ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح»[٢]، فلا يجوز أن يرى المسلمون شيئا من دين الله الحسن قبيحا، ولا القبيح حسنا، ولا يجوز أن يطلق النبي ﷺ في قوله أنّ أصحابه كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم، إلا وقد أثبت الاختلاف منهم، فبأيّهم اقتدوا في اختلافهم اهتدوا، ولا يجوز أن يطلق لهم الخلاف في الدين، ومحال هذا، وإنما هذا كله يدل على ثبوت الرأي، وقد أجمع خيار الأمة من المهاجرين والأنصار على الرأي فيما لا ينكره أحد من الأمة إن أنصفوا، فيما لا يحصى من أحكام الفرائض /٣١٦/ وغيرها، مثل الجد، ومثل الرد، ومثل الجدات، ولو لم يكن من ذلك إلا معنى واحد قد اختلفوا فيه وتولى بعضهم بعضا على ذلك، لكان ذلك حجة؛ لأنهم خيار أمة محمد ﷺ، وإذا لم يثبت إجماع المهاجرين والأنصار لم يثبت من قول النبي ﷺ: «إن الله تعالى لا يجمع أمتي على ضلال»[٣]، إذا كان لا معنى له، قال: كان خيار أمته لا إجماع لهم.

وإن قيل: إنه إنما الإجماع على شيء بعينه، وليس الاختلاف بإجماع؛ **قيل له**: الاختلاف شيء بعينه قد أجمعوا عليه، كما كان الشيء بعينه شيئا بعينه إذا كان شيئا.

فإن قال: إنما الإجماع للمهاجرين والأنصار، وليس لمن بعدهم مالهم؛ **قيل**

---

(١) تقدم عزوه.

(٢) تقدم عزوه دون قوله: «وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح».

(٣) تقدم عزوه.

له: فإذا بطل قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾[التوبة:١٠٠]، فإن ثبت الإجماع من المهاجرين والأنصار ثبت من التابعين لهم بإحسان، وإن بطل منهم بطل ما للتابعين لهم؛ لإن التابع كالمتبوع، ودون هذا فيه كفاية لمن اهتدى ولم[1] يتبع سبيل الغي والردى، فثبت معنا إجازة الرأي من الإجماع ومن السنة ومن الكتاب، وثبت الإجماع معنا من الكتاب والسنة، وثبتت السنة من الكتاب، وثبت الكتاب عن الله تبارك وتعالى لا شكّ في ذلك معنا ولا ريب فيه /٣١٧/ كما قال الله تبارك وتعالى، لا شك معنا ولا ريب أنه كله منزل من رب العالمين، نزل به الروح الأمين جبريل أمين ربّ العالمين من الكتاب المحفوظ على قلب محمد ﷺ؛ ليكون به من المنذرين بلسان عربي مبين، وإن جميع ذلك عن الله تبارك وتعالى رب العالمين، فالحق كله والعلم كله من عند الله وعن الله تبارك وتعالى، أخذه عنه أصفياؤه وأوليائه بلا شك عندهم في ذلك ولا ريب، وليس شيء منه عندهم مخالف لشيء منه، بل هو شيء واحد وأصل واحد ومعنى واحد، ولا يجوز في الحق أن يكون مختلفا؛ لأن الخلاف لا يثبت ولا يجوز حكمه في الحق، فإذا ثبت الاختلاف في الحق في أصل الدين جاز الاختلاف في الوعد والوعيد والثواب والعقاب، وجاز الاختلاف في الطاعة والمعصية لله، فيطيع كل من شاء من العباد بما شاء، وهذا من المحال والضلال، وليس إلا التسليم للحق على ما جاء، فإذا جاء مختلفا فيه من حكم الله لم يجز أن يخالف اختلافه، وإذا جاء مجتمعا لم يجز أن يختلف فيه، فليس في شيء من دين الله يخالف بعضه بعضا، ولا من الحق ولا من العلم؛ بل كله متفق عند الله، وفي حكم دين الله،

---

(١) زيادة من ث.

وفي حكم أولياء /٣١٨/ الله.

مسألة: ومن غيره: روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من بلغه القرآن فكأنما شافهته»[١]، ثم قرأ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام:١٩]، فمن بلغه القرآن فقد بلغته النذارة، وقامت عليه الحجة إلى يوم القيامة، فكأن من تلي عليه كتاب الله أو سمعه علم أنه ليس من كلام المخلوقين، وأنه معجز، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[العنكبوت:٥١]، فكلّ آية منه تقوم به الحجة على من سمعه، ممّن تلي عليه فرده بعد سماعه، فإنما هو ملحد متعنت، فالقرآن كتاب الله جعله الله مهيمنا على الكتب: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت:٤٢]، فمن بلغه القرآن فلا حجة له على الله، والله أعلم.

مسألة: وقيل: عدد سور القرآن مائة سورة وأربع عشرة سورة، وعدد آياته ستة آلاف آية ومائتا آية وسبع آيات وعشرون آية، وكلامه تسعون ألف كلمة وستمائة وأربع وعشرون كلمة، وحروف القرآن ألف[٢] ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه صابرا محتسبا كان له بكل حرف زوجة من الحور العين، هكذا /٣١٩/ روي عن عمر بن الخطاب ﵁ عن النبي ﷺ[٣]، وفي

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، رقم: ٣٤٣.

(٢) ث: ألفا.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: «القرآن ألف ألف حرف، وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه صابرا محتسبا كان له بكل حرف زوجة من الحور العين»، رقم: ٦٦١٦.

رواية: «إنّ عدد حروف القرآن ثلاثمائة ألف حرف وخمسة وعشرون ألف حرف وثلاثمائة وخمسة وأربعون حرفا»[١]، والله أعلم.

فصل: من كتاب لطائف المنن في أحكام السنن: وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «اقرأ القرآن بالحزن فإنّه نزل بالحزن»[٢].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: ليس المراد هنا الحزن التهتك في الصوت، بل المراد به بالموعظة الرادعة عن المعاصي القائدة إلى التقوى.

(رجع) وعنه ﷺ: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الكتابين وأهل الفسق، فإنه سيجيء بعدي قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم»[٣]، وعنه ﷺ: «أقرأني جبريل القرآن على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده فيزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[٤] روى ذلك عنه ابن عباس.

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست بلفظ: "وحروفه ثلاثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألفا وخمسة عشر حرفا، وفي قول عاصم الجحدري مائة وثلاثة عشر آيات القرآن في قول يحيى بن الحارث الذماري ستة آلاف ومائتان وستة وعشرون آية وحروفه ثلاثمائة ألف حرف واحد وعشرون ألف حرف وخمسمائة وثلاثون حرفا"، باب ترتيب القرآن في مصحف أبي بن كعب، ٤٠/١.

(٢) أخرجه بلفظ: «اقرؤوا» كل من: أبي يعلى في معجمه، رقم: ١١٣؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٢٩٠٢؛ وأبي نعيم في الحلية، ١٩٦/٦.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم: ٧٢٢٣. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ قريب، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٤٠٦.

(٤) أخرجه بلفظ قريب كل من: البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٤٩٩١؛ ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٨١٩؛ وابن نصر في فوائده، رقم: ١١.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: المراد بالحرف هاهنا القسم، والمراد بالقسم في هذا الوجه أي على سبعة أوجه، ومثال ذلك تفخيم الحروف كقراءة العجم، وتوسطه /٣٢٠/ كقراءة أهل عمان، إلا أهل الشرقية منهم فهم يفخّمون، ولكن إذا صار الكاف قافا لم تجز الصلاة به، وكقراءة ورش يرقق الحروف، فهذه ثلاثة وما أشبه ذلك.

(رجع) وعنه ﷺ: «لله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن يجهر به من صاحب القينة إلى قينته»(١)، **قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان:** ليس الحسن الصوت أذن الله له أكثر القراءة جهرا في العبادة، وإنّما ينظر إلى أحوالهم في كثرة التقوى والخضوع والخشوع من القلب بأداء الطاعة وقوة النباهة فيها فيما وجب وحرم(٢) وكره، وإنما يختار الناس الصوت الحسن للخطبة، والرفيع للأذان، لمعنى النفوس مجبولة على حب الصوت الحسن، ولا شك مع الناس أنّ قراءة القرآن والوعظ بالصوت الحسن أحلى وأوقع في النفس وأهيب إذا لم يغرد به وينتهك(٣) به، ويصغر صوته صوصوة على غير حله، وأمّا الله تعالى فليس كذلك، فدل على أن هذا الحديث غير صحيح.

---

(١) أخرجه ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم: ١٣٤٠. وأخرجه بلفظ قريب كل من: سعيد بن منصور في التفسير من سننه، رقم: ١٣٠؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، رقم: ٧٥٤.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: حزم.

(٣) ث: يتهتك.

(رجع) وعنه ﷺ: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»[١].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: إما أن يكون في لفظ الحديث غلط هو زيادة "لم" والصحيح «من يتغن بالقرآن»، والغناء[٢] المحرم فهو اللّهو بكلام /٣٢١/ الفحش؛ أي: الباطل، ويطلق الغناء على من يسمع بالشعر ويغرد به، فالتغريد هو الغناء، ولا يجوز أن يقرأ القرآن بالغناء؛ أي يغرد به كما يغرد بالشعر، ولا يغنّى به كما يترادان بالغناء الكلام، وليس مثله من يقرأ هذا آية وهذا آية ولا أكثر، ولا يترادّون بالآية على طريق الغناء، فلو ترادّ اثنان لا إله إلا الله محمد رسول الله بالتغريد لكان حجرا، فصح أنه إما غلط في اللفظ، وإما أنه غير صحيح، والأصح أنه غلط، وليس منا من يتغن بالقرآن؛ لأنه مع قومنا صحيح بدليل أن الرواية عن البخاري ومسلم، وعنه ﷺ: «أحسنوا الأصوات بالقرآن»[٣] روي ذلك عن ابن عباس.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: أي اقرؤوه بقراءته المعروفة معكم لا كقراءتكم للشعر، ولا كقراءتكم للنثر، بل ميزوه عنهما بما يزيد القلوب بالسمع إليه وقعا من الإلهية[٤] واللّذة في السمع، من غير تغريد به ولا تهتك.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، رقم: ٧٥٢٧؛ وأبو داود، كتاب الصلاة، رقم: ١٤٦٩؛ وأحمد، رقم: ١٤٧٦.

(٢) هذا في ث، ق. وفي الأصل: والعنا والغناء.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير، رقم: ١٢٦٤٣، ١٢/١١٨.

(٤) ث: الهيبة.

(رجع) وقال ﷺ: «أحسن الناس قراءة الذي إذا قرأ رأيت أنه يخشى الله»[١]، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ: «أحسن الناس قراءة من قرأ القرآن يتحزن به»[٢].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: في هذه الأحاديث في قراءة القرآن لم يرد النبي ﷺ أنّ الأحسن في قراءة القرآن /٣٢٢/ أن يكون صورة الصوت فيه لمن يقرأه جهرا كأنها قراءة خاشع متبتل متهتك بصوته، فإنّ ذلك بخلاف اللائق به وبأهل الورع، وكذلك إخراج الصوت على غير أصله نظيما دقيقا صافيا من داخل الحلق مما يقلّ بهيبة القرآن ولذته؛ والدليل على ما قلناه قوله تعالى في مدح الفقراء أهل التقوى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾[البقرة:٢٧٣] فالإلحاف هو الإلحاح[٣]، وظاهر معنى اللفظ لا يلحّون كثيرا في طلب الناس لمعاشهم وكسوتهم، والمعنى المفهوم الذي هو المراد: "لا يسألون البتة"؛ لأنهم لو كان بكتمان هذا أهله هو الموجب للمدح والثناء لهم أو عليهم، فكذلك أحوال الخضوع والخشوع[٤] والتبتل إلى الله تعالى كتمانه في النفس، وإظهاره بأداء الطاعة لله لا إلى الناس، وإن ظهرت الأعمال

---

(١) أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بلفظ: «رئي أنه يخشى الله»، ٢٠/٢. وأخرجه بمعناه كل من: البيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ١٩٥٨؛ والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق، رقم: ٢٠٢.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية، ١٩/٤؛ وأخرجه الطبراني في الكبير بلفظ قريب، رقم: ١٠٨٥٢، ٧/١١.

(٣) ث: الإلجاج.

(٤) زيادة من ث.

التي هي أعمال الظاهر الواجب فيها المدح، وبإظهارها كصلاة الجماعة، وصلاة الجمعة، والصلوات في المساجد وغير ذلك، لا كصلاة اللّيل والصوم في غير شهر رمضان بل النفل، وبالجملة فأعمال السر الأفضل فيها السر، وإن ظهر فلا بأس، وأعمال الجهر مع الناس الأفضل فيها مع الناس، فعلى هذا فالمراد بمعنى هذه الأحاديث أنّ أحسن من قرأ القرآن من /٢٢٣/ رأيته إذا قرأ خشع؛ أي أطاع الله تعالى، وهو الذي يزيده خشوعا؛ أي: تقوى؛ لأن من قرأ ولم تردعه القراءة عن فعل الخطأ فليس بخاشع في قراءته، ولم يطلب بها رضا الله، فإنّ القرآن من قرأه لله تعالى زاده تقوى وخوفا من الله ورجاء، وتثبت[١] في الأعمال الصالحة كالصلاة، فإن من أتى بها لله تعالى ابتغاء رضاه ردعته عن جميع المعاصي لله، وقادته إلى أداء الطاعة في كل شيء كلف التعبد به، وإن لم تنهه عن الفحشاء فلم يكن القصد بها لله ابتغاء رضاه.

بيان: فصح أنّه مما ينبغي أن يكون المرء في كلّ هيئة على الأحسن اللائق به، فلا يكون ظاهره مع الناس في قراءته للقرآن، ولا لقراءته الكتب؛ النثر منها والنظم، ولا في الدعاء في صوته، ولا في كلامه، ولا في طرفه، ولا في مشيه، على صورة الخاشع الخاضع المتبتل متهتكا في كل في شيء من ذلك، مظهرا بذلك خشوعه وخضوعه وتبتّله الباطن لله تعالى، فإذا مشى ركس نظره إلى قرب قدمه حتى أنه لا ينظر من مرّ بين يديه، بل يكون ثقيلا رزينا لطيفا للناس بغير تبتل في صوته، مظهر البشاشة بمقدار اللائق، بأهل الرّزانة، منبسطا لهم بالكلام لا منقبضا، قاضيا لهم حوائجهم التي يستطيعها، كارها نفسه /٢٢٤/ في الإحسان

---

(١) ث: ثبتت.

إذا كرهت ذلك، صابرا عليهم فيما يأتي منهم فيه مما لا يعرفونه من حق أهل الورع، لا ينظر إلى من علت مرتبته معهم.

بيان: فإذا كان كذلك فالقرآن أحق من لا يقرؤه بإظهار خشوعه لله وخضوعه، وإظهار تبتله، بل يقرؤه بقراءته المعروفة مع الناس، لا بالتغريد، ولا بقراءة الشعر، ولا بقراءة النثر، ولا الضوضؤه، بل يحسن القراءة فيه كقراءة ترتيل حسن كما يليق به، متفحّلا في القراءة بالشدة لا يلين الصوت والنطق، ولا يرخم صوته وقراءته ولا يغرّد به، ولا يسجع به، بل برزانة وثقل، وبتأيّد(١) وبما يكون له وقعا [في النفوس](٢)، ولذة في المسامع، وهيبة لا(٣) بما لا تظهر هيبته، والإسراع في القراءة مذموم؛ لأنّ كل هذا يفوت بها ولا سيما حروف الإشباع، فالبسرعة يفوت وقد اتخذها أهل الأجرة، وذلك من قلة الحزم في حلال الأجرة، وقلة المراقبة لله من قلة الخوف من الله تعالى؛ إذ لو قلفهم(٤) الخوف لأخذوا حذرهم عن نقصان شيء منه في الصلاة المكتوبة، وفي الأجرة أشد مما في غيرهما.

بيان: ويعطي حروف الإشباع حقها فيه بمقدار اللائق به من مد فتحة مشبوعة بألف، وإن كانت قد حذفت في الخط كالألف /٣٢٥/ من اسمه تعالى "الرحمن" فإن الميم يمد بالألف إشباعا لفتحته، وكالألف من اسمه تعالى، فإن اسمه

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: وتيائد.

(٢) زيادة من ث.

(٣) ث: إلا.

(٤) ث: قلقهم.

تعالى "الرحمن" خمسة أحرف أصله "الرحمان"، وكذلك اسمه تعالى "الله" أصله خمسة أحرف، فيه ألف بعد اللام الثانية هكذا اللاه، وليحذر لاسيما في تكبيرة الإحرام أن تحرك هذه الألف التي هي رابعة حرف منه، وتصيرها همزة ممدودة بفتحة، فيصير الاسم ستة؛ لأن الهمزة متى أشبعت فتحا صارت همزة بعدها ألف، وقد رأيت كذلك كثيرا ينطقون في تكبيرة الإحرام بمد همزة بعد اللام الثانية، وذلك مما يفسد الصلاة.

وأما تفخيم الهمزة الأولى فأفضل من ترقيقها؛ لفضل تفخيم اللام، وإن كان يصح من غير تفخيم، وجائزة الصلاة به، وأما همزة "أكبر" فالأفضل ألا تفخم؛ لأنه يفسد بتفخيمها نطق الكاف بعدها، وأن يحذر الناطق من فساد النطق به فممكن، لكن يأتي نطقه على غير المنهج الأفضل؛ لأنه يصير نطقه كالذي هو غير عربي فصيح اللّسان، ويحذر من إشباع ضمة الهاء بحيث تصير واوا، وتسكينها يصح لكنه أقلّ فضلا من ضمها معتدلا؛ لأنّ الساكن كالقاصر، وضمها بضم الشفتين هو الذي سموه أهل عمان بشم الهاء اصطلاحا بينهم، /٣٢٦/ وإن كان لا يسمّى ذلك إشماما مع أهل النحو والصرف، وهو أفضل معهم؛ لتخرج هي من داخل الفم من جانب الحلق، وتخرج همزة "أكبر" من أعلى الحنك، فيكون أسلم من تولّد واو مفتوحة بين اسم الله وبين اسمه أكبر، وأمّا بنطق الهاء من أعلى وهمزة "أكبر" من أعلى، ففي الغالب يتولد واو مفتوح بين ذلك، فيحتاج إلى حضور القلب في التحذر في كل وقت كبّر فيه.

وأما على الوجه الأول: فلو كبر وهو غافل عن التحذر فلا يتولد ولا يحتاج إلى التحذر عن الغفلة، وقد ظن بعض أن الإشمام هو أن يخرج الهاء من الأنف، وليس كذلك؛ لأنه متى أخرجها من الأنف خرجت بنفخ، ولكن يقرب عند ضم

الشفتين قليلا عند النطق عندها من داخل الفم من قرب باب الأنف، ولا تخرج من الأنف، ويحذر من مدة فتحة باء "أكبر" أو كسره، وكذلك همزة "أكبر" في تكبيرة الإحرام، ومد اللام من "الله" أفضل، وواجب بمقدار ما يصير المد بالفتحة ألفا وإن طوّل بمقدار، أو أقصر بمقدار ما يصير ألفا في السمع فلا بأس، وإن قصر بمقدار ما لا يصير ألفا لم تصح الصلاة.

وإن مد الهمزة الأولى من اسمه تعالى لم تصح الصلاة بتلك التكبيرة في الإحرام، ولا يكبر تكبير البدو أهل البادية، واتخذه /٣٢٧/ كثير من قومنا ينطقون بمد اللام بضمة متغيرة عن الضم الصحيح مشوبة بالفتح، حتى تصير بعد اللام الثانية واوا، هكذا "اللوه" فإن الصلاة تفسد بذلك، وقد رأيت كثيرا من عوام أصحابنا هكذا، وكلما علمتهم بعد مدة ردهم النسيان إلى ما كانوا عليه، فقلت: إذا كبّرتم مدوا فتحة اللام، وكأنكم تدلعونها نازلا إلى شعر اللحية أن لو كان فيه شعر ممن لا شعر فيه، فلما فعلوا ذلك صحت ولم ينسوا، ويقرن لفظ اسمه تعالى بأكبر كأنها لفظة واحدة من غير تلهوج ولا سكوت بينهما، ولا بشيء مما يسمع أن نطقهما منفصل.

بيان: ومما ينبغي كذلك، يعطى في قراءة القرآن الكسر المشبوع بالياء حقه في المد، وكذلك الضم المشبوع بالواو حقه بالمد مدا معتدلا، وفي آخر الآية المستحسن الوقوف على آخر كلمة منها، إذا كان قبل الحرف الآخر حرف مد أن يطول مده بمقدار اللائق بالقرآن لا بالتطويل، بل[1] بحيث لا يستلذه

---

(١) زيادة من ث.

السامعون، ولا بالقصر[١] بحيث لا يستلذه السامعون أهل المعرفة بالقرآن، ولا يقصر المد في كل حرف من كل كلمة؛ بحيث لا يصير حرف مد من ألف أو واو أو ياء حتى تتميز قراءة القرآن عن غيره.

بيان: وقد نهى من نهى من أهل المعرفة أنّ /٣٢٨/ تقطّع الآيات بالوقوف لغير ضرورة انقطاع النفس، إلا حيث يحسن الوقوف من الآية قبل تمامها، فإن كضه النفس وكثر عليه فالأحسن أن يتنفس، ولا يسكن الحرف، بل يبادر بسرعة إلى تناول ما بعده؛ لئلا يتفكك نظم القرآن، فإنه مما يبطل حلاوته ولذته بسبكه، وكل آية لم يتم فيها المعنى فالأحسن أن لا يقف ساكتا كثيرا مسكنا للحرف، بل يتنفس كما ذكرنا إن لم يستطع ويبادر كما ذكرنا، ويقف حيث مندوب فيه الوقف، فإن الوقف على تسكين الحرف أو مده بالألف في الفتح أفضل من تحريكه، وسبك آية معها في المندوب فيه الوقف، وتحريك الحرف، ولو تنفس معه في غير تمام الآية، ولو كان في موضع جواز الوقوف بالتسكين فيه أو في آية ندب فيها العارفون من القراء أولي العلم أنه لا يقف عند تمامها أفضل من تسكينه بالوقوف عليه؛ لأن الحركة زيادة، فلابد من زيادة أجر، فيكون للحركة بنفسها عشر حسنات؛ إذ من عمل حسنة فله عشر أمثالها، وذلك في الآيات نحو الفاتحة، فإن أهل الشريعة ندبوا ألا يقف بالتسكين إلا عند ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وعند ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ فيكون هنا بالتسكين أفضل؛ لأنه /٢٢٩/ مندوب فيهما، وذلك لأن الوقوف في هذين الموضعين دون غيرهما أليق بسبك النظم، وألذ وأحلى في القراءة، إذا سبكت آياتها؛ فلذلك كان فيها الأفضل كما

(١) ث: يقصر.

ذكرنا، هكذا كان والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى لا يقف في الفاتحة إلا في هذين الموضعين، ولو تنفس في غيرهما صنع كما ذكرناه، وهكذا بين لي أن العلماء استحبوا هكذا، وكان يقرأ آية الكرسي، ولا يقف بالتسكين إلا عند تمامها، وما حفظت أنه وقف بالتسكين إلا مرة واحدة مع قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ وبعد ذلك مدة حياته ما سمعته قطع قراءة آية في تنفسه بالتسكين إلا ما ذكرته مرة واحدة، ومرة أخرى في آخر الحشر مع قوله تعالى: ﴿مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[الحشر:٢١]، وسمعت من رفع عنه أنه كان يقرأ آية الكرسي في نفس واحد، فالله أعلم، فإنّه مما يمكن، وأمّا أنا فلم أسمعه في نفس واحد وقراءته فيها وترتيله وإشباعه للحروف الإشباعية الغالب أنه لا يستطيع أن يتمها في نفس كما حفظناه وعرفناه، وكان يبلغه عن أناس يقرؤون القرآن ويقفون بالتسكين في خلال الآيات عند فصولهن، فتشتد كراهيته لهم، يظهر ذلك منه في وجهه وكلامه قلة رضاه، ويقول: من أين أخذوا هذه القراءة فأحدثوها في القرآن يفككون نظمه، والعلماء في بعض آيات استحبوا ألا يقف بالتسكين مع تمامها، /٣٣٠/ وإن جاز فكيف في غير تمام الآية، ما فعلوا ذلك إلا بقلّة علمهم، وقلة اطلاعهم بما عند العلماء.

بيان: ومما ينبغي ألا يقرأ بالمقارئ التي ينكرها العقل، ويشكك في صحتها القلب، نحو: "إياك" بين الكاف والقاف قريبا إلى القاف، وكما ذكره الشاطبي حذف القاف من: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾[النحل:٧٠] وما أشبه ذلك.

فقال محتج: كيف أجزت إدغام حرف ميم الرحيم في ميم ملك؟ **فقلت:** لم يكن أحدهما منطوقا به بغير ميم، فكفى لهما ميم واحد، وأمّا نحو خلقكم فسقط حرف القاف مما قبله، ومما بعده، وليس كلّ حرف كالميم يصح إمساك

نطقه الساكن إلى أن ينطق بكلمة أخرى، فالقلب هذا لا ينكر جوازه، وليس بمأمونين من القول بغير الصحيح؛ إذ قد جاء بما يخالف الحق في التوحيد والوعد والوعيد، والأحكام الشرعية، والسنة والإجماع، فكيف الناس من هؤلاء في قراءة القرآن بما خالف المتعارف، وينبغي للمتعلم ألا يظهر علمه مع الناس يتحدث من غير أن يسأل، ولا أن يقرأ بالمقارئ المستغربة مع العامة، حتى يظهر من نفسه أنه متطلّع عالم، فإن ذلك من خدائع النفس والشيطان؛ ليقوده إلى الرياء والإعجاب بنفسه، وإذا دعته نفسه إلى حبّ ذلك فهيهات من ذلك؛ إذ ما دعته /٣٣١/ نفسه محبّة لإظهاره منه إلا لذلك، وإن لم يبن له منها فهو دليل على ضعف مراقبته لله بها، فلم يكشف الله له عيوبه من نفسه وعيوب النفس حيث استحبت إهمالها وإظهار الشهرة لها، فاعرف ذلك، وتحذّر ديدن النفس فإنها عدوة للإنسان، إلا ما رحم الله تعالى. (تركت باقي قوله – تعالى).

مسألة: ومن كتاب الأحاديث: كان يقطع قراءته آية آية ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، ثم يقف ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:٣]، ثم يقف.

قال الشيخ ناصر بن جاعد: هذا لا يصح؛ لأنّ القراء[١] في زمانه عنه أخذوا قراءته، وقد استحبوا في الفاتحة ألا يقف إلا مع ﴿نَسْتَعِينُ﴾ استحبابا، وما يستحبون خلاف ما يستحبه هو هيهات، وقد رسم القراء من أهل العلم حرف "لا" مع كل آية استحبوا ألا يقف معها، وحرف "طاء" في موضع الوقوف معه طيب، وحرف "ميم" مع جوازه، وهكذا في فصول الآيات إلا عند تمام الآيات، وذلك إذا كضه النفس وحرف تمام الآية التي هي الأحسن الوقوف

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: القراءة.

عليها، ومن أراد أن يسكّن الحرف في فصل الآية إذا كضه النفس، وأراد أن يتنفس ويقف حيث وضع معه طاء أو جيم فجائز، ومن أراد ألا يسكنه إذا لم يرد /٣٣٢/ أن يقف كثيرا، أن يقف كثيرا، بل يتلقّى تلاوة ما بعده بسرعة، فلا بأس، وقد ظن بعض العارفين أن التسكين لازم على من أراد أن يتنفس، ولو كان قصده ليسرع إلى تلاوة ما بعده، وليس الصحيح كذلك؛ لأن التسكين لمن أراد الوقوف بعد التنفس قليلا يريح نفسه بالتسكين لمن أراد ذلك، لا لمن لم يرد أن يقف. (تركت باقي قوله).

الباب الخامس والعشرون في حامل القرآن من كتاب الأخبار والآثار

روي عن النبي ﷺ: «من قرأ القرآن ورأى أنّ أحدا أوتي أفضل مما أوتي فقد استصغر ما عظّمه الله»[١]، ويروى عن النبي ﷺ: «ما من شفيع أشفع عند الله وأعظم منزلة يوم القيامة من القرآن»[٢].

ومن غيره: روي عنه عليه السلام: «كاد حملة القرآن أن يكونوا أنبياء إلا أنهم لا يوحى إليهم»[٣]، وفي رواية أخرى: «ومن خطّ القرآن فقد اندرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه»[٤].

(رجع) وقال النبي ﷺ: «حملة القرآن عرفاء أهل الجنة، والأنبياء عليهم السلام والشهداء قادة أهل الجنة»[٥]، ومن أراد أن يستر نفسه من النار ويديم نعم الله

---

(١) تقدم عزوه.

(٢) أورده الغزالي في الإحياء بلفظ: «مَا مِنْ شفيع أفضل منزلة عند الله تعالى من القرآن»، ٢٧٣/٠١. وأورده بلفظ قريب منه كل من: ابن الجوزي في بستان الواعظين، ص: ٧٥؛ والسبكي في طبقات الشافعية، ٣٠١/٠٦.

(٣) أخرجه الديلمي في الفردوس بلفظ: « إلا أنه»، رقم: ٢٢١.

(٤) تقدم عزوه بلفظ: «... ومن أوتي القرآن فقد جعلت له النبوة بين كتفيه إلا أنه لا يوحى إليه».

(٥) أخرجه بلفظ: «حملة القرآن عرفاء أهل الجنة، والشهداء قواد أهل الجنة، والأنبياء سادة أهل الجنة» كل من: أبي الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين، ٥٩٤/٣؛ وأبي نعيم في تاريخ أصبهان، ٢٩٧/٢. وأخرجه الديلمي في الفردوس بلفظ قريب منه، رقم: ٢٦٩٣.

فليصنع معروفا إلى فقير لم يقدر له على جزاء، وقال ﷺ: /٣٣٣/ «من كان القرآن حديثه والمسجد بيته بني له بيت في الجنة»[1]، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن لله أهلين من الناس»، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «هم أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»[2]، وروي عنه ﷺ أنه قال: «إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد»، قيل له: ما جلاؤها يا رسول الله؟ قال: «قراءة القرآن»[3]، وفي رواية أخرى: «جلاؤها الاستغفار»[4].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: فهذا مما يدل على أنّ الاستغفار عبادة، إما وجوبا نحو عن ذنب أذنبه علانية، وندبا واستحبابا خضوعا لله وخشوعا وتذللا بالعبودية لحقّ الربوبية، من غير ذنب يعرفه أنه عليه أن يتوب منه، وعند نيل كلّ نعمة، وعند توفيقه تعالى على أداء ما وجب عليه أو ندب إليه، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[النصر:١] إلى قوله: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾[النصر:٣].

(رجع) وعنه الطَّيْلا أنه قال: «إن الذي ليس في جوفه شيء من القرآن

(١) أورده يحيى بن سعيد الحلي في الجامع للشرايع، ١/١١٤؛ ومحمد حسن النجفي في جواهر الكلام، ١٤/١٢٧.

(٢) أخرجه بلفظ قريب كل من: ابن ماجة، كتاب افتتاح الكتاب في الإيمان، رقم: ٢١٥؛ وأحمد، رقم: ١٢٢٩٢؛والبزار في مسنده، رقم: ٧٣٦٩.

(٣) أخرجه بلفظ قريب كل من: أبي نعيم في الحلية، ٨/١٩٧؛ والمروزي في مختصر قيام الليل، ص: ١٧٢؛ والقضاعي في مسند الشهاب، رقم: ١١٧٩.

(٤) أخرجه بمعناه كل من: الطبراني في الأوسط، رقم: ٦٨٩٤؛ وابن عدي في الكامل، ٢٧٠/٠٨؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب محبة الله، رقم: ٦٤٠.

كالبيت الخرب»[١].

قال الشيخ ناصر بن جاعد: المعنى لا يجوز أن لا يعرف المكلف بالصلاة شيئا من القرآن، ومن علم الفاتحة وثلاث آيات من غيرها لم يخل جوفه من معرفة شيء من القرآن، وفي بعض /٣٣٤/ القول: إنه تكفي؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُ﴾[المزمل:٢٠]، لم يخصص عدد آيات، وهذا على الإيجاب، والثلاث على الندب.

وقيل: إذا كانت طول الآية تكون بمقدار ثلاث آيات قصار فتكفي عن ثلاث، والمستحب لا على الاستحباب والندب.

وروي عنه ﷺ أنه قال: «عليكم بالقرآن فإنه كلام رب العالمين»[٢]، وقال النبي ﷺ: «من قرأ ربع القرآن أوتي ربع النبوة، ومن قرأ ثلث القرآن أوتي ثلث النبوة، ومن قرأ نصف القرآن أوتى نصف النبوة، ومن قرأ ثلثي القرآن أوتي ثلثي النبوة، ومن قرأ القرآن كله أوتي النبوة كلها، ثم يقال له يوم القيامة: اقرأ وارق بكل آية درجة في الجنة ينجز[٣] (خ: يتم) ما معه من القرآن، ثم قال له: اقبض فيقبض، فيقال له: هل تدري ما في يدك؟ فإذا في اليمين الخلد وفي الأخرى النعيم»[٤]،

---

(١) أخرجه الترمذي، أبواب فضائل القرآن، رقم: ٢٩١٣؛ والبيهقي في شعب الإيمان، تعظيم القرآن، رقم: ١٧٩٣. وأخرجه أحمد بلفظ قريب، رقم: ١٩٤٧.

(٢) أخرجه الديلمي في الفردوس، رقم: ٤٠٢٤.

(٣) ث: بنحو.

(٤) أخرجه بلفظ: «من قرأ ثلث القرآن أعطي ثلث النبوة، ومن قرأ نصفه أعطي نصف النبوة، ومن قرأ ثلثيه أعطي ثلثي النبوة، ومن قرأ القرآن كله أعطي النبوة كلها ويقال له يوم القيامة اقرأوارقه بكل آية درجة حتى ينجز ما معه من القرآن ويقال له اقبض فيقبض فيقال له هل

=

ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: /٣٣٥/ «إنّ هذا القرآن مأدبة الله فتعلموا مأدبة الله ما استطعتم، إنّ هذا القرآن حبل الله، وهو النور البين، والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتبعه، لا يعوج فيقوم، ولا يزيغ فيستعتب، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق على كثرة الرد»(١)، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أفضلكم من تعلم القرآن أو علمه»(٢)، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «القرآن شافع مشفع، وماحل مصدّق، ومن شفع له بالقرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن كبه الله يوم القيامة على وجهه»(٣).

ومن غيره: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اقرؤوا سورة هود يوم الجمعة»(٤).

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: هذا لا يريد به الإيجاب ولا الندب.

(رجع) وقال عليه السلام: «اقرأ القرآن في كل شهر، اقرأه في عشرين ليلة، اقرأه في

تدري ما في يديك فإذا في يده اليمنى الخلد وفي الأخرى النعيم» كل من: ابن عدي في الكامل، ١٥٧/٢؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ١٨٣٨.

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: القاسم بن سلام في فضائل القرآن، باب فضل القرآن وتعلمه وتعليمه الناس، ص: ٤٩؛ والمرْوَزِي في مختصر قيام الليل، باب ثواب القراءة بالليل، ص: ١٧١؛ وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، رقم: ٢٠٢.

(٢) أخرجه العيني في عمدة القارئ، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٨٢٠٥. وأخرجه ابن العساكر في تاريخ دمشق دون لفظة "إن"، ١٦٢/٣٤.

(٣) تقدم عزوه.

(٤) أخرجه الدارمي، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٤٤٦؛ والمستغفري في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة هود وسورة يوسف، رقم: ٨٠٨؛ والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، رقم: ٥٣٠.

عشر، اقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك»[١].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: يعني في كل شهر ختمة، وفي كل عشرين يوما، أو في كل عشرة أيام، أو سبعة أيام، ولا تزد ليس في موضع نهي، ولكن بمعنى التحريض لما هو أهم، مثل تعليم علم الشريعة من كتاب، أو بسؤال من غير أن يضيق بصدر العالم فيما لا يلزمه، بل في الأوقات /٣٣٦/ التي يراه لا يضيق بذلك صدره.

(رجع) وعن أنس أنّ النبي ﷺ قال: «القرآن أفضل من كل شيء، فمن قرأ القرآن فقد وقر الله، ومن استخف بالقرآن فقد استخف بحق الله، حملة القرآن هم المحفوفون برحمة الله، المعظمون بكلام الله، الملبسون نور الله، فمن والاهم فقد والى الله، ومن عاداهم فقد استخف بحق الله»[٢].

الآثار: وقال بعض المسلمين: يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أولى الناس بهذا القرآن من عمل به لا من قرأه»[٣]. وبلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «نجا بهذا القرآن قوم عملوا بما فيه وإن لم يكونوا قرؤوه»[٤].

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: مسلم، كتاب الصيام، رقم: ١١٥٩؛وأبي داود، كتاب الصلاة، رقم: ١٣٨٨.

(٢) أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول بتصرف، ٢٦٠/٣؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق بلفظ قريب، رقم: ٢٠٦٠، ١٨٩/١٧.

(٣) أخرجه موقوفا عن الحسن بلفظ: «إن أولى الناس بهذا القرآن من اتبعه وإن لم يكن يقرؤه» كل من: القاسم بن سلام في فضائل القرآن، ص: ١٣٤؛ والخطيب البغدادي في اقتضاء العلم العمل، رقم: ١٠٨.

(٤) تقدم عزوه بلفظ:«أحق بهذا القرآن قوم عملوا به وإن لم يقرؤوه».

ومن غيره: وفي رواية أخرى: «اقرأ القرآن ما نهاك، فإذا لم ينهك فلست تقرؤه»[١].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: بيّن في الحديث أن الذي يقرؤه ولا ينهاه عن المعاصي، ولا يقوده إلى التقوى؛ فليس بقارئه.

(رجع) حذيفة ﵁أنه قال: «من قرأ القرآن ظاهرا[٢] أو نظرا حتى يختمه غرس الله له شجرة في الجنة، ولو أنّ غرابا فرخ في ورقة منها، ثم نهض يطير لأدركه الهرم قبل أن يقطع تلك الورقة»[٣].

قال المؤلف: وذلك لمن كان مستقيما على الكتاب والسنة. **وقال بعض:** وذلك لمن يعمل، /٣٣٧/ ولو لم يكن يقرؤه فهو سالم، والذي يقرؤه ولم يعمل به فهو هالك؛ لأنه لم يحل حلاله، ولم يحرم حرامه، ولم يمتنع عما حرّم القرآن فينتهي عن ذلك، ويتبع ما أحل القرآن فيعمل بذلك فهو هالك، ولا ينتفع بقراءة القرآن، وإن كان يتلوه بكرة وعشيا يتدّبره حرفا حرفا، فهو هالك إن لم يعمل بما في القرآن، ويروى أنه: «من اتبع القرآن يهبط به إلى رياض الجنة، ومن

---

(١) أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن، باب ما يوصف به حامل القرآن من تلاوته بالاتباع والطاعة له والعمل به، ص: ١٣٣؛ والطبراني في مسند الاشاميين، رقم: ١٣٤٥؛ والقضاعي في مسند الشهاب، رقم: ٣٩٢.

(٢) ث: طاهرا.

(٣) أخرجه موقوفا بمعناه دون قوله: «حتى يختمه» كل من: العقيلي في الضعفاء، ٣٨/٠٤؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٣٣٥١؛ والحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، رقم: ٦٣٤٤.

لم يتبع القرآن زج في قفاه ويقذفه في الجحيم»[١]، وقال ملي[٢]: «أولى الناس بهذا القرآن من عمل بما فيه وإن لم يحفظه، وأشقى الناس بهذا القرآن من حفظه ولم يعمل بما فيه»[٣].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليله والناس نائمون، وبنهاره والناس مفطرون، وبحزنه والناس يضحكون، وبصمته والناس يخوضون، وبورعه والناس يخلطون، وبخشوعه والناس يخطبون، وينبغي لحامل القرآن أن يكون مستكينا لينا، ولا ينبغي أن يكون جافيا[٤] ولا ممازيا ولا صخابا[٥] ولا حديدا، وينبغي لحامل القرآن أن لا يلهو مع من يلهو، ولا يسهو مع من يسهو، ولا يلغو مع من يلغو؛ تعظيما للقرآن، وينبغي لصاحب القرآن أن يخلص طلبه لله عز وجل.

قال ابن مسعود: من قرأ /٣٣٨/ القرآن يبتغي به وجه الله تعالى كان له بكل حرف عشر حسنات، ومحي عنه عشر سيئات.

وقالت عائشة رضي الله عنها: إن عدد درج الجنة على عدد آي القرآن، فليس أحد ممن دخل الجنة أفضل ممن قرأ القرآن تقيا لله مخلصا.

ومن غيره: وفي رواية أخرى عنها عنه عليه السلام: «إنّ عدد درج الجنة عدد آي

---

(١) تقدم عزوه.

(٢) هكذا في النسخ. ولعله: عليّ.

(٣) تقدم عزوه بلفظ: «أحق بهذا القرآن قوم عملوا به وإن لم يقرؤوه».

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: حافيا.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ضحايا.

القرآن، فمن دخل الجنة ممن قرأ القرآن لم يكن فوقه أحد»[١].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: هذا وإن كان لفظه على العموم، فالمراد لم يكن فوقه أحد ممن هو مثله في الفضل، ولكن لم يقرأ القرآن وربما قرأ الإنسان بعضا من القرآن ما يزيد على من قرأ كل القرآن مرة واحدة، فلا يكون أقل من الذي قرأه كله؛ لأنه قرأ بمقدار عدد آياته.

(رجع) وينبغي له ألا يطلب بالقرآن شرف المنزلة عند أبناء الدّنيا مثل الملوك وغيرهم، وأن يخلص جميع أفعاله لله ﷻ، فإن كان داخله شيء من ذلك فليتب إلى الله تعالى منه، وليعقد[٢] الإخلاص لله، وينبغي له أن يكون لله حامدا، ولنعمته[٣] شاكرا ذاكرا، وعليه متوكلا، وبه مستعينا، وإليه راغبا، وبه معتصما، وللموت ذكرا، وله مستعمدا، وينبغي /٣٣٩/ له أن يكون خائفا من ذنبه، راجيا عفو ربه، ويكون الخوف أغلب عليه أن لا يعلم بما يختم له، ويكون رجاؤه عند حضور منيته أقوى في نفسه يحسن[٤] الظن بالله، وينبغي له أن يكون عالما بأهل زمانه، متحفظا من شيطانه، ساعيا في خلاص نفسه ونجاة مهجته، مقدما بين يديه ما يقدر عليه من عرض[٥] دنياه، مجاهدا لنفسه ما استطاع، وينبغي له أن يأخذ نفسه بالتطاول عن طريق الشبهات، ويقلّ الضحك وكثرة الكلام

(١) أخرجه بمعناه كل من: ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٢٩٩٥٢؛ والبيهقي في شعب الإيمان،باب تعظيم القرآن، رقم: ١٨٤٣.

(٢) ث: وليعتقد

(٣) ث: ولنعمة الله.

(٤) ث: بحسن.

(٥) ث: غرض.

واللفظ في مجالس القرآن وغيرها، وألا يترك أحدا يتكلم في مجلس القرآن عند القراءة، ويأخذ نفسه بالحلم والوقار، والتواضع للفقراء، والتحفظ عن التكبر والإعجاب، ويتكافى[١] عن الدنيا وأبنائها، وأن يخاف على نفسه الفتنة، وينبغي له أن يترك الجدال والمراء وإن كان محقا، وأن يأخذ نفسه بالرفق والأدب ومكارم الأخلاق، وينبغي له أن يكون أهم أموره عنده[٢] الورع في مأكله ومشربه وملبسه ومنكحه، واستعمال تقوى الله ومراقبته فيما أمره به ونهاه عنه.

ومن غيره: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ القرآن يتأكّل به الناس جاء يوم القيامة وعظم وجهه ليس عليه لحم»[٣]. /٣٤٠/

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: المعنى ليأكل به؛ أي: يقرأه لا لله، وإنما تعجبه قراءته ويطلب بها النفع عند الناس.

(رجع) وقال عبد الله بن عمر: لا ينبغي لحامل القرآن أن يجد مع من يجد، ولا يجهل مع من يجهل، ولكن يعف ويصفح لحق القرآن الذي اختصه الله به، وينبغي له ألا يحسن[٤] في قلبه على المسلم، ولا يحسد ولا يحقد، ولا يغتاب ولا يبهت ولا ينمّ، وأن يعفو عن من ظلمه، ويصل من قطعه، ويعطي من حرمه،

---

(١) ث: ويتجافى.

(٢) ث: عند.

(٣) أخرجه بلفظ قريب كل من: ابن الأعرابي في معجمه، رقم: ٨٢١؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم:٢٣٨٤؛ وابن الجوزي في العلل المتناهية، أبواب في ذكر القرآن، رقم: ١٥٩.

(٤) ث: يحشن.

وأن يأخذ بالعدل في أموره؛ إذ لا منزلة فوق منزلته، أعنا[١] الله على ذلك.

واعلم يا قارئ القرآن أنك لن تتلو القرآن حق تلاوته حتى تعرف الذي حرّفه، ولن تعرف الكتاب حتى تعرف الذي نقضه، ولن تعرف التقى حتى تعرف البدعة، فإذا عرفت البدعة في الدين والتكليف عرفت الفرية[٢] على الله والتحريف، وإنّ من هذا كيف هذا، وإن علم القرآن لا يعلمه إلا من خاف فأبصر به من عمي، وسمع به من صمم، وحيي به إذا مات ونجا من السيئات.

واعلم يا قارئ القرآن أن العهد بالرسول قد طال، ولم يبق من القرآن إلا رسمه، ومن الإسلام إلا اسمه، وأن الله لم يجعل ما قسم /٣٤١/ بيننا[٣] ليغلب قوينا ضعيفنا، ولا كثيرنا قليلنا، بل قسّم برحمته بالأقسام، وبالعطية بالعدل والإحسان، فاتبع الذين صدقت أقاويلهم أفعالهم، وانقطعت من الدنيا آمالهم، لا تعتريهم سآمة، ولا يجبر منهم رغبة، ولا ينظرون إلى الدنيا بعين بغية، ولا يعتقدون لها على مودة، ولا يفرحون لها بزينة، بل ضربوا في السهم الأمد، وسلكوا الطريق الأقصد، ولزموا السبيل الأرشد، وهم أئمة التقى، ونجوم الهدى، وأعلام الدين، ومنار الإسلام، كلامهم حكمة، وسكوتهم فكرة، ومباينتهم حسرة، ومخالطتهم غنيمة، والاستنارة بهم حياة، والاقتداء بهم نجاة.

وعليك أيها الزائغ عن طريقهم، والراغب عن سبيلهم بالاتباع؛ إنه ليس الاتباع كالابتداع، وعليك بطريق من كان بالله أعلم، وبحلاله وحرامه منك أبصر

---

(١) ث: عند.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: العربة.

(٣) في النسخ الثلاث: بينا.

وأحكم. واعلم أنك لن تلحق بالأخيار حتى تتبع آثارهم، وحتى تأخذ بهداهم، وتقتدي بسنتهم، وتسلك مسلكهم، وتأخذ طريقتهم، وإنّ ملاك الأمر أن تكون على استقامة، والله إنما هلك من هلك حيث تشعبت بهم السبل، وحاروا عن القصد، فتركوا الآثار، وقالوا في الدين برأيهم، فضلوا /٣٤٢/ وأضلوا عن سواء السبيل.

وقيل في قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[البقرة:١٢١]، قال: يعملون به حق عمله.

وقيل: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾[آل عمران:١٨٧]؛ قال: تركهم العمل. **وقال ابن عباس**: من قرأ القرآن واتبع ما فيه هداه الله من الضلالة، ووقاه الله يوم القيامة سوء الحساب، وذلك بأن الله يقول في محكم كتابه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[طه:١٢٣]، فضمن الله لمن اتّبع القرآن لا يضل في الدّنيا ولا يشقى في الآخرة، وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أطاع الله فقد ذكر وإن قلت صلاته وصيامه وتلاوة القرآن»(١).

وقيل: أطع القرآن ينفعك، واطلب الأدب يرفعك، وفرّ من الدنيا تتبعك، ولا تركبها فتصرعك، ولا تتعرض للسفيه فيلسعك، ولا تستشعر التكبر فيضعك، ولا تسكن إلى ما يفنى فيفجعك، وتوسّع للرحمة تسعك، واحفظ الله يحفظك، وامتنع به يمنعك، واذكر عند الموت مصرعك، وفي ظلمة القبر مضجعك، وإلى

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: سعيد بن منصور في التفسير من سننه، رقم: ٢٣٠؛ والطبراني في الكبير، رقم: ٤١٣، ١٥٤/٢٢؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب محبة الله عز وجل، رقم: ٦٧٧.

الله مرجعك، ولعل ذلك يردعك، عما عن الحق يدفعك، وعن الطاعة يمنعك.

وقال عليه السلام لابن مسعود: /٣٤٣/ «اقرأ عليّ سورة النساء»، فقال ابن مسعود: أقرأه عليك وعليك أنزل! فقال: «نعم أحب أن أسمعه من غيري» فقرأه عليه، إلى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾[النساء:٤١] ففاضت عيناه بالدموع، فقال: «حسبك»[1]. ويقال: أربعة لا تبلى أجسادهم: الأنبياء، والعلماء، والشهداء، وحملة القرآن. وقال وهب بن الورد: نظرنا في هذه الأحاديث والمواعظ، فلم نجد شيئا أردّ للقلوب ولا استجلاء للحزن من قراءة القرآن وتفهمه وتدبره.

وفي الحديث: إنّ عليّا قال: «إنّ جبريل نزل على محمد عليه السلام، وأخبره أن أمته ستفترق بعده، فقال له رسول الله ﷺ: فما المخرج يا جبريل؟ قال: إن في كتاب الله النور المبين والصراط المستقيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، الذي سمعته الجن فلم يتناهوا أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا يَهْدِيَ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾[الجن:١،٢]، إلى طريق مستقيم، هو[2] الفصل وليس بالهزل[3]، الذي لا يخلق عن طول الرد، ولا تفنى عجائبه، فيه نبأ من قبلكم، وحكم ما بينكم، وخبر معادكم، من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن قسم به أقسط، ومن يليه من جبار فيحكم بغيره /٣٤٤/ يقصمه

(١) تقدم عزوه.

(٢) زيادة من ث.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: بأهزل.

الله، ومن يلتمس العلم بغيره يضله الله»[١].

ومن غيره: وفي رواية أخرى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ستكون فتنة»، قلت: فما المخرج منها؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وفصل ما بينكم، من ابتغى الهدى من غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ فيه الأهواء، ولا تلبس[٢] فيه الألسنة، ولا تشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾[الجن:١،٢]، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به[٣] عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم»[٤]. وقد روي هذا الحديث بسند آخر عن معاذ بن جبل عن عمر ابن الخطاب .

(رجع) وقيل: مرّ ابن عمر برجل من أهل العراق ساقط والناس حوله، فقال: ما هذا؟ فقالوا: هذا إذا قرئ عليه القرآن أو سمع بذكر الله خرّ من خشية الله. وقيل لعائشة ﵂: إن قوما إذا سمعوا القرآن صعقوا، فقالت: القرآن أكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال، ولكنه كما قال الله: /٣٤٥/ ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد بمعناه، ٠٩/٢٦٩.

(٢) ث: تلتبس.

(٣) زيادة من ث.

(٤) أخرجه بمعناه كل من: الترمذي، أبواب فضائل القرآن، رقم: ٢٩٠٦؛ وابن عدي في الكامل، ٠٥/٠٨؛ وأبي نعيم في الحلية، ٠٥/٢٥٣.

ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[الزمر:٢٣].

وقالت عائشة رضي الله عنها: الماهر في كتاب الله مع السفرة الكرام البررة، والذي يشق عليه القرآن له أجران بمشقته وتلاوته، ولا ينتفع بشيء مما ذكرناه حتى يخلص النية فيه لله عز وجل عند طلبه أو بعد طلبه.

ويروى عن أبي موسى الأشعري أنه قال: من إجلال الله تعالى إجلال حامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه. **وعن إبراهيم قال:** كانوا يكرهون أن تتلى الآية عند الشيء يعرض عن أمر الدنيا. **وقال يزيد بن أبي مالك:** أفواهكم طريق من طرق القرآن فطهّروها ونظفوها ما استطعتم.

قال غيره: ويجب مع ذلك تنظيف القلوب ليسكن العلم في وعائه.

(رجع) وقال مجاهد: إذا تثاءبت وأنت تقرأ القرآن فأمسك عن القرآن حتى يذهب تثاؤبك. **وقال عكرمة:** يريد أن في ذلك إجلالا للقرآن وتعظيما. **وقيل:** أن لا يقصر بأهله عن تجارة، ولا يؤدّيهم إلى الهلكة.

شعرا:

باب كروض مطير ناضر خضر تريح نضرته أرواح كل فئة
فيه الفوائد ثم الأجر مدخر ومن دراسته الأوزار منذرئه
أتمم لنا ربنا نورا ومغفرة بعد الممات إذ الأبدان منهمئة

/٣٤٦/ **انقضى الذي من كتاب الأخبار.**

مسألة: ومن غيره: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ القرآن ظاهرا أو نظرا حتى ختمه، غرس الله له شجرة في الجنة، لو أن غرابا فرخ في ورقة منها ثم نهض يطير

لأدركه الهرم قبل أن يقطع تلك الورقة من الشجرة»[١]. **وقيل**: إن عمر الغراب ألف عام، والله أعلم.

مسألة: روي عن النبي ﷺ أنه كان يردّد الآية من القرآن مرارا، قال الله تعالى: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[ص:٢٩]، ولم يقل: "ليقرؤوا آياته"، وقراءة النبي ﷺ مرة واحدة مجزية من إعادة ذكرها حالا بعد حال، بل قد ذمّ من يمرّ بالآيات ولا يتدبرها، ويرى[٢] المعجزات ولا يتأملها، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾[يوسف:١٠٥]، والله أعلم، وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أعبد الناس أكثرهم تلاوة للقرآن»[٣].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: المراد بتلاوته التدبر في أحكامه العقلية والشرعية، وهي تلاوة العلماء به؛ لأنه من المعلوم أنّ الذي لم يزل يفكر في أحكامه وأحكام الشريعة؛ ليستدل بها منه ومن السنة على معرفة الحق، وعلى/٣٤٧/ الاجتهاد والقياس، أعبد من الذي يتلوه وهو عامّي لا يفكّر فيه في ذلك ولا يفهمه، ومن يقرأ ويصلي أفضل من قراءته مفردا، والحديث: «أعبد الناس» يصح أنّ تأويله هو على ما ذكرناه.

---

(١) أخرجه بمعناه دون قوله: «حتى يختمه» كل من: العقيلي في الضعفاء، ٣٨/٠٤؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٣٣٥١؛ والحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، رقم: ٦٣٤٤.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل: ويروي.

(٣) أورده أبو بكر الشافعي في كتاب الغيلانيات، ٣٤٨/٢؛ والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، رقم: ٨٤٥.

مسألة: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «اقرؤوا القرآن فإنّه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه، تعلموا (خ: اقرؤوا) سورة البقرة فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلة»[(١)]، وقال ﷺ: «تعلموا (خ: اقرؤوا) الزهراوتين البقرة وآل عمران، فإنّهما يجيئان يوم القيامة كأنهما غمامتان أو فرقان من طير صواف يحاجان عن صاحبهما»[(٢)]، والله أعلم.

ومن غيره: وعنه عليه السلام: «إن الله تعالى ختم سورة البقرة بآيتين أعطانيهما من كنزه الذي تحت العرش، فتعلموهنّ وعلموهن نساءكم وأبناءكم، فإنها صلاة وقرآن ودعاء»[(٣)]، وفي رواية أخرى: «أعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش لم يعطها نبي قبلي»[(٤)]، وعنه عليه السلام أنه قال: «ألا أخبركم بسورة ملأ عظمتها ما بين السماء والأرض، ولكاتبها من الأجر مثل ذلك، ومن قرأها يوم الجمعة غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام، ومن قرأ الخمس الأواخر منها عند نومه بعثه الله أيّ الليل شاء؛ سورة أصحاب

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٨٠٤؛ والطبراني في الأوسط، رقم: ٤٦٨؛ والبيهقي في الصغرى، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٩٥٦.

(٢) تكملة للحديث السابق.

(٣) أخرجه بلفظ: «فإنهما صلاة وقرآن ودعاء» كل من: أبي داود في المراسيل، كتاب الطهارة، رقم: ٩١؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢١٨١. وأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن بلفظ قريب، باب فضل سورة البقرة وخواتيمها وآية الكرسي، ص: ٢٣٣.

(٤) أخرجه بمعناه كل من: أحمد، رقم: ٢١٣٤٤؛ والمروزي في مختصر قيام الليل، ١٥٩؛ والبيهقي في الكبرى، كتاب الطهارة، رقم: ١٠٢٣.

الكهف»[١].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: غفران الله رحمته، قد تكون عن توبة من ذنب، والمراد هنا لا عن ذنب بل زيادة رحمة؛ لأنه لم يذكر أنه غفر له ذنوبه؛ لأن الذنب لا يغفر إلا بالتوبة، وإنما مثال هذا غفران الله للطائع له باستغفار الملائكة له، لا عن توبة من ذنب، بل المؤمن لم يزل في تقصير في حق الله تعالى.

(رجع) وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين»[٢]، وفي رواية أخرى: «أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق»[٣]. وعنه ﵇: «من قرأ يس كل ليلة غفر له»[٤]، وفي رواية أخرى: «من قرأ يس في ليلته أصبح مغفورا له»[٥]، وفي رواية: «من قرأ يس مرة فكأنما قرأ القرآن مرتين»[٦]، وفي رواية أخرى: «فكأنما قرأ القرآن عشر

(١) أخرجه بمعناه كل من: ابن الضريس في فضائل القرآن، رقم: ٢٠٣؛ والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، رقم: ٤٩٦.

(٢) أخرجه البيهقي في الصغرى، كتاب الصلاة، رقم: ٦٠٦. وأخرجه الحاكم في المستدرك بلفظ قريب، كتاب المكاتب، رقم: ٣٣٩٢.

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب الصلاة، رقم: ٢٧٧٧.

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٢٣٤.

(٥) أخرجه بلفظ قريب كل من: أبي يعلى الموصلي في مسنده، رقم: ٦٢٢٤؛ وأبي نعيم في الحلية، ١٣٠/٤.

(٦) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان موقوفا على أبي سعيد، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٢٣٨.

مرات»[١]، وفي رواية أخرى عنه ﷺ: «من قرأ يس ابتغاء وجه الله غفر له ما تقدم من ذنبه، فاقرؤوها على موتاكم»[٢]، وروي عن النبي ﷺ: «من قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة بنى الله له بيتا في الجنة»[٣]، وفي رواية أخرى: «من قرأ سورة الدخان في ليلة الجمعة أو يوم الجمعة بنى الله له بيتا في الجنة»[٤]، وفي رواية: «من قرأ حم الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك»[٥]، وروي عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه آفة أبدا»[٦]، وروي عن النبي ﷺ: /٣٤٩/ «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فكأنما قرأ ثلث

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: سعيد بن منصورفي التفسير من سننه، رقم: ٧٥؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٢٣٨؛ وأخرجه الدارمي بمعناه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٤٥٩.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ: «عند موتاكم»، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٢٣١. وأخرجه بمعناه كل من: أحمد، رقم: ٢٠٣٠٠؛ والنسائي في عمل اليوم والليلة، رقم: ١٠٧٥.

(٣) لم نجده.

(٤) أخرجه بلفظ قريب كل من: الطبراني في الكبير، رقم: ٨٠٢٦، ٢٦٤/٨؛ وأبي القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب، باب ترهيب من ترك الجمعة، رقم: ٩٤٥.

(٥) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل حم الدخان، رقم: ٢٨٨٨؛ والبيهقي في شعب الإيمان، عن أبي هريرة، ذكر الحواميم، رقم: ٢٤٧٥.

(٦) أخرجه بلفظ: «لم تصبه فاقة أبدا» كل من: الحارث في مسنده، كتاب التفسير، رقم: ٧٢١؛ وابن السني في عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب أن يقرأ في اليوم والليلة، رقم: ٦٨٠؛ والثعلبي في تفسيره، ١٩٩/٠٩.

القرآن»(١)، وعنه ﷺ: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاث مرات فكأنما قرأ القرآن أجمع»(٢)، وعنه ؏: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مائة مرة غفر له خطيئته خمسين عاما ما اجتنب خصالا أربع: الدماء والأموال والفروج والأشربة»(٣)، وعنه ﷺ قال: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مائتي مرة غفر له ذنوب مائتي سنة»(٤)، وفي رواية أخرى: «كتب الله له ألفا وخمسائة حسنة، إلا أن يكون عليه دين»(٥)، وروي عنه ﷺ أنه قال: «من قرأ بعد صلاة الجمعة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ سبع مرات، أعاذه الله من كل سوء إلى الجمعة الأخرى»(٦).

قال الشيخ ناصر بن جاعد: جميع ما ذكره في قراءة ما ذكره، فإنما هو كذلك للتقيّ.

---

(١) أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، ص: ٢٦٨؛ وابن أبي شيبة في مسنده، رقم: ٠٧؛ البزار في مسنده، رقم: ١٢١١.

(٢) أخرجه العقيلي في الضعفاء، رقم:١٢٥/٠١. وأخرجه بلفظ قريب كل من: أبي بكر الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه، رقم: ٢٦٢؛ والحسن الخلال في فضائل سورة الإخلاص، رقم: ٠٢.

(٣) أخرجه ابن العساكر في تاريخ دمشق، ٣٠٨/٥٢.

(٤) أخرجه بلفظ قريب كل من: البزار في مسنده،رقم: ٧٠٠٥؛ وابن بشران في أماليه، رقم: ١٢٢٩؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٣١٥.

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ قريب، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٣١٦.

(٦) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول بعد صلاة الجمعة، رقم: ٣٧٥. وأخرجه بلفظ قريب كل من: ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، باب فضائل الأعمال، رقم: ٤٧٢؛ وعبد الغني المقدسي في أخبار الصلاة، رقم: ١١٠.

وفي هذا الحديث مسألة: هل يجوز أن يقرأ القرآن لطلب شيء عاجل يستعين بالله متوسلا بذلك؟ **فنقول**: إنما أنزلت سورة الفلق وسورة الناس وقرئتا[١] على حل عقد الشعر الذي به سحر النبي[٢] ﷺ، فالقراءة عبادة لله، ولكن التوسل بفضل آياته عبادة الله؛ لأنه من التعظيم للقرآن العظيم.

وروي عنه ﷺ أنه قال: /٣٥٠/ «الحواميم ديباج القرآن»[٣]، وفي رواية أخرى: «الحواميم روضة من رياض الجنة»[٤]، وعنه ﷺ: «الحواميم سبع وأبواب جهنم سبع، تجيء كل حاميم منها تقف على باب من هذه الأبواب تقول: اللهم لا تدخل هذا الباب من كان يؤمن بي ويقرأني»[٥].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: القرآن والرسول ﷺ لا يعاديان من والاه الله، ولا يتوليان من عاداه الله، وليس لهما محبة ولا حكم إلا ما يحبه الله ويختاره، وهما مصدقان الله في كل ما يقول، والقرآن كلام ليس فيه اختيار ولا حب، وإنّما هذا على منوال معنى الحديث.

وقال ﷺ: «قراءة الرجل القرآن من غير المصحف ألف درجة، وقراءته في

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: وقرآنا.

(٢) زيادة من ث.

(٣) أخرجه الثعلبي في تفسيره، ٢٦٢/٠٨. وأخرجه الديلمي في الفردوس بلفظ قريب، رقم: ٣٠٧٨.

(٤) أخرجه الديلمي في الفردوس، رقم: ٢٨١٦؛ والسيوطي في الفتح الكبير، رقم: ٥٩٧٠؛ والمناوي في فيض القدير، رقم: ٣٨٥٢.

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب تعظيم القرآن، رقم: ٢٢٥٠. وأخرجه الثعلبي في تفسيره بمعناه، ٢٦١/٠٨.

المصحف تضاعف على ذلك إلى ألفي درجة»[١].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: جاءت أحاديث في تفضيل حملة القرآن، وأوّلنا أن المراد بهم علماء الشريعة الفضلاء، ويدخل معهم القراء الذين يحفظونه تلاوة، فصح أنّ لمن يتلوه حفظا أجره عظيم إذا كان تقيا، والمراد بأجر الذي يقرؤه من المصحف يعني يشغل نظره، فيكون له أجر القراءة وأجر شغل النظر.

فصل: وقال رسول الله ﷺ: /٣٥١/ «أعطيت آية الكرسي من تحت العرش»[٢]، وقال ﷺ: «أعظم آية في القرآن آية الكرسي، والذي نفسي بيده إن لها لسانا وشفتين يقدسان الملك عند ساق العرش»[٣]. والبقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف والأنفال يسمّين السبع الطول. وسورة "براءة" تسمى الفاضحة؛ لأنها فاضحة المنافقين بما أطلع الله نبيه على عوراتهم. وسورة ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ هي المانعة من عذاب القبر، وهي في التوراة تسمى المانعة، وفي الإنجيل تسمى الواقية، فمن قرأها في كل ليلة كان له من الأجر بلا حساب. وتسمى ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الطبراني في الكبير، باب فضل قراءة القرآن، رقم: ٦٠١، ١/٢٢١؛ والديلمي في الفردوس، رقم: ٤٦١٤.

(٢) أخرجه ابن الضريس عن عن الحسن: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت آية الكرسي» وقال علي: "أعطي آية الكرسي من تحت العرش"، باب في فضل آية الكرسي، رقم: ١٩١.

(٣) أخرجه بمعناه كل من: أحمد، رقم: ٢١٢٧٨؛ وأبي عوانة في مستخرجه، باب ذكر الخبر الموجب قراءة البقرة، رقم: ٣٩٣٧؛ والبيهقي في الصغرى، باب تخصيص آية الكرسي بالذكر، رقم: ٩٥٨.

المقشقشتين؛ أي: المبرئتان من الكفر والشرك، والله أعلم.

مسألة: ذكر وهب أنه وجد في التوراة سورة الجمعة أطول من سورة البقرة بنحو من ألف حرف، وذلك أنها نزلت في التوراة مفسرة، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الجمعة:١] فذكر كلّ شيء في السموات والأرض، فسمّى كل شيء باسمه، ونزلت على النبي ﷺ مجملة.

وقال ابن عباس: نزل القرآن إلى سماء الدنيا جملة واحدة، ونزل إلى الأرض نجوما، ثم قرأ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الواقعة:٧٥،٧٦]، والله أعلم. /٣٥٢/ وقال ﷺ: «أعطيت مكان التوراة السبع الطول، وأعطيت مكان الزبور المبين[(١)]، وأعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفضّلت[(٢)] بالمفصل»[(٣)].

مسألة: روى ابن عباس أن أبا بكر ﵁ قال: يا رسول الله شبت؟ قال: «شيّبتني هود والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت»[(٤)]، وفي خبر آخر: «شيبتني هود وأخواتها قبل المشيب»[(٥)]، وفي خبر آخر: «شيبتني هود

---

(١) هكذا في الأصل، ولعله: المئين.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: فصلت.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره، رقم: ١٢٦. وأخرجه بلفظ قريب كل من: أحمد، رقم: ١٦٩٨٢؛ وأبي داود الطيالسي في مسنده، رقم: ١١٠٥.

(٤) أخرجه الترمذي، أبواب تفسير القرآن، رقم: ٣٢٩٧؛ وسعيد بن منصور في التفسير من سننه، رقم: ١١١٠؛ وابن سعد في الطبقات الكبرى، ٠١/٤٣٥.

(٥) عزاه إلى ابن مردويه كل من: السيوطي في الفتح الكبير ، رقم: ٧١١٩؛ والمتقي الهندي في كنز العمال، رقم: ٢٥٨٩.

وأخواتها: الواقعة والقارعة والحاقة وإذا الشمس كورت»(١)، وفي خبر آخر: «شيبتني هود ذكر يوم القيامة وقصص الأمم»(٢).

قال غيره: مسكين [ابن آدم] وكلنا ذلك المسكين، إذا كان رسول الله ﷺ شيّبته سورة هود وأخواتها بما فيهن وليس عليه ذنب، ونحن أكثرنا ذنوبا ولم يشيبنا ذلك.

(رجع) وقال النبي ﷺ: «عليكم بالحال المرتحل»، قيل: يا رسول الله من الحال المرتحل؟ قال: «صاحب القرآن يقرؤه حتى يبلغ آخره، ثم يرجع فيقرؤه من أوله إلى آخره فهو كالحال المرتحل»(٣).

وقال معاذ: فضل القرآن على الكلام كفضل الخالق على المخلوق.

مسألة: أبو سعيد بن المعلا: قال: مرّ بي رسول الله ﷺ وأنا أصلي في /٣٥٣/ المسجد، فدعاني فلم آته، [فلما فرغت](٤) أتيته، فقال: «ما منعك أن تأتيني؟»، قلت: كنت أصلي، قال: «ألم يقل الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[الأنفال:٢٤]»، ثم قال: «ألا أعلمك أفضل سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد؟»، قلت: بلى، فلما

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: ابن سعد في الطبقات الكبرى، ٠١/٤٣٦؛ والمروزي في مختصر قيام الليل، ١/١٤٤.

(٢) أخرجه بلفظ: «شيبتني هود وأخواتها وما فعل بالأمم قبلي» كل من: ابن سعد في الطبقات الكبرى، ٠١/٤٣٥؛ وابن العساكر في تاريخ دمشق، رقم: ٩٩٦.

(٣) أخرجه بمعناه كل من: الترمذي، أبواب القراءات، رقم: ٢٩٤٨؛ والدارمي، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٥١٩؛ والطبراني في الكبير، رقم: ١٢٧٨٣، ١٢/١٦٨.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: فأفرغت.

قام ليخرج قلت: يا رسول الله الذي وعدتني؟ قال: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هي السبع المثاني والقرآن العظيم»[(١)]، وقال النبي ﷺ: «أمّ القرآن كانت مودعة تحت العرش لم تعط أحدا من الأنبياء قبلي»[(٢)]، والله أعلم.

مسألة: والسور المنجيات التي قد اعتادتها أكثر الناس هي: سورة آلم (الجرز)، ويس، وحم تنزيل (فصلت)، وسورة الدخان، والواقعة، والحشر، وتبارك الملك.

مسألة من كان لا يحفظ القرآن وفي قراءته يقرأ ما في هذه السورة في السورة الأخرى، وفي هذه الآية في الآية الأخرى، لا يضره في الدين شيء، وهذا غير متعمد، وإن رد عليه أحد هل عليه اتباعه؟ لا أقول عليه لازما، ولا على الراد له واجبا؛ لأن هذا القارئ لم يأت مكفّرا، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس [بن علي][(٣)] **النزوي**: وهل يجوز لأحد أن يقرأ القرآن العظيم، أو يذكر الله العظيم وهو قاعد لبول أو غائط، كان في كنيف /٣٥٤/ أو براح من الأرض على هذه الصفة أم لا؟

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: النسائي في الكبرى، كتاب التفسير، رقم: ١١٢١١؛ والدولابي في الكنى والأسماء، رقم: ٢٠٧؛ وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، رقم: ٨٦٢.

(٢) لم نجده بهذا اللفظ؛ وقد أخرج الحاكم في المستدرك: «أعطيت فاتحة الكتاب من تحت العرش والمفصل النافلة»، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٢٠٥٣؛ والطبراني في الكبير: «أَرْبَعُ آيَاتٍ نَزَلْنَ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، لَمْ يَنْزِلْ مِنْهُنَّ شَيْءٌ غَيْرُهُنَّ: أُمُّ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: {وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ}، وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ، وَسُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالْكَوْثَرُ"»، رقم: ٧٩٢٠، ٢٣٥/٨؛ وأحمد: «أعطيت خواتيم سورة البقرة من بيت كنز من تحت العرش لم يعطهن نبي قبلي»، رقم: ٢١٣٨٢.

(٣) زيادت من ث.

الجواب -وبالله التوفيق-: يجوز له ذلك في قلبه، ولا يحرك بذلك لسانه، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ أحمد بن مفرج: وعمّن يقرأ القرآن وهو محدث عن بول أو غائط؛ أيجوز له ذلك أم لا؟ فنعم جائز، ولا يمنع منه إلا الجنب، والله أعلم.

وكذلك إن كان عليه ثوب نجس أو اضطجع على فراش نجس، يجوز له أن يقرأ أم لا؟ فنعم.

مسألة عن الشيخ الفقيه سعيد بن بشير الصبحي: وهل تجد لي رخصة جائزة في دخول الخلاء وبيدي خط أو سؤال أقرؤه، وفيه مكتوب "بسم الله الرحمن الرحيم"، وما الذي تراه يعجبك لخادمك؟

الجواب: أما قراءة القرآن في الخلاء فلا، وأما غير القرآن فمكروه بلا أن أقول: حرام، وما أحسن الأدب حيث ما كان، وأما قراءة القرآن ودخول كتاب فيه شيء منه، فهذا مما لا ينبغي ولا يحسن، وهذا غير موضع ذكر ولا طهارة.

مسألة: ومن جواب الشيخ صالح بن سعيد: وسألته هل يجوز للمتغوط والبائل والذي عليه ثوب نجس أن يقرؤوا القرآن؟ **قال:** يعجبني جواز ذلك، والطاهر أفضل.

الباب السادس والعشرون فيمن حفظ القرآن ثم ثقل عليه حفظه ودرسه هل يسعه تركه؟

عن الشيخ أحمد بن مفرج: /٣٥٥/ في رجل حفظ القرآن كله، فثقل عليه درسه، وتشابه عليه، فأدمن منه على قراءة درس عشرة أجزاء وحفظها، وظل يدرسها أكثر مما كان يدرس أولا، ورأى ذلك أسهل عليه وأحفظ له، فما أفضل له ذلك، أم يرجع يتعلم ما نسيه ويدرسه كله ويكون ذلك أفضل؟

الجواب: فتعليمه للقرآن كله أفضل، وخصوصا هو إذا حفظه ونسيه، فالأفضل له أن يجتهد في حفظه ودرسه، والله أعلم.

مسألة: فيما أحسب عن الصبحي: إنّ من تعلم القرآن فعليه درسه وتجديده عند من يؤثّمه بنسيانه، وهذا في بعض القول، ومعنى نسيانه نسيان تلاوته، **وقيل:** ترك العمل به.

مسألة: ومن كان لا يحفظ القرآن، وفي قراءته يقرأ ما في هذه السورة [في السورة] الأخرى، وما في هذه الآية في الآية الأخرى لا يضره في الدين شيء، وهذا غير متعمد، وإن رد عليه أحد، هل عليه اتباعه؟ لا أقول عليه لازما، ولا على الراد واجبا؛ لأن هذا القارئ لم يأت مكفّرا.

مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد: وفيمن تعلم شيئا من القرآن في شبابه، وبعد ذلك اشتغل في طلب القوت، ثم صار بعد يقرأ في كتب الأثر وأعجبته، وصار يدرس ما حفظ من القرآن، ولم يزد منه، هل عليه كراهية في ذلك؟

الجواب: لا كراهية عليه في ذلك، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وما عندك أفضل من قراءة القرآن وقراءة الأثر وصلاة النافلة،

أم أفضل ذلك ما خف على الإنسان فعله؟

الجواب: ما نعلم شيئا أفضل من تعليم العلم والأعمال كلها، والجهاد عند تعليم العلم كلها كتفلة في بحر، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي: **وقيل**: إن الذكر أفضل من استماع القرآن، والقراءة أفضل من الذكر. **وقال من قال**: الذكر أفضل من القراءة، والقراءة أفضل من الاستماع.

ما هذا الذكر وما هذه القراءة؟ **الذكر**: هو ذكر الله؛ كالتسبيح الذي قالته الملائكة قبل خلق الدنيا: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيَ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٣٠]، وما قاله أهل الجنة: أَنِ الحمد لله قبل[١] خراب الدنيا.

مسألة: ومن جواب الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي: وفيمن تعلم شيئا من القرآن في شبابه، وبعد ذلك صار يقرأ الأثر، وضعف عن قراءة القرآن والأثر جميعا، هل يأثم إذا نسي ما حفظه من القرآن أم لا، وما يعجبك في ذلك؟

الجواب: **قيل**: إنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ القرآن ونسيه فهو آثم»[٢]، على معنى ما روي عنه، فمن العلماء من عمل بظاهر الرواية، ولم /٣٥٧/ يجز لنفسه ولا لغيره من حفظ القرآن تلاوة أن يتركه حتى ينساه. ومع بعض من العلماء أن معنى الرواية: من قرأ القرآن ونسيه؛ أي: فلم يعمل بلوازمه، ولم يترك ماهو واجب عليه، ويعتقد ما هو واجب عليه تركه فهو هالك، ويصحّ

---

(١) ث: بعد.

(٢) انظر حديث: "من تعلم القرآن فنسيه".

لأن يحتج على هذا محتج فيقول: إنّ ذلك على من قرأ القرآن أو لم يقرأ، فيصحّ له المخرج أن معنى الرواية: من صار مسلما ووجب عليه التعبد فلابد وأن يصلي، ولابد من الصلاة من قراءة قرآن، فكل مصلّ بالقرآن فهو من أهل القرآن، ومعي أن هذا هو الأصح من التأويل، وقد تعلمت القرآن حفظا بالتلاوة كله في شهر، ولا أتحفظ فيه في كل يوم إلا منذ أصلي الصبح إلى طلوع الشمس، فلما تم وذهبت مع والدي لم أستطع أن أقرأه سرا؛ لأني لم أتمكن من حفظه، ولا يرضى لي بالجهر؛ لئلا أشغله عن التفكر فيما يفكر فيه، وأظهر لي في وجهه الكراهية باشتغالي بقراءة القرآن عن التحفظ بما أقرأه من الأثر، فتابعته على ما تهواه نفسه لي فنسيته جميعا، وأظنّ أنّي أخبرته بذلك، فذكر لي كما ذكرته في التأويلين لما روي عنه ﷺ، واستحسن ذلك الذي استحسنته، وبالله التوفيق.

الباب السابع والعشرون فيمن سمع أحدا يقف بين النفي والاستثناء، أو سمع أحدا يلحن في قراءته ما يسعه من السكوت والإغضاء عنه؟

/٣٥٨/ **عن الشيخ ناصر بن خميس بن علي**: ومن وقف على "إله" من قول: "لا إله إلا الله" من قبل عطسة أو قهقهة، وعرف من سمع منه ذلك أنه وقف عن إتمام ذلك من قبل ما عارضه من ذلك، هل عليه توبة من ذلك مع من سمعه، وهل يضر من سمعه إن لم يستتبه، وصلى خلفه، وأنزله منزلته الأولى إذ قد عرف عذره أم لا؟

الجواب -وبالله التوفيق-: لا يبين لنا عليه توبة من ذلك مع من عرف عذره في ذلك، والمعذور من عذره الله، والله أعلم.

أرأيت إن لم يعرف عذره في ذلك، أيحكم عليه بذلك أنه عمد منه وتجب البراءة منه، ويصير حكمه عند السامع له حكم المشركين في الميراث والنجاسة، وغير ذلك من أحكامه، كان السامع له يتولاه أو واقفا عنه وقوف دين، أم لا يحكم عليه بأنه عمد منه، ولا يحكم بتنجيسه، وحرمان الإرث منه وله؛ حتى تقام عليه الحجة بذلك، ويسمع قوله في ذلك، ويعرف ما عنده فيه؛ إذ هو من جملة المسلمين؟ عرفني سيدي الحكم في ذلك يرحمك الله.

الجواب -وبالله التوفيق-: إنه لا يعجل عليه حتى يفحص عن ذلك، ويعرف عذره في ذلك، إن احتمل له وجه من وجوه العذر مع المسلمين، وإن لم يمكن

/٣٥٩/ الفحص[1] عنه أو غاب أمره، أنزل حيث أنزله حدثه من شرك أو كفر نعمة فيما يبين لنا في هذا، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ الفقيه[2] **سعيد بن بشير الصبحي**: ومن وقف على "إله" من قول: "لا إله إلا الله" من حائل حال بينه وبين ذلك، مثل عطسة أو قهقهة، وعرف من سمعه أنّ وقوفه هنالك من قبل ذلك، هل يكون عنده كما كان أولاً ولو لم يستتبه من ذلك أم لا؟ فنعم على ولايته وحالته، وحكم الاضطرار مجانب حكم الاختيار.

أرأيت إذا لم يعلم السامع بذلك، أيحكم عليه بأنه متعمد لذلك في أمر الولاية والبراءة والنجاسة وحرمان الإرث، إن مات قبل التوبة، وغير ذلك من أحكامه، كان السامع له يتولاه من قبل أم لم يكن، أم كيف يكون حكمه عند السامع له إن لحقته منه رطوبة قبل التوبة، أو مات والسامع يرثه؟ عرفني سيدي يرحمك الله.

الجواب -وبالله التوفيق-: إذا احتمل عذره وكفره حسن عندي فيه الاختلاف، وجاز فيه حسن الظن وسوؤه، ووسع وليه الوقوف عنه وعن أحكامه.

مسألة: ومنه: وهل يجوز أن يقول الإنسان: "لا إله إلا أنت" و"لا إله إلا هو" ابتداء من غير ذكر قبل ذلك، إذا عنى بذلك الله تعالى، كان وحده أو مع غيره، وهل يسع سامعه السكوت عنه وولايته إن كان وليا، ولا يسأله عمن عنى

(١) ث: التفحص.

(٢) زيادة من ث.

بذلك؟ عندي أنه جائز، وهذا معروف عند أهل العقول، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وإذا سأل أحد أحدا فقال له: ما تقول فيمن قال: "لا إله" ووقف؟ فما الذي يجب على هذا السائل؛ إذ هو حاك عن غيره، /٣٦٠/ وهل لهذا المسئول أن يحسن به الظن على هذه الصفة، وما الحكم في هذا؟

الجواب: إن هذا قد حكى مقالة غيره، ولا أرى عليه شيئا، وهكذا من حكى الكفر والنفاق والطلاق والعتاق.

مسألة: ومنه: ومن قيل: له أن يقول في قوله: "لا إله إلا الله" في أذانه مكان "إله" يلاه، يبدل مكان الهمزة ياء، وهو لم يعرف من نفسه ذلك؛ لقرب مخرجيهما، والسامع يقول: إنه متيقن منه ذلك، ما يلزمه وما يلزم السامع إذا لم يصدقه، وقال: إنه يقول: "إله"، وهل تسعه الصلاة خلفه، وما يلزمه وما يجوز له؟ عرفني سيدي.

الجواب: أما القائل لغيره: إنك تقول كذا، فلا أراه إلا مدعيا، ويصلح ما ضيعه من قول أو فعل، وما تركته من الجواب ضعفا وعجزا.

مسألة: ومنه: وفيمن يسأل رجلا عن إعراب نون "فاعبدون"، فقال له المسؤول: في إيش؟ فقال السائل: في هذا ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾[الأنبياء:٢٥]، ولم يقل في قوله تعالى، فما يكون حال هذا السائل عند المسؤول، وما يجب عليه، وما الذي يسع المسؤول في حال السائل كان وليا له أو غير ولي؟

الجواب: إن حالته السلامة، ولا يضيق عليه ذلك فيما عندي /٣٦١/ كان وليا أو غير ولي.

قال غيره: قال الشيخ ناصر بن خميس بن علي في جوابها: الجواب –

وبالله التوفيق-: إنه ليس على السائل على هذه الصفة فيما يبين لنا في هذا [شيء] ولا نعلم أنه يبلغ به هذا القول إلى كفر، والله أعلم.

(رجع) **مسألة: ومنه:** وفيمن يقول: قال الله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾[نوح:٢٨]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾[إبراهيم:٢٢]، وأشباه هذا مما حكاه الله تعالى عن أحد من خلقه، ولم يقل القائل: قال الله حكاية عن فلان أو حكاية، فماذا عليه عند من سمعه، وماذا يجب على من سمعه، وما حال وضوئه إن كان متوضئا؟

الجواب: لا يضيق عليه ما ذكرت، ولا نقض عليه في وضوئه.

[**قال غيره**](١): **قال الشيخ ناصر بن خميس في جوابها: الجواب**: لا نعلم عليه شيئا على هذه الصفة، والله أعلم.

(رجع) **مسألة: ومنه**: ومن سمع من وليه كلاما مكفّرا، وممن هو وارثه كلام شرك، ولم يشك أنه منه، إلا أنه لم ينظر إلى فمه حين النطق؛ أيكون عنده على حالته الأولى من الولاية، وجواز أخذ الميراث من ماله، ولا شبهة عليه في ذلك من قبل ما سمعه منه على هذه الصفة أم لا؟

الجواب -وبالله التوفيق-: /٣٦٢/ فما لم ينظر النطق من فمه فلا يلزمه ذلك في الأحكام، والله أعلم.

وإذا سمع من هو وارثه يقف على "إله" في قول: "لا إله إلا الله"، ثم سمعه يقول: "لا إله إلا الله" من غير وقف قبل تمام ذلك؛ أيرجع إلى حالته الأولى، ولو لم يستتبه من ذلك أم لا؟

---

(١) ث: مسألة.

الجواب -وبالله التوفيق-: أنه يجزيه ذلك، هكذا قال الشيخ سعيد بن بشير.

مسألة: ومنه: وسمعت أن من نطق من أهل الإسلام بما يشرك به، أنّ إقراره ولفظه به صحيح بعد ذلك يجزيه، وتلك توبة عند سامعه، أهذا صحيح أم لا يجزي دون أن ينطق به صحيحا ويتوب أيضا؟

الجواب: سمعته من موضع: إن ذلك يجزيه. **وفي موضع**: إن ذلك لا يجزيه حتى يتوب، وإن لم يسمعه يقرّ بذلك ولا تاب منه، ما يكون حكمه معه؟

الجواب: إني سمعت من جزء الزهد من بيان الشرع أنه يجزيه أن يحمله على حسن الظن، ويكون عنده على حالته الأولى، وأنّه لا يقول متعمدا، وهذا في الواسع، وأمّا في الحكم فيحكم عليه بما سمعه منه.

مسألة عن الشيخ سالم بن راشد بن سالم البهلوي: فيمن تعمد على لفظ شيء يلحقه به الشرك جهلا منه بحرمته، ووطئ زوجته، أتحرم عليه أم لا؟ /٣٦٣/

الجواب -وبالله التوفيق-: ففي الجاهل قولان: بعض أنزله منزلة الناسي، وبعض أنزله منزلة العالم، وإن كان مخطئا فصاحب الخطأ معذور، وإن كان متعمدا فلا عذر له، والله أعلم.

وإن اطمأنّ قلب سامعه أنه غير متعمد بل ساه أو غالط، وأنه لا يتعمد على ذلك، هل له تحسين به، وينزله على حالته الأولى من غير استتابة أم لا؟

الجواب: عندي لا يضيق عليه، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ الفقيه صالح بن سعيد: وفيمن تعلم شيئا من القرآن ولم يقدر له على إعراب، وكان يلحن فيه لحنا كثيرا في إعرابه، ولم يضبط الإعراب،

أيجوز له أن يقرأ على هذه الصفة ويكون مأجورا أم لا؟

الجواب: لا بأس عليه إن شاء الله، إلا أن يكون لحنه مما يكفّر اللاحن في أمر التوحيد، والله أعلم.

مسألة: وعنه: وفيمن يقرأ القرآن ويلحن فيه لحنا كثيرا، ومثل أن يخفض المرفوع أو يرفع المخفوض، أو ينصب المرفوع أو يرفع المنصوب، ويمد المقصور ويقصر الممدود، ويحرك الساكن ويسكن المتحرك، وهذه جهده، أتجوز له قراءته على هذه الصفة أم لا؟

الجواب -والله الموفق للصواب-: على ما سمعنا من الأثر أن لا بأس عليه /٣٦٤/ إن شاء الله، إلا أن يلحن في التوحيد مما يكون يكفر به من اللحن فيه من قبل العربية، فالكف عن القراءة أولى به، إذا كان على ما وصفت لك في مثل هذا[١] ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر:٢٨]، فيرفع الهاء من اسم الله، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وفي الذي يقرأ ويقف على الموصول للنسم أو غير النسم لجهله بذلك، وكذلك يصل المقطوع لجهله، أرأيت إذا لم يحكم ذلك، أيضيق عليه ذلك أم لا؟

الجواب: إذا لم يكن منه ذلك على سبيل التّعمد، وإنما هو على قلة العلم بالإعراب لم يضق ذلك عليه، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وفي قارئ القرآن بغير تدبير؛ أيؤجر أم لا؟ وإن كان لا يؤجر، أفضل له أن يعالج نفسه ويقرأ، أم يترك القراءة إلى وقت نشاطه، وإن كان يخاف

---

(١) زيادة من ث.

إن ترك ذلك يتزايد(١) إليه الكسل، وصار يقرأ ويتثاءب، أله أجر أم لا؟

الجواب: قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[البقرة:٢٨٦]، فإن كان هذا القارئ نيته في قراءته طاعة لله ﷻ والذكر له، والاتباع لأوامره، والانتهاء عن مناهيه، فلما أن دخل في القراءة زلّ قلبه في تفكر شيء من أمور الدنيا من حيث لا يعتمد على ذلك، لم يترك القراءة(٢) على هذا، وهذا له الثواب /٣٦٦/ إن شاء الله على نيته الصالحة، والله أعلم.

مسألة: ومن جواب الشيخ خميس بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في قراءة القرآن:** يستحب للقارئ أن يترسل في قراءته ويحسن صوته فيه، أم الاقتصاد أولى؟

الجواب: أما قراءة القرآن فينبغي أن يجتهد ويحسن قراءته بكمال حروفه ومده وهمزه وتشديده، وما أمر فيه من التجويد، ويخرج الكلام إخراجا تاما لا يزيد فيه شيئا من الحروف ولا ينقصها، وتكون نيته في تحسين قراءة القرآن إعظاما لكلام الله تعالى وتوقيرا له، لا على معنى تحسين (ع: التلذذ) بحسن الصوت، وإنما هو على أداء المأمور به، والله أعلم، وأما قراءة الشعر فيجوز فيه الترسل بلا زيادة نغمات فيه ولا حروف، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي قارئ القرآن عليه لازم إذا قدر على الإدغام أن يدغم، وكذلك الإظهار والإخفاء في حروفه وأمثال ذلك، أم إنما هو فضيلة من قدرها مأجور، ومن تركها فمعذور؟

الجواب: أما الذي يقدر على ذلك ويحسنه فلا يعجبني له ترك ذلك على

---

(١) ث: تزايد.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لم يترك القراءة على القراءة.

الاستخفاف بذلك؛ لأن كتاب الله يستحق التعظيم بما يقدر عليه القارئ من الفصاحة، وتارك ذلك عندي كمن يترك /٣٦٦/ الإعراب وهو يعلمه ويحسنه، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي: والذي يقرأ القرآن ويلحن فيه لحنا كثيرا، إلا أنّ لحنه لا يبدل المعنى، ولم يردّ عليه سامعه لكثرة لحنه؛ أيأثم سامعه بذلك أم لا؟

الجواب: لم أعرف في هذا شيئا، وأرجو أنه لا يأثم، والله أعلم.

وقال الشيخ ناصر بن أبي نبهان في جوابها: إذا كان إلحانه فيه لا يتعدى به إلى ما لا يسع؛ فواسع له السكوت عنه؛ لأنه قد يقرأ كثير[1] القرآن من لا يعرف الإعراب، فيضيق عليه أن يرد على كل من لحن في إعرابه، إلا فيما لا يسع من الإعراب، مثل كسر تاء ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[الفاتحة:٧] فيلزمه؛ لأنه كأنه نوع من النهي عما لا يجوز، إن كان ممن لا يخاف منه ضرا في نفس ولا مال، ولا يستطيع على ذلك بلسانه، فإن لم يستطع فكراهية ذلك في قلبه تكفيه، والله أعلم.

(رجع إلى جواب الصبحي) مسألة: ومنه: وفيمن سمع أحدا يقرأ القرآن لحنا يبدل المعنى أو لا يبدله، كان القارئ بالغا أو صبيا، أَوَعليه أن يعلمه بما لحن فيه، وإن تركه يكون آثما وعليه التوبة؟ عرفنا يرحمك الله.

الجواب: فاعلم شيخنا أن لحون القرآن تتوجه إلى معان، فإن كان هذا اللحن مما يخرجه إلى الكفر فعليه أن يستتيبه، /٣٦٧/ فإن تاب وإلا أنزل حيث

(١) ث: كثرة.

نزل، وإن كان هذا اللحن من تبديل الإعراب، فعندي أنه لا يلزمه على سبيل الواجب، إلا أن يكون خارجا إلى الكفر، وإن كان هذا اللحن من تقحم الآي أو السور فلا شيء عليه، والصبي خلاف البالغ، **ويعجبني** على كل حال إصلاح التبديل، والله أعلم.

مسألة: ومنه: والذي يقرأ وحده فلحن لحنا يشرك به في ظاهر الأمر، أعليه الجهر بالتوبة كجهره بالقراءة، أم حتى يصح عنده أنه سمع قراءته أحد المكلفين؟

الجواب: أما فيما يسعه فلا يلزمه شيء، وأما في ظاهر الأحكام إذا سمعه أحد من الأنام، أحببت له التوبة في الإعلان.

مسألة: ومنه: في قارئ القرآن متوضّئ مع أحد من المتعبدين، فغلط غلطا يبلغ به الكفر عند سامعه، فسأل من يقرأ بحضرته، هل بان له أن غلط أو بدّل؟ فقال: إنه لم بين له منه ذلك، كان ذلك لقلة فهم السامع، أو لاشتغاله عن الإنصات لقراءة القارئ، هل عليه التوبة جهرا كجهره بالقراءة، وعليه نقض وضوئه أم لا؟

الجواب: فيما عندي لا تلزمه التوبة ولا الوضوء، وإنما يؤمر بذلك إذا سمعه أحد من المتعبدين، والله أعلم.

مسألة: ومن جواب الشيخ ناصر بن خميس بن علي: والذي يقرأ القرآن إذا مر بذكر أحد تجب البراءة منه؛ أيلزمه أن يبرأ منه؟ أرأيت إن جهل ولم يبرأ منه، أو كان يقرأ ولا يتدبر القراءة وهو ساه عن ذلك، هل لا يسعه ذلك، أم يكفيه اعتقاده في الجملة أنه يبرأ ممن برئ منه الله ورسوله والمؤمنون؟ عرفني سيدي بما يلزمه.

الجواب -وبالله التوفيق-: يكفيه ما ذكرت على قول بعض فقهاء المسلمين،

والله أعلم.

مسألة: ومنه: وقارئ القرآن إذا قرأ قصة نبي وقومه، وقوله لهم، وقولهم له، وقول الله له ولهم، فغلط وسها وأخذ في قصة نبي آخر، فبدل قول النبي لقومه لقول نبي غيره، وقول قومه له لنبي غيره، وقول الله لهم لنبي[١] وقومه غيرهم، أيكون هذا القارئ عند من سمعه بمنزلة الكاذب في تبديله هذا، وتلزمه التوبة، وإن كان متوضئا ينتقض وضوءه أم لا، وإن كانت قراءته تلك في الصلاة، ما يلزمه كان إماما أو منفردا؟ عرف خادمك جميع هذا يرحمك الله.

الجواب -وبالله التوفيق-: إن هذا التبديل يخرج مخرج التبديل في القرآن المحول للمعنى عن حاله، وفي نقض وضوئه من قراءة ذلك اختلاف، والأحسن معنا إعادته على حاله، والتوبة من ذلك مع من سمع تبديله به[٢] [...][٣] صلاته، إذا كان /٣٦٩/ التبديل ظاهرا مع من يصلي معه أو غيره، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وفي قارئ القرآن إذا زل لسانه بشيء لا يجوز وكان متوضئا، كانت قراءته سرا أو جهرا، سمعه أحد أو لم يسمعه أحد، ينتقض وضوؤه وعليه التوبة؟ **قال**: إذا سمعه من يعقل؛ فعليه التوبة، وينتقض وضوءه في أكثر القول. وأما إذا لم يسمعه أحد؛ فلا ينتقض وضوؤه.

قلت: وإذا سمعه مجنون أو صبي هل ينتقض وضوؤه وتلزمه التوبة جهرا؟ **قال**: ذلك لا يعقل، ولا يلزمه ذلك، وكذلك إذا كان بحضرته ميت، وأن لو كان حيا

---

(١) ث: للنبي.

(٢) زيادة من ث.

(٣) في النسخ الثلاث بياض، ومقداره في الأصل: كلمة.

لسمعه؛ فلا تلزمه التوبة جهرا، ولا نقض وضوءه؛ لأن ذلك قد زال عنه التعبد، وكذلك المجنون والصبي لا تعبد عليهما.

قلت له: وإذا سمعه أحد فلم يتب عند من سمعه وتاب سرا، هل يجزيه ذلك؟ **قال:** فيه اختلاف.

قلت له: وإذا جهل من سمعه ولم يسأله التوبة من ذلك، هل يسع السامع ويعذر بجهله؟ **قال:** فيه اختلاف ما لم تقم عليه الحجّة، أرأيت سيدي إذا كانت قراءته جهرا ولم يكن بحضرته أحد، ولا يدري أنه سمعه أحد أو لم يسمعه أحد، هل عليه أن يجهر بالتوبة كما جهر بالقراءة لعل أحدا سمعه، أم حتى يعلم أنه سمعه أحد؟

الجواب -وبالله التوفيق-: حتى يعلم /٣٧٠/ أنه أخطأ مع من تلزمه التوبة معه من خطئه ذلك، وإن تاب جهرا من كل ذنب لزمه التوبة منه، فحسن ذلك عندنا إذا لم يلزم نفسه ذلك، والله أعلم.

مسألة: ومنه: وإذا سمع أحد صبيا يقرأ القرآن ويلحن فيه لحنا يشرك به أن لو كان بالغا، هل يستتيبه من ذلك كما لو كان بالغا؟

الجواب -وبالله التوفيق-: إنّ القلم عن الصبي مرفوع، ولا نعلم في هذه الرواية اختلافا، ولا نعلم عليه استتابة هذا الصبي على هذه الصفة، بل عليه أن يعلّمه ما جهله من ذلك، والله أعلم.

وإن كان ليس عليه ذلك، واستتابه وشغله بالاستتابة له عن القراءة، هل يلزمه شيء أم لا؟

الجواب -وبالله التوفيق-: لا يلزمه شيء غير التوبة إن لزمه ما لا يلزمه من ذلك، والله أعلم.

مسألة: **الزاملي**: وفيمن يدرس القرآن وآخر، وكان أحدهما ينسى أكثر من الآخر، أيجب عليه فيما بينه وبين الله أن يرد عليه أم لا، كان هذا ينسى إعرابا أو كلاما؟ **قال**: أما في الرد على من يغلط في القرآن إذا كان يدرس معه، **فيعجبني** ألا يبخل على أخيه في تعليم ما يقدر عليه مما يعلمه، إلا أن يكون هذا القارئ كثير النسيان مما لا يقدر على رده من كثرة نسيانه وغلطه، فلا بأس على من وقف عنه، إلا أن يكون في نسيانه ولحنه يقع كفر في التوحيد فيزجره عن ذلك إن /٣٧١/ قدر على ذلك، وأمّا في حال اللزوم فليس عندي يلزم تعليم أحد، إلا أن يسأله عن شيء يجب عليه تعليمه إن قدر على ذلك، والله أعلم.

مسألة: **وجدتها على أثر ما عن الشيخ حبيب بن سالم**: في رجلين يدرسان القرآن، ثم ضرب الطبل، وقال أحدهما للآخر: قف عن القراءة إلى أن يسكت الطبل؛ لأن القرآن يعلو ولا يعلا، هل عليه إلزام أن يقف عن القراءة أم لا؟ **قال**: لا يترك قراءة القرآن من أجل ضرب الطبل؛ لأن ذلك ليس من فعل القارئ، وليس على القارئ إذا سمع صوتا أرفع من صوته أن يترك قراءة القرآن؛ لأنّ مثل هذا كثير، مثل صوت حركة القصار والحداد والنجار، وصوت الرحى، ودق الدواء، إن سمع مثل هذا لا يترك دراسة القرآن، ولا أقول بذلك، وأحبّ إليّ(١) أن يقرأ ويتدبر آياته، ولا يلتفت إلى مثل هذه الشواغل، والله أعلم.

(١) زيادة من ث.

الباب الثامن والعشرون فيمن علم أنّ زوجته لا تحسن قول: "لا إله إلا الله" هل تحرم عليه؟

عن الشيخ عدي بن سليمان الذهلي: ومن دعا زوجته إلى الإقرار بالجملة، وقالت مكان "إلا الله": أن الله، في قول: "أشهد أن لا إله إلا الله" وفهّمها مرارا فلم تفهم؛ إذ قد سلكت لسانها على هذا، أهي مشركة، وإن جامعها قبل أن تحسن هذا أتحرم عليه أم لا؟

الجواب -والله الموفق والهادي إلى طريق الحق والصواب-: فالذي معي على ما وجدته في آثار المسلمين /٣٧٢/ من أصحابنا رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنه لا تحرم عليه زوجته على صفتك هذه إذا جامعها بعد مقالتها تلك، وتلك الكلمة التي ذكرتها من معاني التوحيد إذا لم تحسنها على الحال المأمور، وعليه أن يعلمها أمر دينها، وما يجب عليها من توحيد وطهارة وصلاة وحلال وحرام، على قول من أوجب عليه ذلك؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾[التحريم:٦].

وكذلك الزوج إذا أشرك بمثل هذا، فوطئ زوجته قبل رجوعه عن ذلك جهرا، إن كان شركه جهرا أو سريرة، إن كان شركه سريرة تحرم عليه زوجته أم لا؟ **قال في جوابه**: وكذلك إذا قال هو بتلك المقالة، وقال كلمة شك فيها أشرك فيها أم لا، ثم جامع زوجته قبل أن يتوب منها، فإنها لا تحرم عليه زوجته على هذه

الصفة، ولولا ذلك لما سلمت زوجة لموحد أبدا، والله أعلم. وازدد يا ولدي(١) من سؤال المسلمين، ولا تأخذ من قولي إلا ما وافق الحق والصواب.

وقال الشيخ ناصر بن خميس بن علي في جوابها: الجواب -وبالله التوفيق-: إذا لم تحسن ذلك فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، ولا نعلم أنه يخرج بها ذلك إلى شرك، والله أعلم.

وكذلك إذا أشرك هو بمثل هذا، أو جامع زوجته قبل رجوعه إلى الحق في ذلك، تحرم عليه أم لا، كان ذلك منه سرا أو جهرا، إذا كان /٣٧٣/ على الجهل؟

الجواب -وبالله التوفيق-: ما تقدم من الجواب فيه كفاية، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد: وفيمن ترك شيئا من فرائض الله ﷻ من صلاة أو زكاة أو صيام جاحدا لفرضه(٢)، تاركا لفعله، تحرم عليه زوجته بذلك، ويقع عليه اسم الإسلام أم لا؟

الجواب -وبالله التوفيق-: إذا ترك ما افترضه الله عليه مع الجحد لفرضه من غير تأويل بتأويله(٣)، فعلى معنى ما سمعته من الأثر أنه يبلغ به ذلك إلى الشرك، فإن كان منه ذلك على التعمد، وجامع زوجته وهو عليه، فعلى ما سمعناه من الأثر أن المرتدّ عن الإسلام إذا جامع زوجته وهي مسلمة تفسد عليه، والله أعلم.

---

(١) ث: ولد.

(٢) ث، ق: لفريضة.

(٣) ث: يتأوله.

مسألة عن الشيخ الصبحي: ومن دعا زوجته إلى الإقرار بالجملة، فقالت مكان "إلا الله": "إن الله" في قول: "أشهد أن لا إله إلا الله" ولم تفهم ذلك لأجل؛ إذ قد سلكت لسانها على ذلك، أهي مشركة بذلك، وإن وطئها قبل أن يعلم رجوعها عن ذلك، تحرم عليه أم لا، وكذلك الزوج إذا أشرك بمثل هذا من القول سرا أو جهرا، أو وطئ زوجته قبل رجوعه عن ذلك، تحرم عليه أم لا، إذا كان ذلك على الجهالة؟

قال: فاعلم شيخنا أنّ هذه المرأة إذا نزّهت الله وبرأته مما لا يليق به من الأشباه والأمثال والأنداد /٣٧٤/ والصاحبة والأولاد، ووحّدت الله بجميع توحيده، ولم يكن منها إلا هذا، فلا أقدر على تشريكها ولا تكفيرها، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ العالم ناصر بن أبي نبهان الخروصي: ما تقول فيمن التاح من امرأته كلاما في ظاهره نفي الألوهية، مثل أن تقول: "لئلا هنا الله"، أو "لا إيلا هنا الله"، ويطمئنّ الزوج أنّ قصدها "لا إله إلا الله"، أو أنها لم تحضرها نية وفي صلاتها وغير ذلك من أوقاتها تقولها على ما ينبغي، لكن في بعض الأحيان ربما يجيء[1] في أثناء حديثها، أو مع تضجّرها من شيء عرض لها مثل هذه الألفاظ، هل عليه في زوجته بأس؟

الجواب: ليس هذا[2] نفي ألوهية، وإنما هو كلام نبطي عامي، استعملوه عند استعظامهم الأمر، وفي غالب أمورهم، لو سألتهم لقالوا: ما نعرف معناه، أو معناه "لا إله إلا الله"، وعلى هذا فلا يضره من زوجته إذا سمعه، ولا من إمامه

(١) ث: تجيء.

(٢) ث: هي.

الذي يصلي بصلاته وغيرهما، ويجوز أن يحسن بهم الظن بمثل هذا أنهم لم يريدوا نفي الألوهية، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ محمد بن عبد الله العُبَيداني: في صفة الله تعالى؛ إذا وصفه بصفة لا تجوز باللسان أو القلب، مثل أن يشبهه بشيء، أو أنه مثل شخص أو شيء من الأشياء التي لا تجوز /٣٧٥/ أن يوصف بها، أوَ أشرك به على القصد باللسان أو القلب؟

الجواب: إن عليه أن ينفي عن الله ﷻ أن يشبهه بشيء من الصفات أو المخلوقات على الجهل منه، وكان ذلك بلسانه، فعليه من ذلك التوبة متى علم، وأما زوجته فلا تحرم عليه على ما **يعجبني**، وكذلك لا يفسد عليه صومه ولا وضوؤه على قول بعض المسلمين، وكذلك على النسيان لا يلزمه شيء، وأمّا على العمد فلا يجوز ذلك.

مسألة: ومن جوابه في كلمة التوحيد مثل: "لا إله إلا الله"، و"أشهد أن لا إله إلا الله"، أو غيرها من الكلم، كلم التوحيد إذا كان لا يجوز الوقف حتى يتمّها إذا تكلم بها أحد ولم يتمها بعد، ثم جاء شيء منعه عن إتمامها، مثل شهقة أو عطسة أو تثاؤب، أو شيء منعه عن إتمامها ليس من قبله هو، أو كان من قبله لكنه على النسيان منه عن إتمامها، أو من الغلط والجهل أو العمد؟ **فعلى ما وصفت**: أما إذا وقف عن إتمام ما ذكرته من عذر فلا شيء عليه، وكذلك على النسيان لا يلزمه شيء في صومه ولا وضوئه ولا زوجته، وكذلك على الغلط لا يلزمه شيء، وأما على الجهل ففي ذلك اختلاف، **ويعجبني** ألا يلزمه شيء في صومه ولا وضوئه ولا زوجته، وأما على العمد منه فلا يجوز ذلك، وعليه /٣٧٦/ التوبة من ذلك، فإن تاب إلى الله فقد سلم، وإن لم يتب فهو

عاص لله، ولا يجوز له وطء زوجته قبل التوبة، والله أعلم.

مسألة: **ومنه**: ومن قطع بين النفي والإثبات في كلمة التوحيد متعمدا، فإنه ينتقض وضوؤه وإيمانه، ولحق بالشرك في الحكم، ويراجع التوبة والندم، وإن كان مخطئا أو ناسيا فيستغفر ربه، ولا ينتقض وضوؤه على قول بعض المسلمين، وأما إن كان وليا ولم يعلم ذلك منه وليه أنّه متعمّد أو مخطئ أو ناس، فإنه يقف عن ولايته، إلا أن يتوب على قول بعض المسلمين، إذا علم وليه أنه لا يجوز أن يقطع بين النفي والإثبات، وإن لم يعلم وليّه ذلك وجهل الحكم في ذلك؛ **فقول**(١): إنه لا يجوز له أن يتولاه على ما كان عليه من قبل. **وقول**: يجوز له ذلك؛ لأنّ الله لا يكلف العبد ما لا يطيقه.

وأمّا إذا كان القاطع بين النفي والإثبات من أهل الوقوف؛ **فقول**: يجوز له أن يكون في الوقوف على ما كان من قبل، ولا يلزم السامع أن يقول شيئا. **وقول**: عليه أن يقول له ويستتيبه، فإن تاب من ذلك فهو على ما كان عليه من قبل، وإن أصر برئ منه.

وأما إن كان القاطع بين النفي والإثبات زوجا أو زوجة، وكان منهما الوطء والمعاشرة لبعضهما بعض؛ فلا تحرم الزوجة على زوجها، ولا يحكم بالقول من القائل الذي /٣٧٧/ قطع بين النفي والإثبات أنّه عمد، إلا أن يصحّ ذلك، والله أعلم.

مسألة: **وسئل الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي** عن المرأة إذا سمعت زوجها يقول: "الخلق لا يحيوا إذا ماتوا"، فنهته عن ذلك؛ فقال: من جاء من هناك

---

(١) ث: فنقول.

وجامعها بعد هذا الكلام قبل أن يتوب ويرجع، هل تحرم عليه، وهل لكلامه هذا احتمال إذا كانت تظنه غير معتقد أنه لا حياة يوم القيامة في الآخرة، بل تظنه هذيان، وربما لا يعرف معنى ما يلفظ به؟ أفتنا ذلك مأجورا فإنّها عانية، والمرأة لا تزل تلجّ علينا في السؤال، وتريك ما يعجبك في ذلك.

الجواب: إن كان هذا القول منه على سبيل إنكار البعث فهو مشرك، وإذا جامعها في تلك الحالة فسدت عليه أبدا، ولكن لا يحكم عليه بالظن، ومحتمل أن يكون مراده أنهم لا يحيون في هذه الدّنيا مرة ثانية فهو صحيح، والقول في ذلك قوله، ومع الاحتمال لا يحكم عليه بالشرك ما كان له عنه مخرج، ولا يلزم بحثه أيضا، ولا يجوز الحكم عليه بالظن، وعلى هذا فلا تفسد عليه حتى يقول: "إن الله لا يحييهم غدا" أو "لا يبعثهم يوم القيامة" أو نحو هذا من القول، وقوله: "ما جاء أحد من هناك" سفاهة ظاهرة لا يحكم بها على شركه، ومن الصّحيح لو صلحت نيّته أن القيامة /٣٧٨/ ما قامت فيأتي أحد ممّن شاهدها يسأله هذا [لما رد](١) عنها كلّه ولا وجد ميت رجع من موته فيخبر بما وقع عليه منه، كما قال أبو الطيب:

فالموت تعرف بالطباع صفاته ... لم تلق خلقا ذاق موتا آيبا

وما لم يصرّح بما يوجب الشرك عليه بلا إشكال، فهو على حاله الأول، وزوجته لا تحرم عليه بذلك، والله أعلم.

قال المؤلف: وقد جاء شيء من معنى هذا فيما تحرم به الزوجة من الكلام في الجزء الحادي والسّتين من أجزاء النكاح وفي جزء الوضوء، إلا أنه جاء

---

(١) في نسخة مكتبة القطب: المارد.

هناك[١] من حيث أنه ينقض الوضوء، وهنا من حيث أحكام الزوجة، والله الموفق.

(١) ق: هنالك.

الباب التاسع والعشرون في قارئ القرآن متى يستعيذ للقراءة؟

عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي: قارئ القرآن إذا سلّم عليه أحد، أوصبّح به، أو مسّى به، أو حيّاه، فردّ عليه سلامه وأحسن منه، ورد عليه صباحه ومساءه وحياه، أو كان مسافرا فخابره، أعليه أن يستعيذ بعد جميع هذا أو بعضه إذا أراد القراءة أم لا استعاذة عليه؟ عرف خادمك يرحمك الله.

الجواب -وبالله التوفيق-: الاستعاذة لقارئ القرآن يؤمر بها على غير لزوم، وأما قول /٣٧٩/ الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[النحل:٩٨]، ففي الأثر: إنّ ذلك في الصلاة، قراءة القرآن في الصلاة، والله أعلم.

وقال الشيخ ناصر بن خميس: إنّ ذلك يكون استحبابا لا إيجابا فيما عندنا، والله أعلم.

وقال الشيخ العالم ناصر بن أبي نبهان الخروصي في جوابها: كان والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكره كثيرا أن يفصل أحد بين الآيات بالاستعاذة أو بالبسملة، وكنا نتعلم معه القرآن، فإذا غلطنا واستعذنا أو بسملنا عند ابتداء قراءتنا لجزء من السورة المقطعة للقراءة، يقول: إئتي بالمصحف، فإذا نظره قال: أين كتابة الإعاذة في هذا الموضع؟ أو أين البسملة؟ فإذا قلنا له: "لا شيء"، غضب علينا، وربما ألحقنا عن ذلك ضرب الأدب، وإنما البسملة تقرأ حيث وضعت من المصحف لا غير، والإعاذة في أول الابتداء، وإذا قرأ هذا وهذه سورة، وابتدأ الأول بالإعاذة فلا يبتدئ الثاني بها أيضا عند ختم تلك الآية، وأخذ الآخر الآية التي تليها؛ لئلا يكون بينهما زيادة فاصلة، وذلك تغيير عن تأليفه الحقيقي، وإن ذلك مما لا

يمنع جوازه؛ لأنّه يجوز أن ينزع آيات من القرآن ويقرؤها كذلك، ولكن الأحسن لمن أراد أن يتلو القرآن معتمدا على ترتيبه أن يقرأه كذلك من غير زيادة بين /٣٨٠/ الآيات بآية ليس هنالك موضعها، وإن كان ولابد من الاستعاذة، فليستعذ للقراءة سرا قبل ختم صاحبه الآية التي يقرأ هذا من بعدها، هكذا كان استحباب والدنا – تعالى، وكان يكره تقطيع الآيات بالسّكوت مع فصولها، إلا في ضرورة من غير إكثار، وكان ولو تنفس في قراءة الفاتحة في الصّلاة قبل نستعين لا يقف بالتسكين.

ولعل بعضهم قال: إنّ مع كل نَفَس يلزم الوقوف بالتسكين، وهذا باطل في الشريعة، وإن ذكره قومنا في قراءة القرآن، فالحق أن الوقوف بالتسكين حيث كان الأليق به؛ وذلك في لذة تلاوة نظم القرآن العظيم، ومن نظر أنّ ما قاله القوم كذلك هو الأقرب إلى الحق لم يجز لنا أن نخطئه؛ لأنه محل رأي، وبالله التوفيق.

مسألة: ومن جواب الشيخ خميس بن سعيد: وفيمن أراد أن يقرأ سورة "براءة من الله ورسوله" هل يجب عليه أن يبدأ بقوله ﷻ: ﴿فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾[الأنفال:٧٥]، وما منع من سورة براءة أن يذكر فيها "بسم الله الرحمن الرحيم"؟

الجواب: إني لا أعلم أنّه من الواجب على من أراد أن يقرأ سورة براءة أن يبدأ بقوله ﷻ: /٣٨١/ ﴿فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾، وأمّا إسقاط "بسم الله الرحمن الرحيم" من أول سورة براءة، وإثباته في سورة النمل، ولهم في ذلك تأويل وتفسير، ونحن نتبع ولا نبتدع، والله أعلم.

الباب الثلاثون في كتابة القرآن بغير القلم العربي

عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي: وهل تجوز كتابة القرآن بغير القلم العربي، مثل المتربي وغيره من جميع الأقلام؟

الجواب: فأحسب أنه كذلك، وذلك أن بعض الناس لهم أقلام قد عرفوها، وسمعت أنها ستة وثلاثون قلما، ولم نعلم من أهل القبلة تغييرا ولا إنكارا على من كتب بقلمه، ولعله أكثر علم الحرف، وما شاء الله.

مسألة: ومنه: وهذا القلم الذي هو: أيقغ[١] بكر جلش هنث وسخ زعذ حفض[٢] طصظ، هذا هو صحيح على هذا الرسم، ويجوز كتابة القرآن به على هذه الأحرف وهذه الصفة أم لا؟

الجواب: هذا معروف عند العرب، وجائز به الكتاب، وثابت به الحكم عند من عقله، وكذلك هذا: كم حط[٣] أو صلا[٤] له درسع بزتذنق في جث[٥] حش[٦] غض، أهذا أيضا صحيح، ويجوز أن يكتب به القرآن، ويكتب مكان الكاف ميم، ومكان الميم كاف، وكذلك كل حرفين من هذا يجوز كتابة أحدهما عن الآخر، أم كيف معنى هذا؟ /٣٨٢/

---

(١) ث، ق: أيقع.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: حفظ.

(٣) ث: خط.

(٤) ث: صلى.

(٥) ث: حبث.

(٦) ث: حنش.

الجواب: لعل هذا أبعد من القول الأول وأقرب إلى اللبس، وإن أحد قصده لطلاق أو عتاق أو بيع أو قبول أعجبني ثبوته عليه، والله أعلم، وقد ناظرت في هذا شيخنا وسيّدنا خلف بن سنان، فكان بعض ما ذكرناه من رأيه، وبعضه لم يقل فيه شيئا وهو غير صحيح، مذ أكثر من شهر والسّلام.

مسألة: ومن أتاه غير ثقة أن يكتب له عن الحمى في زورة نخل شيئا من القرآن، هل يجوز له ذلك، وإن فعل بها ما لا يحل أم لا؟

الجواب: فإنّ لهذا أن يكتب ما فتح الله من القرآن، ولا يضرّه تضييع من ضيّع، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس بن علي: وهل تجوز كتابة القرآن بغير القلم العربي مثل المتربي وغيره من الأقلام؟ لا أعلم حجر ذلك لمن عرف عدل ذلك وعمل بالعدل فيه، والله أعلم.

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي في جوابها: لا أرى علّة تمنع ذلك؛ لأنّ صورة الحرف ليس هي الحرف، وإنما هي صورة توصل إلى معرفة النطق، وكل صورة توصل إلى معرفة النطق به جاز، ولا فرق بين عربي في ذلك وغيره من الأقلام، فالحرف ليس له صورة في الخط فاعرف ذلك.

(رجع) مسألة: ومنه: وهل تجوز كتابة أسماء الله ﷻ بمداد نجس؟

الجواب: لا يجوز عندنا؛ تنزيها لله ﷻ وأسمائه /٣٨٣/ اختيارا، والاضطرار غير الاختيار، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان: وفي مصحف قديم متقطع[1]، هل

(١) هذا في ث. وفي الأصل: منقطع.

يجوز أن يصلب بأوراقه، ويجلد به كتاب أو مصحف؛ لأنه يخرس ويدق أم لا؟

الجواب: يجوز ذلك ما لم يخرج إلى ضياع المال على وجه لا يجوز؛ لأن محو الآيات بالماء أو بالبصاق قد أجازه المسلمون وشربوه، وإنما لا يجوز حرقها أو تنجيسها وما أشبه ذلك، والله أعلم.

مسألة: ابن عبيدان: وهل يجوز أن يكتب القرآن بالقلم الهندي مثل آية أو آيتين أو أكثر؟ **قال**: لم أعلم حجر ذلك، والله أعلم.

مسألة: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا كتب أحدكم إلى أحد فليبدأ بنفسه»(١).

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: ليس هذا على معنى الإيجاب ولا الندب لمعان، قد يكون الكاتب من العوام، والمكتوب إليه من العلماء أو الأئمة الفضلاء أو الملوك، فلا يليق أن يقدم اسمه على اسمهم؛ لقوله ﷺ: «رحم الله امرؤا عرف قدره فلم يتعداه»(٢). وفي التنزيل بدأ النبي سليمان عليه السلام ببسم الله الرحمن الرحيم، ثم باسمه، ثم أشار إلى المكتوب له، فالجمع بين الآية والحديث أنّ الإمام هو المأمور أن يبدأ بنفسه؛ لأنّ النبي سليمان أعلى من جميع المسلمين، فكيف من مشرك، فلأجل ذلك بدأ بنفسه، فلا يقاس به من /٣٨٤/ هو أقل

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: الطبراني في الأوسط، رقم: ٢٣٤٧؛ والديلمي في الفردوس، رقم: ٤٢٥٠.

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء عن عمر بن عبد العزيز موقوفا بلفظ: «رحم الله امرؤا عرف قدره»، ٣٠٥/٥؛ وأخرجه في معجم الصحابة عن أكثم بن صيفي موقوفا بلفظ: «لن يهلك امرؤ عرف قدره»، رقم: ٩٩٣، ٢٨٥/٣.

مرتبة من المكتوب له، والإمام لازم الناس طاعته، والعالم مختار إن شاء ما هو أخضع له فحسن، وإن بدأ بنفسه فلا بأس، وأما بقية العوام فليس هم من هذه المرتبة، فالتواضع لهم، فصحّ أن الحديث إن صحّ يشير به إلى كبراء أصحابه إذا كتبوا لأحد من غير المسلمين، أو الأمير إلى الرعية استحبابا؛ في التنزيل: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[النمل:٣٠]، لا يدلّ على أنه بدأ باسمه قبل اسم الله؛ لأن[١] ذلك حكايتها هي أن هذا مكتوب فيه من سليمان، وأنه قد ابتدأ فيه بسم الله، وأن نأتيه مسلمين.

(رجع) وقال ﷺ: «إذا كتب أحدكم إلى إنسان فليبدأ بنفسه، وإذا كتب فليتربه»[٢]، وفي رواية: «فليترب كتابه فإنه أنجح لحاجته»[٣].

(رجع) وعنه عليه السلام: «إذا كتبت بسم الله الرحمن الرحيم، فتمد السين»[٤]، وفي رواية أخرى: «إذا كتب أحدكم بسم الله الرحمن الرحيم فليمد الرحمن»[٥].

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: قوله: "فليمد الرحمن" أظن أنه غلط، والمراد السين؛ لأن المراد مما هو أوقع[٦] هيبة في النفس، وأحسن منظرا في رسم الله؛ تعظيما لشأن الله تعالى، ولا شك أن مد السين فيه يكون كذلك، وروي عن

---

(١) ث: إنّ.

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، رقم: ٢٤.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ قريب، رقم: ٢٣٤٧.

(٤) أخرجه الديلمي في الفردوس بلفظ «إذا كتبت فبين السّين في بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم»، رقم: ١٠٨٧.

(٥) أخرجه الديلمي في الفردوس، رقم: ١١٦٨؛ والجرجاني في تاريخ جرجان، رقم: ٨٢١.

(٦) ث: واقع.

عمر بن الخطاب ﷺ أنه كتب له وال من ولاته كتابا ولم يمد حرف السين /٣٨٥/ فعزله، وليس هذا بلازم، ويجوز قصره ولا كراهية فيه، ولكن المد أفضل، وليس ترك كل فضيلة هو من المكروه.

(رجع) وعنه ﷺ: «إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكر لك»(١).

مسألة عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي: وما تقول في جميع ملل أهل الشرك إذا أراد أحد منهم أن يكتب وصية أو ورقة عند أحد من كتاب المسلمين، هل يجوز له أن يكتب أولها "بسم الله الرحمن الرحيم" وتقبّضه إياها بعد ذلك، أم يترك كتابة البسملة ولا يكتبها؟

الجواب: إنه لا يكتب "بسم الله الرحمن الرحيم" ولا شيئا من القرآن، وإن كتب "باسمك اللهم" أو "صدق الله" أو "أبدأ باسم الله"؛ فجائز.

أرأيت إذا أراد أحد من المسلمين أن يكتب ورقة لأحد من المشركين، وعند الكاتب أن هذا الرجل يقبّض الورقة المشرك الذي كتب له الحق؛ أيكون كالأولى أم يجوز كتابة البسملة في هذا؟

الجواب: إن هذا غير الأول، وهذا جائز، ويلزم الكاتب وهو صاحب الورقة ألا يقبضها مشركا وعليها اسم الله.

وإن جاز ذلك وكان المكتوب عليه الورقة غير ثقة، أعلى الكاتب أن يقول له: إنه لا يسعك أن تقبض المشرك الورقة المكتوب فيها البسملة، أم لا؟

الجواب: لا يلزمه أن يقول له، وله ذلك إن شاء /٣٨٦/ كان ثقة أو غير ثقة، **ويعجبني** إن سلمت إلى المشرك أن يُقال له: "اجعلها في يد ثقة من

---

(١) أخرجه ابن المقرئ في معجمه، رقم: ٩١٣؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق، رقم: ٢٩٥٦.

المسلمين" أو ينزع منها اسم الله.

ومن أتاه غير ثقة ليكتب له عن الحمى في زورة نخل، هل يجوز له أن يكتب له فيها شيئا من القرآن، ولا بأس عليه إن فعل بها ذلك ما لا يحل له أم لا؟

جوابه: فإن لهذا أن يكتب ما فتح الله من القرآن، ولا يضره تضييع من ضيّع.

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس بن علي: والمشرك إذا أراد كتابة وصية أو ورقة، أيجوز للكاتب أن يكتب فيها "بسم الله الرحمن الرحيم" ويقبّضه إياها، أم يترك كتابة البسملة؟ إن لم يكتبها فواسع له على هذه الصفة، والله أعلم.

ومن أراد منه غير ثقة يكتب له في زورة عن الحمى، هل يجوز له أن يكتب له شيئا من القرآن، ولا شيء عليه أن فعل ذلك بالزورة ما لا يجوز، وهل عليه أن يقدّم عليه في ذلك أم لا؟

الجواب: إن كتب له الجائز من ذلك فجائز له ذلك، ولا نعلم عليه تقديما في ذلك، وإن كان خائفا منه أن يفعل بذلك باطلا ووقف عن الكتابة، فواسع له ذلك، والله أعلم.

مسألة عن خلف بن سنان الغافري: وهل يجوز أن يكتب أسماء الله وآيات من القرآن في زورة نخل عن الحمى، ولا يدري الكاتب ماذا يصنع المكتوب له بالزورة أم لا؟ يجوز ذلك.

مسألة عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان الخروصي: وهل يجوز للكاتب أن يكتب للمجوسي ورقة، ويكتب فيها "بسم الله الرحمن الرحيم" أو اسما من أسماء الله تعالى، ويقبضها إياه أم لا؟

الجواب: /٣٨٧/ لا يكتب آية من القرآن ويعطيها مشركا؛ لقوله تعالى:

﴿فِي كِتَـٰبٍ مَّكۡنُونٍ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّـرُونَ﴾[الواقعة:٧٨،٧٩]، قيل: معناه الذي هو في اللوح المحفوظ وهو القرآن العظيم، وفي بعض التأويل وإن كان المعنى كذلك فتنزيهه عن مس المشركين له، الذين لم يتطهروا بالإسلام داخل في معنى الآية أيضا، وإنّما يكتب باسمه تعالى في أعلى السطور من الكتابة وما أشبه ذلك، فينظر في ذلك.

الباب الحادي والثلاثون في شيء من إعراب القرآن والوقف والإدغام

عن الشيخ سعيد بن بشير الصبحي[١]: وفي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران:١٨] إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾[آل عمران:١٩]؛ أيجوز في "إنّ" فتح الألف وكسرها أم لا؟

الجواب: جائز فيها الفتح بدل مما قبلها، ويجوز فيها الكسر.

وقوله: ﴿أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلًا﴾[طه:٨٩] بضم العين، وقوله: ﴿أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[المائدة:٧١] بفتح النون، فما معنى ضم العين في هذا، وفتح النون في الآخر، وما الفرق بينهما؟

الجواب: كله يجوز، والتقدير "أنه لا يرجع" و"أنه لا يكون" وهي ثقيلة، ومن جعل "أن" المخففة نصبَ بها الفعلين.

مسألة: ومنه: وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾[الإسراء:١٦]، ما معنى هذا الأمر والاعتقاد فيه؟ أمّرنا مشدّد: سلطنا، وآمرنا ممدود: أكثرنا، وأمرنا مقصور: تعبدناهم /٣٨٨/ بالطاعة.

مسألة: ومنه: في كلمة "فرطتم" و"فرطت" أَنُبيّنُ جميع حروفه من غير إدغام أم يدغم، وكيف صفة إدغامه، أيدغم الطاء في التاء، أم التاء في الطاء، وكذلك "بسطت"؟

الجواب: أظن أن في إدغام مثل هذا وتركه اختلاف بين القراء، وأما أنا فلا أفهم بين إدغام التاء في الطاء أو عكسه، ولعل أولى بإدغام الأول في الآخر.

---

(١) زيادة من ث.

مسألة: ومن جواب الشيخ خنجر بن رمضان بن سعيد النزوي: وما تفسير البيت الذي في الملحة: "وأجر ربكم ما كنت عنه مخبرا" فنصب مخبرا على خبر كان، ونصب معظما؟ **قول:** إنه حال. **وقول:** إنه خبر ثان. ونصب مكثرا؛ **قول:** إنه نعت. **وقول:** إنه حال بعد حال.

وأما تفسير قول الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤]، ففيها قولان؛ **فقول:** إن "ما" بمعنى "إلا" وتقدير: إن كل نفس إلا عليها حافظ. **وقول:** إن "ما" زائدة، وتقدير: إن كل نفس لعليها حافظ، والله أعلم.

مسألة: وفي بعض التفاسير: إن النقط والأشكال غير قديم في القرآن، ولعل الأشكال عندهم لمحة الحاء ولمعة السين، و"آمين" معناها استجب وافعل، وهي ختم للدعاء كما للدعاء [...][(١)].

مسألة: وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾[محمد:٢٥]، /٣٨٩/ أينبغي الوقف على الهدى للتمييز بينه وبين الشيطان، أم الوصل لتمام[(٢)] الكلام؟

الجواب: إنّ الذي يحلو في نفسي الوقوف على هذا، وطلبناها فلم نجدها.

وهذا الوقوف الذي علامته ميم يسمونه لازما، أهو لازم لا يجوز فيه إلا الوقف، ويأثم من لم يقف عليه، أم لا يستحبّ ذلك احترازا عن قافية الشناعة[(٣)]، وإن وصل فغير حرام، وفيه اختلاف بين قومنا، وفيما يجيء في كتب

(١) في الأصل، ث: بياض بمقدار كلمة.

(٢) ث: بتمام.

(٣) ث: السناعة.

المقارئ مثل: "رحمة وامرأة" في موضع، قال يكتب بالهاء، وفي موضع بالتاء، وفي ظاهر اللفظ كل ذلك سواء، ويوقف عليه كله بالهاء.

وكذلك مثل "أن لا" و"إلا"؛ في موضع يكتب بالنون، وفي موضع يكتب(١) بغير النون، بل يدغم النون في اللام. وكذلك مثل "مريم ابنة عمران" يكتب بالتاء في آخرها وبغير ألف في أولها، وفي النطق كأنها تحتاج إلى ألف إذ أولها ساكن، والوقف عليها بالهاء، وكذلك ما يشاكل هذا يلزم التفهم والتفطن والتفقد لمثل هذا، ويقرأ ويكتب على ما رسموه في تقييداتهم، وما العلّة في الفرق بين ذلك، أم كل ذلك يجوز على ما رسموه وعلى ما يحتمله ظاهر لفظه؟ في اعتباري أنهم يتبعون رسم مصحف عثمان وأشباهه، وإلا فلا أعلم فرقا بين ذلك.

وفي قوله تعالى حكاية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ﴾[يوسف:٣٣] /٣٩٠/ هل يجوز قراءة "يدعونني" بالتاء والياء جميعا أم لا، وهذا المعنى راجع إلى النسوة أم لا؟ **قال**: في اعتباري أنه بالياء المثناة من تحت؛ لأن الهاء(٢) للنسوة.

مسألة: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعربوا القرآن والتمسوا إعرابه»(٣)،

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: لها.

(٣) أخرجه بلفظ «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ» كل من: ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٢٩٩١٢؛ وأبي يعلى في مسنده، رقم: ٦٥٦٠؛ والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، رقم: ٣٦٤٤.

وقيل: «ذكّروا القرآن إذا اختلفتم في التذكير والتأنيث فإن القرآن مذكر»(١)، وقال ابن مسعود ﵁: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ حسن الصوت زينة القرآن»(٢)، وقال أنس بن مالك: ما بعث الله نبيّا إلا حسن الوجه حسن الصوت، وكان نبيكم ﷺ حسن الوجه حسن الصوت، غير أنه لا يرجع في قراءته(٣)، وعن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته حرفا حرفا»(٤)، وقالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يرتل قراءته آية آية»(٥)، والله أعلم.

ومن غيره: روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يحرف القرآن»(٦).

قال الشيخ ناصر بن أبي نبهان: التحريف المحرم فيه هو ما تتبدل به أحكامه أو تغير(٧) ألفاظه، وأما الإعراب فعلى العمد مما لا تتبدل به أحكامه فمكروه جدا، وأما على غير العمد فلا بأس، وأما مقارئه فالمعروفة بالجواز جائزة،

---

(١) أخرجه موقوفا على ابن مسعود بمعناه كل من: ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب فضائل القرآن، رقم: ٣٠٢٧٧؛ والطبراني في الكبير، رقم: ٨٦٩٧، ٩/١٤١.

(٢) أخرجه ابن الجعد في مسنده، رقم: ٣٤٥٦؛ والدولابي في الكنى والأسماء، رقم: ١٥٤٢.

(٣) أخرجه بلفظ قريب كل من: أبي نعيم في تاريخ أصبهان، رقم: ٢٣٥، ١/١٦٣؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق، رقم: ٨٠٦.

(٤) أخرجه الترمذي بمعناه، أبواب القراءات، رقم: ٢٩٢٧.

(٥) أخرجه عن أم سلمة بلفظ «يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً» كل من: أبي داود، كتاب الحروف والقراءات، رقم: ٤٠٠١؛ وأحمد، رقم: ٢٦٥٨٣؛ والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، رقم: ١١٩١.

(٦) لم نجده.

(٧) ث: تتغيّر.

والمشكوك فيه موقوف.

(رجع) **فصل**: /٣٩١/ **من بعض الكتب**: وإن شك القارئ في مهموز أو غير مهموز فليقرأ بغير همز[1]، ومن شك في موصول أو مقطوع فليقرأ بالوصل، ومن شك في حرف مقصور أو ممدود فليقرأ بالقصر، فإنه لن يلحن من قرأ ما وصفت لك، وكذلك إذا شك في حرف التاء والياء فليقرأ بالياء.

فصل: ويكتب الهدي والهوى هو النفس والمدى الغاية بالياء؛ لأنك تقول في تثينته: هديان وهويان ومديان، فإن أشكل عليك من هذا الباب حرف ولم تعلم أصله ولاتثنيته، فرأيت الإمالة فيه أحسن فاكتبه بالياء، والإمالة هي كسر المفتوح من الاسم مثل ما تقول: مفتاح، فتقول: مفتيح، جعلت ياء مع الألف، فافهم معنى الإمالة، وإن لم تحسن فيه الأسلام فاكتبه بالألف حتى يعلم.

والحروف المعجمة يمدون ويقصرون، فإذا قصرت كتبت كلّ واحدة منهن بالألف، إلا الزاي فإنه يكتب بياء بعد الألف، وهذه الحروف سورة ألف وهي: أ ب ت ث إلى التمام، وإذا اشتبه على الكاتب الاسم أنه ممدود أو مقصور فليكتبه بالألف؛ "الضحى" بضم الضاد مقصور: أول النهار، والضحاء بفتح الضاد ممدود: ارتفاع النهار، وكلّ ممدود لا يكتب إلا بالألف، وإذا شئت معرفة السبب الموجب للمد والسبب الموجز للقصر، مثاله الهواء /٣٩٢/ بالمد لارتفاعه وبعده، وهو الجو الذي بين السماء والأرض، والهوى المقصور: هوى النفس؛ لأنّه كامن في القلب، وعلى هذا فقس، وجمع هوى النفس أهواء، فلما صار كبيرا صار ممدودا، وأما جمع الهواء الممدود أهوية، خرج وزنه عن وزن الممدود؛ من

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: بغيرهم.

أجل ذلك لم يبن فيه مد ولا قصر.

وأما قوله: ﴿وَأَفْـِدَتُهُمْ هَـوَآءٌ﴾[إبراهيم:٤٣] ممدود، هي خالية، مأخوذ من الهواء الذي بين السماء والأرض، وليس من هوى النفس، وأصل الكلام الممدود مقصور، وإنما يمد بعضه لمعنى، والله أعلم.

مسألة: وأما "قدم" بفتح الدّال في الماضي وضمها في المستقبل، **قيل**: من التقدمة، وبضم الدال في الماضي والمستقبل إذا صار قديما، وبكسر الدال في الماضي وفتحها في المستقبل إذا أقبل الإنسان من سفره.

مسألة[(١)]: ويوجد أن النّداء نداء الدلال ممدود؛ لأنه مشتق من النداء: رفع الصوت[(٢)]، والله أعلم.

ومن أرجوزة الشيخ سالم بن سعيد الصائغي:

والاسم فيه أربع اللغات ... اِسم وأُسم فافهموا صفات

ثم سم فيما يقال وسم ... كذلك عن ذي العلم جاء الرسمُ

ومتعة الحج بضم الميم ... هذا حفظنا عن أولي[(٣)] التعليم

وقيل فتح الشين في الشطرنج ... وكسرها من لعب الإفرنج

قلت له الحجر فما تفسيره ... قال الثبان عندنا تعبيره

وهو بفتح الحاء والكسر به ... يجوز شيخي قال في جوابه

---

(١) زيادة من ث.

(٢) زيادة من ث.

(٣) ث: ذوي.

ودِرهم ودَرهم بكسر ... الدال والفتح به قد يجري
واللغتان قد أجيزا فيه ... كلتاهما قدوتنا يرويه
وجدته في جزء المصنف ... وهو صحيح لمقالي[١] فاعرف
قلت له أتعرب الزراعة ... بالكسر أم بالفتح يا خزاعة
فقال لي هي بكسر الزاء ... وفتحها قد جاء في الآراء[٢]
والكسر فيها يا أخي أوفق ... طوبى لمن كل المقال يصدق
وقال لي لا يصلح التنوين ... في الختن وهو الصهر يا أمين
ولا يجوز غير فتح الخاء ... والنون منه يا أخا السخاء
وإنني منه لقد عجبتُ ... بل ما وجدت عنهم كتبتُ
وقال لي بُهلا بضم الباء ... لا فتحها قد جاء في الأنباء
وجدت هذا عن فتى الربخي ... بخطه والبطل السخي[٣]
قلت له كيف ترى إعرابا ... الفُتيا ففي ذلكم أجابا
بالضم والكسر وهو أضعف ... الرأيين فيما عندنا ونعرف[٤]
وقال لي إن الغنا مقصور ... من سعة المال كذا مذكور
وقيل بالمد هو الغناء ... صوت المغني خطه التواء

(١) ث: عندنا.

(٢) ث: الآثار.

(٣) ث: الشخي.

(٤) ث: يعرف.

وقـــال لي بأن غِمـــد الســـيف هـو بكسـر الغـين مـا مـن حيـف
وقيـــل غمـــدان بضـــم الغـــين قصـــر بصـــنعا إن تســـل في أيـــن
ومـــا بـــني شـــيء مـــن القصـــور كمثلـــه في ســـالف العصـــور
كانـــت ملـــوك حمـــير تســـكنه وكلهـــم عـــن ضـــده يحصـــنه
دعـــا عليـــه المصـــطفى فانهـــدمت أركانـــه بـــلا حديـــد هـــدمت
لمـــا رأتـــه ابنتـــه يلـــوح مثـــل ســـهيل هكـــذا مشـــروح

مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي "الصحة" هي بكسر الصاد أم بفتحها؟

الجواب: لا أعلم في الصحة شيئا غير الكسر؛ لأنّ هذا من المصادر، من ذلك تقول: "صح المريض من سقمه صحة" بكسر الصاد، و"صح الخبر": إذا تحقق صحة، بكسر الصاد أيضا، و"صح الحق على فلان": إذا ثبت ووجب صحة، بكسر الصاد، ولا أحفظ في الفتح والضم في هذه شيئا، والله أعلم.

مسألة: **الشيخ محمد بن سيف الشيباني الأدمي**: في الذي يقرأ القرآن ولم يعرف معنى الوقوف ليقف، إلا أنه حيث بلغ نسمه وقف جائزا وغير جائز؛ أيضيق عليه ذلك أم لا، والذي لا يعرف الإدغام في القراءة، أيجوز له أن يدغم أم ليس ذلك بلازم؟ **قال**: ما لم يبدل آية الرحمة بآية الغضب، وآية الغضب بآية الرحمة فلا بأس عليه، ولو قدر القارئ أن يقرأ القرآن كله في نسم واحد جاز له، والوقوف عند أصحابنا خارج على الاستحسان لا اللزوم، وتجويد القرآن مأمور به لمن عرفه، ومن لم /٣٩٥/ يعرفه فلا لوم عليه ولا حرج، وقد شاهدنا العلماء

يقرؤون القرآن بغير تجويد، وعندنا أنهم يعرفون التجويد، والله أعلم.

فصل: من(١) تفسير شيء من الكلم من أرجوزة الصائغي:

قلت له قد جاء في التفسير ... الأصل والفصل من التعبير
فالأصل قد فسر بالجنان ... والفصل قد فسر باللسان
وقال لي إن أثاما وادي ... في النار قد فسر ذو الأيادي
وقيل معناه جزاء الإثم ... والغي بعض قال ياذا الفهم
والسام فهو الموت عند العرب ... والسام أيضا قيل عرق الذهب
قلت له ما صفة التطيّر ... تشاءم قد قال لا تطير
وفي غساق أنه صديد ... جهنم عذابها شديد
ركزا هو الصوت الخفي قيلا ... فاعمل بما قلت وخذ تأهيلا
وقيل ساهون ولاعبونا ... جاء به الكشاف أجمعونا
وقال لي إن معنى أشر ... فيما يقال إن ذاك بطر
هل ثوب الكفار ما معناه ... فقال هل جوزي أبصرناه
وقال لي قد فسر الكفار ... الزراع قد جاءت به الآثار
كمثل غيث أعجب الكفارا ... نباته في الذكر قد أنارا
أهون يعني هينا عليه ... ما شاءه وطائعا لديه
كمثل ما أكبر فالكبير ... معناه قد جاء به التفسير

---

(١) ث: في.

قلت له ماذا هو الثريد … وإنني تفسيره أريد

قال هو الخبز إذا ما أُدِما … باللحم قد فسر ذاك العلما

قلت له ما فسر اليحموم … قال دخان أسود بهيم

قلت له مواقع النجوم … تفسيره ماذا أخا العلوم

فقال لي هي نجوم الذكر … قد جاء في التفسير عن ذي الفكر

وقال لي إن مقاليد السما … هي المفاتيح رواه من سما

وقال لي أم الكتاب اللوح … المحفوظ فيما عنهم مشروح

وقال لي قد فسر الثبور … بالويل عاصي ربنا مثبور

والبور قد فسر بالهلاك … فاترك أخي مقالة الشكاك

والحجر قد فسر بالحرام … والعقل أيضا يا فتى الكرام

قلت له في الشجرة الملعونة … تفسيرها أحب أن تُبيّنَه

فقال لي بأنها كفار … مكة فيما فسر الأخيار[١]

وبعضهم خص أبا جهل بها … تبا لنفس نفرت عن ربها

وقال بعض إنه الملعون … آكلها من كل ما يكون

وإنه من قولهم صواب … وما به شك ولا ارتياب

والجمل الملعون في التوراة … جاءت به الأخبار عن ثقات

معناه من يركبه ملعون … اللعن به في الحكم لا يكون

---

(١) ث: الأخبار.

قلت له ما صفة الناقور ... قال هو القرن لنفخ الصور
وفسر[1] الإغواء بالتخييب ... فيما روى الشيخ عن الحبيب
أغويتني يعنى بما خيبتني ... يارب شكرا لك إذ هديتني/٣٩٧/
وللجبين تلّه ألقاه ... ومن عصى الرحمن ما أشقاه
والشفع والوتر ففي التفسير ... والوتر هو الله بلا نكير
والشفع فهو الخلق قد عرفنا ... تفسيره وهكذا حفظنا
والنفش أكل الليل فيما فسرا ... إذ نفشت في الحرث أغنام الورى
والرعي هو الأكل بالنهار ... قد صح فيه القول عن أخيار
ووسطا تفسيره خيار ... لا وسطا فيما روى الأخيار
وفجوة تفسيرها متسع ... والشرع ما جاء به متبع
والصنو قد فسر بالقرين ... من النخيل أسد العرين
وقال لي تفسير ما في الدين ... من حرج ضيق بغير مين
قلت له ما صفة اللباس ... قال الثياب عند كل الناس
والريش قيل المال والمتاع ... تفسيره وهو به إجماع
قلت له فما لباس التقوى ... قال العفاف بالكفاف تقوى
وقال لي قد فسر الإهراع ... لا شك فيه أنه الإسراع
والنجم أشجار بغير ساق ... لها كمثل البقل باتفاق

---

(١) ث: فسروا.

ومالـــه ســـاق فـــذاك شـــجر تفســـيره والعلـــم أيضـــا ذكـــر
الصـــفوان قـــد فســـره بالحجـــر ووابـــل فهـــو[١] أشـــد المطـــر
وقيـــل معـــنى أســـتعيذ أعتصـــم بالله مـــن كـــل لعـــين قـــد رجـــم
والقـــط قـــد فســـر بالكتـــاب فيمـــا أتـــى عـــنهم مـــن الصـــواب
والقـــاع قـــد فســـر بالمكـــان المســـتوي إن تفهـــم المعـــاني
وصفصـــفا أي لا نبـــات فيـــه تفســـــيره قـــــدوتنا يرويــــه
ويترفـــون تـــذهب العقـــول مـــنهم كـــذا تفســـيره معقـــول
وقـــال لي تهـــوك اليهـــود تحـــير في الأثـــر الموجـــود
قـــال النـــبي متهوكـــونا أنـــتم فيعـــني متحـــيرونا
قلـــت لـــه مـــا عـــترة الإنســـان قـــال القـــرابات بـــلا كتمـــان
والآل أهـــل بيتـــه والقـــوم ومـــن علـــى ديـــن لـــه يقـــوم
والحـــزب للشـــيطان مـــا تفســـيره أفـــد جـــوابا يشـــفني تعبـــيره
فقـــال لي شـــيعته مـــن خالفـــا لربـــه مـــا كـــان منـــه خائفـــا
وحـــزب ربي مـــن لـــه أطاعـــا هـــاك جـــوابا شمتـــه إجماعـــا
قلـت لـه الإضـعاف مـا تفسـيرها فـألف ألـف قـال لي تقـديرها
وتســـتحق عنـــدنا زيادة عـن مائـة[٢] قـال أولـوا الإفـادة
والمقـت بغـض قـال لي تفسـيره وهكـــذا قـــد بان لي تعبـــيره

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل: فهذا.

(٢) ث: ما به.

وقــت الشــروق عنــدنا طلــوع الشـمس كـذا مـن قـولهم مرفـوع
وبكـــــرة فــــأول النهــــار وقـــت لهـــا فـــافهم ولا تمـــاري
وللضـحى منـذ ارتفـاع الشـمس إلى الظهـيرة مـا بــه مـن لــبس
قلـــت لـــه دراهـــم مزيقـــة يوجـــد في آثارنا عـــن الثقـــة
هـــي الزيـــوف أم ترهـــا غيرهـــا قـال نعـم قـد أوضـحوا تفسـيرها
قلـــت لـــه مـــا صـــفة المزفـــت قـــال مـــن الخـــوص أواني ســـفت
والحنـــتم الخضـــرا هـــي الجـــرار وهكـــذا قـــد فســـر الأخيـــار(١)
وقـال لي إن عسـيب اسـم جبـل ببلـد الـروم فـدع عنـك الجـدل
وامـــرؤ القـــيس حـــذاه قـــبرا لمـــــا دنا حمامـــــه واحتضـــــرا

مسألة: لعلها عن الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي: وهل تعلم شيئا من القرآن يحجر الوصل فيه قطعا؟

الجواب: إن في الأثر من قول أصحابنا ما دل في جواز وصل القرآن، ولو قدر تاليه أن يقرأه في نسم واحد، وإنما فيه مواضع استحسنوا الوقف عليها، وأخرى يحسن الفصل بغير وقف لديها، فالأولى ما يخشى أن يفهم منه غير مراده بصرف تأويله عن وجه رشاده، كموضع الفاصلة من قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[البقرة:٨،٩]؛ لئلا يتوهم نفي المخادعة على تقدير التبعية، ولأجله كان الوقف أولى مع هذه الفاصلة، ولمثل هذا استحسنوا الوقف بعد البسملة في ابتداء تسع سور: سورة محمد ﷺ، والقيامة، وعبس، والمطففين،

(١) ث: الأخبار.

والبلد، والتكاثر، والهمزة، وتبت، وليس في استحسان هذا ما يدل على أنه مما وجب، ولا بأس أن يلحق بهن في القسم كل ما أشبههن بالمعنى كالحاقة والقارعة، وما افتتح بواو القسم، وما جرى من الآيات بهذا المجرى، ولو في غير الفواصل كالوقف على: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[البقرة:١٤٨]، والابتداء بالشرط والجزاء؛ لئلا يتوهم تعلق الشرط بالأمر، وكون الجزاء جوابا للأمر أيضا فيفسد المعنى، وكذلك في قوله تعالى: /٤٠٠/ ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[يس:٥٢]، والابتداء باسم الإشارة؛ ليتمحض استئنافه للجواب، لئلا يتوهم كونه نعتا لما قبله، ويكفي في كل فن من هذه المواضع من الفصل ما يدل عليه، ولو لم يقف القارئ لديه، غير أن الوقف أولى عند الواصل وأحلى، والقول به فيها حيث لا مانع منه أظهر وأجلى، والثاني ما تعارض فيه معنيان للفصل والوصل يقتضيان، فتجاذب منه إليهما الطرفان، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا﴾[الكهف:١،٢]؛ فلئلا يتوهم في "قيم" أنه صفة لعوج حسُن الفصل، ولئلا يفصل بين الحال وصاحبها حسن الوصل، فكان من حق هذا الموضع أن يفصل قليلا بغير وقف مراعاة للاعتبارين، وجمعا بين الوجهين، كما هو مذهب حفص وغيره من القراء، فإنهم يصلونها[1]، كما صرح به الشاطبي:

وسكتة حفص دون قطعة لطيفة   على ألف التنوين في عوجا بلا
وفي نون من راق ومرقدنا ولا   بل ران والباقون لا سكت موصلا

ومن أرجوزة الشيخ سالم بن سعيد الصائغي:

(١) ث: يصلوا بها.

ومالك قد قال في القرآن ... ربيع من كان أخا إيمان

كالغيث قد كان ربيع الأرض ... فازت به في طولها والعرض

وجائز قد قيل قسم الآية ... إن صح فيما جاء في الرواية

عليك بالتعليم للقرآن ... فإنه حرز من الشيطان

وقال لي في سكرات النوم ... لا تقرأ القرآن كل يوم

وإنني لا أعرف العلة في ... النهي عنه بالخروصي اقتفي

لا يقرأ القرآن في الإشارة ... إلا الذي كان أخا طهارة(١)

وليس محجور لغير الجنب ... بل يستحب يا حليف الأدب

لأنه كلام رب العزّة ... تعظيمه أولى وأن تعزه

وبالبزاق قد أجازوا محيا ... القرآن فيما قيل يا ابن يحيى

وإنني يعجبني التنزيه ... له عن الأقذار يا نزيه

من قرأ القرآن بالبداوة ... في القاف تحريفا عن التلاوة

إن كان من عذر فلا يكلف ... فوق الذي يطيقه ويعرف

هذا وإن كان بغير عذر ... فلا يجوز فعل ذاك فَذَرِ

قلت له قراءة القرآن ... تجوز فيما قيل بالألحان

فقال لا والمسلمون أنفوا ... عنه وبالترك له قد عرفوا

وخيركم قد قيل من تعلما ... القرآن أو كان له قد علما

---

(١) ث: خسارة.

على النبي المصطفى قد سلما عليه من أرسله وعظما

ومن غيره: وأظنه عن محمد بن سعيد الحداني:

يا طالبا لفنون العلم مقتبسا لنور آياته دع عنك ما التبسا
فقف إذا قلت بسم الله مبتدئا في أربع ثم خمس تكشف الغلسا
في سورة المصطفى ثم القيامة مع تبت وألهاكم التطفيف مع عبسا
ولم يكن ثم لا أقسم ببلدته وويل ذي همز إذ حده[١] تعسا
ثم الصلاة على المختار سيدنا ما إن جني المجتني الزيتون والبلسا[٢]

وقال غيره أوّله:

وخص بالوصل سبعا ثم واحدة أضحت تفاصيلها بين الورى شمسا
وهن فاتحة كهف سبأ قمر أنعامها أنبياء ما بها خلسا[٣]
وفاطرا ثم إن أعددت قارعة فعدها لك عن كيد العدى حرسا
والمنجيات إذا ما جئت تسأل عن تعدادها فهي سبع عند من درسا
فسجدة ثم يس وبعدهما من فصلت ببيان نوره اقتبسا
مع الدخان وتتلوهن واقعة فسورة الحشر تنبيه لمن نعسا
كذا تبارك فاتلوها مرتلة على التتابع صبحا مقبلا ومسا

---

(١) ث: جده.

(٢) ث: البلسا.

(٣) ث: جلسا.

وزد سـلاما علـى خـير الأنام ومـن ترجونـه أن يضـق حـال بنـا نفسـا

وقال غيره:

والمهلكـات السـبع قـل[(١)] مزمـل ثم الـبروج وطـارق هـي قاطعـة

ثم الضحى والشرح مع قدر لئيلاف لإهـلاك العـدو مسـارعة

والمنقـذات السـبع سـورة كـوثر أيضـا وسـت بعـدها متتابعـة

ومفصـل القـرآن مـن حجراتـه حـتى التمـام فخـذ فوائـد نافعـة

---

(١) كتب فوقه: ع قيل.

الباب الثاني والثلاثون في المشركين هل هم مخاطبون في حال شركهم بجميع ما خوطب به المسلمون؟

الصبحي: وفيما يوجد في المشركين؛ **قول**: إنهم مخاطبون بجميع ما خوطب به المسلمون. **وقول**: إنهم غير مخاطبين بذلك، بل مخاطبون بالإقرار بالجملة، فإذا أقروا بها خوطبوا بذلك، فهل يخرج عندك ذلك أم لا؟

الجواب -وبالله التوفيق-: إنهم مخاطبون بما خوطب به /٤٠٣/ المسلمون فيما يبين لنا من ذلك، ومكلفون ما كلفوا، ولا عذر لهم في كفرهم، والله أعلم.

وإن كان ذلك كذلك، فهل يخرج عندك في المشرك إذا أسلم وهو مسافر أن يكون كالصبي إذا بلغ وهو مسافر في حال وجوب القصر والتمام، على معنى[١] قول من جعل المشرك غير مخاطب بالصلاة قبل إقراره بجملة الإسلام أم لا؟

الجواب: لا يبين لنا ذلك، والله أعلم.

مسألة عن الشيخ الصبحي: وهل قيل في أهل الشرك: إنهم مخاطبون بجميع شرائع الإسلام، وقيل: غير مخاطبين بذلك بل مخاطبون بالإقرار بالجملة، فإذا أقروا بها خوطبوا بجميع شرائع الإسلام أم لا؟ لأني وجدت ذلك كذلك فيما أرجو.

الجواب: ما ذكرته موجود في آثار المسلمين، مشهور الاختلاف عنهم.

وإن كان كذلك فهل المشرك إذا أسلم وهو مسافر، أيكون كالصبي إذا بلغ

---

(١) زيادة من ث.

وهو مسافر في حال القصر والتمام، على قول من قال: إن المشرك غير مخاطب بذلك قبل الإقرار بالجملة أم لا؟

الجواب: أحسب قد قيل ذلك إنه بمنزلة الصبي. **وقيل** غير ذلك، وهو يقصر الصلاة حتى ينوي المقام.

مسألة: ومن تفسير منظومة فتح بن نوح المغربي: اختلف الناس في البالغ حين بلوغه، وفي أهل الشرك في حال شركهم، هل هم مأمورون بالتوحيد وجميع الفرائض، ومنهيون عن الشرك وجميع /٤٠٤/ المعاصي معا، أم هم غير مأمورين إلا بالتوحيد فقط؟ **فقال أصحابنا وجمهور الأمة فيما بلغنا**: إنّهم مكلفون بالتوحيد وجميع الفرائض، ومنهيون عن الشرك وجميع المعاصي. **وقال آخرون**: فيما بلغنا إنّ البالغ لم يكلف في حين بلوغه إلا بالتوحيد.

وقالوا: وجدنا الله تعالى كلف البالغ توحيده، فلا يعدو غير التوحيد أن يكون مأمورا به أم لا؟ **قالوا**: فلو زعمنا أنه مأمور بجميع الفرائض من الصلاة والصوم والوضوء وسائر الفرائض، لكان في ذلك إبطال التكليف في وقت بلوغه؛ لأنه لا يكون موحدا مصليا صائما آخذا في الحج في وقت واحد، فلما صح ما ذكرنا ثبت أنه لم يؤمر في حال بلوغه إلا بالتوحيد، ولم ينه إلا عن الشرك، فإذا دخل الوقت الثاني وكان تاركا للتوحيد في الوقت الأول، لم يجز أن يؤمر في الوقت بغير التوحيد؛ لفساد قيامه مع التوحيد في وقت واحد.

وكذلك في كل وقت بعد أن يكون في جميع الأوقات تاركا للتوحيد؛ فلا يجوز أن يؤمر بغيره؛ لأنّ العلة في ذلك عجز الخلقة للقيام بجميع الفرائض مع التوحيد في كل وقت ما كان الشرك موجودا، واعتلوا في الشرك أنه لم ينه إلا عن الشرك، ولم يؤمر إلا بالتوحيد؛ لأنه لو أتى بجميع الفرائض مع وجود الشرك /٤٠٥/ لم

يسمّ مطيعا.

وكذلك لو كفّ عن جميع المعاصي ما خلا الشرك لا يكون بذلك مطيعا، وزعموا أن ابن الحسين ممن قال بهذا، والله أعلم، فالرد على هؤلاء في إسقاطهم عن البالغ في حين بلوغه سائر الفرائض مع التوحيد؛ لعجز قيام البينة بهما معا، فإن هذا يؤدي كذا إلى (ع: على) قياد هذا القول إلى إسقاط الفرائض عن البالغ في جميع الأوقات، ما خلا التوحيد؛ لعجز قيام البينة بهما معا في حالة واحدة؛ لأن هذه العلة في جميع الأحوال باقية، فيؤدي ذلك إلى بطلان الفرائض عن البالغ، ما خلا التوحيد طول عمره، وهذا فاسد جدا، وأما اعتلالهم في أهل الشرك أنهم غير مطيعين بأداء الفرائض مع إقامتهم على الشرك حتى يسلموا، ولا يسمون أيضا متقين بتركهم سائر المعاصي قبل أن يوحّدوا، فأسقطوا بهذه العلّة عنهم جميع الفرائض بأحوالهم الإقامة على المعاصي حتى يؤمنوا، فهو اعتلال فاسد؛ لأنّ الله تعالى أهلك قوم شعيب على بخس المكيال، وقوم لوط على إتيان الذكران، وثمود على عقر الناقة، والله أعلم.

والصحيح أن الكفار وجميع العقلاء مأمورون بالتوحيد، وبجميع الفرئض معا، وليس في إقامتهم على كفرهم ما يسقط عنهم الفرائض غير التوحيد، ويبيح لهم المعاصي غير الشرك، ألا ترى أنّ المصلي مأمور بالصلاة /٤٠٦/ وإن كان محدثا، ولا تصح الصلاة مع الحدث، ولكن أمر بهما جميعا بالطهارة والصلاة، وكذلك الشرك وجميع المعاصي منهيون عنها (ع: عنهما)؛ لأنّ الله تعالى نهاهم في كتابه عن فنون المعاصي من عقر الناقة، وإتيان الذكران، وبخس المكيال والميزان، وسائر المعاصي، وعاقبهم بها بفنون العقوبات من الخسف، والقذف (ع: الرجف)، وسائر المثلات، وقد اجتمعت الأمة فيما بلغنا أنّ هؤلاء قوم مشركون، أفيصح

أن يعاقبهم على أمور لم ينههم عنها، فتعالى الله عن ذلك علو كبيرا، وكذلك سائر الطاعات مع التوحيد على هذا الحال، وقد أخبر الله تعالى عن حالهم في النار، وسؤال المسلمين إياهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾[المدثر:٤٢] إنّه من أجل تركهم الصلاة وإطعام المساكين، وهذا واضح لمن تدبره. وتركت سائر الاحتجاج عليهم مخافة التطويل وقلة حصول الفائدة. **انقضى**.

مسألة: والكفار مخاطبون بالإيمان، فإذا أقروا به خوطبوا بالصلاة والصوم والزكاة والحج وجميع ما افترض الله على أهل الإيمان.

وقال بعض أصحابنا: إن الكفار مخاطبون بالإيمان وجميع الفرائض، معاقبون على ترك جميع ذلك، ولكن فعلهم ذلك على ترتيب وتنزيل، انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[فصلت:٦،٧]، وأما المرتد /٤٠٧/ لم يختلف أصحابنا في أن حكم الخطاب في جميع ذلك يجري عليه، وإن كان مرتدا، ولهذا لزمه ما تركه من ذلك في حال ردته، والله أعلم.

مسألة: ومن كتاب العدل والإنصاف: قال بعضهم في الكفار: إنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة، **وقالوا:** إذ لا تصح منهم عبادة بإقامتهم على كفرهم حتى يؤمنوا، فكذلك هم غير مكلفين فروع الشريعة حتى يسلموا، والصحيح أنّ الكافر داخل في الخطاب، وفي كل خطاب يشمله مع غيره، وليس في الأصح تصح منه عبادة ولا طاعة بإقامته على كفره ما يمنع من خطابه، وقد خوطب المصلي بالصلاة وإن كان محدثا، ولا تصح صلاة مع حدث، ولكن أمر بهما جميعا؛ بالطهارة وبالصلاة، وقد خاطبهم الله بفنون الطاعات، ونهاهم عن فنون المعاصي، وعاقبهم عليها بفنون العقوبات، أفيصح أن يعاقبهم في أمر لم يخاطبوا فيه، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا!

وأما بيان دخول النساء في خطاب الرجال، فمن قال بتغليب المذكر على المؤنث فالخطاب للأفضل لغة، ومع المفضول معنا، هذا هو المعروف عند أهل اللغة، وإن كان الشرع طارئا على اللغة، وللطارئ حكمه، وهي أول مسألة وقعت بين المسلمين والمشركين في الحديبية سنة ست من الهجرة، وذلك أن رسول الله ﷺ /٤٠٨/ صالح كفار قريش بالحديبية على هدنة[(١)] عشر سنين، وشرطت قريش شروطا اضطهدت فيها المسلمين؛ منها: أن من ارتد من أصحاب رسول الله ﷺ إلى الكفار فما لهم عليهم من سبيل، وأنّ من آمن من الكفار أن يرده رسول الله ﷺ على الكفّار، فامتعض من ذلك المسلمون ولم يقدروا أن يردوا أمر رسول الله ﷺ، وعقد الصلح سهيل بن عمرو، فلما وجب الصلح وكتب الكتاب هربت امرأة من الكفار مسلمة، فامتنع المسلمون من ردها، **وقالوا**: إن الصلح لا يجري على النساء؛ لأنهن لم يجء لهن ذكر في الكتاب، فقال سهيل: حكم النساء تبع لحكم الرجال، وأبى المسلمون من ذلك **وقالوا**: إن خطابنا وخطاب النساء في كتابنا مفترق، وخطابهن مخالف لخطاب الرجال، وقد انفرد كل بخطابه، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[الأحزاب:٣٥] إلى آخر الآية، فلما رأى رسول الله ﷺ تضافر المسلمين وتحزبهم واجتماعهم على ذلك، قال لسهيل بن عمرو: وإن شئت رددناها جذعة، فأمضى سهيل الصلح، فخرج النساء من خطاب الرجال، لكن الأمة قد أبصرت شمول الخطاب لهن مع الرجال، إلا في أمور مخصوصة، /٤٠٩/ والله المستعان.

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: هدية.

فصل: وأما الأطفال والمجانين فقد أخرهم الشرع من التكليف، ولكنهم كلفوا بعض أمور الشريعة ولم يكلفوا بعضها، والأمور التي أخرجهم الشرع من تكليفها: فالإثم والحدود والوعيد؛ لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة من أمتي: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»(١)، ولم يرفع عنهم العبادات: كالصلاة والصوم والزكاة والحج وشعار الإسلام وقراءة القرآن، وتعلم الشرائع شرائع الإسلام، والختان، ومن ورائهما عقوبات عاجلة، ومنه قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾[التحريم:٦]، ولهم في جميع ذلك أجر، وللأطفال أجر؛ لقول رسول الله ﷺ للتي سألته وقد أمسكت بصبعي(٢) صبي، فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ فقال: «نعم ولك أجر، ولا يكتب عليهم خطيئة ولا مأثم»(٣).

وفي قول بعضهم: إن لهم سيئات وخطايا وليست بذنوب، وهو نصيبهم من خطيئة أبينا آدم ؊، ومنه قول إبراهيم الخليل: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾[الشعراء:٨٢]، لم يرد ذنبا؛ لقوله: ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ﴾[النجم:٣٧]، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه صلى على طفل فقال: «اللهم اغفر له وارحمه وكفر عنه سيئته»(٤)، ومصداق /٤١٠/ ما قلنا: إن

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: أبي داود، كتاب الحدود، رقم: ٤٤٠٣؛ وأحمد، رقم: ٢٤٦٩٤؛ والبيهقي في الصغرى، كتاب الحدود، رقم: ٢٥٨٢.
(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: بصنعي.
(٣) أخرجه دون قوله: «ولا يكتب عليهم خطيئة ولا مأثم» كل من: مسلم، كتاب الحج، رقم: ١٣٣٦؛ وأبي داود، كتاب المناسك، رقم: ١٧٣٦؛ والترمذي، أبواب الحج، رقم: ٩٢٤.
(٤) أورده الوارجلاني في العدل والإنصاف ص: ١٠١.

الأطفال يكتب لهم الحسنات بما يعملون في حال الصبى من الشرائع وقراءة القرآن وغير ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾[الطور:٢١]، وهذا الإيمان المنكر أصلح للآباء وللأبناء، ويصلح للكبراء، ويصلح للصغراء[(١)] وللكل، وأطفال المسلمين مسلمون ومؤمنون، وجميع من في الجنة من الحور العين والولدان والأطفال من أولاد المشركين وغيرهم كلهم مسلمون، على قول من يوجب لهم الدخول في الجنة، ويحكم دخولهم في الفطرة؛ لقول رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه»[(٢)].

مسألة: ومن غيره: وقيل: إن النبي ﷺ[(٣)] كان متعبدا قبل مبعثه من قبل الله. **وقيل**: من طريق عقله. **ثم قيل**: إنه أُمر أول وهلة بشريعة نوح؛ الحجة قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾[النساء:١٦٣] كما دلت الآية، إلا أنه شملهم بالوحي. **وقيل**: بل تعبّد بشريعة عيسى؛ الحجة قوله ؈: «أنا أحق بإرث أخي عيسى؛ لأنه لا نبي بيني وبينه»[(٤)]. **وقيل**: إنه بعث أولا بشرائع أولي العزم من الرسل. **وقول**: تعبد

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الصغفراء.

(٢) أخرجه الحارث في مسنده، كتاب الجهاد، رقم: ٦٤٦؛ والطبراني في الكبير، رقم: ٨٣٠، ١/٢٨٤؛ وابن عدي في الكامل، رقم: ٧٦٧، ٤/٣١٥.

(٣) ث: ؈.

(٤) أخرجه بمعناه كل من:مسلم، كتاب الفضائل، رقم: ٢٣٦٥؛ وأحمد، رقم: ٧٥٢٩؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفتن، رقم: ٣٧٥٢٦.

بشريعة موسى؛ لحطوط الصلوات /٤١١/ عنه ليلة المعراج. **وقول**: تعبّد بشريعة أبيه إبراهيم؛ الحجة قوله: «جئتكم بالحنيفية السمحة السهلة»[1]؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾[الحج:٧٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِـۧمَ﴾[البقرة:١٣٠] الآيتين.

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: أحمد، رقم: ٢٢٢٩١؛ والروياني في مسنده، رقم: ١٢٧٩؛ والطبراني في الكبير، رقم: ٧٧١٥، ٨/١٧٠.

الباب الثالث والثلاثون في العقل ومحله وما قيل فيه

وقيل: إنّ أفضل ما أنعم الله تعالى به على العبد العقل؛ لأنه يعرف به الحسن من القبيح، ويجب به الحمد والذم، ويلزم به التكليف؛ لأن الله تعالى إنما خاطب العقلاء بما يعقلون، ومن لم يكن به(١) عقل سقط عنه التكليف بإجماع الأمة، قال الله تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[الحشر:٢]، وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ﴾[ق:٣٧]؛ أي: عقل، ومن حرم العقل فقد حرم، فالعقل هو العلم، والعلم هو العقل؛ لأنّ من علم شيئا عقله.

وقال النبي ﷺ: «لكل شيء دعامة وآلة، وآلة المؤمن ودعامته العقل»(٢)، والعقل أول حجّة الله على العبد، واسم العقل مشتق من عقال البعير؛ لئلا ينفر، وكذلك العقل يمنع الإنسان ويعقله من شهواته، كما يمنع العقال البعير عن الشرود، والله أعلم.

مسألة: روي أنّ النبي ﷺ قال: «العقل نور في القلب يميز به بين الحق والباطل»(٣)، وقال: «ما اكتسب الإنسان مثل عقل يهديه إلى هدى أو يرده

---

(١) ث: له.

(٢) أخرجه بمعناه كل من: الحارث في مسنده، كتاب الأدب، رقم: ٨٢٤؛ والديلمي في الفردوس، رقم: ٤٩٩٩.

(٣) أورده الماوردي في أدب الدنيا والدين، ١/١٩.

عن ردى»[١]، وقال: «بقدر عقل /٤١٢/ المرء تكون عبادته لربه»[٢]، قال الله تعالى حاكيا عن الجهال: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[الملك:١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾[الأعراف:١٧٩]، والله أعلم.

مسألة: **وقيل**: لكل شيء آفة، وآفة العقل الهوى، وسمي الهوى هوى؛ لأنه يهوي بصاحبه. **وقيل**: اسم الهوى مشتق من الهوان. وقيل لبعض الحكماء: من أشجع الناس وأولاهم بالظفر؟ قال: من جاهد الهوى طاعة لربه، واحترز من ورود خواطر الهوى على قلبه. **وقال بعضهم**: أشجع الناس من غلب هواه، وأمات شهوته، وأطاع ربه وأحيى مروءته، والله أعلم.

مسألة: **قال بعض العلماء**: خلق الله الملائكة من عقل بلا شهوة، وخلق البهائم من شهوة بلا عقل، وخلق ابن آدم من كليهما، فمن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلبت شهوته عقله فهو شر من البهائم، وشرح ذلك أن الله تعالى خلق الخلق أربعة أصناف: ملائكة وآدميين وشياطين وبهائم؛ فأما الملائكة فعقول بلا شهوة تقارنها. وأما البهائم فشهوات بلا عقول. وأما

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: الحارث في مسنده، كتاب الأدب، رقم: ٨١٣؛ والبيهقي في شعب الإيمان، باب تعديد نعم الله، رقم: ٤٣٣٨؛ وأبي العباس البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة، كتاب الأدب وغيره، رقم: ٥٢٥١.

(٢) أورده الماوردي في أدب الدنيا والدين بلفظ: «لكل شيء عُمِلَ دِعَامة ودعامة عمل المرء عقله فبقدر عقله تكون عبادته لربه»، ٣/١.

/٤١٣/ الشياطين والجن فركبت فيهم العقول والشهوات والهوى كما ركبت في بني آدم، فغلبت شهوات الشياطين على عقولهم فقطعوا أوقاتهم بالأخلاق المذمومة: كالكبر والعجب والفخر والحسد والأذى والأفعال المهلكة. وأما البهائم: فقضت أوقاتها بشهوات البطون والفروج. وأما الآدميون ففيهم العقول وأخلاق الشياطين وشهوات البهائم، فمن غلب عقله منهم على هواه فكأنه من عالم الملائكة والأنبياء والرسل والأولياء والأصفياء وقليل ما هم. ومن غلب هواه وشهوته على عقله، ولم يخرج من الحلال والمباحات من المطاعم والملابس والمراكب والمناكحات إلى شيء من المحرمات فهو من عالم البهائم، إلا أنّ البهائم لا تكليف عليهن، وهذا من جملة المكلفين. وإن كان الغالب عليه أخلاق الشياطين من: الكبر والحسد والعجب وسائر الأخلاق المذمومة، فهذا من عالم الشياطين، فمن اجتمع فيه من الآدميين الشهوة واتباع الهوى والأخلاق المذمومة فيكون شيطانا في صورة آدمي في أخلاق بهيمة، لا يصلح لصحبة ولا قرب، فهذا شرح ما ذكر، والله أعلم.

مسألة: روي أن النبي ﷺ قال: «العاقل من غلب شهوته»[(١)] صدق رسول الله ﷺ، وأقول: إنّ العبد /٤١٤/ لا يقدر أن يجلب لنفسه نفعا، ولا يدفع عنها ضررا، فمن سبق له من الله تعالى السعادة جعل له عقلا مبصرا يقوده إلى ما فيه نفعه ويمنعه عن ما فيه ضرره، بتوفيق الله تعالى وتأييده وإرشاده له وتسديده، فالخير كله من عند الله، ولا يصرف الشر إلا الله، وهو القادر على كل شيء،

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى بلفظ: «إنّ الشديد ليس من غلب الرجال ولكن الشديد من غلب نفسه»، كتاب عمل اليوم والليلة، رقم: ١٠١٥٦.

وهو بعباده خبير بصير، والله أعلم.

مسألة: إنّ النبي ﷺ قال: «العقل عقلان: فعقل صاحب الدنيا عقيم، وأما عقل صاحب الآخرة فمثمر»(١)، وقال ﷺ: «من أعطي ثلاث خصال فقد كمل عقله، وهي: المعرفة بالله، وحسن طاعة الله، والصبر على بلاء الله»(٢)، وقال: «إن لله عبادا اختصهم من خلقه، يسكنهم رفيع الجنان؛ لأنهم كانوا في الدنيا أعقل الناس، كانت همتهم المسابقة إلى طاعة الله، وهانت عليهم الدنيا وزينتها»(٣)، والله أعلم.

مسألة: **وقيل**: قال ﷺ لأبي الدرداء: «يا عويمر ازدد عقلا تزدد من الناس حبا ومن ربك قربا»، قال: بأبي وأمي من لي بالعقل؟ قال: «اجتنب محارم الله، وأد فرائض الله تكن عاقلا»(٤)، والله أعلم.

مسألة: إن الله ﷻ لما خلق العقل قال له: أقبل فأقبل، ثم قال له أدبر فأدبر، فقال له: وعزتي وجلالي ما خلقت، /٤١٥/ خلقا أحبّ إلي منك، بك آخذ وبك أعطي، ولك الثواب، وعليك العقاب. **وقيل**: العقل والهوى يصطرعان في القلب أيّهما غلب مال بصاحبه، والله أعلم.

---

(١) أورده الشقصي في منهج الطالبين، ١/٤٨.

(٢) أخرجه بمعناه كل من: الحارث في مسنده، كتاب الأدب، رقم: ٨١٠؛ وأبي نعيم في حلية الأولياء، ٣/٣٢٣؛ والديلمي في الفردوس، رقم: ٤٥٩٢.

(٣) أخرجه بمعناه كل من: الحارث في مسنده، كتاب الأدب، رقم: ٨٤٤؛ وأبي نعيم في حلية الأولياء، ١/١٧؛ وابن حجر في المطالب العالية، كتاب الزهد والرقائق، رقم: ٣٣١٠.

(٤) أخرجه الحارث في مسنده، كتاب الأدب، رقم: ٨٢٩؛ وابن حجر في المطالب العالية، كتاب الأدب، رقم: ٢٧٩١.

مسألة: وقيل: أتى جبريل آدم عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ فقال له: إني أتيتك بثلاث خصال فاختر منهن واحدة، فقال آدم: وما هن؟ فقال له جبريل عليه السلام: العقل والحلم والإيمان، فقال آدم عليه السلام: قد اخترقت العقل، فقال جبريل عليه السلام للحلم والإيمان: انصرفا فقد اختار عليكما العقل، فقالا: أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان، والله أعلم.

مسألة: وقال وهب بن منبه: قرأت اثنين وسبعين كتابا، فوجدت في جميعها أن الله تبارك وتعالى لم يعط جميع الناس من بدء الدنيا إلى انقضائها من العقل في جنب عقل رسول الله ﷺ، إلا كحبة رمل بين رمال، وإن محمدا ﷺ أرجح الناس عقلا، وأفضلهم رأيا، وكان يقول ﷺ: «أمرني ربي أن أكلم الناس على قدر عقولهم»[١]. ورأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس، والله أعلم.

مسألة: قال بعض العجم: أفضل ما يؤتى العبد عقل يولد معه، فإن عدم العقل فأدب يعيش به، وإن حرم الأدب فمال يستر به عورته، وإن حرم /١١٦/ المال فجائحة لا تبقي له نسلا، والله أعلم.

ومن غيره: قال بزرجمهر: فإن عدم العقل فإخوان يسترون عليه.

(رجع) قال أنو شروان لبزرجمهر: أي الأشياء خير للمرء؟ **قال**[٢]: عقل يعيش به، فإن لم يكن فمال يتحبّب به إلى الناس، فإن لم يكن فعي[٣] صامت،

---

(١) أخرجه بلفظ قريب كل من: العقيلي في الضعفاء الكبير، رقم: ٢٠٥٣؛ والديلمي في الفردوس، رقم: ١٦١١.

(٢) زيادة من ث.

(٣) ث: ففي.

فإن لم يكن فموت جارف، والله أعلم.

مسألة: قال النبي ﷺ: «أفضل الناس أعقلهم، وسيد الناس أعقلهم، ولكلٍّ معدن، ومعدن التقوى قلوب العارفين»(١). **وقيل**: لو صور العقل لأظلمت منه الشّمس، ولو صور الجهل لأضاء معه الليل، والله أعلم.

مسألة: **وقيل**: إذا تم العقل نقص معه الكلام، وكل شيء إذا كثر رخص إلا العقل؛ فإنه إذا كثر غلا، وعقول كل أمة على قدر زمانهم، وعن النبي ﷺ: «ما انتقصت جارحة من ابن آدم إلا كانت ذكاء في عقله»(٢)، والله أعلم.

مسألة: العقل عشرة أجزاء: تسعة منها في الصمت، وواحد في الهرب عن الناس. **وقيل**: لعابد انقطعَ عن الناس في صومعة لم فعلت هذا؟ **قال**: هربت عن اللصوص سراق العقول لا يسرقون عقلي، وعدو المرء هواه، وصديقه عقله، وعقل المرأة في جمالها، وجمال الرجل في عقله، والعقل رأس الفضائل وينبوع /٤١٧/ الأدب، والله أعلم.

مسألة: وأما العقل المكتسب فهو نتيجة العقل الغريزي، وهو نهاية المعرفة، وأصله الفكر، وليس له حد ينتهي إليه؛ لأنه ينمي إن استعمل، ويقصر إن أهمل، ونماؤه يكون عند شباب الطفل يقارنه ذكاء، وحسن فطنة ينشأ ذلك معه، أو يكون لذي التجارب بطول ممارسة الأمور وكثرة التجارب، ومرور العبر على

---

(١) أخرجه بلفظ «لِكُلِّ شَيْءٍ مَعْدِنٌ، وَمَعْدِنُ التَّقْوَى قُلُوبُ الْعَارِفِينَ» كل من: الطبراني في الكبير، رقم: ١٣١٨٥، ٣٠٣/١٢؛ والقضاعي في مسند الشهاب، رقم: ١٠٣٤.

(٢) أورده الماوردي في أدب الدنيا والدين بلفظ قريب، ٣٧١/١.

مسامع ذوي العقول، ومشاهدة عيونهم[١]، وتقلّب الأيام، وتصرف الحوادث، والله أعلم.

مسألة: قال بعض الحكماء: كفى بالتجارب تأديبا، وبتقلب الأيام عظة، والتجربة مرآة العقل؛ ولذلك حمدت آراء الشيوخ، حتى قالوا: المشايخ أسحاء الوقار، وينابيع الأخبار، لا يطيش لهم سهم، ولا يسقط لهم وهم، ولو عدموا ذكاء الطباع فقد أفادتهم الأيام تجربة، والله أعلم.

مسألة: وللعقل آفات لا يسلم منها إلا من عصمه الله، وهما الهوى والشهوة اللذان تتيه فيهما حيلة الحازم، وهما أغمض مسلك في الإنسان من الروح في الجثمان، فمن أراد أن يكون حرا فلا يهوى وإلا صار عبدا، والله أعلم.

مسألة: وقيل: قال الأصمعي لغلام صغير من أولاد العرب: أيسرّك أن يكون لك مائة درهم وأنك أحمق؟ قال الصبي: لا والله، فقال له: /٤١٨/ ولم؟ قال: أخاف أن يجني حمقي[٢] علي جناية تذهب بمالي، ويبقى علي حمقي، فعجب الأصمعي من ذكاء الصبي؛ لأنه استخرج بعقله معنى لا يدركه من هو أكبر منه سنا، والله أعلم.

مسألة: قال بعض الحكماء: العاقل من عقله في ازدياد، ورأيه في امتداد، فقوله سديد، وفعله حميد، والجاهل قوله سقيم، وفعله ذميم، فمن صرف عقله إلى الدهاء والمكر والشر والخداع والحيل، كالحجاج وزياد وأشباههم فعقولهم مذمومة. **وقال عمر بن الخطاب** رضي الله عنه: لست بالخب، والخب لا يخدعني. **وقال**

---

(١) ث: عيوبهم.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: جمعي.

المغيرة: كان والله عمر بن الخطاب ﵁ أفضل وأعقل من أن يخدع، والله أعلم.

مسألة: **وقيل**: إن القلب له ثلاث تجويفات: **أحدهما** في أعلاه فيما غلظ منه؛ وهو نور يسطع (بضم الطاء)، وهو محل الإيمان والإسلام، والقوة الناطقة في الإنسان، والقوة المدبرة لمعاني الإرادة والمنبعثة من النفس. **والثانية** في وسط القلب، وهو محل التفكر والتدبر، وهو نور ساطع، وهو محلّ السكينة والخيال الذي تقلبه الروح. **والثالثة** في آخره، وهو محل الرقة واللطف، ويعبر عنه بالفؤاد، وهو محل العقل والنور والتصرف، وميزان العقل، ولطائف الحكم، وهو محل /٤١٩/ الحب والحياة الطبيعية من الحرارة اللطيفة، ولهذا الفؤاد عين نورانية بها يدرك حقائق الأمور، وأسرار الأشياء الخفية عن العيون، وأسرار العلوم، وتلك البصيرة التي يبصر بها أهل البصائر، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[الحج:٤٦]، وفي التجويف الوسط يكون محل العشق، وبه ينبعث الجد والطلب والشوق إلى درك المطلوب، وهو أسرع تعلّقا بالأشخاص المزينة، وبها يقع الاستحسان للمستحسنات، وضد ذلك، والله أعلم.

وقيل: إنّ أرواح الوحي في كتاب الله ثلاثة: الروح الأمين، وروح القدس، وروح الأمر، فالوحي من الروح الأمين، نزل على التجويف الأول؛ لأنها بين النطق واللسان، وهي أول مراتب الوحي في التنزيل، وهو إلهام الله على القلوب، وبعده روح القدس، وهو نقيض ما يرد في اللوح المحفوظ إلى الرتبة الثانية من القلب، فيثبت الإيمان والبصيرة الفكرية، ويظهر أنواع الحكم واللطائف الإيمانية، ثم للمرتبة الثالثة وهي محل النور الأقدس، وهي محل السمع والعقل، قال الله: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾[الروم:٥٢]، لم يرد موت

الحسن[١]، ولكن يريد موت الكفر والعيان[٢]، ولم يرد به الصمم من الأذن؛ لأن حاسة السمع موجودة، وإنما أراد به السمع /٤٢٠/ الذي هو العلم ومحل العقل، وهو محل روح الأمر الذي يشير إلى التمكين، وحقيقة الجمع ما اختص به التّنزيل إلى نبينا محمد ﷺ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾[مريم:٩٦]؛ أي: يوجد في قلوبهم ودّ فيؤدونه بأنواع الأذكار وأطوار القرابات، فلا يتركون من أعمال القلب ما لا يبصرون به، ولا يؤدون لأنفسهم إلا بقطع العوائد المألوفات، إلى أن يحصل بها ود من الله، فينقلب حديثها نطق حكمة، وحركاتها[٣] ارتقاء درج، فيؤدونه بالحقائق الإيمانية، والأسرار الشرعية، والأنوار الدينية، إلى أن يظهر على الروح آثار الود، فينظر المعاد كشفا، وما أعد الله فيه من أنواع النعيم لأوليائه، والعذاب الجحيم لأعدائه، فيتزايد اشتياقهم إلى طلب الرجعة إلى الله ولقائه، ويزهدون في جميع العلائق والمألوفات غير الله تعالى، فإذا توجه القلب إلى الود إلى الله تعالى نظر في أسرار عجائب صنع الله، وتفكر في ذلك، والله أعلم.

مسألة: **وقيل** لامرأة من المتعبدات: أين محل الحب، وأين محل الشوق، وأين محل الوجد؟ **فقالت**: الحب في القلب، والشوق في الفؤاد، والوجد في السر.

فقيل: **لها**: الفؤاد غير القلب؟ **قالت**: نعم، /٤٢١/ إن الفؤاد نور القلب، والسر نور الفؤاد، فالقلب يحب، والفؤاد يشتاق، والسر يجد.

---

(١) ث: الجنس.

(٢) ث: العصيان.

(٣) هذا في ث. وفي الأصل، ق: حكاتها.

قيل: لها: وماذا يجد؟ **قالت**: الحق.

قيل: لها: وكيف يوجد الحق؟ **قالت**: وجدان الحق بلا كيف، والله أعلم.

مسألة: ومن كتاب الإقليد: تأليف محمد بن سالم بن محمد الدرمكي الإزكوي: وعقل الاكتساب هو نتيجة العقل العزيزي(١)، وهو بزايين معجمتين. والعقل عزيزة(٢) في الإنسان، والعقل اكتساب. **وفي موضع**: إن العقل الذي لزم به التكليف هو خلق الله في عبده من غير اكتساب، والكسب منه العلم والآداب. **وقال**: كل مكلف عاقل. **وقال بعض**: العاقل المطيع. **وقال بعض**: العقل هو العلم. **وقيل**: هو في الرأس. **وقيل**: هو في القلب بمعنى واحد. **وقيل**: العقل المدرك للأشياء بحقيقة معناها. **وقيل**: هو جملة علوم ضرورية. **وقيل**: هو نور صيره الله في القلب. **وقيل**: خلقه الله وأسكنه القلب ليدعو إلى الحق. **وقيل**: إنه من مواهب الله يعطيه كل عبد من عبيده. **وقيل**: هو في الجانب الأيسر من الصدر.

مسألة: وقيل: يعطى ابن آدم يوم القيامة على قدر عقله، والعقل في القلب أصل فرعه في الرأس، كشجرة أصلها في الأرض وفرعها في الهواء.

مسألة: والعقل نور /٤٢٢/ روحاني تدرك النفس به العلوم الضرورية والنظرية. **وقيل**: إنه العلم. **وفي قول آخر**: إنه قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقبيح.

وفي قولهم: إن ابتداء وجوده عند اجتنان الولد، ثمّ لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلو، وللفلاسفة وغيرهم فيه أقوال كثيرة.

---

(١) ث: الغريزي.

(٢) ث: غريزة.

مسألة: اختلف الناس في العقل وصفاته ومسكنه؛ **فقال قوم**: هو جوهر لطيف يفصل به بين الحقائق المعلومات.

واختلفوا أيضا في محله؛ **فقال بعضهم**: محله الدماغ، فإن الدماغ محل الحسن. **وقال بعضهم**: محله القلب. **وقال آخرون**: العقل هو مدرك الأشياء على ما هي عليه من حقائق الأمور. **وقال بعضهم**: العقل هو جملة علم ضروري أو علوم ضرورية. **وقيل**: العقل هو العلم بالمدركات الضرورية. **وقيل**: العقل نور صيّره الله في القلب، ويفرّق به العبد بين الحق والباطل، ويميّز به ما يخطر على قلبه.

وقال محمد بن محبوب: العقل في الرأس وهو من الرأس في الدماغ.

وقيل: العقل في القلب، والعرب تقول: "ما له قلب ولا عقل" بمعنى واحد، من ذهب أن العقل في القلب فهو في الجانب الأيسر من الصدر، وكل من نفى أن يكون العقل جوهرا أثبت محله في القلب؛ لأن القلب محل العلوم كلها.

وقال أبو علي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: محل /٤٢٣/ العقل في الدماغ، وتدبيره في القلب؛ لأنّ العرب تسمي رؤوس الجبال معاقل، والحصون العالية معاقل، فالعقل في أعلى الجسد.

وقال الخليل: القلب مضغة من (خ: في) الفؤاد معلقة بالنياط.

ومن غيره: والقلب والفؤاد اسمان بمعنى، وهي مضغة في الإنسان، والفؤاد ظاهرها، والقلب باطنها، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[الحج:٤٦]، والله أعلم.

فصل: ومن كتاب لبعض أهل المغرب: وأما العقل فقد اختلفوا فيه؛ **قال بعضهم**: هو قوة وبصيرة في القلب، منزلته (ع: منزلة) البصر من العين، وهذا

قول جمهور أصحابنا فيما ذكر في كتاب السؤالات. **وقال الشافعي**: هو آلات[١] خلقها الله لعباده، يميزون بها بين الأشياء وأضدادها، ركبها فيهم؛ ليستدلوا على الأمور الغائبة بالعلامات التي نصّبها لهم منًّا منه ونعمة. **وقال آخرون**: هو معنى في القلب وسلطانه في الدماغ، وهذا هو القول عند أبي يحيى؛ لأن أكثر الحواس في الرأس، ولذلك يذهب بالضرب على الدماغ، وهذا هو القول عند أبي يحيى زكرياء بن أبي بكر. **وقال بعضهم**: هو جسم روحاني بسيط نوراني مركوزة[٢] فيه علومه الجبلية المنسوبة إليه الفكرية بعلمه، لا بتعليم لا يخالج الشك فيها. **وقال بعضهم**: إنه غريزة في القلب، يتهيأ /٤٢٤/ به درك العلوم النظرية، والإشارة في هذا إلى الطبيعة. **وقال بعضهم**: هو العلوم العقلية نفسها من الواجبات وأخواتها، وهو مصدر من قولك علمت علما وعقلت عقلا، وعلى هذا القول هو من أفعال القلب. **وذهب آخرون** إلى أنه العلوم النظرية، فالقولان الأولان أنه جسم، واستدلوا بقوله ﷺ: «أول ما خلق الله العقل فقال له: أقبل فأقبل، ثم قال له أدبر فأدبر، فقال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أحب إليّ منك[٣]، بك آخذ، وبك أعطي، وبك أثيب، وبك أعاقب»[٤]. والقولان الآخران عارضان[٥]، إلا أنّ الذي قال: "هو العلوم العقلية" أثبته

(١) ث: آلة لأن.

(٢) ث: من كوزة.

(٣) في النسخ الثلاث: ملك.

(٤) تقدم عزوه.

(٥) ث: عرضان.

اضطرارا، والذي قال: "هو العلوم النظرية" أثبته كسبا؛ لقوله ﷺ لعلي بن أبي طالب: «إذا تقرب الناس إلى الله بأبواب البر فتقرب إليه أنت بعقلك»[١]، وقوله لأبي الدرداء: «ازدد عقلا تزدد من الله قربا»[٢].

وقال بعض الفقهاء في هذا المعنى وحصره فقال: اختلف الناس في العقل؛ **فقال القائلون:** هو قوة يفصل بها بين حقائق المعلومات على مثال قول الشافعي. **وقال آخرون:** مادة وطبيعة على مثال من قال: بسيط نوراني. قال: **وقال الجمهور من المتكلمين:** هو العلوم /٤٢٥/ الضرورية. **وذهب أبو المعالي** إلى أنه من العلوم الضرورية وليس هو جملتها، واعتلّ في ذلك بأن الضرير ومن لا يدركه يتّصف بالعقل مع انتهاء بعض العلوم الضرورية عنه، والله أعلم.

فصل: والعقل متمكن في القلب، راتب متحرك ساكن، لا يخلو من حركة وسكون، بحركة تمييز للأشياء، وسكونه ترك التميز، وهو جسم مخلوق في الإنسان يزداد وينتقص[٣]؛ والدليل على جسمانيته تمييزه للأشياء وحفظه لها، ولا يكون فاعل من الخلق إلا جسما؛ لأنّ الأعراض استحالت منها، والدليل على حجة العقل حسن المذاهب، ومعنى حسن المذاهب: وضع الأشياء مواضعها، واستدلال على باطن الأمور بظاهرها، وعلى ما يأتي منها بما مضى. **وقيل:** حسن المذاهب فعل الاكتساب. ومن قال بأنه فعل الاكتساب نفى عن الأطفال بأن يكتسبوا.

---

(١) أخرجه بمعناه كل من: ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، رقم: ٢٥٦؛ وأبي نعيم في حلية الأولياء، ١/١٨.

(٢) أخرجه بلفظ قريب كل من: الحارث في مسنده، كتاب الأدب، رقم: ٨٢٩؛ وابن حجر العسقلاني في المطال العالية، كتاب الأدب، رقم: ٢٧٩١.

(٣) ث: ينقص.

والدليل على العاقل أنه عاقل: حسن التدبير وحسن العقل.

مسألة: فأما حدّ العقل فهو ما كان مميزا للأشياء، وحد المعقول المضبوط المكيف. **وقال بعضهم**: هو ما سبق إلى الفهم من حكم الخطاب، وسمي العقل عقلا لكونه مانعا للنفس فعل ما تهواه، مأخذه من عقال الناقة المانع لها أن تهيم على وجهها، وهو ضد الحمق /٤٢٦/ فيما ذكر ابن السكيت في كتابه، والعقل الدية وضرب من الوشي، والعقل العلم، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[الإسراء:٨٥]؛ يوجد في التفسير: من العلم؛ أي: من العقل.

انقضى الذي نقلناه من كتاب أهل المغرب.

الباب الرابع والثلاثون في النفس والروح ومعاني ذلك

ومن بعض كتب أهل المغرب: فأما النفس فقد اختلف فيها أيضا؛ **قال أهل الحجة**: هو معنى في الجسد يسري من موضع إلى موضع، وبه قام الجسد. **وقالت الأطباء**: هي الدم، وهي جوهر دمويّة بها قوام الجسد، ولها صفات أربع: الشهوة والرغبة والرهبة والغضب؛ فالشهوة: داعية لتوفر الجسد وتقويم صورته. والغضب: حمية الجسد عند هلاكه وآفاته. والرغبة: مقحمة على طلب الأوطار. والرهبة: محجمة عن الآفات والأخطار، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾[الفجر:٢٧] بالإيمان، المصدقة بالثواب والعقاب ﴿ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ﴾؛ أي: رضيت عن الله ﷻ، ﴿مَّرۡضِيَّةٗ﴾[الفجر:٢٨] قد رضي الله عنها، ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾[الفجر:٢٩]؛ أي: مع عبادي من أمثالك وأشباهك المطمئنين، ونفس الشيء أيضا وعينه بمعنى واحد، ولا تجوز عبارة العين عن الله تعالى.

وأما النفس فقد قال الله ﷻ: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾[المائدة:١١٦]، فإنه يروى عن **ابن عباس** رضي الله عنه **قال**: /٤٢٧/ تعلم ما في علمي ولا أعلم ما في علمك. وجاء عنه من **وجه آخر**: تعلم ما في عيني ولا أعلم ما في عينك. ووجدت في بعض الكتب أيضا: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ التي هي نفسي وهذا لعمري؛ لأنّ المدار على نفس الإنسان.

وأمّا الروح فهو أمر رباني، نسب الله معرفة علمه إليه لا سبيل إلى القول، وفيه قد روي عن رسول الله ﷺ أنه سئل فلم يزد على أن قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ

أَمْـرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥]، على أن بعضهم تكلّموا فيه مع هذا؛ **فقال قوم**: هو الحياة، وهي عرض من الأعراض. **وقال آخرون**: هو النفس، وهو جسم. **ومن قال**: إنه عرض؛ فإنما يخرج بتجلي الملك إليها كحجر الماس للحديد.

وفي كتاب السؤالات: فإنما يخرج الروح من البدن رب العالمين، ويتلقاها ملك الموت فيقبضها، وقال: إنّ من قال: يخرجه ملك الموت؛ فقد أشرك.

فصل: ورأيت في بعض كتب المخالفين قال: **فإن قيل**: بينوا الروح ومعناه وقد كثر الاختلاف فيه، فأجابه في كتابه أن قال: إنّ الروح (ع: الأرواح) عندنا أجسام لطيفة مشابكة للأجسام المحسوسة، أجر[١] الله العادة باستمرار الأجسام ما استمرت مشابكتها لها، فإذا فارقها تعقب الموت الحياة في استمرار العادة، ثم الروح من المؤمن يرجع به ويدفع في حواصل طير خضر في الجنة، ويهبط من الكفرة كما وردت فيه الآثار، والحياة عرض يحيى بها الجوهر، /٤٢٨/ والروح يحيى بالحياة أيضا؛ لأنّ قامت به الحياة. وقال: هذا قولنا في الروح.

ووجدت في بعض كتب المخالفين أيضا عن عبد الملك بن حبيب قال: النفس غير الروح، والروح غير النفس، فالنفس صورة مصورة وجسد مجسد، لها يدان ورجلان ورأس وعينان، وهي في الجسد كخلق مركب عليه خلق، وكخلق في جوف خلق، تسل من الجسد عند الوفاة بخلقتها وصورتها، ويبقى في الجسد بعدها، قال وزعم أنّ الروح هو النفس الجاري في الجسد الداخل والخارج، وهو النفس بمنزلة الماء للحرث، لا حياة للحرث إلا بالماء، وكذلك لا حياة للنفس إلا بالروح. **قال عبد الملك**: وزعم أن النفس هي التي تلذ وتسر وتفرح وتحزن

(١) هكذا في النسخ الثلاث. ولعله: أجرى.

وتتوجع وتألم وتعقل وتعرف وتبصر وتسمع وتتكلم. قال: والروح دون النفس لا تلذ ولا تحزن ولا تألم ولا تعرف.

قال: وزعم أنّ بيان ذلك في كتاب الله ﷻ حيث يقول: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[الزمر:٤٢]الآية؛ قال: فالأنفس كلها تقبض عند النوم، وتبقى الأرواح في الأجساد لا تسمع ولا تبصر، ولا تألم ولا تحزن، ولا تعرف شيئا. قال: والأنفس قد تألم في منامها مما يروى وتجزع وتلذ وتفزع. وزعم عن رسول الله ﷺ قال: «إن النفس عند الموت تسل من بين ظفر ظفر وعضو عضو، ويموت الأول فالأول من أعضاء جسده، وتنشط نفسه كما ينشط الصوف المبتل بالسفود ذي الشعب، حتى توقف في الصدر، فلهي أشد خروجا من الولد يخرج من الرحم»(١)، والله أعلم.

فصل: ورأيت في بعض كتب المخالفين أيضا، وأحسب **أنه الغزالي قال**: وذكر أعضاء الإنسان /٤٢٩/ فقال قوم: هذه الأعضاء ينحار لطيف يتصعّد من الأخلاط الأربعة، مستقرة القلب يسري في جميع البدن بواسطة العروق الضوارب، فلا ينتهي من جزء من أجزاء البدن إلا ويحدث عند وصوله في ذلك الجزء ما يحتاج إليه من قوة حسن، وإدراك قوة وحركة وغيرها، كالسراج الذي يدار في أطراف البيت، فلا يصل إلى جزء إلا ويحصل بسبب وصوله ضوء إلى جزء البيت، وهو الذي قال: هو، والذي تسميه الأطباء الروح، قال: ومحله القلب، ومثله كالسراج، قال: والقلب له كالمسرجة(٢)، قال والدم الأسود الذي

(١) لم نجده.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: كالمسرحة.

في باطن القلب له كالفتيلة، والغذاء له كالزيت، والحياة الظاهرة في سائر أعضاء البدن تشبيها كضوء السراج في جملة البيت، فكما أن السراج إذا انقطع ضوؤه انطفأ، فسراج الروح أيضا ينطفئ مهما انقطع غذاؤه، كما أن الفتيلة قد تحترق وتصير رمادا حيث لا يقبل الزيت، فينطفئ السراج مع كثرة الزيت، فكذلك الدم يشبب به هذا البخار في القلب قد يحترق بفرط حرارة القلب، فينقطع مع وجود الغذاء، فإنه لا يقبل الغذاء الذي تبقى به الروح، كما يقبل الرماد الزيت قبولا تشبب به النار، وكما أن السراج ينطفئ تارة بسبب من داخله كما ذكرناه بسبب خارج كريح عاصفة. قال وكذلك الروح تارة ينطفئ بسبب من داخل، وتارة بسبب من خارج وهو القتل، كما أن انطفاء السراج بفناء الزيت، أو بسبب الفتيلة، أو بريح /٤٣٠/ عاصفة، أو بنفخة[١] إنسان، لا يكون إلا بأسباب مقدرة في علم الله مرتبة، ويكون ذلك بقدر، وكذلك انطفاء الروح، فكما أنّ انطفاء السراج هو منتهى وقت وجوده، فيكون ذلك أجله أجل له في أم الكتاب، فكذلك انطفاء الروح، فكما أن السراج إذا انطفأ أظلم البيت كله، فالروح إذا انطفأ أظلم البدن كله، وفارقته أنواره التي كان يستفيد بها من الروح من الإحساسات والقدر[٢] والإرادات، وسائر ما يجمعه معنى الحياة، فسبحان الله العظيم: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[النمل:٨٨]، فتعسا لمن كفر بالله استخفافا[٣]، اللّهم اهدنا لما تحب وترضى.

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: بنطفة.

(٢) ث: القدرة.

(٣) ث: وسحقا.

فصل: ورأيت أيضا في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾[الأنعام:٦٠]، قال: يعني ينيمكم فيقبض من الإنسان الذهن الذي يعقل به الأشياء وبه يرى الرؤيا، ويترك فيه الروح والحياة، يتقلب[1] بالروح الذي فيه، ويرى الرؤيا بالذهن الذي قبض منه. قال: وكذلك قوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾ الآية [الزمر:٤٢]، يعني يقبض الأنفس. **قال**: وذلك أن الإنسان له نفس وروح وحياة، فإذا نام خرج من روحه الذي به يعقل الأشياء، وله شعاع إلى الجسد كشعاع الشمس إلى الأرض، فيرى الرؤيا بالنفس التي خرجت منه كأنه بأرض أخرى، وتبقى الروح والحياة في الجسد فيه يتقلب وبه يتنفس، فإذا حرك رجعت إليه في أسرع من طرفة العين، فإذا أراد الله أن يميته يمسك النفس الخارجة ويقبض الروح أيضا، فيموت /٤٣١/ في منامه، ذلك تقدير العزيز العليم.

والروح يتصرف في اللغة على وجوه أنا ذاكرها، أحدها الروح التي تقبض عند الموت. والروح أيضا جبريل عليه السلام، كقوله تعالى: ﴿وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ﴾[البقرة:٨٧]. والروح ملك عظيم يكون صفا، والملائكة كلهم صفا. والروح كلام الله عز وجل؛ لأنه حياة من الجهل والغم، قال تعالى: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾[غافر:١٥]. والروح النفخ الخفيف. قال: والروح الرحمة أيضا، والله أعلم. **انقضى الذي من كتب أهل المغرب.**

مسألة من كتاب الإرشاد: الروح النفس، يقال: "خرجت روح فلان" أي: نفسه، والروح النفس التي يجرى فيها البدن، والروح والريح واحدة اكتفته[2] معاني

---

(١) ث: ينقلب.

(٢) ث: اكتنفته.

تقارب، فبني لكل معنى اسم من ذلك الأصل، وخولف بينهما في حركة البناء. والروح: جبرائيل، قال الله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾[الشعراء:١٩٣] يعني به جبرائيل. والروح: ملك عظيم يقوم يوم القيامة وحده صفا، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾[النبأ:٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥]. والروح: النفخ، سمي روحا؛ لأنه يخرج من الروح. وسمي المسيح روح الله؛ لأنها /٤٣٢/ نفخة جبريل عليه السلام في درع مريم. ونسب الروح إلى الله؛ لأنه كان بأمره، ويجوز أن يكون سمي روح الله؛ لأن بكلمته كان، قال له: "كن" فكان. وكلام الله روح؛ لأنه حياة الجاهل وموت الكافر. ورحمة الله روح، قال الله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾[المجادلة:٢٢] أي: رحمة. ومن قرأ: ﴿فَرُوحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[الواقعة:٨٩] (بضم الراء)، قال: رحمة ورزق.

قال أبو عبيدة: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾؛ أي: حياة وبقاء لا موت فيه. ومن قرأ فرَوح (بفتح الراء)؛ الرحمة وطيب النسيم. وقد تكون الروح الرحمة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾[يوسف:٨٧]؛ أي: من رحمة الله، سمّاها روحا؛ لأنّ الروح والراحة يكونان بها. وسمى الله تعالى عيسى روحا؛ أي: كأنه حياة من الله لقومه من الهلاك، وهذا مجاز؛ لأنّ الله تعالى سمّى(١) النجاة من النار حياة، والهلاك فيها موتا، فكان إرسال الله عيسى إلى قومه حياة لهم، وإنما هذا اختصاص من الله اختصه به ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾[النساء:١٧١]، والكلمة بأن قال له: كن فكان، فعيسى خلق من خلق الله، قال الله له: كن

(١) زيادة من ث. وفي الأصل بياض بمقدار كلمة.

فكان، ﴿وَرُوحٌ مِّنۡهُ﴾[النساء:١٧١]؛ أي: حياة لقومه من الهلاك، وأما الروح المعقولة فهي عن الله منفية، لا يجوز أن يوصف الله تعالى بأن له روحا، والله أعلم./٤٣٣/

فصل: ومن بعض كتب أهل المغرب: وأما قولنا: العالَم على ثلاثة أقسام: حيواني عاقل، وهم الإنس والجن والملائكة:

أما الإنسان فقد اختلفوا في تسميته بهذا الاسم؛ **قال بعضهم**: سمي بذلك؛ لأنه عهد إليه فنسي، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ﴾[طه:١١٥]. **وقال بعضهم**: منهي (ع: سمي) بذلك؛ لأنه يأنس بالبصر، قال الله سبحانه: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا﴾[النمل:٧].

فقيل له: فكيف وكل الحيوان يأنس بالبصر، فلم وقع التخصيص بهذا الاسم للإنسان دون غيره؟ واعتل في ذلك بأن **قال**: هذا الفرق ليس هو لما بين الحيوان والإنسان، وإنما هو الفرق بين الإنس والجن، فكانت الإنس إنسا؛ لأنهم يأنسون بالبصر، وكانت الجن جنا؛ لأنهم أجنّة لأنها جنت عن البصر؛ أي: استترت.

وأما حد الإنسان فهو كل حيوان آدمي منتصب مؤنس بالبصر، يصلح للتكليف غالبا، فقولنا: "حيواني" احتراز من الموت، وقولنا: "آدمي" احتراز من سائر أجناس الحيوانات، /٤٣٤/ وقولنا: "منتصب" احتراز من ذوات الأربع، وقولنا: "مؤنس بالبصر" احتراز من الملائكة والجن، ويصلح للتكليف بشرط العقد.

فصل: فأما الإنسان فهو هذا المرء على هذه الهيئة، وعلى هذا التركيب بجميعه؛ لقوله ﷻ: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾[عبس:١٧] إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾[عبس:٢١]، فسماه إنسانا وهو ميت ومقبور؛ ولقوله: ﴿أَيَحۡسَبُ

ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى﴾[القيامة:٣٦] إلى آخر الآيات، وقال: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾[العاديات:٦]، في لغة الناس بينهم يقولون: "إنسان ميت"، وكما أنّ الحي الفعال هو هذا بجميعه. **وقال معمر بن عباد المعتزلي** فيما حكي عنه: ليس الإنسان بهذه الصورة التي تشاهدها، وإنما هي شيء[1] في هذه الصورة، عالم قادر مختار يدبر البدن، لا متحرك ولا ساكن ولا متلون، ولا يدرك بشيء من الحواس، وإنه في مكان دون مكان، ولم يرد بهذه إلا أن يصف الإنسان بصفة خالقه، ويلزم على هذا القول ألا يكون في الدنيا من رأى إنسانا، وإن أحدا لم ير نفسه /٤٣٥/ ولا أباه ولا أمه ولا رآه غيره، ألجأهم إلى ذلك الهروب من الإقرار بخلق الأفعال.

فصل: **وقال بعضهم**: الإنسان هو النفس، واستدل بقول الله تعالى:﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾[الفجر:٢٧]الآية، واستدل الأول بقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ﴾[الإنفطار:٦] إلى قوله: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[الإنفطار:٨]، فيما ذكر في كتاب المقالات، والله أعلم. **انقضى الذي عن بعض أهل المغرب.**

مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي الروح إذا خرجت من جسد ابن آدم، أهي عرض أم شيء يبقى ويذهب إلى مكان، وما معنى ما قيل في شهداء بدر: "إن أرواحهم في حواصل طير خضر تعلف من شجر الجنة"؟

الجواب: على ما سمعته من الأثر قيل: إنّ الروح عرض. **وقيل**: إنها جسم، فالذين يقولون: "إنها جسم" يحتجون بهذه الروايات: رواية: إنّ المؤمن إذا أراد الله

---

(١) ث: بشيء.

قبض روحه أمر الملائكة أن يهبطوا بكفن من الجنة. والكفن لا يكون إلا للجسم. ورواية: إن الروح إذا خرجت تلقاها الملك وأخذها منه الملائكة، وصعدوا بها إلى السماء. والأخذ والصعود بالشيء لا يكون إلا للجسم، والله بالأشياء كلها أعلم. /٤٣٦/

فصل[1]: **عن الشيخ ناصر بن أبي نبهان** في العقل والنفس والقلب والروح، والعقل بعد جلالة الله والعلم بدين الله أعظم وأجل وأشرف وأعجب وأغرب وأفضل آية خلقه الله تعالى [في] الوجود سبحانه الملك المعبود، ما عرفه المتعبدون بعبادته، وما عبدوه إلا به، وما كلفهم عبادته إلا به، وما أمرهم إلا أن يطيعوه في جميع أوامره على الإطلاق؛ لأنه لا يريدها لذاته ولا إليه، بل لا يريدها إلا للذي كوّنه وعصمه من الخطأ والزلل؛ لأنه إذا لم يعرف الحق على الحقيقة أمر بالتوقف.

ومن أسمائه القلب والنفس والروح لاتّفاق بعض معانيها في معنى واحد، وهي المعنى الحقيقي فيها، وعلى الاصطلاح في نقل اللغة إلى المعاني الموافقة لها عند أهل كل فن من فنون العلم الداخلة هذه الأسماء بالموافقة لمعاني علمهم في فنونهم، يطلق كل منها على كثير الأشياء المختلفة من المعاني على الانفراد تارة، وأخرى على اجتماع من المعاني، وليس غرضنا استقصاء ذلك فيها.

ولكن لابد أن نذكر طرفا منها ما يتنبه به الناظر إلى كتابي على ما لم يأت ذكره، حذرا أن يكون قد اطلع على إطلاق شيء منها على شيء من المعاني الذي يسمى به كذلك، وهو غير الذي أردناه فيتأوله كذلك، أو يقع الشك منه

(١) ث: مسألة.

أن الحق في واحد دون الآخر، وكذلك إن اطلع عليه من كتابي هذا، ثم نظره من غيره لغير هذا المعنى، فنقول:

أما اللفظ الأول: النفس، يطلق على ذات الشيء /٤٣٧/ عند أهل اللغة، وعلى الدّم عند أهل الطب، وعلى معاني غير ذلك. ويطلق عند أهل الصوفية على المعنى الجامع لقوة الغضب والشهوة والصفات المذمومة منها، والمعنى الآخر هي لطيفة روحانية، ولها صفات إن سكنت إلى ما يراد منها فهي النفس المطمئنة، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرۡضِيَّةً ٢٨ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ٢٩ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي﴾[الفجر:٢٧-٣٠].

وإذا لم يتم سكونها وصارت مدافعة فهي النفس اللوامة، وهي التي إذا علمت ما لا يسعها لامت نفسها وندمت وتابت، وقال الله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾[القيامة:١،٢]، والمعنى: أقسم بيوم القيامة وأقسم بالنفس اللوامة؛ أي: التوابة إلى ربها تعالى، واللام والألف زائدة ليس هما للنفي؛ والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾[البلد:١،٢]، فلا يجوز أن يكون بمعنى النفي أنه لا يقسم بهذا البلد، وهي يثرب؛ لأن النبي ﷺ حالّ؛ أي: قائم بها ساكن فيها، وإن جمحت للاعتراض لأوامر العقل، وعزمت على خلافه سمّيت النفس الأمارة بالسوء.

وأما اللفظ الثاني: القلب، فيطلق على وسط الشيء وغير ذلك، وليس من غرضنا إيضاحه، وعند أهل الطب يطلق على اللحم الصنوبري الشكل، المودع في الجانب الأيسر، وهو لحم مخصوص، وفي باطنه تجويف، في ذلك التجويف دم أسود وهو منبع الروح /٤٣٨/ ومعدنه، وهو موجود حتى في البهائم الذي قد مات منها، فإذا ذكر أهل الطب القلب فهم يريدون هذا اللحم وما فيه من

الدم، وما له من الآلات، وباختلاف أحوال هذا الدم يختلف أحوال الناس في بعض الأمور، مثلا في الشجاعة والتهور والجبن، فإن كان الدم غليظا أسودا، وأزعجه نار الخوف ولم يقدر على شربه حتى ثارت نار الغضب فأزعجته بقوة، فأثارت منه دخانا أسودا، وصعد إلى الدماغ، وانعكس إلى الوجه، فيظلم الوجه منه ويكر في الحرب متهورا على غير بصيرة ولا سياسة.

وإن كان الدم أحمرا معتدلا، صعد منه بنار الغضب بخار أحمر إلى الدماغ، وانعكس إلى الوجه والبشرة، واحمرت البشرة لحمرته، فيكر في الحرب وقلبه حاضر بما معه من فنون السياسة والفراسة، فإن كان بدنه قويا فهو الشجاع، وإن كان بدنه ضعيفا قيل: "فلان رجل عدل"، وإن الدم رقيقا وأزعجته أولا نار الخوف؛ لأنها تتقدم في كل أمر يخاف منه فراق الروح الجسد، فتقلب على الدم وتشربه قبل أن يثور نار الغضب، فإذا أحسّت الروح بفراقها الجسد؛ لقلة غذاء ناريتها من ذلك الدم، رجع إلى ذلك المحل من الدم ما فرقته منه بقوة حرارتها إلى سائر الجسد؛ لضعفها[1] في دفعه إلى ذلك، وصارت تشرب منه، فيصفرّ البدن؛ لضعف دمه، فلا يجد الغضب شيئا يفور به، فيهدأ ويبقى الخوف، ويورثه الرهبة والفزع، فيجبن عن /٤٣٩/ مصادمة ما تخاف الروح فراقها لجسد بمصادمته، فيكون هو الجبان.

وأما عند أهل علم الحقيقة الشرعية: هو لطيفة روحانية، وتلك اللطيفة هي ذات الإنسان، وهي اللطيفة النفسانية المقدم ذكرها.

واللفظ الثالث: الروح، وأهل كل فن من العلم لذكر الروح فيه محل، وإذا

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لصعها.

ذكروا الروح فإنّهم يريدون بها الروح في ذلك الفن، فإنه عند الأطباء هو جسم لطيف منبعه تجويف القلب الجسماني، وينتشر بواسطة العروق الضوارب لسائر أجزاء البدن، وفيضان أنوار الحياة والحس والسمع والبصر والشم يضاهي(١) فيضان النّور والسراج في زوايا البيت، والمصابيح منه، ويتحرك بحركته، فالأطباء إذا أطلقوا ذلك الروح فإلى هذا المعنى يشيرون، وهو بخار لطيف أنضجته حرارة القلب.

وأما عند الفلاسفة الحكماء فإنهم إذا ذكروا الروح؛ فتارة يريدون به الرطوبة المائية المستمدة من الماء المطلق؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠]، وتارة يريدون بها القوة النارية الكامنة في الناميات: الحيوان والنبات، وهي التي هي سبب لوجود حياة الإنسان أو ذلك النوع، فهي في النوع الحيواني البري يتغذى من الدّم والرطوبة الدهنية من القلب ومن نسيم الهواء، بما تجذبه القوة الجاذبة لذلك من الأنف والفم، فهي كنار الكوز في الفحم، وغذاؤها منه، ومن نفخ المنفاخ عليه؛ لأن الهواء /٤٤٠/ كلّه مملوء من الريح؛ ولذلك إذا فتح فيه المنفاخ ودخل فيه الهواء ملأه من الريح، فإذا أحكم سدّه ودفعه إلى بابه الأصغر خرج منه، وكذلك إذا روح عليه بالمراوح دفعة.

وإذا نزل المطر فلكه ودفع بعضه في بعض كالذي يلقي على الماء الحجر فتموّجه، فإذا لم تجد شيئا من الغذاء من نسيم الهواء أكلت دم القلب، وفيه محلها، ورجع إلى القلب من الدم ما قد دفعته بقوة حرارتها في سائر الجسد؛ لأنّ قوة الحرارة تدفع الرطوبات، وبها صار الغذاء دما في ذوات الدم، وفي غير ذوات

---

(١) ث: أيضا هي.

الدم تصير بعض الرطوبة دهنا، وبه يتغذى.

وأما في الحيوان المائي فقد جعل الله فيه نارا قوية تكتفي بغذاء الدم والدهانة اللذان هما في محلها، فلا تحتاج إلى نسيم الهواء، والهوى يميت بعضا منها كما يميت النفخ نار السراج الذي هو من غذائه في الأصل؛ وذلك إذا غلبت قوته على قوة ناره، كما يطفئ الضعيفة الحطب القوي، وكذلك في النار؛ فروح الحياة هي للنار، وكلما كانت في نوع أقوى كان ذلك النوع يعلو أكثر من النوع الذي ناره أضعف منه؛ لأنّ النار من خشبة هي التي تطرد الماء فيها بخارا صاعدا، فكل شيء ثبت بدرا أو عودا، فجميع ما أريد أن يكون منه وفيه وعليه هو كامن في ذلك صورة وطبقا[1] وأثرا، ولونا وطعما، وثقلا وخفة، إلى غير ذلك، ولذلك لو مر ريح في موضع واحد وسقي بماء واحد لا يختلف؛ لأنّ الذي فيه عشر /٤٤١/ قوي من الحموضة وقوة واحدة من الحرارة، جذب من حموضة الأرض عشرة أجزاء، كل قوة منه فيه تجذب جزءا، وجذبت قوة الحرارة جزءا واحدا، فصار كما عليه من قبل، ولما كان الماء مادة للحرارة، وإذا انقطعت المادة هلك الحي، وإذا خمدت النار انقطع جذب المادة، وهلك الحي أيضا، جاز أن يسمى كل منهما هو الروح.

والنار تعرف في الحيوان البري بالتنفس لتغذيتها بنسيم الهواء، وأنه متى هلك الحي بالحال، وفي النبات تعرف بالزيادة، وهي في الأحجار كامنة لا تأكل ولا تشرب، ونار النبات يقال إنها تشرب ولا تأكل، اللهم إلا أن يكون من التراب اللطيف الممتزج بالماء، فإنها من هذا الوجه تأكل وتشرب؛ لأنّ أصل خشبتها أو

---

(١) ث: وطبعا.

جذعها وثمرتها هي من ماء ولطيف أرض جامدان بالحرارة المركبة فيها، ويتغذى من نسيم الهواء من تخلخل أجزائها، وأما التي في الحيوان فهي في قولهم إنها تأكل وتشرب، وهو قول صحيح، وهي موجودة في جميع الأحجار، وإنما يظهر الشرار من بعضها دون بعض بالمصادمة بينها وبين الزبرة من الفولاذ؛ لأنّ الشرار أصله من الحديدة، فإذا غلبت الحديدة الحجر لم يخرج شيئا، وإذا غلبت الحجر الزبرة وأخذت منها شيئا حمي بحرارة قوة المصادمة فاحمرت نارا، فتتعلق بما يناسبها من لطيف الغذاء الذي هو غذاء لها، فإذا ظهرت وقوي أمرها فعلت في الحجارة وغيرها، وكانت قبل ذلك كامنة لا فعل لها ولا أثر. /٤٤٢/

وانظر إلى الفانيد مهما دبر حتى يصير أبيضا صلبا صافيا، إذا فرك في ظلمة أضاء نارا، وكذلك الحجارة الصلبة إذا صودم بعضها ببعض في ظلمة أضاءت نار الإشرار فيه، وقد تضيء من الثياب والصوف ولا نور لها قبل ذلك ولا أثر، فالنار موجودة في كل شيء، ولكن في النّاميات تأكل وتشرب، وفي غيرها لا تأكل ولا تشرب، فصح أنّ روح الحياة هي نار تأكل وتشرب ركّبها الباري فيها، ومهما ذهب الغذاء ذهبت وهلك الذي هي فيه.

وروح جميع الكائنات هي من حرارة الشمس، فهي الروح الجامعة؛ لأنها لو طمست ساعة واحدة لجمد كل مائع من ماء ورطوبة منفردة أو في حيوان أو نبات ودم وغير ذلك، وهلك كل حي خلقه الله تعالى، كذلك جعل تدبيره في هذا العالم السفلي جل وعلا.

فإن قلت: إن نار الروح تذهب من محلها مع وجود حرارة الشمس؟ **فنقول**: إن كل شيء جعل له مادة وأجلا، فإذا أراد أن يفسد ذلك التركيب أفسد أولا موادّه وقطعها عليه وأفسد تركيبه، وإن كان قادرا على غير هذا الترتيب، ولكن

هذا التدبير هو الذي أبدعه واختاره للتكوين والإفساد لتركيب المركبات.

وسأل سائل ابن العباس: أين الروح تذهب؟ فقال له: وأين نور السراج يذهب؟

ثم قال له: وأين الدم يذهب؟ فقال له: وأين الدهن من السراج يذهب؟

ثم قال له: وأين الجسد يذهب؟ فقال له: وأين الفتيلة من السراج تذهب؟ /٤٤٣/

فسلك في جوابه له مذهب الفلاسفة في الجواب، فأجابه بجواب محكم فلسفي.

وعند الفلاسفة أنّ من الحكمة في جواب الحكيم إذا سأله السائل عن شيء يحتاج في معرفته إلى معرفة مقدمات كثيرة من العلوم، يعجز عن إدراك معرفتها في الحال ذلك السائل، أن يجيبه بجواب مثلي بشيء كذلك، هو مجهول علمه مع السائل حتى يقف عن السؤال، وقد يحسن أيضا كذلك للعلماء أن يجابوا كذلك حتى ينتهوا إلى العلم في الشئين، وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥]، وقد ظنّ كثير ممن عجز عن إدراك معنى الجواب أنه كله جواب عدول، وعند الفلسفة أنه في بعض معانيه جواب عدولي، وفي بعض معانيه جواب إيضاح لما سأل عنه السائل، ولكنه لما كان علم ذلك يتعلق بعلم الفلسفة أجاب بمذهب الفلاسفة بجواب فلسفي، كما سيأتي بيانه.

ففي جواب ابن عباس إيضاح لما سأل عنه السائل لعلماء الفلسفة؛ وذلك أنه لما سأله عن الروح أجابه عن روح الحياة أنها نار، وأن غذاءها الدهن وبعض اللطيف من الأشياء الجسدانية كنار السراج، وأنّ مثالها في القلب هذا المثال، وأن

النار لطيفة روحانية علوية لا تطلب إلا مستقرها، ولها في الهوى هي المحل الأعلى، وهي كرة النار، ومن تحتها كرة الهواء غذاء لها، ومن تحت كرة الهواء كرة الماء، وهي الرطوبة الجسمانية لا الجسدانية، لا تقف في الهواء، والرطوبة /٤٤٤/ المائية الجسدانية من الماء البسيط، ومن تحته كرة التراب، وهو المثال الذرة الذي ترى في الهواء في كوى البيت مهما ولجت منه الشمس، فإن الهواء كله كذلك، وهو الذي ذكره الله في كتابه أنه من يعمل مثقال ذرة من خير أو شر يره. وإن كان كذلك يسمى ما يخرجه النمل من بيوتها مثقال ذرة، فإن الذرة تتوجه للوجهين جميعا، وهو من صاعد دقيق الأرض يتكلس من[1] الشمس، فترتفع في الهواء وتغوص في الرطوبة، فتستحيل بالطبخ بالحرارة ذهبا[2]، فتتغذى به كرة النار ودار الدور، ولم يزل الأمر كذلك إلى حين فناء ذلك، فلم يكن للنار من غذاء، كذلك النار العنصرية في غذائها الدهن من الحطب، ولا تطلب إلا مستقرها، فهي لم تزل ترتفع إليه، ولكنها منشبتة[3] بغذائها، فإذا قلّ قلّت وضعف علوها، ورطوبة الهواء القريبة من سطح الأرض تميتها، فإذا ارتفعت إليها طالبة مستقرها، وغلبت عليها الرطوبة أماتتها كما يميت النار الماء، وإذا بقيت في السراج أكلته دهانته، وتبقى الفتيلة رمادا ترابا كما كانت كذلك قبل أن تكون نباتا، فرجع كل شيء إلى مستقره.

فكذلك نار الروح إذا أكلت الدم، أو أنزعت بقوة كما تنزع النار من السراج

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: دهنا.

(٣) ث: منشبئة.

قبل فناء الدّهن، ويبقى الجسد ميتا ثم يصير ترابا كما كان أصله من تراب؛ لأنّ أجساد الحيوان أصلها من غذاء جامد من لطيف الأرض /٤٤٥/ والماء، قوله تعالى: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾[طه:٥٥]، فعند الفلاسفة الروح هي هذه المعاني، وإن كانوا يعرفون المعاني الأخرى، فإنها أيضا يقصدونها في محل ذكرها من فنون العلم اللائق بها. ثم مراد ابن عباس بعد هذا كله المثال للروح الشرعية التي هي اللطيفة الروحانية التي تتجلى فيها العلوم كما سيأتي ذكرها، وينكشف بهذا المال مثالها، وهو على معنى آية النور قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[النور:٣٥]الآية، فانظر إلى ما له من المعاني كلها في جواب وجيز.

وقيل: إن ابن عباس أعلم جميع أمة محمد ﷺ، وأنه بعد رسول الله ﷺ في العلم، فيما يروى عن بعض أصحابه ﷺ أن ذلك يروى عنه ﷺ فيه، وأنه كان يمسح على رأسه ويقول: «اللهم علمه التنزيل وفقه التأويل»(١)، ويروى فيه أنه «رأى جبريل عليه السلام عند النبي ﷺ لا أدريه أنّه في النوم أو في اليقظة، فأخبر النبي ﷺ فقال له: تعش أعمى العينين، ويفتح الله لك بحرا من العلم ترى به ملكوت السموات والأرض»(٢). والروايات في فضل علمه كثيرة.

وكما أن نار السراج لا تقوم إلا بجسد، كذلك الروح لا تقوم إلا بجسد، وكذلك نور الروح الشرعية لا تقوم إلا بجسد، وكلّما كثر الغذاء عظم حرم النار،

(١) أخرجه بلفظ : «اللهم فقهه في الدين» كل من: أحمد، رقم: ٢٣٩٧؛ وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الفضائل، رقم: ٣٢٢٢٣؛ وابن راهويه في مسنده، رقم: ٢٠٣٨.

(٢) لم نجده.

وطلبت الصعود بقوة أقوى من قوة ضعفها، كذلك نور الروح الشرعية /٤٤٦/ كلما كثر الغذاء إليها من أنوار العلم قوي طلبها للمراتب العلية، وكذلك نار الروح تقوى بقوة غذائها وقوة الجسم المركبة فيه، كما أنّ النار تقوى بقوة الغذاء المركب في الجسد، والغذاء أصله من الجسد ليس شيء منه هو غير ما فيه الدهن، وتضعف مهما ضعف الجسد التي هي متعلقة به، ولذلك اختلف الحكماء من الفلاسفة في قوة الأفعال أنها تكون من قوة الأرواح أم من قوة الأجسام، والأجساد والأجسام تطلق على الأجساد اللطيفة كالنار والرياح، وأجسام الجن والملائكة، وجميع الأجساد الشفافة التي لا ترى للطفها، فهي أجسام الأجساد، فإنّ الجن لا يرونهم الإنس، ليس أنّهم أخفوا أنفسهم ولكن للطف أجسامهم، كما أن الريح لا ترى للطفها، فالملائكة ألطف من الجن، والجن لا يرون الملائكة فيما قيل، ويمكن أنهم يرونهم؛ لأنّ أباهم إبليس كان عندهم، ويمكن أنّ الله تعالى كاشف إبليس في ذلك الوقت حتى يراهم ويمنع من أولاده، ويمنعه هو بعد بذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[الجن:٩]، فكأنهم يترصدون للسماع لا يأخذونه بالمشاهدة، وعلم ذلك عند الله تعالى، والنار ألطف من الريح.

فإن قلت: إنّ النار ترى والريح لا ترى؛ **فنقول**: إنّ النار يرى منها نورها، وإلا فحرارتها كذلك لا ترى، حيث لا نور فيه، وهو نار منها؛ بدليل لو قرب من الحرارة خيط مصبوغ بالكبريت لتعلقت النار به. /٤٤٨/ وجسم الريح يدفع النخيل والأشياء الجسيمة، وجسم النار لا يدفع حتى الشيء الخفيف، وتسمى الملائكة والجن أرواح روحانية للطافة أجسامها، وإلا فلا تصح كون الأرواح فعالة

إلا أن تكون مركبة في أجسام أو أجساد، ولا كون أجسام [ولا أجساد فعالة][١] إلا بأرواح.

فأما من قال: إن قوة الأفعال وقوة الأجساد والأجسام المركبة فيها الأرواح، يقول: إن الجمل يحمل مالا يحمله الذئب، وقال الذي يقول: إن القوة في الأفعال من قوة الروحانية، يقول: إن الذئب أوثب من الجمل في جريه، وأسرع في فعله، والصحيح أن الأفعال تقوى بقوة الأجسام أو الأجساد وقوة الأرواح، وشاهد هذا القول النار، فإنها تقوى بكثرة الحطب وقوتها، ويقوى صعودها وقطعات تلظيها في الهواء، كذلك نور العقل يقوى بالتغذية بالعلوم، ويقوى صعوده إلى طلب الكمالات العلية، وبغير غذاء يموت؛ ولذلك صارت الملائكة بالتسبيح والتهليل والتكبير والذكر لله العلي الكبير؛ لأن ذلك هو غذاء أنوارهم العقلية، فافهم هذه المعاني العلية. ويمكن أن يكون نار الروح هي العقل، والحرارة النارية هي الروح، ومتى خمدت نار الروح ذهب نور العقل، ولذلك لا يذهب العقل إلا بذهاب الروح.

فإن قلت: إنه يمكن وجود شيء من الحيوانات قوية الروح ولا عقل /٤٤٨/ لها؟ **قلنا**: كذلك توجد حرارة النار ولا نور لها، وهي نار، والمثال في ذلك: لو طبخ شيء حار أو أحمي شيء من غير أن يحمر، ووضع مع ذلك خيط به كبريت، لتعلقت النار به، ولذلك جعل للحيوان في نار روحه من النور قدر الاحتياج منها إلى المراد بها. وأما النبات فليس فيه قوة عاقلة، ولكن لناريتها قوة حساسة، بدليل أنها تطلب الماء أينما دار من حولها، ولو كان بعيدا عن عروقها

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ولا أفعاله.

لتيممت له، كذلك علوها في الهواء تطلب الهواء المناسب، وإن قرب شيء منها حست به فتميل إلى ما يوافقها، فصح أنّ في نارية حياتها من النور الذي به يحسّ المركب فيه قدر الكفاية، وهذه الروح المشتركة في الحيوان والنبات فافهم.

وأما قوله: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[الحجر:٢٩]، فهي روح الحياة والروح العاقلة، ولم يذكرهما بالتثنية؛ لأنّ اسم الروح متوجه إلى المعنيين، وأضافها إلى نفسه إضافة تمليك، وكل روح فهي روح الله؛ أي: لله، وإنما خصص آدم وعيسى عَلَيۡهِمَاٱلسَّلَامُ بإضافة روحيهما إلى الله تعالى؛ لأن روح كل منهما من غير ذكر وأنثى كما هو في المعهود، فكان فائدة إضافة روح عيسى عليه السلام إلى الله تعالى تنزيها لأمه، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾[آل عمران:٥٩]، خلقه من غير ذكر ولا أنثى، وهذا من أنثى بلا ذكر، فكيف يكون مستحيلا كون شيء، /٤٤٩/ وكل النوع خلقوا من نفس هي أعجب أمرا مما تعجبتم تعجب إنكاره في الحقيقة، ليس من خُلق من غير ذكر من أنثى، أو من غير ذكر ولا أنثى بأعجب أمرا ممن خلق من ذكر وأنثى، فكل أمر الله عجيب.

فإن قلت: **إنه قيل**: لا يجوز العجب في قدرة الله تعالى، وأنت تقول: كل خلق الله عجيب؟

فالجواب: إن التعجب الذي لا يجوز في قدرة الله هو تعجب الإنكار؛ لقوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾[هود:٧٢]، ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾[هود:٧٣] تعالى؛ أي: أتنكرين قدرة الله تعالى. وأما منعُ من منعَ من لفظ التعجب في صفات الله تعالى بأن يقال: "ما أعظمَ سلطان الله" (بفتح الميم)، فإنما هو لمعنى القرآن بين عظمته وعظمة غيره، كما لا يليق أن يقال: "ما أحكم من هذا الرسول مع هذا الحجام"، فإنه يمكن أن يكون من هو فوق

الحجام في المرتبة ليس أحكم منه ذلك النبي، كذلك "ما أعظمَ" بمعنى التعجب: هو ثناء ليس فيه نفي أنه لا شيء أعظم منه، ولا يصح اعتقاد الثناء في الله مع غير النفي عن المساواة له.

وأما أن يقال: "ما أعظمُ سلطان الله" (بضم الميم)، وبمعنى النفي أن سلطان الله أعظم من سلطان كل شيء سواه، وأنه لا شيء أعظم منه، وليس المنع من جواز التعجب مع غير الإنكار بالدينونة، ولا على كل حال مع كل نية إذا خلص الاعتقاد في الله على ما وجب عليه المرء، فلا يضره لفظ التعجب في قدرة الله تعالى على هذه /٤٥٠/ الصفة، وكلّ شيء يخلقه الله بغير واسطة وعلى خلاف المعهود أضافه إلى نفسه، وإلا ففي الحقيقة كل شيء هو خلق من الله حتى أفعال العباد هي من الله خلق، ومن العباد عمل، فإذا استعملوه باختيارهم أضيف إليهم، قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات:٩٦]؛ لأن الأشياء التي يعملها هذا منهم قد عملها غيره قبل أن يخلق هذا، فعيسى عليه السلام روح الله، وآدم روح الله، ونحن أرواح الله، وبوجود روح الحياة والروح العاقلة في الحيوان يصحّ أن يسمى ذلك الحيوان روحا، وأما قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[الشعراء:١٩٣،١٩٤]؛ أي: جبرائيل عليه السلام، وهو روح القدس، والقدس الطهارة من جميع الصفات الذميمة، والمقدسون المنزهون من جميع الصفات الرديئة، المتصفون بأكمل الصفات الكمالية، الذين هم لا يعصون الله منذ كونهم طرفة عين، وهم الملائكة عليهم السلام والأنبياء والمرسلون، ويصح أن يسمى الأولياء بالمقدسين أيضا، وهذه مبالغة في صفة الكمال من الله لأعظم الملائكة عليه السلام بتسميته له بروح القدس، وقد قال فيه جل وعلا: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ

ٱلۡفَجۡرِ﴾[القدر:٤،٥]، فسمى جبرائيل الروح وغيره من الملائكة، ويمكن أن يكون أراد بالروح؛ أي: الأمر، ونزول الملائكة في ليلة القدر هو نزولهم بالوحي إلى أهل السموات بما ليقضيه الله تعالى من القضاء على أيديهم في /٤٥١/ تلك السنة، قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ﴾[الدخان:٤]، وظن أناس أنهم ينزلون إلى الدنيا ولا ننكر ذلك، ولكن إذا كان المراد بالروح جبرائيل عليه السلام، فهو بعد موت النبي ﷺ لا ينزل على الأرض، لما يروى أنه قال آخر نزوله إليه: «هذه آخر يوم أنزل فيها إلى الأرض»(١).

وإذا كان المراد بالروح الأمر من الله تعالى، فالأمر لا ينزل به إلى الأرض، وإنما ينزل على الملائكة في السماء على يدي الرسل من الملائكة إلى الملائكة، فكان في العقل كأنّ الذي قلناه هو الأصح، والله أعلم.

وإنّما خص جبرائيل عليه السلام بتسميته بالروح من حيث إن الروح العاقلة هي أفضل ما في المتعبدين، فكان تخصيصه له بهذا الاسم؛ لأنّه أعظم الملائكة شرفا عند الله تعالى، وأما قوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥]، فهي الروح العاقلة لا روح الحياة، فافهم.

اللفظ الرابع: **العقل**، ولا يتصور علمه إلا بكشف صفات ذاته، وبكشف صفات أحواله، وبكشف صفات أفعاله، **القول الأول**: هو لطيفة روحانية نورانية، وهي التي قلنا إنها هي معنى القلب والنفس والروح بالمعنى الحقيقي عند أهل الحقيقة، فتكون الألفاظ أربعة لمعان مختلفة، ولها معنى جامع كأنه خامس لما

(١) أخرجه بلفظ: «هذا آخر وطئي الأرض» كل من: الجرجاني في تاريخ جرجان، ٣٦٣/١، وابن حجر في المطالب العالية، كتاب السيرة والمغازي، رقم: ٤٣٢٦.

اختصت لها من المعاني، واختلف الحكماء في محلها؛ **فقال بعضهم**: هي الدماغ من الرأس؛ لأنّ المفكر مهما تفكر يحاذي بفكره /٤٥٢/ الدماغ، ومهما ضُرب الإنسان في رأسه يضل عقله ببعض الضرب، وممن ذهب إلى هذا القول أبو علي، وأبو عبد الله محمد بن محبوب رَحِمَهُمَاٱللَّهُ. **وقال آخرون**: إنه في القلب الجسماني، ولضوء به في الدماغ محلّ يفيض عليه من أنوار[1]؛ لأنّه محل الحواس، ولذلك يضل مهما ضرب فيه.

والدليل على أنه في القلب: متى وصل إليه شيء من المسكرات ولو لم يكن فيه حدّة ليصعد بها بخار منه إلى الدماغ، كذلك يضل به؛ وذلك أنّ المسكر يدوي الجسم من القلب الجسماني، فيغور[2] العقل كما تغمض العين إذا باشرها شيء يضر بها فلا ترى. وتحير الحكماء في تعلّقه بالقلب الجسماني أنه يضاهي تعلق الأعراض بالأجسام، أو الأوصاف بالموصوفات، أو تعلق المستعمل للآلة بالآلة، أو تعلق المتمكن بالمكان، وشرح ذلك يستدعي مجلدات، وقليله لا يفيد المعرفة؛ لأنه يحتاج إلى شرح عين[3] الأعراض والجواهر، وما يزول سريعا وما هو ثابت من الأعراض وأقسامها، وشرح تعلق الأوصاف بالموصوف، ولكن لو كان تعلقه كتعلق الأعراض لكان عرضا، وكذلك لو كان تعلقه كتعلق الأوصاف بالموصوف لكان صفة، وكل هذا يؤدّي النّظر إلى بطلانه؛ لأن الأعراض والأوصاف لا تصريف لها، وإذا بطل هذا فيه صح أنّه جوهر روحاني مستبد لما

(١) ث: أنواره.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: فيقول.

(٣) زيادة من ث.

يراد منه وبه، فهو متصرف آمر وناه وفاعل؛ لأنه يفعل أعمال /٤٥٣/ الاعتقاد به بالاعتقاد، ويهدمها تارة أخرى؛ ولذلك تحير فيه بعضهم فقال: إنه قوة مكتسبة (بفتح السين) بدليل ضعف عقل الطفل، وكلما كبر وتعلم قوي عقله، وإن أهمل التعليم للعلم أو للصنائع العربية، بقي كذلك ضعيف العقل.

وقال بعضهم: هو على قسمين: كسبي وإلهامي، والحق ما قلناه؛ لأن جميع العلوم والأشياء هي معقولة بالعقل، والعقل عاقل لها، فلا يصح أن يكون المعقول عقلا؛ لأنّ المعقولات لا تعقل نفسها في العقل، وما هو غير عاقل لشيء فلا يكون عقلا.

اللّهم إلا أن يعقل صفات العقل عقل آخر، وهو مع ذلك عقل الصفات، ولكن لو كوشف عقل بمعرفة ذات العقل فإنه يكون ذلك العقل عاقلا لذلك العقل، ولكن عقله لذلك العقل إنما هو من عقل عقله، لا أن ذلك الذي عقله عقله هو عقل نفسه في ذلك العقل، فصح أن المعقولات غير المعقول، والمعقول غير المعقولات، والآلات التي بها يعقل العقل المعقولات هي غير العقل وغير المعقولات، فإن عدم على العقل شيء من المعقولات لم يصح أن يعقله، وإن بطلت الآلات التي يعقل بها المعقولات لم يصح أن يعقله إلا بتلك الآلة التي تطلب[١] من الآية، وإن ذهب العقل وبقيت الآلات لم تنفع الآلات.

وآلات العقل التي يعقل بها هي: الحواس الخمس، والمخيلة، والحافظة، والمفكرة، والخواطر الإلهامية، والهواتف الشيطانية، /٤٥٤/ فتلك عشرة كاملة، إذا عدم العقل في شيء من هذه الآلات لم يصح أن يعقله على حال، والهواتف

---

(١) ث: بطلت.

الشّيطانية قد يحصل منها العلم الإلهامي إذا فكر العقل فيه وميز حقه من ضلاله، فصح أنّ العقل هو قوة مدركة علم المعقولات، وهو نور مستعد للتغذية[١] والنمو، كالنار تزيد قوتها بكثرة الغذاء الحطبي، ولذلك ظن من ظن أنه قوة مكتسَبة (بفتح السين)، والصحيح أنه قوة مكتسِبة (بكسر السين)، ويصح أن يسمّى العقل كسبيا على المجاز لا على الحقيقة في المعنى لما يزيد نموه بالاكتساب؛ أي: يزداد به نورا؛ لأنّ الغذاء في المغتذيات مهما تغذته صار جزاء منها[٢] وعظم جرمها به، فصار هو هي، وصارت هي هو.

فيصح أن يقال: هذا المغتذي أصله من هذا، وهو هو، ولكن قبل أن يغتذي به المغتذي لا يصح أن يكون هو هو، وكلّ منهما على انفراده، هذا ما لا يصح قبوله، فصحّ أنّ استحالة أنوار العلوم إلى العقل كاستحالة الغذاء إلى المغتذيات، وأنّ العقل المغتذي هو في الحقيقة العقل لا الغذاء يصير جزءا منه فيه، فيكون الجميع عقلا، وسمي العقل عقلا لوجهين ومعنيين: أحدهما أنه يعقل النفس عن اتباع هواها، والوجه الآخر لأجل عقله للأشياء وللعلوم بإدراكه معرفتها بالحقيقة، فكأنه لما علمها قيدها فيه بالإدراك؛ لأنه لما عرفها كأنه مسكها بالمعرفة، وإذا نسيه لا يسمّى في حال نسيانه لها عاقلا لها، فصحّ أن /٤٥٥/ معناه معرفته بحقائق الأشياء على الحقيقة، ولكن سمي عقلا لأجل معرفته للأشياء، لا معرفته سميت عقلا، فلذلك لا يسمى العقل المعرفة؛ لأنّه من أسماء صفات العقل لا من أسماء صفات الفاعل.

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: للتعدية.

(٢) زيادة من ث.

فإن قلت: إن الله تعالى يسمى بأسماء صفات أفعاله؛ **قلنا**: نعم، ولكنه لا يجوز أن يسمى بأسماء الفعل، فإنه تعالى يسمى الخالق والبديع، ويصح وصفه بأنه المبدع للأشياء والمخترع لها، وإن كان لا من أسمائه المبدع والمخترع، فإن ذلك من صفاته التي هي صفات أفعاله، وإنما لم يكن من أسمائه؛ لقصور معناه بغير قرينة من الكلام؛ لأن كلمة المخترع تحتاج إلى قرينة من الكلام حتى يخصّ بها المقصود، وهي مثلا للأشياء وما أشبهها من الكلام، لا مكان الوصف بها بآلة التعريف غير الله تعالى.

فإن قلت: كذلك اسم الحكيم يصح لغير الله حتى بالألف واللام؟ فنقول: نعم، كذلك اسم الحكيم تام لا يحتاج لتتميمه للمعنى المقصود إلى كلام غيره، فإنه متى قيل: "إن الله حكيم" و"إن الله هو الحكيم" تم الكلام.

وإذا قال(١): قيل: "إن الله عالم" لم يتم الكلام حتى يقال: "إن الله عالم الغيب"، وكذلك "إن الله مخترع الأشياء"، وكذلك لم يكن مثل هذا من أسمائه، ومع هذا كله فلا يجوز أن يقال: "إن الله هو الاختراع والإبداع"؛ لأنهما من أسماء التدبير الذي هو العقل، وكذلك يسمى العقل عاقلا ومدرك وعارف، /٤٥٦/ ولا يسمّى المعرفة ولا الإدراك، وليس المراد أنه لا يجوز في الدين، وإنما المراد أنه لا يصح ذلك في اللغة والمعنى، فصح أنه هو الجوهر اللطيف المدرك معرفة الأشياء بالآلات التي هي الحواس والخواطر، فالخواطر منها الإلهامية من الله تعالى، ومنها هواتف شيطانية، والحواس الخمس هي كالمصابيح من البيت الذي يدخل منها النور إليه، وهي مثل السواقي كما ذكرناها، ومجمعها في الرأس، وهي

(١) زيادة من ث.

كالجواسيس له من أعوانه، يؤدي كل منها ما هو مخصوص بإدراكه؛ كالسمع للمسموعات، والبصر للمبصرات، والشم لمعرفة الروائح، والذوق لمعرفة الحلو والمرارات وما أشبه ذلك، واللمس لمعرفة الخشونة، واللين ولمعرفة لذة الملموسات، وتفيض اللذة في ذلك إلى القوة الخيالية التي هي كالبريد للملك القائم على بابه، وتسلمها القوة الخيالية إلى القوة الحافظة التي هي كالخزان للملك، والحافظة تسلمها إلى الملك، فيأخذها بالقوة المفكرة والقوة المميزة والقوة المدركة لحقيقة ما وصل إليه، فإن نظرها بالقوة المدركة لتحقيق الحق فيها فقد عرف حقها، وإن عجز عنها وعرف عجزه عرف أنه لم يدركها، وإن لم يعرف عجزه خيلها، ثم هنالك قوة أخرى تأمره بالتوقف عن كل ما يعجز عن إدراكه، /٥٥٧/ فإن سلم أمره إليها أصاب الحق بالوقوف، وإن خالفها إما أنه دفعها لجهله بها، وإما أنه صورها بخياله وهو القياس الوهمي، يمكن أنه أصاب ويمكن أنه أخطأ، ويبقى بين آمر له باعتقاد حقه، وبين ناه له بالتوقف، والاعتقاد هو تصوره خيالا حسنا ثابتا له متى تذكره، كما يصور المرء مهما نظر إلى السماء وظن أنه قد نظرها بعينه حقيقة، فإذا حقق المرء في نفسه أن الذي نظره هو السماء، فإذا غمض عينيه يظن أنه كذلك باق ينظرها، فأثبتت الخيال في عقله على ما لم يشك في نفسه، والحق أن السماء لم ينظرها أصلا وإنما نظر الهواء؛ لأنّ السماء شفافة، ولو لصق المرء رأسه وعينه بها لما نظرها لصفائها، فإنّها والهواء سواء، فإذا علم بالعلم ذلك، وتخيل له ما نظرته العين وصوره الخيال الوهمي، نفى ذلك الخيال بنور العلم، وإن صورته فهو بنور العلم يعرف أن ذلك خيال سحري لا حقيقة، فيتصور حسن الحق له مثالا حسنا، ويدبر عن المثال الخيالي، فإذا أدبر عن هذا المثال وأقبل إلى الخيال وأطال فيه النظر، فهو الشك في الحق بعد العلم، واتّباع

القياسي الوهمي، ومخالفة الحق فيه، فافهم مثَلَنَا لك صورة القياسين، وصورة الاعتقاد ومعناه، وصورة الشك بعد العلم، والنظر إلى الحق، وصورة /٤٥٨/ الشك فيما لم يقبل على أحدهما، وهو الذي يرى شيئين حسنين في نظره فلم يعرف الأحسن منها، فيميل بالنظر إليه، ويمكن أن يكونا جميعا خيالين أو جميعا مثالين، أو أحدهما خيالي والآخر مثالي.

وكلما أراد أن يميل إلى أحدهما بالنظر(١) ويذهب صورة الآخر تحيّر في أيهما أولى بالترك والزوال، والظن أن يميل إلى استحسان أحدهما من غير قطع، ولكنّه إن نظر إلى صور هذا استحسنه أكثر من صاحبه، وإذا أراد أن يذهب الآخر عنه وجده حسنا في منظره لا يسمح بزواله؛ لأنّه إذا أراد زوال أحدهما زال وبقي، ولكنه لا يلتفت إليه لما قد استحسن غيره عليه، وقد يقف الخيال قبالته وهو يعرف باطله وأنه غير حسن، وإنما سحر قلبي، ويكون الآخر جانبا عن قبالته، فيريد أن يتصور له هذا ويدفع ذلك فلا يستطيع إلا باجتهاد شديد، وذلك هو مثل الذي يرى في صفات الله ما يعرف باطله ولا يستطيع أن يصرف ذلك من نفسه، فالمصور الخيال غير المصور المثال، فإذا بقي كذلك كلما نشر عليه هذا خياله نشر هذا مثاله، لم يكن عليه شيء غير ذلك، وقد خرجنا بهذا القول من صفات ذاته إلى صفات أحواله وبعض أفعاله.

القول الثاني في صفات أحوال العقل: /٤٥٩/ ودلّ على أن للعقل بها للنظر فيه ثلاث قوى، وصح قول الحكماء الفلاسفة: إن للعقل عيونا مدبرة وغريزية وبصيرية:

---

(١) ث: إلى النظر.

أما المدبرة: وهي الأولى، وهي النفس الحساسة، وإليها ينتهي أولا ما يدرك بالحواس حتى تسلمها إلى الغريزية، ثم إلى البصيرية، وفيها تتخيل الصفات الذميمة كلها من التي تتخيل فيها، ولها قوة التخييل كما للشيطان، ويفعله الساحر به في عيون الناس فيريهم الخيال والعصا كأنها حيات تسعى، ويريهم البعرة كأنها جوهرة حسنة، كذلك يأتي إلى هذه العين المدبرة، وتخيل لها الأشياء الذميمة حسنة، كذلك يأتي إلى هذه العين المدبرة وتخيل لها الأشياء الذميمة حسنة في رؤيتها لها حتى تميل إليها وتقبل عليها، فكما يخيل في الظاهر للعيون سحرا وهو في الحقيقة غير مستحيل عن أصله، كذلك يحيله لها في الباطن ويعلمها التخييل، ولها قوة على ذلك بالتعليم، كما أن للصبي قوة على الكتابة إذا تعلمها، وإن لم يتعلمها لم يعرف.

وكذلك هذه، فإذا تعلمت منه ذلك صارت تخيل كلما تحبه ويخطر عليها من الخواطر والهواتف وما يدركه بالمحسوسات، والشيطان يعينها على ذلك، وفيها محبة لذلك حبا شديدا؛ لما تراه من حسن تلك الخيالات، وفيها قلي لمن يريد أن يزيل ذلك، وغضبا على من خاصمها، ورهبة /٤٦٠/ وخوفا إن تغلب عليه فلا تقدر على ذلك، والاختراع محبوب معشوق، وهذه الصفات هي الصفات المطبوعة فيها؛ أي الحب والقلي والرهب والغضب على ما تخترعه من الخيالات، وهي المراد من قول الحكماء: إن فيها صفات الذميمة مطبوعة، فليس المراد صفات الأفعال التي هي معاصي الله تعالى، وإنما المراد صفات أحوالها التي هي تطلب الأفعال؛ لأن الأفعال حادثة وهي صفات الحب لانفعال الأفعال الذميمة، والقلي لمن خاصمها، وهي العين البصيرية، والغضب عليها إن عارضها، والرهبة من غلبتها، وهذه الأربع هي أصول صفاتها.

وقال بعضهم: أصول صفاتها الشهوة والرغبة والرهبة والغضبة، والصحيح أنّ الشهوة والرغبة من بعضهما بعض، ويكون القلي لا من أحدهن؛ لأنه لا يغضب إلا على من قلاه وعلى ما قلاه، والحسد صادر عن القلي لا من أحد هذه؛ لأن الشهوة وإن كانت تطلق على ما تحب فيه من السوء، فإنه لا يكون منها ذلك إلا لمن قلته أو لما قلته النفس.

وقال بعضهم: إن أصول صفاتها الشهوة والغضب، وقد صح أن لها صفاتا تصدر من غير هذه، فصح أنّ النظر[1] يؤدي إلى صحة ما ذكرناه، وإنما حكينا الأقاويل لئلا[2] /٤٦١/ تطلع عليها، فلم تدر أيها الأصح هي أو ما قلناه، وقد صار النظر إلى عقلك في الأصح معه، ولهذه الصفات المطبوعة فيها الممكن زوالها سُميت النفس الأمارة بالسوء، قوله تعالى حاكيا عن النبي يوسف الصديق عليه السلام في قوله خضوعا إلى الله بموجب المقال، وخشوعا إلى الكبير المتعال بموجب البال، في مقام عبوديته لله ذي العظمة والجلال، في حضرة المشاهدة لله ذي الكبرياء والكمال، حين جاءه نبأ نفسه بتنزيه الناس لها، فأدهشته الخجلة من الله، والمشاهدة لنفسه في مقام الجمع بعد الفرق؛ لعجزه عن تنزيه نفسه وبمشاهدته في تلك الحضرة الربانية أنه هو المانّ عليه، فقال: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[يوسف:٥٣]، فحكم على النفس بما هي متصفة به من صفات ذاتها وصفات أحوالها وصفات أفعالها، وأنّه لا سلامة للمرء إلا من علم ذلك منها وخالفها؛ لأنها لا تدعو إلا إلى ما تهواه، ولا تهوى إلا ما تخترعه

---

(١) ث: الظنّ.

(٢) ث: لكي.

خيالا، ولا تخيل إلا ما يتجلّى لها من الخواطر الإلهامية والهواتف الشيطانية والمدركات الحسية، ولا يتجلّى لها من الإلهامات إلا الأمور الدنياوية، وليس لها شغل إلا الأعمال السحرية؛ إذ لا حب لها في شيء غير ذلك، وكله لهو ولعب باطل لا فائدة فيه، فهي مثال المرأة أو أصحاب /٤٦٢/ الملاهي، ولها قوة بغض في العين الغريزية، وقوة حب أن تكون هي الأمير، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النازعات:٤٠،٤١].

فالمراد هذه النفس، وهي هذه العين المدبرة لا غير؛ لأن في العقل شيئا لا يهوى إلا الخير، فليس المراد هو، وفي ظاهر اللفظ عموم؛ لأنه خطاب فلسفي ظاهره للعلماء والعامة من المؤمنين، وباطنه للفلاسفة الحكماء المتوغلين في علم الفلسفة، المكاشفين بحقائق الأمور، أنّه من إرادة الجزء بلفظ الكل الذي كذلك العدل في بعض نطقهم في حكمة الكلام، فالكتاب تارة يخاطب به العوام من المؤمنين على قدر عقولهم، وتارة يخاطب العلماء، وتارة الفلاسفة، وتارة يخاطب أهل (ع: كل) فن من العلم بفنهم وبمذهبهم في الكلام، فهو معجزة لجميع خلق الله من أهل السموات والأرض.

والآخر أن اسم الهوى واسم العشق لا يحمل أن يعلق لفظهما في الموصوف بالكماليات من الصفات والأفعال والأحوال، وإنما يليق أن يوصف الأشياء الدنية مما يناسبهما الاسم، ولذلك لا يليق بأن يقول المرء: أنا أهوى الله تعالى ولا أعشقه، كما لا يجوز أن يوصف الله تعالى بأنه عاشق فلانا ولا يهوى فلانا، كما جاز أن يقال: إن الله تعالى يحب كذلك، ووصف نفسه بقوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة:٥٤]، /٤٦٣/ ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾[التوبة:١٠٨]، وقد ظن قوم أن العشق هو قوة الحب لا غير، والصحيح أن العشق أصله خيالي

نفساني من تخييل العين المدبرة فيما أدركته من المحسوسات، ولا يكون إلا فيها، ولا يكون في كل شيء منها؛ وذلك أنه متى وصل فيها خيال ما أدركت خياله ببعض الحواس ونظرته، فإذا استلذته أحبته وخيلته بخيال عجيب مطرب لها، واشتغلت بتزيين الخيال، فإن كان من المنظورات أرسلت خيالها فيما بين العين الباصرة وبين ذلك المنظور كالسحر، حتى تراه العين الباصرة كما رأته هي، لتطلب النظر إليه لتعينها العين على تصويره وإبداع تخييله، وإن كان لا يبصر صورته حسنا، وأمرت الأعضاء بتقريبه إليها بالملامسة لها، والسماع لمقالها، والشم لروائحها وعلى هذا المثال، ولذلك لم يجز أن يوصف الله تعالى به مع أصحابنا دون قومنا، وقد يمكن أن يحب المرء أباه وأمه وولده أكثر من زوجته، ولا يعشقهم بالنظر إليهم، بل يعشق زوجته، فالعشق حب نفساني خيالي ظاهر وهو من الحب، والحب باطن قلبي من غير هذه العين المدبرة، وبينهما فرق لطيف، فلا يصح أن يقال: إن الحب هو عظيم العشق، ولا كل العشق هو عظيم الحب، كما يصح أن يقال: /٤٦٤/ إن الشغف هو عظيم العشق، والاصطلام هو عظيم الشغف.

والاصطلام: هو أن يصور المرء محبوبه في موضع خالي، ويغمض عينيه، ويلتذذ بذلك الخيال لذة عظيمة، يتحرك بها القلب حركات شديدة واضطراب، فيحصل له من ذلك الاضطراب عذاب، ومن ذلك التخييل لذة عظيمة تغلب على لذة ذلك العذاب، حتى ينتهي أن ذلك العذاب يستلذه، فهذا هو الاصطلام، وحيث كان أصله من العشق لم يجز أن يصف العبد به مع الله تعالى مع أصحابنا دون قومنا؛ لأنه لابد من تخييل لتصوير.

فإن قلت: أليس بصحيح أن يقال: هذا عاشق علم كذا وكذا؟ فنقول: نعم،

ولكنه على الاستعارة المجازية؛ لأنّ الكلام يستعار للمعاني التي في الأصل ليست هي موضوعة لذلك، فإذا ملكت المرء محبته للشيء الذي هو طالبه، جاز في التوسع باللغة أن يسمّى عاشقا له، إلا في الله وفي أولياء الله، وفيما يقربه إلى الله تعالى، ولما كان ذلك كذلك كان أولياء الله أولى بهم ألا يوصفوا به، وعلى هذا يصح أنّ الأحسن في استعماله فيما خالف التقوى فافهم.

والحب قد يكون من غير هذه العين، بل من الأخرى الغريزية كما سنذكره فيها.

الثانية: العين الغريزية: وهي التي تتجلى[١] في /٥٦٥/ مرآتها العلوم والحكم، ولها قوة حب إلى التطلع على ذلك، ولها قوة على توليد أمثال منها، كما يولد المولدة من المثالات التي تدركها بالحواس خيالات سحرية، فلهذه مثالات لا خيالات إذا نظرت إلى الحقائق، ولكن قد ينظر في بعض إلى غير الحقيقة فتمثل شبهة، وتظن أنها قد مثلت شيئا حقا حسنا وهو خيال باطل، فالأول قياس عقلي، وهذا قياس وهمي، والغلط فيه في نظرها إلى ما تخيل إليها إلا في تمثيلها، فإن العالم يستنبط العلوم من الأصول، فإن كان الأصل صحيحا فربما أنه يصح له التوليد منه مثله صحيحا. وإن كان الأصل الذي نظره خيالي استنبط منه على قياسه مثالات على شبهه، ولو كان ذلك مثالا لا خيالا لكان صحيحا أنه مثله، ولكن لما كان الأول خاليا ضلاليا صار كلّ ما تولد منه ضلال مثله، وفي هذه العين محبّة في التطلع والنظر إلى مثالات العلوم وما يتجلى[٢] إليها، لا عن

---

(١) ث: تنجلي.

(٢) ث: تنجلي.

إرادة منها في التخييل كالعين المدبرة، ولكن نظرته من غير جهة النظر إلى الحقائق، وإنما نظرته من جهة المدبرة التي يرى منها الخيالات.

الثالثة: العين البصيرية: وهي محل تجلي الإيمان، وفيها يتمثل حب الكمال الحقيقي من صفات الله تعالى، ومنها يتجلى العلم الإلهي والإلهامي، والبرهان الرباني، وفيها تتجلى الحقائق /٤٦٦/ كلها، ولها الحكم في القياسات الوهيّة والقياسات العقلية، والصحيح العدل والباطل الهزل، وليس فيها شيء غير حب الله جل وعلا، وحب ما يقربها إليه ﷻ، فلا تدعو إلا إليه سبحانه المولى، وفيها بغض للنفس بما تخيله؛ لأنها تراه هذه بالحقيقة أن ذلك ليس بشيء، وأنه لا على ما ترى صورته، بل هو باق على صورته القبيحة، وتعلم هذه بها أنها هي تراه على ما تصوره بالتخييل، فهي كالساحر إن كان يرى ما يخيله على ذلك الخيال، وإلا فهي كالناظر إلى الخيال وما تخيله، لا ترى حقيقته إلا على ما تخيله، وإن كانت تعرفه في الأصل أنه غير مختلف، ولكن تحول(١) تخييلها بينها وبين صورة الحقيقة، فأمرها أشبه شيء باللعب، بل هو اللهو واللعب على الحقيقة، وبأمرها تصدر أفعاله، وفيها قوة مميزة بين الحق والباطل، وبين القياس العقلي من المدبرة والغريزية الصحيح العدل وبين الوهمي الهزل، وفي هذه العين البصيرية صفة الغضب لمن عاندها، والرهبة من الغلبة عليها.

وظن بعض العلماء أن المدبرة الأولى كأنها على الباب، والغريزية كأنّها في وسط البيت، والبصيرية في المؤخر منه، والنظر يؤدي إلى أن كل واحدة منهن في جهة مقبلة على الجهة التي هي مقبلة عليها، وتكون كل /٤٦٧/ عين يمكن

---

(١) ث: تحول.

إقبالها على صاحبتها، ويمكن إقبالها على بيت الحواس من الدماغ، ويمكن إقبالها إلى الجهة التي تتجلى لها منها الأشياء المخصوصة بالتجلي لها دون الأخرى.

فيبقى النظر هل مركّبات في وطاء القلب الجسماني مقبلات إلى الجهة الأعلى؟ ولو كانت كذلك لما أمكن التقابل لبعضهن بعض، اللّهم إلا أن يكون أعلى هو شيء يتجلى فيه ما يتجلى للأخرى، فتنظره من هناك، ولكن لو كان كذلك لما أمكن كل واحدة منهن تحجب ما يتجلى لها من جهتها بأفعالها، فصح أنّ الأصح في التمثيل أن تكون كل عين منهن على جهة من جهات القلب لا في وطائه، بل هن كعيني الإنسان، ويمكن كل عين تدير النظر إلى الأعلى محل الحواس، وإلى جهتها وإلى جهة صاحبتها، فلها في الإدارة ثلاث جهات.

ومثلها بعضهم بثلاث مرائي، ومثلهن بعضهم بالعيون، ومرائيها بطبقات العيون، وكان هذا هو الأصح؛ لأنّ العين فاعلة ومتصرفة، ولها أفعال واختيار، وكذلك هذه العيون لها تصريف واختيار وأفعال وآثار لأفعالها وإرادات، كما سنذكره بعد هذا.

الباب الخامس والثلاثون في صفات أفعال العقل

اعلم أن كل عين من هذه العيون العقلية تريد أن تكون هي الملك الغالب القاهر المالك للأمر، وقد مثلهن بعضهم /٤٦٨/ أن الأولى المدبرة كالمشير، والغريزية كالوزير، والبصيرية كالأمير، والنظر يؤدي إلى أن الصحيح من التمثيل على غير ذلك أن المدبرة كالساحر، والغريزية كالملك، والبصيرية كالنبي والرسول المقدم من الأموال.

وقد تكون كل عين منهن ضعيفة القوة، وقد تكون المدبرة قوية، والغريزية والبصيرية ضعيفتين، فيكون صاحبها قليل المعرفة، بليد النظر، ذا جهل شديد، قوي التمرد، لا يسمع قيلا[(١)]، ولا يهتدي سبيلا، ولا يسمع إلى نصح بل يغضب عليه، إلى غير ذلك من الصفات، وإن كان صاحب إيمان يكون غير قوي فيه، وقد يسلم له من العناد عليه مع ذلك، وقد يكون قوي الغريزة، ضعيف البصيرية، فإنه يكون بصيرا عارفا، إما حكيما دنياويا؛ أي في العلوم الدنياوية، والصنائع المعجبة الغريبة، وإما عالما بالعلوم الأخراوية الدينية، غير عامل بها لله تعالى، فيكون عالما غير عامل بعلمه، ولذلك تجد علماء غير عاملين بعلمهم لله تعالى، وإن عمل بها لله فإنه يكون قوي فيها.

والمراد غير قوي فيها من قولنا؛ أي غير قوي المحبة والرغبة إلى ذلك، والمراقبة والمشاهدة إلى الله تعالى، وغير قوي في لذة المشاهدة، وغير قوي في طلبها؛ إذ هو غير قوي في محبتها وإرادتها، ولكنه مع ذلك يمكن أن يسلم له إيمانه. وقد

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: قليلا.

تكون العين البصيرية /٤٦٩/ قوية، والغريزية والمدبرة ضعيفتين، فيكون قوي الإيمان قليل العلم، يطلب من العلم كل ما يحتاج إليه في إيمانه، ولا يروم أن يأتيه الأجل إلا وقد أتمه على ما ينبغي في تتميمه وتكميله.

وقد يكون قوي البصيرية والغريزية، ولكن عليهما حجب مانعة، أما الغريزية فمن الإهمال من أول الأمر من قبل متابعتهما[١] النفس المدبرة وانخداعها لها؛ لأنها تريد أن تكون هي المتولية للأمر، فتخيل إليه خيال الكسل، وتستعملها في أمرها.

وأما البصيرية فقد تتوسخ طبقات مرائي عينها بآثار أفعال النفس بما يتصل إليها من خيالات المحسوسات التي تصل إليها بالمقاربة، وإدراك المعرفة بما تشاهده من أفعال المقاربين، فيحدث من تخييلها [ذلك الذي هو عملها ربنا شبيها بالسحاب، يتولد من بين تخييلها][٢] وتلك الخيالات أو خيالات الشيطان إن عجزت هي عن شيء من ذلك الرين، فتدفعه إلى طبقات العين البصيرية، ولم تزل تراكمه عليها عداوة منها لها حتى لا ترى شيئا، وقد تفعل كذلك بالعين الغريزية؛ وذلك من أول الطفولية صاعدا، وهو معنى قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾[المطففين:١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾[النور:٣٩] إلى قوله: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[النور:٤٠]، وقال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، وإنما يهوداه

(١) ث: متابعتها.

(٢) زيادة من ث.

وينصراه ويمجساه أبواه»[1]، وله في التأويل /٤٧٠/ معنيان: ظاهر وباطن:

فالظاهر: هو أنّ كل مولود هو مولود على فطرة إيمان أبيه آدم عليه السلام؛ لقوله تعالى مخبرا عن أوليائه: ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[الطور: ٢١]، وإنما يحكم عليه في الدنيا بأحكام الدنيا دون أحكام الآخرة في الحكم الظاهر بأحكام أبيه في الطهارة والنجاسة، قبل البلوغ وبعد البلوغ بأحكام نفسه.

والمعنى الباطن: هو ما ذكرناه أنّ كل مولود على الفطرة؛ أي الخلقة القابلة للإيمان بوجود العين البصيرية، وإنما يدنسان مرآة عينه التي هي محل لتجلي نور الإيمان فيها مقارنة أبويه والتخلق بأخلاقهما، وتخييل المدبرة حسن ذلك له، وإطباع العين البصيرية بما يتولد من الدين من أعمالها؛ لأن العين المدبرة في حال صغر الولد هي التي تكبر أكثر؛ لأن شهوتها المتولدة في محبتها هي التي لها الولاية في أول الأمر، والغريزية والبصيرية في ذلك الحال مغلوبتين، ومتى زاد الكبر زادت قوتهما، ولكنهما وإن قويا ولم يذهب كل منهما ما فيه من الرين فلا يظهر لهما أثر فعل.

وقد ظن بعض العلماء أن الكافر هو المفقود العين البصيرية، والنظر يؤدي غير ذلك، وكذلك الرواية النبوية التي ذكرناها، وكذلك الآيات التي أوردناها، بل يؤدي صحة ما قلناه أنها موجودة ولكنها محجوبة؛ والدليل على صحة ذلك أن بعض الصحابة ! كانوا كفارا مشركين /٤٧١/ جهالا غير منورين العين البصيرية ولا العين الغريزية، فلما أسلموا صارت عيون عقولهم أنور من عقول أمة محمد صلى الله عليه وسلم، إذ لا يصح إلا أن يختار له صحبا أفضل خلق الله في الأرض بعد الأنبياء،

---

(١) تقدم عزوه.

ولكن أفضل صحب أنبيائه أيضا.

وكذلك قال بعضهم: إنّ العين البصيرية محل تجلي علم التوحيد. **وقال بعضهم**: علوم الآخرة، والغريزية تتجلى فيها العلوم الدنياوية فقط، فالنظر يوجب صحة ذلك من وجه دون وجه؛ ذلك أنه قد يكون عالما قويا بالغا في تدقيق علم التوحيد وعلوم الآخرة وهو غير عامل بعلمه، ويبقى كذلك [كان ذلك](١) من العين الغريزية، والعين البصيرية لا إيمان فيها كأنها لا تنظر إلى ذلك، ثم يندم ويتوب فيصير قوي الإيمان بنظر العين البصيرية إلى ذلك، وقد يكون ضعيف الغريزية قوي الإيمان لا يعرف من صفات الله إلا الجلي منها، فصحّ أنّ جميع العلوم يمكن أن يتجلى ما يتجلى منها للعقل على العين الغريزية(٢)، ولكن على البصيرية محض الحق، وعلى الغريزية الحق والخيال.

فإن قلت: يتجلى فيهما معا أم في واحدة دون الأخرى، فإن كان لا يمكن أن يتجلى في هذه إلا وتجلى في الأخرى، فما له لا يؤمن إيمانا كاملا، وما باله يخطئ، وإن كان في العين الغريزية فما باله إذا ندم وتاب أشرق /٤٧٢/ نوره في حين ذلك بالبصيرية، وقد كانت غير ناظرة ولا قوية، وصارت قوية بقوة الغريزية في العلم، وإن كان أنه يمكن أن يتجلى في البصيرية ولا يتجلى بالغريزية، فما الدليل وقد صح أنه يتجلى فيها دون البصيرية، فما الوجه الصحيح عندك في هذا، وأوضحه لنا حتى يتضح نوره في عقولنا إن اهتدت إلى ذلك؟

فأقول: إنه في هذا المحل تحيّر كثير من العلماء وعجزوا عن إدراك تحقيقه، ولا

---

(١) زيادة من ث.

(٢) زيادة من الأصل: "والعين الغريزية" ولعله تكرار لا معنى له.

ندعي أنّنا فوق درجتهم؛ لأنّ كثيرا منهم أعلى درجة منّا، ولكن يمكن أنهم لم يتكلموا فيه؛ لأن هذا أصله من علم المكاشفة مع أهل الحقيقة من مكاشفة علم الحقيقة، لا من علم المعاملة بالحقيقة؛ لأنّ علم هذا غير لازم، وإنما أوردناه لما نبه لنا الناظم عليه بذكره[١] القياس الوهمي والقياس العقلي، ذكره بالإشارة إليه حين زكاه من تمنّاه؛ ليشرح له مقالته من اكتفاه بالحسي والوهمي، يدلّ على أنه أراد القياس العقلي ذكره.

ونقول: إن في المرء شيئين متضاددان؛ أحدهما: يأمر بترك اتباع ما يأمر به آخر غيره في حال واحد، وكان المرء بنفسه له إرادة ثالثة يقول له: "إن اتبعت هذا سلمت، وإن تبعت هذا ندمت" فمن هذا المأمور باتباع أمر هذا وترك اتباع أمر هذا، فإن كان المراد أحدهما فكيف يصح أن يقال: "له اتبع هذا وخالف /٤٧٣/ هذا" إلا أن يكون أصل الأمر والقوة والغلبة هو[٢]، والأمر والنهي ثالث غيرهما، [فصحّ أنّ][٣] أصل الملك والتصريف والقوة والغلبة هو لعين[٤] الغريزية، فإن مالت إلى النفس عن النظر إلى ما خلقت لأجله من التفكر في العلوم واستأسرتها[٥] صارت هي المملكة، وصار الملك إلى امرأة جاهلة ساحرة عظيمة، فيحدث منها ما قد ذكرناه، وإن خالفت العين الغريزية النفس، وأقبلت إلى العين البصيرية على ضعفها، وكشفت عن ماعظتها المدبرة بأوساخها، فإن كانت كان

(١) ث: يذكره.

(٢) زيادة من ث.

(٣) ث: لأنّ.

(٤) هذا في ث. وفي الأصل، ق: العين.

(٥) هذا في ث. وفي الأصل، ق: واستسرها.

الملك قليله العلم لغير القوي الملك، وقد اتبع النبي رسول الله إليه، والذي يوحي إليه ربه بإلهام فيما يريده من المدبرة والغريزية والبصيرية، وتأمر الغريزية أن تعرض عليها كل علم تمثل لها أو خيال وما مثله منهما، فتعرف ما قد عرفته الغريرية، فما عرفته حقا أمرتها بإثبات مثاله، وما عرفته أن أصله خيالا أمرتها بزواله، وما لم تعرفه أمرتها بالتوقف عنه إلى أن يأتيها فيه وحي من الله في ذلك إلهامي، فالقياس لا يصح حقه وباطله إلا بهذا الحاكم عليه، ثم تجمع له تلك الأشياء وتمثلها له إياها مثالات الإيمان، وهو الطاعة لله جل وعلا، مثالات يصورها الباري سبحانه جل وعلا، /٤٧٤/ ما يخبر العقل كاملا وحسنها، فتراه العين الغريزية، وتسمد[١] العين البصيرية من نور ما يتجلى لها من حقائق علم التوحيد وعلم الشريعة وعلم الحقيقة، وما تمثله هي من ذلك، فتأخذ البصيرية وتمثّل لها بما يصل إليها منها بأعجب من ذلك؛ لأن أمرها أمر إلهي، تحكي أمثال الإلهي بأمر إلهي، فتذعن العين الغريزية إليها وتشهد بعجزها عن ذلك، فتلقي إليها كلما تمثل لها ومثلته هي من ذلك المثل، فتعرضه عليها وتأخذ الصفو منه، وتعزل منه ما لا يشاكل، وتمثل لها تلك المثالات الكمالية، فتكون الغريزية كالمهيئة للشيء القابل لمثالات الكمالية، ولكن فيه ما لا يتم به فتأمرها بعزله من ذلك، حتى يتم تهيئه كما يهيَّأ الطين الذي يعمل الأواني مثالا حسنا في تهيئة للعمل، وكما تهيئ المرأة الغزل على صورة عجيبة، ثم يعمله النساج، فإذا أذعنت العين الغريزية التي هي الملك إن كان قويا أو غير قوي، قويا على المدبرة، ودمرا ما كانت تصنعه من الخيالات السّحرية، فإن نازعت وأذعنت وتابت، ثم

---

(١) ث: تمسد.

بدا لها أن تنازع وغلباها وأذعنت فهي النفس اللوامة؛ وذلك أنهما يكشفان لها حقيقة سحرها فتراه على الحقيقة غير متخيل، وتريها العين الغريزية ما تمثله البصيرية، وكذلك تريها البصيرية فتمل إلى ذلك، /٤٧٥/ وتلزم نفسها بلعبها وبمخالفتها، ومتى جاء الشيطان وزين لها غير ذلك وأنّك قد تولاك غيرك إلى غير ذلك، فهي امرأة أدنى شيء تميل إليه فتتبعه ثم تأمرها الغريزية والبصيرية فيقهراها بغلبتها فتتوب وتندم، ولم تزل كذلك وهي النفس اللوامة.

وإن أذعنت بالكلية إليهما ولم تنازعهما، وتمكن الملك منها، وولى نفسه الرسول النبي والملك في التمثيل، ولا يصح أن تعلم الغريزية علما ولا تعلمه البصيرية إلا أن تكون محجوبة عن رؤيتها، ومتى زال الحجاب رأت ذلك كله؛ لأنّ كل عين تنظر ما تمثله أو تخيله غيرها، ولا يصح أن تكون العين البصيرية لا يتجلى فيها غير العلوم الأخراوية؛ لأنّها حاكمة محكّمة بأمر إلهي وبرهان رباني في كل علم وفي كل عمل وفي كل اعتقاد، إن حكمت به حقا أنه حق فهو الحق، وإن حكمت به أنه باطل فهو باطل، وما حكمت به من حكم فهو الحكم العدل، وما لم تعلمه حكمت بالتوقف عنه حتى تعلم الحق، إما من الكتاب، وإما من صحيح السنة، وإما من صحيح الآثار والأخبار، وإما بالإلهام الإلهي بالبرهان الرباني بهذه العين من العقل النوراني، فإليها وحي الإلهام بالأحكام، ومنها يصدر الحكم بتمييز القياس الوهمي من المدبرة والغريزية والقياس العقلي منهما.

وكيف يجعل الله الحكم إليها فيما لا تعلم، وقد تكون هي المطلعة على /٤٧٦/ العلوم الدنياوية الجائزة والباطلة، والعلوم الدينية الهدائية والضلالية قبل الغريزية، فيكون علمها لا خطأ فيه، وأشرق من الشمس إيضاحا ونورا، وتتعلم

الغريزية منها والمدبرة، ولكن لا يكون صاحبها إلا كامل الإيمان قويا فيه، لا يعصي الله أبدا، وهذه مرتبة الأنبياء وبعض من العلماء المهتدين، وقد تكون هي المدركة للعلوم أولا، ومنها تعلمت الغزيزية ولا يعمل بالإيمان أحيانا وذلك إذا خانتها الغريزية والمدبرة وخالفاها، فيكون ما تعلمته منها الغريزية حقا لا خلل فيه، والخلل في العمل بالمخالفة لها، والغريزية تقتبس منها، وإن أرادت أن تكون هي المتولية للأمر، وقد أخذت علمها صارت منافقة خافية نفاقها؛ لأنها رأت الكمال الحقيقي منها، ولكن ليس لها محبة في غير الكمال الدنياوي العاجل، ولم تذعن لمن له محبة في الكمال الحقيقي الآجل، ولا صبر لها ولا عاقلة لها تعقلها عن العجلة فطلبته عاجلا، وعلمت أن ذلك الكمال الحقيقي قد عرفه أناس فأخفته.

وإن أقبلت إلى المدبرة وسمعت إلى قولها، لم تبال في إظهار خلاف ما عرفته من الكمال الحقيقي، وصار فاسقا منافقا ظاهرا نفاقه، وإن تعاونا على عداوة العين البصيرية وحجباها، وتعاملا هي والمدبرة، تركا رؤية ذلك الحق الذي رأته الغريزية والمدبرة /٤٧٧/ من البصيرية، وأقبلا على الظلم العظيم إن كانتا قويتان، قوي أمرهما على قدر قوتهما، وإن كانتا ضعيفتين طلبا الأشياء الدنيّة وخالفا الحق فيها، فإن بعض الناس يطلب الملك والأموال، وبعضهم يطلب الحجامة وينافس فيها، واللعب واللهو؛ لأنّ كل عين تطلب ما ترجو[1] نيله، فيتجلى لها إما مثال ذلك وإما خياله، وما انقطع فيه طمعها فلا تطلب النظر إليه، ولا يتخيل ولا

(١) في النسخ: ترجي.

يتمثل بين يديها ما لا تنظره، ولا تنظر إلا[١] ما تريد النظر إليه، ولا تريد إلا ما يتجلى لها، ولا يتجلى لما هو من المحسوسات فيه، فيكون قد دار الدور، وصح أنّ التجلي لما هو من غير المحسوسات إنما هو أمر إلهي ليبتليهم فيه ما هو مشغوف بحبه؛ إنّه ليكفر بالله فيه أم يصبر ويعمل بموجبه عليه، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾[العنكبوت:١،٢]، ولا يفتن المرء إلا بما هو مشغف[٢] بحبه، فإن من كان بعيدا مسكنه عن البحر، إذا بعث إليهم نبي لا يبتلون بمنع صيد السمك يوم السبت، وإنما يفتن بذلك من كان ساكنا على ساحل البحر له همة في الصيد، وذلك معنى قوله تعالى: ﴿نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾[الأعراف:١٦٣].

ففي الحقيقة جميع ما يخطر على المدبرة والغريزية من حق وباطل إنما هو من الله تعالى ابتلاء، هل يتّبع من أمرته أن يتبعه وهي هو الأمر من العين البصيرية أم يعصيه؟ فإن أطاعه أطاع الله ورسوله /٤٧٨/ الباطن إليه، وإن عصاه فقد عصى الله؛ لأنه لا يريد الطاعة له وإنما يريدها خالصة لله ﷻ، فقطع عليه عذره بأن يطيع نفسه الآمر له بما يصلحه، ولا يخطر على هذا الأمر من الله إلا الحق، والحق في الحكم بالعدل، فهو قائم بالأمر لله في أرضه باتباع أوامره، والنهي عن مخالفة الله في شيء على حال، وقد عصمه الله من الخطأ والزلل ومواقعة الخلاف لله ذي الجلال، ولا يطلب إلا التقرب إلى الله بصفاته، ولذلك قال جل وعلا: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥].

---

(١) ث: إلى.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: مشفق.

وفي الحقيقة كل شيء من أمر الله، ولكن المعنى ويسألونك عن ذات الروح ما هي، وعلمها يحتاج في إدراكه إلى مقدمات كثيرة، وبدونها لا ينكشف لهم الحق بعقولهم التي ركبناها فيهم، وبإيضاحها في كثرة بسط لا فائدة لهم فيه، ولكن الفائدة أن يفكروا في أوامره ونواهيه ويتبعوه، فإنه أمر إلهي، فجميع أموره هي من أمر الله فاتبعوه ولا تخالفوه، وكفى لهم شرفا بوجود هذا من الله في هذا النوع المتعبد، بأن من خالفه من نفسه في نفسه بغير عذر هو هالك؛ ولذلك قال تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝ وَطُورِ سِينِينَ ۝ وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[التين: ١،٢،٣]، هو قسم قسم به الباري جل وعلا. فقيل: "التين" هو جبل، و"الزيتون" جبل، [...][١] و"طور سينين" هو جبل طور سيناء، و"هذا البلد الأمين" أي: مكة شرفها الله تعالى، واستدل على أن التين والزيتون /٤٧٩/ يريد بهما غير شجرتيهما؛ لأنه لم يذكر إلا المواضع. **وقال ابن عباس** رضي الله عنه: إن المراد بالتين هو الذي تأكلون، والزيتون هو الذي تعصرون، ويحتمل أن يكون أراد هذا؛ وهذا لأن الاسم متوجه لذلك، ودلالة المعنى غير مانعة عن التوجه إليهما، وفي اختصاصه بالتين والزيتون من النبات دون غيرهما، إذ لم يقسم الباري في كتابه بشيء من النبات غيرهما، إشارة إلى تعظيم شجرة الزيتون؛ إذ ضرب بها المثل لنور الإيمان في قلوب المؤمنين.

ولما كان المثل في ظاهر اللفظ يتوجه إلى الباطن المركب في القلب الجسماني من الجانب الأيسر من الصدر، ويتوجه إلى الظاهر، ولكنه بعيد الفهم إلا على الأقوياء في العلم؛ لأن الإيمان لا يتم إلا بتمام جميع أركانه، وكأن في الزيت لا

---

(١) بياض في الأصل، ق. بمقدار كلمتين.

يطلب للمثل به إلا زيته، قرنه الباري بنبات طيب ظاهره وباطنه وريحه وهو التين، إشارة إلى أن المؤمن المضروب مثله بسراج زيت الزيتون كله صالح ظاهره وباطنه، كالتين الذي لا يلقى منه شيء[(١)]، وإشارة إلى تفسير الإيمان المضروب مثله لا يكون كذلك إلا أن يتم أركانه ظاهرا وباطنا، وفي هذا المعنى خلاف لقومنا أهل الخلاف.

ثم قال: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ۝ ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ﴾[التين: ٤، ٥، ٦] /٤٨٠/ ولهذا معنيان: أحدهما ظاهر والآخر باطن:

أما الظاهر: فهو معنى قول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، وإنما يهوداه وينصراه ويمجساه أبواه»[(٢)]، والمراد بهذا المعنى: أن كل مولود ولد فإنما هو مولود على الإيمان؛ أي على إيمان أبيه آدم عليه السلام؛ لقوله في أولاد أوليائه الذين هم يموتون صغارا قبل الحلم: ﴿أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾[الطور: ٢١]، فجميع الناس أصلهم نسل آدم ونسل نوح، ومحكوم عليهم بذلك قبل البلوغ بحكم السلامة من التعبد، وربما على الأصح أنه بحكم السلامة في الآخرة، وإنما يحكم عليهما بأحكام الدنيا دون الآخرة بأحكام أبويه في التسمية لهم بذلك، وفي النجاسة، وفي ترك جبرهم بعد البلوغ إلى الدخول في الإسلام، وبعد البلوغ إلى أحكام أنفسهم بأحكام أبويه إن قام على دينهما، فبعد ما كان على فطرة الإسلام والسلامة لم يسلك سبيلهما وخالف الحق، فردوا إلى العذاب الأليم المقيم، بعدما

(١) زيادة من ث.

(٢) تقدم عزوه.

أعددنا[١] له أن لو بقي على ما كان عليه بالعلم والعمل، النعيم المقيم، ولله عباد بقوا على سبيل فطرة الإيمان بالإقامة عليه بالعلم والعمل، وهما معنى قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ﴾ بالعلم، ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ العمل بالعلم.

والمعنى الباطن: خلق الله الإنسان في أحسن /٤٨١/ تقويم، وجود هذه العين البصيريّة التي فيها الأمر الناهي بأمر الله ونهيه الذي أمرناه باتباعه، وجعلنا من أطاعه فقد أطاعنا، ومن عصاه فقد عصانا، وأكرمت بهذا المعظم المكرم الذي على مثال أنبيائي ورسلي وملائكتي هذا الإنسان، وله نفس مدبرة رديئة تريد هلاكه، ونهيناه عن اتباعها، وأمرناه باتباع الأمر المعقل لها عن ذلك بعقال التقوى، ووعدناه باتباعنا بقربنا وجوارنا بالثواب، وباتباعها البعد عنا، وأوعدناه على ذلك بالعقاب، فلم يسمع لقولنا ولا لقول رسلنا إليه، فرددناه أسفل سافلين من الرضا والقرب والثواب إلى السخط والبعد والعقاب.

وفي هذه العين البصيرية وفي الأمر الذي بها[٢] ضرب الله مثلا بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ٣٤ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[النور:٣٤،٣٥]، ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الأنعام:٣٩]،

---

(١) ث: عددنا.

(٢) زيادة من ث.

فقيل: هو مثل للنبي ﷺ والقرآن العظيم والمدينة التي حل بها، /٤٨٢/ فالزجاج مثل للنبي ﷺ، والزيت مثل للقرآن العظيم، والمشكاة مثل لمدينة يثرب، والزجاجة مسجده. **وقيل**: هو مثل لهذا، ومثل لإيمانه وقلبه وصدره. **وقيل**: هو مثل لهذا كله، ومثل للإيمان في قلب كل مؤمن ولي لله تعالى، وهذا هو الصحيح؛ لأنه إذا كان للكلام وجهان من المعاني الصحيحة، فمن تقصير حقه أن يحمل على معنى واحد، فكيف إذا كان له وجوها كثيرة.

والمعنى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: معرفته هي نور واضح في كلّ آية من آيات الأرض والسموات و﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾؛ أي: معرفته التي هي العلم به وبدينه والعمل به، ونور المحبة لله من عبده، ونور محبة الله لعبده كسراج عظيم الإضاءة، والسراج في زجاجة هي في لونها وبياضها وصفائها وكربتها، ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ مبالغة في وصفها بكذلك، والكوكب هو النجم، والدراري سبعة أسفلها القمر، وهو في سماء الدنيا، ثم عطارد في السماء الثانية، وليس فيها غيره ثم الزهرة وهي في الثالثة وليس فيها غيرها، ثم الشمس وهي في السماء الرابعة وسط السموات لتضيء ما أعلاها وما هو أسفلها، ثم المريخ وهو في الخامسة وليس فيها غيره، ثم المشتري وهو في السادسة وليس فيها غيره، ثم /٤٨٣/ الزحل وهو في السابعة وليس فيها غيره، والمنازل[١] في الفلك الثامن، وفوق هذا الكرسي والعرش وفيهما اختلاف:

فقيل: الكرسي علمه. **وقيل**: رحمته. **وقيل**: إنهما أفلاك، وبقية النجوم في سماء الدنيا، ولا يطلق اسم الدراري إلا على هذه السبعة المذكورة، وأنورها

---

(١) ث: والنارك.

الشمس والقمر والزهرة والمشتري، فدلّ على أنه ضرب مثلا للزجاجة بأحد الأربعة، وأحقها الشمس ثم القمر وهما المراد كما سنبينه، والزجاجة في مشكاة وهي الكوة في جدار البيت غير نافذة إلى الجانب الآخر الواسعة التي يرفع فيها المتاع، ولا يبعد أن يكون المراد فيها أن تكون بيضاء ساطعة البياض، مصقولة كالمرآة الصافية المشيدة بالشيد المتخذ من كلس الحجارة بالنار القوية حتى ابيضّ، وهو النورة والكوة في بيت هو كذلك في صفاء جدره وبياضها وتلألأ صقالها، والزاج يستمد من دهن زيت زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها لشدة صفائه وبياضه يضيء بغير نار، ولقوله: "لا".

و"لا" معاني؛ **أحدهما**: أنها لم تختص بالشمس من جهة دون جهة من شرقها ولا من غربها، بل قد أشرقت عليها من كلتا الجهتين، ولكن يدل المعنى على أنها لا باستغراق الطرفين من الوقت، فإنه لو كانت كذلك لما احتاج في وصفها بلا، ولا. **والمعنى الثاني**: أنها[1] لم تكضها /٤٨٤/ حرارة الشمس من جهة شرقها ولا من جهة غربها، بل قد نضجتها باعتدال حتى خرج دهن ثمرها أبيض صافيا.

والمراد بذلك العلم الإلهي الحقيقي الإيماني الذي هو دين العدل، الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، مما هو خارجي[2] عن الحكمة في التعبد عن حد الكمال فيها، بل هو حكمة محكمة ربانية بالغة بمقدار؛ أي: بمقدار ما أرادها في إظهارها، لا أنه لا يقدر أن يأتي بأحكم منها، بل هو على كل شيء قدير،

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: خارج.

فليست هذه حد قدرته في أحكام حكمتها، بل هو على قادر بلا نهاية. والإفراط التجاوز فوق الحكمة، والتفريط التقصير عن تمام الحكمة، فلاجتماع نور العلم ونور السراج ونور القلب الذي كالزجاجة ونور الصدر الذي كالمشكاة؛ لأنّ القلب في الصدر في الجانب الأيسر منه، فلاجتماع هذه الأنوار نور على نور، فلا يستطيع الشيطان أن يأتي إلى هذه العيون مختفيا إلا ويروه ويطردوه، وهذا مثل ليتجلى[1] نور الإيمان بالعين البصيرية.

وليس الإيمان هو العلم بالله وبدينه فقط، فدل على أنه لم يرد نور معرفته ومعرفة فيها فقط؛ إذ قد يعلم المرء ذلك ولا إيمان فيه، ودلّ على أنّ العلم نفسه بغير نور الإيمان فيه لا نور له في العيون العقلية، وإن كان هو في نفسه نور، ولكن إن[2] تجلى للعين الغريزية فإنما تنظره من مكان بعيد غير /٤٨٥/ مقابل لحرمتها، كما ترى العين الشمس من أول طلوعها في يوم غيم، أو ترى النجوم من مصابيح البيت النافذات من البيت المظلم، فلو دنت تلك النجوم إلى البيت لأشرق البيت بأوضح من الشمس من مكان بعيد.

وصح أنّ الله تعالى ينزل شمس الإيمان وسراج الإيمان على هذا الأمر المتصرف من العين البصيرية قريبا منه، وهو في بيته الذي هو القلب مهما انجلى عنه سحاب رين الغريزية والمدبرة وولياها أمريهما، وانبعثت إرادتهما بالقوة، فمن حين يعلم الله تعالى منها أنّها هي الغالبة وأن لها التصرف، أنزل الله عليها هذا النور العظيم، فأشرق من بيتها أو منها في جميع بيت العيون، فيكون هي لها جهتين

(١) ث: لتجلي.

(٢) ث: وإن.

كالمشكاة النافذة، فيلج نور الإيمان فيها فيشرق في البيت، فتكون هي لها جهتان كالمشكاة النافذة، فيلج نور الإيمان فيها، فيشرق في البيت، فتكون هي في المثال العين المدبرة كالسراج في بيت القلب وطبقات من أبى[١] عينها كالزجاجة، وهي في جهتها[٢] كأنها مشكاة نافذة قد نفذت شمس الإيمان منها، فكانت كأنها سراج في البيت.

ويمكن أن ينزل هذا متى شاءت نزوله، وقدرت على زوال الكثائف في بيتها، وتكون العيون في مثال ثلاثة في البيت لهم عيون ناظرة، ولكن لظلمة البيت لا ينظرون، فإذا أشرق عليهم هذا النّور رأوا جميع كل منهم ما يتمثل لهم من العلوم، وبطل تخييل المدبرة، وإن خيلت ضيعوا عليها، وكان الأمر الذي بالعين المدبرة /٤٨٦/ هو المتولى للأمر والنهي، والملك منقاد له[٣] يفعل ما يأمره به وما يعلمه أعرضه عليه، وكذلك ما تعلمه النفس المدبرة أعرضته على هذا المتصرف، واستلذّ الكل ذلك للذة النور على الظلمة، وعمل الكل بما يأمرهم هذا الآمر، ثم وصفهم بثمرة ذلك النّور فيهم منهم والعمل فقال: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمٗا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ٣٧ لِيَجۡزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾[النور:٣٦،٣٧،٣٨].

---

(١) ث: من أتى.

(٢) ث: وجهتها.

(٣) زيادة من ث.

وليس المراد أنهم لا يعملون البيع ولا الشراء، ولكن ذكر أشغل شيء من المحللات عن الله، وأنّ ذلك لم يشغلهم وإن كانوا يعملونه، وقرن ذكر المساجد وعبادة من مثل إيمانه فيها بالسراج في البيت مقارنة في المعنى أنّ ذلك البيت الذي هو مثل المساجد، والسّراج كأنه في مسجد وهم يعبدونه فيه؛ لأن القلب بيت الرب، والمساجد بيوت الله، وكلها يجب تنزيهها، فالمعنى واحد، وهم في المسجد بسراج يقرؤون، وأن الإيمان حقيقة القيام لله بأوامره في مساجد الأرض وفي مساجد القلب وتدنيسها بما لا يصح، كلاهما في القبح سواء، والاحتياج إلى النور في كل /٤٨٧/ منهما فافهم، فالقيام[١] في المساجد بالإيمان الحقيقي هو من قيام مسجد القلب بيت الرب، إذا أسرج فيه هذا النور الإيماني، وهذا النور لا يأتي إلا بإرادة هذا الأمر؛ لأنه بمنزلة النّبي والرسول.

وتلك معجزته للأمرين الآخرين وشهادته على أنّ أمره أمر إلهي معجز، ولا تأتي المعجزة إلا إذا طلبها المرسول إليهم، وقد ذكر الله تعالى مثالا في ظلمة قلب من لم يشرق[٢] الإيمان في هذه العين في قلبه، قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ٣٩ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[النور:٣٩،٤٠]، ثم قال: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾[النور:٤١] إلى آخر الآيات، فالذي

(١) ث: في القيام.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: يشرف.

له المثل لأعماله كسراب يحسبه الظمآن ماء.

والذي له المثل لعينه من الظلمة والخوف على نفسه من الهلاك في المثل الظاهر، هم في المثل الباطن الذين فيهم العين المدبرة والعين الغريزية، والأمران فيهما قد خالفا الأمر الذي بالعين البصيرية، ودنّسا طبقات مرائيها، وأدمساها برينهما حتى لا تقدر على القيام بإرادتها، وبقيا في ظلمة عظيمة، فهلكت إن لم ينجهما الله تعالى من بحر الهلاك إلى بر التوبة بانكشاف ذلك الظلام عليهما، وإشراق /٤٨٨/ نجوم الهداية وشمس الإيمان حتى يهتديان طريق السلامة من مهلكات هذا البحر المهلك، فهو مثل آخر للجهل وللجهلاء، وفيه مثل لإيمان التائبين، ومثل للإيمان بالنجوم والشمس والنهار، إلى غير ذلك، وفيه مثل على وجود الرباني في السفينة، وأنه لا ينفع وجوده مع وجود الظلمة وإن أراد السلامة لنفسه ولهم، وإن في أصل وجود ذلك الموج وتلك الظلمة إنما هو من ظلمهم؛ لأنه مثل الذين كفروا، ولا يأتي الغضب إلا من سوء الأفعال، ثم أتى في بقية الآيات ما يدلهم على ما يقشع ذلك الظلام لإشراق شمس الإيمان واتباع الآمر به.

فإن قلت: [هل يعذب][(١)] هذا الآمر يوم القيامة معهم؟ **فأقول**: إنّ الله تعالى يغير الصور يوم القيامة على ما ماتوا عليه من الأفعال، فمن مات وقد أرادت[(٢)] نفسه المدبرة ونور العين الغريزية بُعث يوم القيامة وليس فيه نفس أمارة بالسوء، ولا عين يتخيل إليها غير الحق، بل الكل يرى الحق، والكل يحب الله

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: أنارت.

تعالى؛ لأنّ الولاية يومئذ للعين البصيرية كما ماتوا على ذلك، وإن ماتوا على خلافها فكأن الغريزية والمدبرة هما لم يريدا[١] وجود هذه معهما، فهذه القوة لا تبقى معهما يوم القيامة؛ لأنها لم تخلق إلا نهاية لهما وآمرة لهما، فهي مخلوقة لأجلهما، وصفاتها لا تتغير عن محبتها لله وإرادة الإيمان، /٤٨٩/ فلا يصح أن تعذب معهما من لم يعص الله طرفة عين، فعلى هذا فإن الله تعالى يرفع هذه القوة، ويملأ موضعهما رينهما كما طلباه فيها ووضعاه عليها، فيبقى كذلك فيها، وهذا ما[٢] لا يصح خلافه، فافهم هذه الدقائق، ومن هنا ضلّ من ضلّ من الفلاسفة، **وقالوا**: إنه يمكن أن يجعل الله يوم القيامة أرواح هذا في جسم أو جسد غيره؛ لأن تلك القوى لا يمكن ذهابها، وكذلك من يفعل الخير وهو كافر إن كان فيه نفس صالحة يظهر منها ذلك الخير، فإذا لم يستحقها جعلت يوم القيامة في غيره، وهذا خطأ.

فإن قلت: إن علم الفلسفة أثنيت عليه صدر الكتاب، وقلت: إنه علم حق، وهذا من علمهم، وقلت: إنه خطأ؛ **فأقول**: إن علم الفلسفة هو العلم بالحقائق في الأشياء، وهذا خطأ في علم الفلسفة، والخطأ من الفلاسفة في شيء من علم الفلسفة لا يدل على بطلان العلم، حتى في ذلك الذي وقع فيه الخطأ، وإنما يدل على خطأ قائله فيها، كما أنّ علم الشريعة حق، والخطأ فيها خطأ من قائله لا فيها، لا يصحّ أن يكون عقل هذا في هذا، هذا من المحال.

(١) ث: يؤيدا.

(٢) زيادة من ث.

وأما إذهاب[١] قوة من عقل، فمن كان كما أمكن إزالة القوى المنازعة من المدبرة للبصيرة، فافهم ذلك، ولقد أشار إلى العقل وإلى هذه الأمثال فيه الشيخ العالم الرباني أبو نبهان في منظومته: /٤٩٠/ حياة الأرواح، وعسى أن تكون هذه المعاني وهذه المثالات في هذه الآيات هو الجواب من قوله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾، والمراد هو السر الإلهي المودع في العين البصيرية، ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[الإسراء:٨٥]، فهو أمر رباني من صفات له أجلّ أن تحصى:

أحدهما: هو أمر رباني لا يطلب إلا الاتصاف بصفات ربه مما يمكن أن يتصف بها، وهو أمر رباني لا يأمر ولا ينهى إلا بأمر الله وعن الله ربه.

وهو أمر رباني يتنزل فيه أمر ربك، وأمر رباني لم يكن شيء في الوجود أعظم منه مع ربه، ولا أكرم خلقا منه على ربه، ولا أصفى خلقا لله، ولا أدعى منه خلقا لله إلى ربه، ولا يلتذ خلق بذكر الله وبمشاهدته وبرضائه عنه مثله، ولا أحب إلى الله منه خلقا لله إلى ربه، ولا خلقا يحب الله مثله، ولا خلقا أقرب إلى الله بذلك منه.

وهو أمر رباني لا يخطئ أبدا، ولا يعصي الله طرفة عين أبدا، كامل الصفات والأفعال، مقدس من كل عيب كالرسل والأنبياء والملائكة.

وهو أمر رباني قد وجبت طاعته لا عبادته، ومن أطاعه فقد أطاع الله وله الثواب، ومن عصاه فقد عصى الله وعليه العقاب، وولايته لازمة، ولزومها هي لزوم طاعته.

---

(١) ث: ذهاب.

وهو أمر رباني لا يعرف حقيقة ذاته إلا الله ربه؛ لأنه وإن أظهر مثاله سبحانه /٤٩١/ وتعالى ﷻ كالسراج في كوة مسجد، وفيه نبي وملِك (بكسر اللام) وساحر، فقد تاب الجميع وأذعنوا بالطاعة لنبيهما لله تعالى، فإنّ مثل السراج مثل لنور الإيمان لا للسر المودع في هذه العيون، لإيضاح العلل التي بها صارت العيون بها تدرك المدركات بجميع تحقيق ذلك.

وهو أمر رباني له، لو نظرت العين إلى مائة ألف كرسي من الأنواع؛ كل نوع منها هو على عدد ذلك، لمثّلت(١) جميع ذلك في لحظة أسرع من طرفة عين، كأنه قال لها: كوني فكانت، فتكون مثالات على حقيقة صور تلك الأشياء بإذن ربها، ومتى شاءت النظر إلى تلك المثالات نظرتها جملة واحدة، ولو كانت العين لم تنظر الكل جملة فإنها هذه تنظرها من غير ترتيب، والبعيد والقريب عليها في ذلك سواء، فليس عليها شيء بعيد.

وهو أمر رباني في صفاته متى سبحت الفكرة في بحر من صفاته رأى بحرا لا يدرك لها أقصى، وإذا رمت به في بحر آخر وجده كذلك، وثم كذلك، هلم جرّا بلا نهاية.

وهو أمر رباني في آية نوره ومثالاته في الوجود وقوته، فإنّه يزيد على نور الشمس، وقد أشار إلى ضرب المثل لنور الإيمان بالقمر والشمس وبالنجوم، وبالشمس ونورهما فيها في آيتي الظلمة والنور، [أما إشارته](٢) في آية النور من المثل في ذلك، كأنه شرح للمثل /٤٩٢/ الذي في آية الظّلمة، أما إشارته في آية

---

(١) هذا في ث. وفي الأصل، ق: لمثلت.

(٢) زيادة من ث.

الظلمة فإنّ من كان كذلك حاله في ظلمته وأنه أقرب إلى الهلاك لضلاله عن طريق نجاته، فإنّه يدل على أنه لو سكن ذلك الموج واستقام السر، وانجلى السحاب، وظهرت النجوم التي يهتدى بها في الليل، وأضاء القمر لاهتدى إلى طريق النجاة، ذلك لقليل العلم، وإذا طلعت شمس الإيمان من قلوب العلماء كان الرباني ومن معه أهدى سبيلا وأوضح دليلا.

وأما في آية النور فالزجاجة[١] هي مثال جرم القمر، والسراج مثال لنور الشمس في القمر، ونور الشمس في القمر في ظلمة الليل في الآفاق[٢] هو مثل السراج في الزجاجة في البيت، فصح من التأويل وجود المثلين، وذلك قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[النور:٣٥]، والمعروف أن النور الذي ضرب الله به مثلا لنور الإيمان هو من نور الشمس؛ لأن الناس يعرفون النور ما هي من نور الشمس والقمر والنجوم، ولكن لما قرن في التمثيل لنوره باسم النور في السموات والأرض، دل على أنه ضرب مثلا لنوره بنور الشمس الذي هو نورٌ في السموات والأرض؛ أي: نور الله في كل آية من آيات السموات والأرض، الذي هو نور مثل النور الذي هو في السموات والأرض وهي الشمس.

ومثال تجلي نورها في جرم /٤٩٣/ القمر، أو مثال تجلّي نور الشمس في جرم الشمس؛ لأن الأجرام حقيقتها لا نور لها كذلك، وكذلك هي والنور في جرمها سر آخر في حلوله فيه، وجميع مثال ذلك هو مثل السراج في الزجاجة تضيء البيت، وهكذا مثال العين البصيرية، ونور الإيمان فيها كالنور في الشمس في

---

(١) ث: في الزجاجة.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: الآفات.

السماء للآفاق، وكنور الشمس في جرم القمر، وكنور النجوم في جرمها وفي السماء، وكنور السراج في الزجاجة، والكل على مثال واحد، والكل مثال للإيمان في قلب المؤمن، ويصح في المثل أن يكون مثال الزيت مثال العلم الديني الحق الصحيح.

ومثال الزجاجة مثال الإيمان، ويكون الإيمان وهو صدق محبة الله والرغبة إليه، وإخلاص أعمال الطاعة لله بالحق الصحيح مثل الزجاجة ومثل نور الإيمان، وهو نور محبة الله لعبده مثل السراج يضيء في الزجاجة الصافية، ومثل المشكاة مثال القلب الجسماني المركب فيه هذا السر العظيم.

ومثال الفتيلة مثل العين البصيرية، وما يفيض من الأنوار في بيت الله الذي هو مسجد الله تعالى مثل إفاضة نور الإيمان من السراج ومن الزجاجة على الجوارح التي يؤدى بها الطاعة لله، فيكون الجميع نورا ساطعا، وهو وجه قريب من التمثيل، وكل وجه صحيح احتمل أن /٤٩٤/ يكون من تأويلها، فهو وجه من تأويلها، والكل من هذه الأمثال مشار إليه تمثيلا بالشمس والسموات والأرض أيضا كما ذكرناه؛ لأنه لم يذكر السموات والأرض والكوكب الدري والظلمة المانعة عن رؤية الأنوار العلوية إلا ويزيد المثل بها، وكل هذا يصح للنبي والقرآن، وبلد النّبي ولقلبه وإيمانه وعلمه وصدره أيضا، فهو آية، فالروح العقلي العاقل آية عظيمة خارقة للعادة، ونوره الإيمان فيه آية خارقة للعادة، وأفعاله آية خارقة للعادة، وما يقذف به من الأنوار لقلوب أهل النهي آية خارقة للعادة، وكل أمر إلهي خارق للعادة فهو منسوب في تعظيمه إلى أنه أمر إلهي، فهو من كل من[1]

---

(١) زيادة من ث.

هذه الأوصاف أمر رباني، اختصه الله الرب القوي في قالب قلب هذا الهيكل الإنساني لإقامة الدين السني، وترك الضلال واللعب الدني.

ونحن نقول: إن أمور العقل أمر محير للعقول، وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[فاطر:٢٨] وهم أهل العين البصيرية الذين هم على الحق المبين، وقد ترى عالما كامل الإيمان عارفا بالله وبجميع دينه، فيدل على أن ذلك من العين البصيرية، ثم يكفر بالله تعالى، ويبقى ذلك العلم بالله، وبجميع دينه غير ذاهب عليه، ولا يسمى حينئذ أن العلم قد نور عقله، ولا أن عقله /٤٩٥/ نير، بل هو مظلم جاهل، فهذا قسم.

وقسم آخر نرى علماء بالله وبتوحيده وبجميع دينه، وهم علماء سوء من أوّل الأمر، إلا من كان ليسه من العين البصيرية، بل هو من العين الغريزية، وكلّ ما معه وعنده من العلم في ذلك حق، ثمّ يتوب إلى الله تعالى، فترى البصيرية الله بالمشاهدة له بالصفات بذلك العلم فذلك قسم.

وقسم قد جذبه حبه لله تعالى وعبده بقوة الرغبة وشدة المحبة، وإرادة محض الخلاص من العلماء بالله وبدينه، وقد اعتقده شيئا باطلا لا يظنه باطلا، ولو كشف له الغطاء أنه باطل لا يسعه ذلك لتركه، ولكن لم يظهر له الحق فيه، واعتقده دينا لله تعالى، وإن جودل وبيّن له[١] الحق لم يره أصلا، وبعضهم يظهر له ويرجع، فهذان أيضا قسمان من العلماء.

والجملة الذين نذكرهم[٢] أربعة أقسام: **فالأول** إن كان العلم من البصيرية،

(١) زيادة من ث.

(٢) هذا في ث. وفي الأصل، ق: ذكرها.

فما باله إذا كفر بقي العلم فيها تراه، ولا إيمان له، والآخر إن كان العلم في الغريزية ولم يؤمن، فما بالها إذا آمنت ورأته البصيرية في أول وهلة، ولم يكن العلم في الوجهين في غير محلّ الإيمان له نور، فإن كان الإيمان يتم بالعلم والعمل[١] والإرادة، فما بال هذا العالم المتدين ببعض الضلالات التي لا تسعه، ولم تنبهه على باطله العين البصيرية، وهي لا تغلط أبدا، وقد تولت الأمر بالعلم والمحبة والإرادة، وغلبت محبتها على الغريزية والمدبرة والأعضاء، وهو رسوله من /٤٩٦/ الله عليهم أوجب الله عليها الأمر والنهي فرضا لازما، ولم تظهر لهذا المعتقد الباطل أثرا، وقد صح في بعضهم أنّه متى اعتقد باطلا وأخبره به أحد أنّه حق، وأظهر له الحق قبله، فما بالها لم تنبهه قبل ذلك، وكيف لا تسمع بهذه الأخبار التي تضل[٢] الغريزية والمدبرة بها وهي تقرع الأذان ليلا ونهارا، وسمعت بها الغريزية والمدبرة، وقد فرضنا إمكان وجود العلم الكشفي والسماعي في العالم الكامل الإيمان، وفي حكمها في كلّ علم بنور العلم الحق.

فنقول: اعلم أن الواردات على العيون العقلية ستة أمور لا غيرها، وهي: المثال والخيال والحكم ونور الإيمان والهواتف والأنوار البعيدة، وأفعالها اثنان بالتخييل والتمثيل، وكلامك يدل في صحيح النظر أنه يمكن أن تعلّم هذه ما لا تعلمه الأخرى، أما المدبرة فيوجد فيها المثال؛ وهو ما تدركه الحواس الخمس على حقيقة مثاله.

والخيال كما تنظر إلى الجو فتظن أنها نظرت إلى السماء فتراه خيالا وهو في

---

(١) زيادة من ث.

(٢) ث: تصل.

الحقيقة ليس بشيء، والهواتف الشيطانية والأنوار البعيدة بما يصل إليها من العلوم بالحواس الخمس فترى حقّه في ظلمتها، وأما الحكم فلا يتجلى فيها، وأما فلا تعرف تمثّل شيئا، والذي تراه من المثلات الحق في الأشياء التي بالحواس /٤٩٧/ فهي مثالات، كذلك تنزل عليها من تمثيل الله لا من تمثيلها، وإنما لها التخييل وهو على وجهين:

إما أن تخيل شيئا على غير صورته حتى تعشقه وذلك فيما عشقته، كما يخيل الساحر البعرة جوهرة.

والثاني: أن تخيل شيئا أصله ليس بشيء كما تخيّل السّماء، وكما يخيّل السّاحر السّحاب والرّياح والأمطار لم يصوّر شيئا كذلك، ولا تعرف العين الغريزية إلا ما تعرضه عليها، ولكنّها تطالبها لقوّة حبّها في التطلّع على معرفة العلوم والحكم والصّنائع إذا استفحلت؛ لأنّها قد تستثنى بالمقارنة والإياس، كما أنّ الحجّام لا ينافس إلا في علم الحجامة لإياسه من المراتب العليّة، ومقارنته لآياته، ولكن الغرض ذكر المستفحلة بالعلوم؛ لأنّ تمهيد الكلام هو للعلماء بالله وبدينه، فالعين الغريزية قد يتصوّر لها المثالات الحقّ، والخيالات من رؤيتها من الحواس والخواطر، وممّا تراه من المدبّرة بالمطالبة إن سمحت لها بذلك، ولها قوة التمثيل مما رأته من المثالات والخيالات، فأمّا تخييل النّفس فإذا رأته عرفته أنّه ليس بشيء، وأن ذلك صنعها لا مثالا أصليا ولا خياليا أصليا، وإن كان الخيال أصليا من تخييلها ورأته الغريزية فإنّها تواجه في كل ما يتمثل لها بعينها من الجهة الأخرى المقابلة لأنوار العلم، فإن لاح فيه نور العلم وأشرق قليلا منها ورأت باطله /٤٩٨/ وتلاشيه عرفته أنّه باطل لا شيء كالسّراب، وذلك في القريب منها كمعرفتها بخيال السّماء أنّه لا شيء، وهو لا يزول من النّفس لتصديقها

العين؛ لأنّها تقلّد الحواس، وإن كان بعيدا منها وحادث بجهتها إلى أنوار العلم فأشرق منها إليه، ولم يشرق نورها قويا كثيرا رأته خيالا أحسن مما رأته في ظلمتها، كما يرى الإنسان السّحاب الرقيق في الجبل القطعة القليلة منه في الجبل من مكان بعيد ولو قرب إليه ودخل فيه لم يره، وعرفه أنّه لطيف متلاشي فيعتقده حقّا ويصوره مثالا لا يستطيع على زواله لحبّه له؛ لأنّه كلما زاد له مثالا رأى أنّه قد زادت به مملكته على غيره من المدبرة والبصيرة، ولا يتجلى فيه نور الحكم ولا نور الإيمان من جهة، كما لا يتجلّى ذلك للمدبرة من جهتها، وما علمته الغريزية لا تعرفه المدبرة إلا إذا عرفتها بشيء من ذلك، ولا تعرفه العين البصيرية إلا إذا أعرضته عليها، وفي هذا ما يدلّ على أنّ المدركات بالحواس كلها يصل مثالاتها وخيالاتها إلى المدبرة والغريزية، وكذلك تصل إلى البصيرية إلا الخيالات فإنّها لا تراها فلا تراها خيالا أصلا، وإنما تنظر وترى المثالات الحقّيقية منها، ومما يتجلي(١) لها.

فإذا أعرضت الغريزية على البصيرية /٤٩٩/ مثالا ونظرته البصيرية كذلك مثالا كالطين المهيء للتمثيل حكمت به أنّه حقّ، وإن أعرضت لها خيالا لم تره البصيرية وعرفته أنّه باطل؛ لأنّها لم تر شيئا كالإنسان الغير القوي الذي يتراءى له في الليل مثالا فيقول لصاحبه: "أرى في الجهة الفلانية كذا وكذا" وهو قوي النّظر ونظر إلى ذلك فلم ينظر شيئا فيقول له: "إن ذلك ليس بشيء، وإنما هو خيال"، ولكنه وإن قال له ذلك فلا يزول من رؤية عينه إلا إذا وصل إليه، ولم يجده شيئا عرف أنّه باطل خيالي، وإن لم يخبر القوي النّظر اعتقده حقا، ولم يعلم

---

(١) ق: ينجلي.

صاحبه ما اعتقده، وإذا أخبر مثله قليل النّظر تخيّل له ذلك فيكونا شاهدين على ذلك، وكذلك إذا كثروا فإذا كان معهم أحد قليل النّظر لا ينظر ذلك أبدا قلّد قلبه الأكثر وخيّل مثل ما خيّلوا وهو لا ينظر شيئا، وهذا القوي النّظر حاكم عليهم أنهم غير مصيبين وإن كثروا؛ لأنه لم ينظر شيئا أبدا، وإن لم يخبروه بَقوا كلهم يعتقدون صحته، وهكذا البصيرية، فإذا كانت تعرفه أنّه خيالي عرفته وعرّفته به، فإن كانت تعرف الحقّ فيه أتت له فيه بمثال أحسن من ذلك حتى ترى حسن هذا وقبح ما تخيّل له، وعرف الحقّ، وإن لم تعرف الحقّ لم تقدر أن تأتي له بمثال فيه على شبهة أكمل منه صورة؛ لأنّها لم تنظر ذلك الخيال حتى تأتي بشبهة بقي ذلك المثال على نظرها، وإن لم تعرضه /٥٠٠/ عليها أصلا بقي معها ثابتا واعتقدته، فإذا أتت إليه حاسية السّماع مثلا إلى الحقّ، وتمثل للعين البصيرية عرفته، فإن أمرته به وأذعنت إليها ورأى مثاله معها ذهب عنه الخيال وبقي المثال، وإن لم تذعن إليها بقي منازعا لها، وهو الذي يرى الحقّ ويأنف[1] عنه، وإن رآه هو كذلك يذهب الخيال ويبقى المثال، وإن أدبر عن رؤيته لحبه للخيال الأول بقي على ضلاله، فإن كان قد عاهدها وأذعن إليها وأقاما ونهضا إلى العبادة لله تعالى بقوة المحبة منها، والرغبة من الخضوع والخشوع، ثم كتمها أن يعرض لها ما تخيله مثالا، واعتقده مما لا يسعه أن يكتمها؛ لأنّها تقلي منه خيالات المعاصي لله بما لا يسع فقد نافقها من حيث لا تدري هي، وعصى الله تعالى بالسريرة، وبقي مطاوعا لها أن تعمل هي بما تحبّ، ودعته أن يخبرها فأبى إلا العمل بالخيال، فإذا أبى إلا الكفر تولّد منه رين الكفر، وطفى

---

(١) ق: يألف.

نور الإيمان، وسدّ بذلك من كوّة البيت شمس الإيمان، وبقيت العين البصيرية تعبد الله وحدها في ظلمتها بالمحبّة، فلم يعارضها في نفسها، ولم يطاوعها في نفسه.

فإن قلت: ألا فلا ينجى أحدهما بهذا؟ **فنقول**: إنّ هذا المحبّ لله الطائع إنما أنزل إليه نذير وبشير، فإن نافقه فهو كأنه لم يرده في مملكته فيرفع عنه /٥٠١/ ويبقى العذاب له؛ لأنّ الأعمال الموافقة للإيمان إنما هي من تدبره إليه، وهذا الملك المنافق في الحقيقة هو المخاطب والمدبرة كذلك، وقد عصى (ع: عصيا) الله تعالى وسدّا عن أنفسهما باب مصباح الظلام بنفاقهما في قول أصحابنا دون قومنا، وهو معنى **قول العلماء المحقّين**: إنّ الإيمان يزيد ولا ينقص. **وقال قومنا**: إنّ الإيمان يزيد وينقص، فأما من نظر إلى الخيال وجد قول قومنا هو الأصحّ؛ لأنّ المرء تارة تعظم محبته ورغبته ولذة مشاهدته لله تعالى، وتارة يذهب ذلك عنه، وأما من نظر إلى المثال الحق في هذا نظر إلى صحّة قول أصحابنا أن أصل الإيمان هو القيام بما لا يسع إلا قيامه من دين الله، ويزيد بما قالوه قومنا ولا ينقص؛ لأنّ نقصانه أن يكفر بالله بشيء من دينه وبدون عصيانه بشيء لا يسع هو غير ناقص، بل الإيمان ثابت له تام، فبمعنى نقصانه مع أصحابنا فساد ركن من أركانه، وإذا تمّت أركانه فلا يسمّى ناقصا، فإنّ الرجل إذا تمت لكفّه الأصابع الخمس لا يسمّى ناقص الصورة مع من كانت فيه ست أصابع، ولو قطع صاحب الست الزائدة لم يسمَّ ناقص الصورة؛ لأنّه يزيد بما لا يلزم، وإنما زيادته بالوسائل، وأما ما يلزم فلا يتمّ إلا بتمامه، وأما عند قومنا فإنّه لو نقص ركن منه لا تتمّ صورته ومثاله إلا به، وبدونه يكفر صاحبه به، ولا يكفرونه /٥٠٢/ بذلك ما أقام على الشّهادة بالجملة التي هي: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمّدا رسول الله، وأنّ القرآن وجميع ما جاء به محمد رسول الله ﷺ هو الحقّ من

عند الله"، فلا يكفر بعد ذلك من أفعال المعاصي، ولو زنى بالحرام، وسرق، وقتل النّفس؛ لأنّ الأعمال معهم توزن الحسنة بعشرة، والسيئة بواحدة، ثم يحاسب على ذلك ويقاطع، وله الفضلة، وبها يدخل الجنّة، وإن بقي عليه أوتي له من حسنات غيره فيه فإن بقي عليه أوتي له من أفعال المشركين شيئا من الحسنات، فإن صحّ له الوزن وإلا عذب بقدر ما بقي عليه أياما على ذلك، فلو صحّ ما أصّلوه لكان صحيحا قولهم: "إنّ الإيمان يزيد وينقص"، وتنفع زيادته، ولا يضر نقصانه، وأما على طريقة مذهبنا فلا يصحّ ذلك على هذا البحث في العقل؛ لأنّه لما نافق بحقيقة فقد طُفِئ سراج الإيمان، وسد[١] شمسه بظلمة رينه، ولا ينطفئ نور الإيمان بالخيالات، وإنما ينطفئ بما يثير الرين، وهو أن يعتقد دينا في شيء خلاف دين الله الذي لا يسعه أن يعتقد خلافه دينا فيكون كافرا، وأما رينه الباطل حقا بدون هذا الاعتقاد فلا يكفر، ولا ينطفئ نور الإيمان، وذلك مثل ابن العباس حين سمع الاختلاف، وسمع القول من أحد الفريقين /٥٠٣/ فرآه خيالا فظنه حقا مثالا، وما رآه حقا فلم يضره ذلك، ولم تره العين البصيرية حتى تنهاه؛ لأنّه رآه بالعين الغريزية خيالا حسنا ولم تره البصيرية، ولم يلج فيها الوجه الحق بعجزها عن النظر إليه ولم يدر ما خيلته الغريزية، ولم يعتقد فيه ما يظلم به أفقها حتى تنصحه أن يبين لها الذي كتمها إياه إذا لم ينافق به، فلما أظهروا له الحقّ الذين هم حاجوه وحاجهم، وتجلّى نور الحقّ على الغريزية فأذعن لنور الإيمان إلى المثال وزوال[٢] الخيال وذهب به إلى من ذهب إليه فأسمعه،

(١) ق: وشد.

(٢) ق: وزال.

فيمكن أنّه ولج مثال الحقّ فيهما، ولكن نور الإيمان بالقبول لم يكن فيهما فأبت القبول الغريزية من البصيرية، ويمكن أن مثال الحقّ لم يولج أحدهما؛ إذ ليس ما سمعته الأذن ولا ما نظرته العين عرف الحقّ فيه، وإن لم تعرف البصيرية حقه لم يتصور لها، والغريزية إن لم يتصور لها الحقّ مثالا، ولم تنظر له خيالا لم تقبله، وإن كانت قد نظرت خياله، ولم تنظر مثاله الحقّ فيه لم تقبل ما لم تر له فيه شيئا.

فإن قلت: هل يُمْكن أن تنافق إحدى الغريزية والمدبرة دون الأخرى؟ **فنقول**: لا يمكن؛ لأنّه متى نافقت الغريزية، وانطفأ نور الإيمان نافقت النّفس؛ لأنّ عداوتها للبصيرية أصلية، وإنّما تسالمها بغلبة الغريزية؛ لأنّها بمنزلة الملك القاهر، وأقبلت إليه بالمحبّة له، /٥٠٤/ وإن نافقت المدبرة دون الغريزية انطفأ نور الإيمان، وعرّفها وقهرها، وندمت وتابت، وإن أعجبها نفاق المدبرة فقد نافق مثلها، وكذلك إن أشركت إحديهما، والشرك أعظم ظلمة، وأعظم جور أيتهما على البصيرية وتغطيتها، وبهذا الوجه من يشرك بالله فلا تقدر البصيرية على القيام بشيء، ولا على ظهور حبّ لله، ومن ينافق ويظهر فساده، ومن ينافق ويظهر منه الأعمال الحسنة، ومن ينتهك لما يدين بتحريمه، ومن يدين بدين الضلالة، ويبكي من خشية الله، ولا يقبل الحقّ فيما دان به، ومن يقبل الحقّ ممن رأى الباطل حقّا ومن نهته البصيرية ومن لم تنهه، ولو كان بتلك الأعمال الحسنة تنفع المرء ويوجب له العذر إذا لم تر الغريزية الحقّ، ولم تره البصيرية فلم تنهها، وكان عبادتها لله تكون نجاة للغريزية والمدبرة نجاة، وإن عبادتها بإشراق شمس الإيمان عليها لوجب العذر لليهود بإنكارهم نبوة عيسى ﵇، والنصارى بإنكارهم نبوة موسى ﵇؛ لأنّ كلا من هؤلاء لا يرى مثال الحقّ في نبوتها، وفيهم من تفيض أعينهم من خوف الله تعالى، واعتزلوا في الصوامع لقوة حبهم في الله، وهم لا

يريدون به إلا وجه الله خالصا، ولوجوب العذر لهم بإنكارهم نبوة محمد ﷺ.

فإن قلت: /٥٠٥/ إنّهم يعرفون كما يعرفون أبناءهم، كذلك حكى الله عنهم؟ **قلنا**: نعم، لكن منهم عباد ضعفاء العقول، لا ينظرون مثال الحقّ في عقولهم، ولا يعذرون بذلك، ولوجب العذر لمن تبرأ من أبي بكر الصدّيق، وعمر بن الخطاب، وعائشة أمّ المؤمنين !، ولوجب العذر لكل فرقة من أمته محمد ﷺ، ولو تفترق إذ الكلّ في عذر، وفي سلامة، وإذا عمتهم السلامة صاروا فرقة واحدة؛ لأنّه لا يكون الافتراق افتراقا إلا فيما لا عذر فيه عن الهلاك، وافتراقهم فيما يصحّ العذر للجميع، فليس ذلك افتراق دين، كافتراق العلماء في بقية العلوم الدنياوية لا يسمون مفترقين في الدّين، ولا يصحّ أن يعذّب من لا يعصي الله طرفة عين، فدلّ على أن تلك القوة مرفوعة عنه.

فإن قلت: كذلك بعض الجسد لم يعص الله طرفة عين؟ **فنقول**: إنّ الجسد هو مملكة الملك المخاطب، وهو الآمر في العين الغريزية، فإن صلحها صلح الجميع، والعذاب في الجسد ليس هو عذاب، وإنما هو عذاب لهذا العاصي؛ لأنّ حقيقة الجسد كالحجارة، لا يحسّ بالعذاب، وإنّما يحسّ بالعذاب فيه هذان الآمران الغريزية والمدبرة من حاسة الجسد، بدليل موته بذهابهما عنه لا يحسّ الجسد، وقد يموت بعض الجسد، ولا يحسّ المرء بما يلحقه فيه من المضرات.

فإن قلت: ما بال العلم لم يشرق /٥٠٦/ في القلب بدون شمس الإيمان فيه، وإذا كان العلم هكذا فما فائدته، وما معنى قولهم: "إن نور الإيمان يزيد بنور العلم"؟ **فنقول**: إن العلم في نفسه، وكذلك مثالات الحقّ فيه، ومثالات الحقّ تختلف، منها جليّ ومنها خفيّ، فالجليّ للعقل له مثال جلي، والخفيّ عليه له مثال خفيّ، والخيالي لا يكون إلا خفيا بعيدا على مثال الحقّ، ولولا ذلك لما

اختفى عليه معرفة الفرق بين الخيالي والمثالي، كما ضربنا فيه من يتشبه له أنّه ينظر شيئا ويراه الآخر القوي النّظر أنّه ليس بشيء، وليس كل ذي نور ينير الظّلمة إذا كان بعيدا، فالعلم كالنجوم في ظلمة الليل فلا تنير الأرض، ولا يهتدي بضيائها بالنّظر إلى الشيء الدّقيق، ومن كان في بيت مظلم ويرى النّجوم في ظلمة الليل، لم يضء بشيء منها في ذلك البيت، ولو نفذ نورها فيه، ونظرها منها في ذلك البيت، وقد يتشبه له في مواضع من السّماء نحو ما خفية وليست هي بشيء، وقد ينظر الشيء المعترض في السّماء الذي كأنه سحاب أبيض ولا تعرفه أنّه نجوم، فلا يتصورها نجوما، وقد يرى غيره نجوما في جهة، وهو يلتمسها من جهة أخرى فلا يراها، وأمّا شمس الإيمان فتنزل في سماء نجومها قريبة من العين البصيرية، فتشرق فيها ويظهر نورها من مرآتها إلى مرآة الغريزية ثم المدبرة، ونصف /٥٠٧/ نجومها صاعدة درجات مسهلة؛ لكثرة وسع كل درجة منها إلى رضا الله تعالى، ويشرق نور شمس الإيمان في آفاقها، ويتجلّى نورها في نور تلك النجوم زيادة على نورها، وتمرّ البصيرية فيها أماما، والغريزية منعت من الصعود فيها وتاهت وكرت راجعة عكسا إلى دركاتها، أمّا لخيال نظرته فعملت فيه ما لا يسعها، وإمّا مجاهرة لخلافها، فإذا كرّت راجعة نسف بالجميع إلى مستقره، وارتفعت السّماء وشمسها ونجومها، وصارت لا تنظرها إلا كما تنظر النجوم في الليل.

فإن قلت: أوضحت منه القياس الصحيح، والغلط الحسي، والقياس الوهمي، والعقلي والحسي أقرب معرفته من تمييز العقلي والوهمي، وضربت مثلا بأعلم الأمة بالقياس رضي الله عنه، وهو مع قوة علمه لم يعرف الفرق بينهما من عين من عيون عقله حتى ظهر له من غيره، فلو لم يرسل إلى ذلك الغير بذلك الخيال ربما أنّه ثبت في

غريزية أو مدبّرة إلى أن يموت فيكون قد مات على ذلك الحال، فمن أين لنا نحن أن نعرف الفرق ما بينهما؟ **فأقول**: إن القياس الوهمي يتولّد من أحد وجهين: إمّا حسّي خيالي، وإمّا خيالي عقلي، فالحسّي الخيالي على وجهين: إمّا غلط من الحاسة بنفسها، وإمّا غلط من غيرها، فالحسّي الوهمي من وهم الغير هو التّقليد الشرعي، وما تخيلته /٥٠٨/ حواسه بنفسها وعملت به فلا يسمّى في الشريعة تقليدا، وإنّما غلط بنفسه، وفي علم الحقيقة أنّ اتّباع جميع القياسات الوهمية هو تقليد؛ لأنّه من تقليد الغريزية، والمدبّرة نفسها بذلك الخيال؛ لأنّ المقلّد غيرهما خيّل له ما تخيّله هو فتتبعه، فإنّما هو متبع خيالي عقله، إلا أن يتبعه في شيء لم يتخيّل له في شيء؛ لأنّه يمكنه أن يلج الغريزية والمدبرة شيئا لم يتخيّل له فيه إذا لم يفهمه، ولم تكن له فيه قوة نظر وفكرة، كالذي يتخيّل له في الأصل شيء في البعد، ولكن هذا لم ينظر إلى البعد، أو كانت رأته عينيه إلى جهته غير التي فيها ذلك، فهذا هو المقلد غيره في الحقيقة في علم الحقيقة، وصار المقلد في الحقيقة على قسمين: إمّا مقلّد وهمه، وإمّا مقلّد وهم غيره، وكلّ منهما على أقسام كما ذكرناه، ولا يعرف الفرق بين الخيال والمثال إلا من وفّق الله العلي إلى رؤية المثال في ذلك الخيال، وينجلي ذلك الخيال.

فإن قلت: قد أعجزت النّاس معرفة الفرق بين الحقّ من الباطل؟ **فأقول**: بحجة وبحجة، وذلك ما أوردناه من ابن عباس أنّه لو مات على رؤية ذلك الخيال، ولم يذهب إلى من أرسل إليهم، فأظهروا له الحقّ، فربما أنّه بقي ذلك الخيال إلى أن يموت، وهو أعلم النّاس بعد الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وأمّا الأنبياء /٥٠٩/ فهم كالملائكة لا يرون الخيال؛ لأنّه نوع من السّحر، وعيون الأنبياء عن رؤية شيء لا حقيقة له، والسّحر وآيات النّبوّة هما مثل للخيالي العقلي والمثالي

العقلي، وهما على ضعفاء العقول في رؤية عيونهم شبيهان، وإن كان بينهما فرق عند أقوياء العقول؛ لأنّهما شبيهان، خيال هذا، ومثال هذا في عينهم المدبرة.

فإن قلت: إنّك قد عذرت الخلق باعتقاد الوهمي مثالا، والمثالي خيالا؛ لعجزهم عن إدراك الفرق ما بينما، وأجزت التديّن بالخيالي الوهمي، ولم تخرج بالعذر المقلّد غيره بغير تخييل، وإلا فقد كلفتهم ما لا يطيقون، وصادمت معنى التنزيل في قوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[الشمس:٨] بخلافك هذا؟ **فأقول**: أمّا تقليد الوهمي، وتقليد وهم الغير في غير علوم الدين فهو واسع لهم، وتفاوت علم العلماء فيها من كان نظره في العلوم أقوى، فإن الخيالات تقل في رته عيني عقله، ومن كان قليل النّظر فخيالاته أكثر، فإذا اتّخذ علمه من الأقوى علما كان علمه أصح، ولو كان قليل العلم، وأما علم الدّين، فالواسع فعله وتركه، وهو القسم الجزمي الإجماعي، والرأي النّظري هذان القسمان أوسع، وتقليد الوهمي الخيالي، أو وهم الغير فيه يصحّ، إلا أن يدين بشيء من ذلك، ويخطّئ بدينونة من يخالفه، فذلك لا يسع في كل علم ديني أو دنياوي أن يدين شيئا لا يسعه أن يدين به، وأصل الدّينونة الحكم الاعتقادي من الغريزية أو المدبرة أنّ ذلك هو الواجب /٥١٠/ عليهما فعله، وأن من تركه هو كافر أو مخطئ عاص لله هالك إن لم يتب، فهذه صفة الدينونة المحرّمة فيما لا يجوز أن يدين به كذلك؛ لأنّ الحكم إنما هو للبصيرية ليس لهما فيه سبيل؛ إذ لا حبّ فيهما لله، فلا يوليان حكما في دين الله تعالى.

وأمّا الدين الذي لا يجوز ولا يسع التديّن بخلافه، ولا العمل بخلافه بغير عذر، ويهلك من خالفه بغير عذر، فالرؤية فيه في شيء منه بالخيال خلاف الحقّ، فإن كان مما يسعه جهله، فواسع له ما لم يدن بذلك بالخلاف، وأمّا إذا

نظر الخيال فيما لا يسعه اعتقاده، ولا يعذر على حال، وذلك في الجلي من العلم الذي تقوم الحجّة من العقل مما إذا خطر بباله ذكر ذلك، ولم ير له مثالا ولا خيالا لم يجز له أن يعتقده من الباطل، أو لم يسعه إلا اعتقاد حقّه، والمثال في ذلك إذا خطر بباله أن الذي كوّن هذه الأكوان هل يقدر أن يفعل كذا وكذا، فتمثّل أنّه قادر لم يسعه الشكّ فيما رآه حقّا، وإن تخيّل له أنّه غير قادر لم يسعه اعتقاده، وإن لم يدرك نظر عقله فيه خيالا ولا مثالا لم يجز له إلا أن يشهد بحكم عقله أنّه قادر.

وأمّا الخفيّ؛ مثلا لو خطر بباله أنّه قادر بقدرة أو بغير قدرة، ولم يدرك حقيقة المعنى، وتخيّل له أنّه قادر بقدرة أحاله على معنى على غير معناه الحقّيقي /٥١١/ واعتقد ذلك، وفي نفسه أنّه لا يعني أنّ القدرة هي غير الله التي يقدر بها حلت فيه أو استعان بها، بل اعتقد ذلك على غير هذه المعاني، فواسع له ما لم يعتقده دينا، وأمّا فيما يلزمه عمله ولا يسعه تركه، أو يلزمه تكره ولا يسعه فعله، وتقوم به الحجة عليه بالسّماع بكل معبّر، فإذا قامت عليه الحجّة بالسّماع، فكلّ من عبّر له هو حجّة عليه، فلو لم يكن كذلك لم يكن من عبر لمتعبد بالنبي والقرآن حجة عليه حتى يبلغه النبي وحده ﷺ، وبطل لزوم الدين، إذا كان لا تقوم الحجة به فيه إلا بإتيان الحج حتّى يتضحّ في الحقّ برهانه لم يلزم البله جميعا دين الله، فصحّ أن الهالكين بتقليد الخيال العقلي، والخيال الغيري، والخاطر البالي والإدراك الحسّي هذان القسمان من النّاس المتعبدّين بالعلم والعمل، والقسم الثّالث المتديّنون بخلاف دين الله الذي لا يسع التدين بخلافه.

فإن قلت: إنّ القسمين الأوّلين عرفناهما، والقسم كذلك بالحجج التي أوردتها وصحح أنّه إذا لم تكن حجة فيما لا يسع خلافه إلا النبي بطل لزوم التدين،

وإذا لم يلزم إلا ما يتحرّاه المرء أنّه هو الحقّ لم تكن فائدة في إرسال الرّسل، ولا في شروع الدين؛ لأنّه إذا جاز الخلاف له في منّه برؤية العقل أنّه جائز في الكلّ، وإذا جاز في الكل بطل لزوم الإيمان /٥١٢/ بالقرآن وبالنبي إذا لم يعرف المرء صحّتها، وكان نزول الشريعة عبثا، ويكفي أن يقال كما قالوه قومنا، فضلوا به ضلالا: "إن كل مجتهد مصيب، ولو خالف الحقّ" وهم تارة يقولون: "يعني صحابة رسول الله ﷺ"، وتارة يقولونّ "لا يجوز خلاف أئمتهم"، فجعلوا كلّ مجتهد مصيبا مع الصحابة وغيرهم، فرجعوا عن قولهم، ثم كأنهم أباحوا الاجتهاد لغيرهم؛ لأنّ لفظة "كل" تعمّ، ثم نكصوا على أعقابهم فمنعوه، إلا لأئمتهم بغير برهان من الله لهم، وأطلقوا إجازة ذلك في القاتل والمقتول والمحارب لإمام المسلمين، والذي حربه الإمام والمسلمون؛ لأنّ معهم أنّ الصّحابة لا تجوز تخطئتهم، ولو خطؤوا الحقّ، ثمّ ولوا على أدبارهم القهقرى مسرعين إلى الورى بأن خطؤوا ودانوا بتخطئة الخارجين عن علي بن أبي طالب، وصوّبوا من خرج أول من خرج عنه عمار بن ياسر، وخطؤوا من ائتمر به وسار سيرته، فما أعظم من هذا التخبيط تخبيط، وما أظهر ضلالته، ولو ثبتوا على الكلمة الأولى لكان أسلك طريقا، ولكن لما رأوا بغير تخبيط يؤدي هذا الاعتقاد إلى الاكتفاء به من الله لخلقه، وصارت الشريعة عبثا، والأنبياء عبثا؛ لأنّها كلمة يصحّ توارثها من آدم إلى آخر الحشر؛ لأنّها كلمة وجيزة لا تختلف أحكامها، /٥١٣/ فلمّا بطل ذلك وصحّ أنّ الحجّة تقوم فيما لا يسع جهله من حجة عقله وبالسّماع، وفيما لا يسع إلا علمه أو تركه مما يعمله بكلّ معبّر له، وإلا بطل لزوم الدين أصلا، وأمّا المتدينون بالضلال بما لا يسعهم، الهالكون بذلك، فاتّباعهم بما لا يسع جهله مما تقوم به على المرء الحجة من عقله عرفه أنّه حقّ أو لم يعرفه من الحق لا يسع؛ إذ

حجة الله لا تختلف، وكذلك فيما تقوم به الحجة بالسّماع بكل معبّر مما لا يسع إلا علمه بعد ذلك، وهم دائنون بتركه، أو مما لا يسع عمله، وهم دائنون بعلمه، فإذا وافقهم على ذلك من غير دينونة بذلك منه مع اعتقاده في الجملة أنّه لا يخالف الله في شيء فواسع له حتى تقوم عليه الحجة بكلّ معبّر له الحقّ، أو يعلم الحقّ ويتّضح بالإلهام من الله تعالى، فحينئذ لا يسعه إلا اتّباع الحجة، وهذان هما القسمان الأولان، والحكم فيهما لا يختلف عما ذكرناه، وما لم يدن بخلافه ولم يخطئ المحقين المخالفين لذلك في الجملة فهو سالم، وأما أن يرى المخالفين له من أهل الحقّ، فلو لم يخطئهم فلا يعذر فيما لا عذر له مما لا يسع له فيه الخلاف؛ لأنّه برؤيتهم منه لهم في خلافه على الحقّ تقوم بهم الحجة فيما تقوم عليه بكل معبر بالسّماع أو بالنّظر إلى الفعل الدّال على الحقّ، وإن كان قد قيل في الذي لا تقوم به الحجة إلا بالسّماع فإنما هو مخصوص كذلك بالتسمية، وإلا فالسّماع والنّظر سواء. /٥١٤/

فإن قلت: على قياد قولك انقطع أحد من المتعبّدين مع المشركين ولم يشرك بالله شيئا، ولم تبلغه الحجة فيما لا تقوم به الحجة إلا بالسّماع، وسمع بذكر بعض الأنبياء أنّه غير نبي، ولم تقم عليه الحجة أنّه نبي لكان يسعه إنكاره بغير دينونة في إنكاره؟ **فأقول**: أما إذا أراد بذلك الاسم أحدا غير النبي فواسع، فإن لم يرد في نفسه نبي، وليس في نفسه إنكار الأنبياء، وإنما ظنّ أنّ المسمّى بذلك الاسم هو غير نبي فجائز؛ إذ لو قيل لنا اليوم: إن رجلا نبيا في الزمن القديم يسمّى حميد بن علي، وهو غير نبيّ، لجاز لنا أن نقول مثل قوله، ويمكن أن يكون ذلك اسم نبي في علم الله، وأما أن ننكر في الجملة أنّه إن كان بعث الله تعالى نبيا اسمه كذلك، فهو غير نبي، فهو الكفر؛ لأنّه شرطه أنّ الله بعثه، وكذلك إن أنكر

الجملة أنّ الله لم يبعث أنبياء أبدا، وإن لم يسمع أنّ الله بعث أنبياء أبدا، وإنما سمع أنّ الله لم يرسل رسلا أبدا، فلا تقوم عليه الحجّة إلا بالسّماع، ولا يهلك بشكه ما لم ينكرهم أو يبرأ منهم، أو تقوم عليه الحجة بكل معبر بالأنبياء، وأما باسم النبي فلا تقوم الحجة بكل معبر أنّه اسمه كذلك، وما لم ينكره فواسع له.

فإن قلت: إنك قد وسعت للمشركين إنكار الرسل ما لم يسمعوا بذلك؟ **فأقول**: لا يسمّى مشركا من لم /٥١٥/ يشرك بشيء يكون به مشركا، وليس على المرء قيام دين الله تعالى إذا لم تقم عليه الحجة بمعرفته، وهذا في الأصل، ولا يصحّ غيره، ولكن له شرط إذا لم تقم فيه الحجة عليه، ولكن الله تعالى قد أقام الحجة بلزوم عبادته، وبمعرفته بعث الرسل، وبمعرفة دينه على جميع عباده من الجن والإنس من جميع المتعبّدين من الأرض جميعا باتصال بعضهم بعض، وبسماع بعضهم بعض، وجعل بعضهم حجة على البعض؛ ولذلك صار المحقّ حجة فيما هو حجة فيه، وكلّ معبر حجة فيما يكون فيه حجة كلّ معبر وأشرق الحقّ على جميع الخلق حتى فيما تديّنوا فيه جميع المتدينين من الضلالات وافترقوا، بلّغ الله الحجة كل فرقة بما افترقت فيه، وهدى العلماء إلى ذلك، وأمر الغير العلماء السؤال عمّا لزمهم السؤال عنهم أهل الذكر، ولكن بقيت أحكام الأصول الثّلاثة على حالها فيمن قامت عليه الحجة في شيء وضيعها على غير ما يسعه فهو الهالك من القسمين.

فإن قلت: قد اتّضح لنا هذا، ولكن لم تعذر المتدينين بشيء من خلاف الحقّ، أجعلت التديّن بالباطل مما تقوم به الحجة من عقل المرء فلم توسع له حتى فيما يسع جهله من جميع دين الله تعالى؟ **فأقول**: إن هذا مما لا تقوم به الحجة إلا بالسّماع فيما لا تقوم به الحجة إلا بالسّماع.

فإن قلت: لم توسع /٥١٦/ للدائنين بالضلالة في اتّباعهم خيال عقولهم، فخيال غيرهم بما لا يسعهم والتفرقة بين الخيالي والمثالي صعب شديد، وكل فرقة من المتدينين بما لا يسعهم ترى أنّها هي المحقّة، وأن الحقّ معها، فمن أين يحصل الفرق؟ **فأقول**: إنّ دين الله الذي تعبّد به عباده قد أوضحه في كتابه، وعلى لسان نبيه، وفي إجماع الفرقة المحقّة، وفي البرهان الإلهي بالعقل النّوراني.

فإن قلت: إنّ كلّ أحد يدّعي أنّ الحقّ معه في ذلك؟ **فأقول**: إنّ الدين الخالص من الخيالات الفاسدة لا يكون إلا مع الفرقة المتمسّكة بما جاء به النبي ﷺ؛ لأنّه هو المعصوم من الخيالات بالكلّيّة، وكلّ يدّعي من الفرق أنّه هو المتمسّك، فعلى هذا أن يرجع إلى الأصول التي افترقوا فيها التي تعمّ الجميع، فإن وجد فرقة سالمة من الباطل، وكل فرقة غير سالمة، لم يصح إلا أن تكون هي المتمسّكة بالحقّ؛ لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١١٠]الآية، ثمّ قال تعالى في الصّحابة !: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران:١٠٤] و"منكم" حرف تبعيض دلّ على أنّ المحقّة لا تكون إلا من بعض المسلمين المفترقين، وقال النبي ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلال»[1]، /٥١٧/ وقال ﷺ: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة

(١) تقدم عزوه.

كلها هالكة إلا واحدة»[١]، فقال بعض قومنا: المراد بالسبعين حتى النصارى واليهود والمجوس ويأجوج ومأجوج، والإسلام فرقة واحدة من ذلك.

وقال أصحابنا وكثير من قومنا: إن المراد النبي ﷺ لعله أهل الإسلام؛ لأنّ أولئك افترقوا قبل بعثه صلوات الله عليه، وهو يقول: «ستفترق»، ولم يقل: قد افترقت، وقوله: «لا تجتمع على ضلالة» ليس المراد على ضلالة، وإنّ الحقّ مفرق فيهنّ؛ لأنّه على هذا المعنى لا تكون واحدة ناجية ولم يكن، "ولتكن منكم" فدلّ على أنّه لابدّ وأن تبقى واحدة متمسّكة بالحقّ، ومن صحّ في الأصول حقّه من الفرق وباطل الأخرى لم يصح أن تكون المحقة في ذلك باطلة في غيرها من الأصول؛ لأنّه يستدعي بذلك ضلال الجميع، والمثال في ذلك أن الفرقة المتبرئة من عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنه (خ: عنهما) كفى برهانا على ضلالتهم بقذفهم أم المؤمنين بغير حجة فإن كانت بما فعلته فقد صحت توبتها، وقامت الحجة بصحة الجميع، وإن خالف المتبرئ فالشهود على التوبة أحقّ بالاتّباع؛ إذ لو شهد شاهدا عدل على أنّ لهذا على هذا حق، وشهد شاهدا عدل أنّ ذلك الحقّ قد وفاه لحكم بالوفاء، /٥١٨/ وكفى برهانا على ضلالتهم بقذفهم الصّديقين ضجيعي النبي ﷺ، وإجماع المسلمين على قبرهما معه، وولي الأمر علي بن أبي طالب ولم يغير ذلك ولم يفرقهما، وهم مع هذا يدينون بنفي الرؤية لله سبحانه وتعالى، وهم في ذلك معنا محقون

(١) أخرجه بمعناه كل من: الربيع، باب في الأمة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، رقم: ٤١؛ والترمذي، أبواب الإيمان، رقم: ٢٦٤١؛ وابن وضاح في البدع؛ باب تغيير البدع، رقم: ٢٥٠.

ويدينون بالرؤية لله جل وعلا، من يتولى هؤلاء الذين يبرؤون منهم الذين يدينون بنفي الرؤية لله جل وعلا، وكفى دليلا وبرهانا على إيضاح ضلالة هؤلاء أيضا بدينونتهم رؤية الله سبحانه جل وعلا خلافا لقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[الأنعام:١٠٣] أخبر الله ﷻ عن نفسه لتقدسه بما قدّس به نفسه، وتنزهه عن صفات الذي يدركه الأبصار من التحديد والاتصال والحلول والنزول والارتفاع والانفصال والتكييف، ومن الأينية والأعراض والجواهر والخيالات والمثالات؛ إذ لا يُرى إلا من كانت هذه صفاته، تخيلوا معنى قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢،٢٣]، وهذه الآية صفات المؤمنين لا صفات رب العالمين، فلما كانت الآية في صفات ربّ العالمين نفى الرؤية، وفي صفات المؤمنين الرؤية، دلّ على أنّ المعنى على غير ظاهره، وأنه وجوه يومئذ ناضرة؛ أي: باهية مسرورة؛ لأجل أنها إلى رحمة /٥١٩/ ربّها ناظرة.

فإن قيل: من أين هذا أتيت هذه الزيادة؛ لتصح به معنى لفظك؟ **فأقول**: من كتابه تعالى قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] فهل يوصف الله بالمجيء والمسير؛ فدلّ على أنّه وجاء أمر ربك هو المعنى، واستدلوا بسؤال موسى عليه السلام رؤية ربه، فلو لم يطمع بها في الأخرى ما استعجلها في الدنيا، وهو نبي لا شكّ أنّه أعلم من النّافين رؤيته، والجواب عن الله يدلّ على خلاف ما اعتقدوه؛ لأنّ قوله جلّ ذكره: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾[الأعراف:١٤٣] فهو جواب قطع أنّه لا يراه في الدنيا أبدا، ثم أراد أن يدلّه على أنّ رؤيته مستحيلة، فقال: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾[الأعراف:١٤٣] فلما نظر إلى الجبل جعله دكا، وخرّ موسى صعقا، فأجابه بحرف الاستقبال وهو سوف، والاستقبال لا ينتهي له حدّ، وأكثر

ما يورده الباري جلّ وعلا في كتابه غالبا للآخرة، قوله: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر:٣،٤]، فإن كان لأجل حرف الفاء في "سوف" فقد قال تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾[القمر:٢٦]، ودانوا بالخروج من النّار بغير آية مصرّحة لذلك ولا إشارة، لما أخبر الله تعالى عن اليهود أنهم قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[البقرة:٨٠]، فقال تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:٨٠] فأنكر عليهم ذلك؛ لأنّه بغير علم لهم من الله في ذلك، ثمّ أجاب بجواب عام لهم ولغيرهم، فقال: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ﴾؛ أي: كل من كسب ﴿سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[البقرة:٨٠]، فقال هؤلاء: لا، ليس كل من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته يكونوا أولئك أصحاب النّار هم فيها خالدون.

فإن قال قائل: ومن أين فسرته من الميم أنّه بمعنى كلّ؟ **قلنا:** من قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[الكهف:١١٠]، فالمعنى: كل من كان، والشرك هنا شرك النفاق، لا شرك الجحود؛ لأنّ شرك الجحود ليس فيه عبادة لله حتى يشرك فيها بها غير الله، وهو الرياء، وقالوا في شهاد أنظما:

وأن لا يبقى في الجحيم موحدا ولو قتل النفس الحرام تعمدا

ردا للقرآن من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[هود:١٠٦-١٠٨]، ولم يقل: عذابا

غير مقطوع، وفي الآية استثناء، وكذلك في آية الجنة اسثناء.

فإن قال: "إنّه عطاء غير مجذوذ" يدلّ على أنه غير استثناء فيها؟ **قلنا**: فلما دل على ذكر دوام السموات والأرض غير استثناء، دل على أنّه كذلك في آية العذاب غير /٥٢١/ استثناء؛ لأنه صح أن ذلك غير استثاء، والصحيح أنّ ذلك استثناء في الآيتين، وذلك أنه لما حكم بأهل السعادة أنهم في الجنة وبأهل النار أنهم في النار، وهم منذ ماتوا لا في جنة ولا في نار، إلى أن يأتي الحسنات والثواب والعقاب، استثنى الله هذه المدة أنّ هؤلاء في الجنة خالدين فيها وهؤلاء في النار خالدين فيها، إلا مدة يسيرة وهي مادامت السماوات والأرض باقيتين، لأنّ يوم القيامة تبدل الأرض غير الأرض والسماوات مطويات بيمينه، فكل شيء أخبرهم الباري عنه أن من كان قبلكم فعل كذا وقال كذا من الذي أنكره عليهم إنذارا وتحذيرا لهم، فعلوه هؤلاء، كأنهم لجوا على مانهاهم عنه فصح ضلال هؤلاء، وجميع الفرق بهذه الضلالات، وصح أن المحقة هي المطهرة من هذه الدينونة بالروية وبالخروج وبالبراءة من أبي بكر وعمر وعائشة، وإذا صح ضلال هؤلاء بهذه الأصول، في عقول ورأي صحة ذلك منهم وفيهم، وصح معه سلامة فرقة هؤلاء المحقين المخالفين لهم في ذلك، لم يصح عليهم أنهم خالقوا الحق بعد ذلك في أصل غير هذا؛ لأنه إذا كان كذلك لم تبق فرقة محقة، لأنّ هذه ضلت بغير هذه الأصول، وبقية الفرق كلها ضلت بهذه، فصار الجمع على ضلال، واجتمعت الأمة على الباطل، وذهب الدين كله من الأرض أصلا؛ لأنه إذا كان الحق والباطل مفرقا ولزوم الالتماس إلى /٥٢٢/ الحق من الجميع كان الملتمس هو المحق إذا أخذ الحق من كل فرقة، فإذا تابعوه صار مذهبا، كذلك ذلك المذهب قد يؤخذ به وصار يدّعيه بنفسه ومن شايعه، وإذا كان البرهان الإلهي

بالعقل النوراني لا يمكن معرفة الحق به من الكتاب والسنة والإجماع، فمن أين يحصل له الالتماس للحق من كل مذهب وهو يلتمسه بعقله، فما رآه حقا في نفسه عمل به، وما رآه باطلا تركه وهو غير معصوم من رؤية الخيال، فصح أنّ هذا البحث لا يصح، ولا يصح إلا أن يكون الله عصم دينه الذي جعله حجة على جميع المتعبدين من خلقه بفرقة تمسّكت به منذ النبيء ﷺ معصوما من القياس الوهمي، وهو الذي يشهد القرآن العظيم على صحته وصحيح السنة الموافقة للقرآن، وصحيح الإجماع والقياس العقلي البصيري، وصح أنّ دين الله الذي فرضه على عباده هو باق وموجود ليس فيه خيال وهمي، ودل على أن الناظم أراد به أن يكون هذا الذي تمناه، أن يشرح منظومته من هذه الفرقة المعصوم دينها من الغلط في القياس، والقياس الوهمي الذي لا يسلم منهما أحد، إلا الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وإنه إنما سلم لهم من ذلك؛ لأنه هو الصحيح أنه عنه ﷺ، وصح أن /٥٢٣/ للقرآن بين القياس الوهمي والقياس الصحيح العقلي، وهما المثالي والخيالي طريق فيما يلزم من دين الله تعالى، وهو من تطلعه من آثار الفرقة المحقّة من علمائها الذين أثروه عن النبيء ﷺ ولم يغيروه ولم يبدلوه، وأما في غير العلوم الدينية مثل العلوم الدنياوية فلا يمكن أن تخلو، ولكن الله تعالى فرّق إيضاح الحق بقلوب العلماء بكل فن، حتى ظهر المثالي للأول فيه والخيالي، ولم تزل العلماء كذلك والعلم كذلك؛ لتفاوت العلماء في فضل درجاتهم في القوة والضعف في ذلك وبذلك، ومن كان قوي الغريزية والبصيرية، وتطلع إلى ما أثروه، ونظر هذا وهذا فإنه ينظر إلى الأصح المثالي مما قالوه، فيقل معه وجود الخيالات، وعلى هذا يكون الأمر من العبادة.

فإن قلت: قد فهمنا ذلك ولكن ما معنى قولك في تمثيل البصيرية للغريزية

بأحسن من أمثالها، كيف يكون هذا الحسن، وما معنى الإيمان وحقيقته؟ إذا كان العلم بالله وجوده في العقل لا يسمى إيمانا مع وجود المحبة لله والرغبة والنهوض للعبادة إذا كان متدينا بشيء من الباطل المخالف لدين الله، الذي لا يسع خلافه على ما لا يسعه في تدينه، وهو لا يدري أنه على غير الحق /٥٢٤/ وأوضحت الحجج على صحة هذا أنه لو كان له عذر، لوجب العذر لجميع المتعدبدين الذين بلغتهم الحجة الحق ممن لم يفهمها، واتضح لنا الحق بذلك، ولكن بقي هذا لم نفهمه؟

فأقول: قد قلنا: إن الغريزية لا ترى إلا الكمال الدنياوي، ولا تطلب إلا للدنيا، وإن رأت محاسن العلم ونجومه فإنها تراها من مكان بعيد، وترى الطريق فيها ومنها، ولا ترغب إلا في النظر إليها وتعلم أنها حسنة، فهي كالذي يرى النجوم وحركاتها ولا يرغب في التطلع بذلك إلى علم الفلك، وإنما يريد أن يعرفها إما لعلم البحر، وإما لعلم تقسم اليل والنهار، كما أحدثه مهندسو زماننا في الساعة وحركاتها بآلات تحرك بعضها بعضا على الدقائق والشعائر، ولا يريد مشتريها من صاحبها إلا التلذذ بها بمعرفة الأوقات لا ليعرف بها ساعات الليل والنهار لأحكام الفلك.

وأما المدبرة فهي ساحرة قد تعلمت السحر من الشيطان، وتعلم أنّ السحر لا يمكن، إلا أن تعصى البصيرية لجميع أوامرها؛ لأن السحر لا يكون من أهل الحق، ولا يتفق مع نور الحق؛ لأنه يبطل بالحق فلا ترى الحق، وإن رأته كان من العلوم الدنياوية التي يدرك بالحواس، فهي تعرف أن غير علم الدين لا يبطل عملها، وأما الحق من الدين فهو الذي يبطل سحرها، وإن ولج إليها من الحواس ونظرت له نورا /٥٢٥/ وسدته عن نفسها؛ خوفا أن لا ترى خيالها وتخيلها؛ لأنه

يشرق فيه قليلا، فعلى هذ فهي على هذا لم تر صفة كاملة أصلا لتخييل عليها، فليس لها قدرة أن تخيل مثالا لم تنظره.

وأما البصيرية فلا ترى إلا الصور الحسنة، وترى مثالات الحق مع الغريزية، ولكن لا تراها الغريزية كما تراها هذه؛ لأنها ترى مثالات الحق من بعيد، كالذي ينظر صورة شخص مبهر جماله يوسفي الحسن، وفي البعد لا ترى حقيقة حسنة وبهاءه وجماله، وأما البصيرية فلقوة نظرها تنظره من مكان بعيد، إن نظرتها بنفسها أو أعلمتها الغريزية بما نظرت ولحسن جمال البصيرية تنقاد تلك الصورة وهي المثال إلى البصيرية على ما شاءت، إن شاءت تقريبها للغريزية قربتها إليها إذا شاءت ذلك منها، ورأت ذلك الجمال المبهر العجيب، فهذا فالبصيرية تمثّل على مارأت والغريزية تمثل على ما رأت، فهي تمثل أشخاصا على ما رأته، وليس لها قدرة على تقريب ما رأته، وليس لها قدرة على إظهار الرونق والبهاء في المثال، بل تمثيلها كالمثل من طين، وهذه تمثيلها حقيقة مثل صورة يوسف على حقيقة مثاله؛ لأن في تمثيلها تدخل فيه نور الإيمان فيبهر حسنه جميع الناظرين، وقد تحجب العين الغريزية عن رؤيتها إذا كان /٥٢٦/ قليلة النظر فلا تراها، وإن توسخت مرآتها فكذلك، والوسخ يصدر من قلة صفاوتها لها ببعض الأمور منها، مما لا يليق من أفعالها التمثيل لما رأته من خيال حسنا فأحبته وكتمتها مما لا تنتهي به إلى نفاق، فلا ترى تلك على حقيقتها تامة أيضا، وبصفاوتها لها صفاوة مرآتها وقوة نظرها وصف ذلك؛ لتفاوت أعمال العباد وأحوالهم في ذلك وفي الإيمان والمثال الظاهر في تمثيلها لها، وتقريب الأمثال بين أيديها برؤية العين وسماع الأذن هو مثل ما تريها أخلاق أهل الطاعة لله والشكر والتقوى والورع، وأخلاق غير الشاكرين، وقبح المتكبرين على طاعة الله رب العالمين.

وإن مثال ذلك كما ضربناه مثلا في رجلين أحسن إليهما ملك كريم، وأقامهما في أمواله وبيوته يأكلون منها رغدا، فدعاهما لأمر فجاء إليه وأقبل أحدهما عليه ليسمع كلامه إليه برزانة وثقل وخضوع معتدل، وإصغاء معتدل، وإقبال وجه على وجهه، وأدبر الآخر يسأل أبلها متبهتا، فهبت هذا نفسه، وقال له الملك: أقبل إلينا واترك هذه الأخلاق، فقال: لا حاجة بي إلى ذلك، وأقبل يهبت نفسه مثل ذلك، فما يكون حاله في تلك الحضرة مع أهل العقول منها، وما يكون عند من حاله منهم فيها هبيتا مثله، فأي الفريقين أكمل أخلاقا، /٥٢٧/ فإن سمع إلى قولها نظر إلى مثال هذا الميلة نفسه، فرآه مثالا قبيحا مع حسن مثال هذا، فقالت: كذلك حالك ومثالك بحضرة الله تعالى بهذا اللباس الحسن الذي هو العلم، إذا أساءت الأدب في الحضرة الربانية لا يزيدك حسن هذا اللباس المعروف مع أهل العقول أنه عند ربك كرامة لك، وأنت مع هذا سيء الأدب إلا قبحا عندهم، وعند الملك وغضبا واستحقاق جزء، ولو كنت من غير المكرمين مع الملك بتلك المنزلة لكنت أقل قبحا، وأقل غضبا عليك، وأقل استحقاقا في الجزاء، فلا يزيدك الكمال الدنياوي من علم أو مال أو جاه مع سوء الأدب إلا خسارا، فإذا مثّل ذلك كذلك نفسه أذعن إليها، وإن لم يصغ لم ينظر بها إلى قبح ذلك من نفسه وإني فافهم.

وأما حقيقة الإيمان من الإنسان فهو صفاوة الغريزية للبصيرية بحقيقة الصفاوة، وهو علم وحال وعمل، فإذا علمت أن الكمال هو فيما تأمرها به، برؤيتها إلى كمال حسن ما تريها إياه من المثالات التي رأتها، والتي تمثّلتها، وتقريب ما رأته هي نفسها، علمت أن الحق والأكمل ما قالته لها، فإذا أثّر ذلك حال أرادت الطاعة لها فهو الحال، فإذا علمت بجميع ما أمرتها به، وأول ما تأمرها أن لا

تكتمها شيئا تراه من مثال أو خيال، حتى تحكم به أنه خيال أو مثال في أمور الدين وفي أمور /٥٢٨/ الدنيا إذا دخل فيها أمور الدين، فإذا أعطتها ذلك أمرتها أن تعمل بالحق الذي أنزله الله تعالى وتترك الخيالات، وأن تنزل اتباع النفس، وأن يجد بها إلى العمل بالحق، وترك ما هي فيه وعليه، واتباع الحق فيما لا يتصور خيالا ولا مثالا لعجزها عن إدراكه، وإن عجزت المدبرة عن رؤية مثال في شيء وصل إليها بالحواس، وعجزت الغريزية وقفتها إلى أن يسألان محقا؛ خوفا أن لا يتصور مثاله؛ لعجزها عن إدراك علمه، وأن تكون النية والقصد رضى الله بأداء ما يريده منا أن يكون عليه من الأدب في حضرته، فإذا أذعن إليها وولاها الأمر، وعملوا في حضرة الله ما أراد منهم في كل أمر، وتركوا من سوء الأخلاق في الحضرة فهو حقيقة الإيمان مع أهل الحقيقة، وتسميته مع أهل الشريعة هو العمل لله بجميع ما أراد الله العمل به، وترك ما أراد تركه لله تعالى، وهو الإخلاص لله بموافقة الحق، وهو صحيح التقوى، وصحيح اليقين، وصحيح النصيحة، وصدق الشكر وصدق التوكل على الله، وصحيح الورع، وكل لفظ من هذه هي من أسماء الإيمان، وكل واحدة منها معناها أن لا تخالف الله /٥٢٩/ في شيء لا عذر له في خلافه بجهل ولا بعلم على كل حال.

وأما نور الإيمان من الله تعالى، فإن الله تعالى قد عظم السر الأمر الذي في البصيرية، وهو الذي أرسله من حضرته إلى الملك وإلى هذا الساحر يدعوهما أنكما ما خلقتكما، إلا لتكونا في حضرتي، وقد آن الدعاء ببلوغكما الحد الذي يجب به التعبد وهو بلوغ الحلم، وكانوا في التمثيل في الحضرة، ولكن كأنهم في صف وحدهم متفردون فيه، فهلّموا إلى ذلك، وليهدهما المراد منهما من كمال الأدب فيها لله، وما لا يليق ولا يرضاه فيها منكما من سوء الأدب، فإن أجاباه،

وعملا بقوله ورآهما الله المولى على المراد منهما، قال جلّ وعلا في رسوله إليهما قد امتثلا، إلا مرسل لهما ما شئت تعطى ورسوله لايريد، إلا ما يحبه مولاه فيسأله أن يعطيه له ولهما نورا من صفاته لباسا لهما وضياء يسري فيه، وفيهما من نور صفاته جلّ وعلا فحقيقة الإيمان من أهل حضرة الله لزوم الأدب المراد منهم في دينه، وترك سوء الأدب المراد تركه، وحقيقة نور الإيمان هو نور صفات الله التي يمكن أن يتصفوا بها أهل حضرته بفيضه عليهم، ولا يفيضه [...](١) رآه دنا بشيء من سوء الأدب الذي حرمه عليه في الحضرة، لم يفضه عليه، وطرده من حضرة قربه وأمر رسوله إليه أن يصحبه كذلك، ينهاه ويأمره إن أطاعه، /٥٣٠/ وإلا تبقى كذلك معه أمرا ناهيا إلى أن يموت حجّة عليه، وقد يصل الحضرة كامل الصفاوة، ويفيض عليه أنوار صفاته، ثم يسيء الأدب المحرم عليه؛ فينزع ذلك منه ويطرده بعد ذلك، فيكون كالذي ذكرناه قبل هذه.

*****

تم الجزء الثالث في جواز المجادلة، ومعرفة المحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، وفي خلق القرآن، وفي شيء من ذكر القراءة من كتاب قاموس الشريعة، تأليف الشيخ العالم الثقة جميل بن خميس بن لافي السعدي، نهار عصر ٢١ من شهر رجب سنة ١٢٧٥، وصلّى الله على محمد النبي ﷺ.

---

(١) في الأصل، ق: بياض بمقدار كلمة.